

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محددات إدخار القطاع العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970 - 2008

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود وبنوك

إشراف الأستاذ الدكتور:
بلعزوز بن علي

إعداد الطالب:
عبد القادر زيتوني

لجنة المناقشة:

رئيسا.....	د. بطاهر علي
مقررا.....	أ.د. بلعزوز بن علي
عضوا.....	أ.د. البشير عبد الكريم
عضوا.....	د. عتو الشارف
عضوا.....	د. هني محمد نبيل

السنة الجامعية: 2009 - 2010

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أنعمت علي من نعم لا تعد ولا تحصى.... ومنها توفيقك إياي لإنجاز هذا العمل على درب البحث العلمي...

يطيب لي أن أتوجه بخالص بالشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور بلعزوز بن علي لإشرافه على البحث من خلال ملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة، وتصويباته الدقيقة ونصائحه الطيبة.

كما أقدم جزيل الشكر والإمتنان إلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذه الدراسة، سواء تعلق الأمر بالحصول على المعلومات أو طريقة معالجتها.

ولا أجد كلمات للتعبير عن شكري وإمتناني وعرفاني لأختي فاطمة سالم وزوجها عمر عبد الله فقد كانت لي سنداً قوياً في إتمام هذه الدراسة وإنجازها على النحو الذي تمت به، إذ لم تبخل علي بنصائحتها، كما كان لها الفضل في الحصول على مراجع كثيرة جداً، فأشكرها جزيل الشكر على صنيعها.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل الزملاء الأفاضل الذين لم يدخروا وسعاً في التعاون والمشاركة، وقد أدلوا بملاحظاتهم في تقويم هذا البحث وإغنائه...

و لا أغفل أن أشكر أصحاب الفضل الأول عليّ، أمي وأبي وإلى كل من قدم لي يد العون وأسأل الله عز وجل أن يجزي عني الجميع كلا بما هو أهل له.

الباحث

إهداء

إلى كل من علمني حرفاً أو هدايتي طريقاً أو صنع لي معروفاً

إلى والدي الكريمين اللذين رسما لي طريق النجاح طيلة هذه السنوات

أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث

الصفحة	الفهرس
IV أ	تشكرات إهداء قائمة الجداول والأشكال مقدمة عامة
02	الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة الإدخار العائلي
03	المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة الإدخار
03	المطلب الأول: النشأة التاريخية للإدخار
05	المطلب الثاني: مفهوم الإدخار
07	المطلب الثالث: أنواع الإدخار
09	المطلب الرابع: مصادر الإدخار
13	المبحث الثاني: الإدخار العائلي- مفهومه، دوافعه وأهميته
13	المطلب الأول: مفهوم الإدخار العائلي
15	المطلب الثاني: أهمية الإدخار العائلي
19	المطلب الثالث: دوافع الإدخار العائلي
23	المبحث الثالث: وسائل تعبئة وتوجيه المدخرات العائلية
23	المطلب الأول: أجهزة التعبئة والتجميع المصرفية
28	المطلب الثاني: أجهزة التعبئة والتجميع غير المصرفية
32	المطلب الثالث: أدوات تعبئة وتوظيف المدخرات العائلية
39	خلاصة الفصل الأول
41	الفصل الثاني: العوامل المحددة للإدخار العائلي
42	المبحث الأول: العوامل الاقتصادية
42	المطلب الأول: الدخل
54	المطلب الثاني: سعر الفائدة والتضخم
62	المطلب الثالث: عوامل أخرى
69	المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية
69	المطلب الأول: العوامل الذاتية ودرجة نمو الوعي الإدخاري
71	المطلب الثاني: عوامل ديموغرافية
75	المطلب الثالث: عوامل أخرى
77	المبحث الثالث: العوامل المؤسسية
77	المطلب الأول: النظام المصرفي، الإلتئمان ونظام التأمينات
80	المطلب الثاني: نمط توزيع الدخل ودرجة إستقرار الأحوال السياسية

	والاجتماعية
83	المطلب الثالث: عوامل أخرى
86	خلاصة الفصل الثاني
88	الفصل الثالث: واقع وتطور الإدخار العائلي في الجزائر
89	المبحث الأول: هيكل المدخرات العائلية وأهم الأوعية المسؤولة عن تعبئتها
89	المطلب الأول: الأوعية الإدخارية المصرفية
99	المطلب الثاني: الأوعية الإدخارية التأمينية
103	المطلب الثالث: الأوعية الإدخارية لدى صندوق توفير البريد
109	المبحث الثاني: تحليل الأهمية النسبية لمدخرات القطاع العائلي
109	المطلب الأول: تحليل علاقة الإدخار العائلي بالإدخار المحلي الإجمالي
114	المطلب الثاني: تحليل علاقة الإدخار العائلي بالدخل الوطني
116	المطلب الثالث: تحليل علاقة الإدخار العائلي بالإستثمار
119	المبحث الثالث: معوقات تعبئة المدخرات العائلية بمختلف الأوعية الإدخارية وأساليب تفعيلها
119	المطلب الأول: المعوقات التي تواجه الإدخار بالأوعية الإدخارية المصرفية وأساليب تفعيلها
122	المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه الإدخار بالأوعية الإدخارية التأمينية وطرق تفاديها
126	المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه الإدخار بالأوعية الإدخارية لدى صندوق توفير البريد وسبل مواجهتها
129	خلاصة الفصل الثالث
131	الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008
132	المبحث الأول: تحديد وتوصيف النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر
132	المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج
137	المطلب الثاني: تحديد قيمة معالم النموذج
140	المبحث الثاني: دراسة إستقرارية المتغيرات
140	المطلب الأول: إختبار إستقرارية المتغير التابع
143	المطلب الثاني: إختبار إستقرارية المتغيرات المستقلة
147	المبحث الثالث: تقدير النموذج والتنبؤ به
147	المطلب الأول: تقدير النموذج
155	المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية لإدخار القطاع العائلي في الجزائر
166	خلاصة الفصل الرابع

168	خاتمة عامة
172	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

أولاً: قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
15	تطور معدل الإدخار العائلي في بعض الدول المتقدمة.	(1-1)
93	تطور حجم المدخرات العائلية لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط خلال الفترة 1970-2008.	(1-3)
96	تطور حجم المدخرات العائلية لدى باقي البنوك خلال الفترة 1970-2008.	(2-3)
100	حجم المدخرات العائلية المعبأة من طرف وعاء التأمينات على الأشخاص.	(3-3)
104	تطور مدخرات القطاع العائلي لدى صندوق توفير البريد.	(4-3)
107	تطور نسبة الإدخار العائلي المعبأ وغير معبأ خلال الفترة 1970-2008.	(5-3)
109	تطور دخل، إستهلاك وإدخار القطاع العائلي خلال الفترة 1970-2008.	(6-3)
112	تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى إجمالي الإدخار المحلي خلال الفترة 1970-2008.	(7-3)
113	تحويلات المهاجرين.	(8-3)
115	تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى الدخل الوطني خلال الفترة 1970-2008.	(9-3)
117	تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى حجم الإستثمار خلال الفترة 1970-2008.	(10-3)
134	تطور سعر الفائدة الإسمي على كل من دفتر الإدخار لأجل السكن ودفتر الإدخار الشعبي.	(1-4)
135	تطور عدد السكان خلال الفترة 1966-2008.	(2-4)
136	تطور عدد الأسر في الجزائر خلال الفترة 1970-2008.	(3-4)
140	جدول درجة التأخير.	(4-4)
141	جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة والمجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$.	(5-4)
141	جدول درجة التأخير.	(6-4)
142	جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة والمجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$.	(7-4)
142	درجة التأخير.	(8-4)
143	جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة والمجدولة عند مستوى معنوية	(9-4)

	$\alpha = 5\%$	
143	إختبار ديكي فولر البسيط للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المفسرة.	(10-4)
144	إختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المفسرة.	(11-4)
144	إختبار ديكي فولر البسيط للسلاسل غير مستقرة.	(12-4)
145	إختبار ديكي فولر المطور للسلاسل غير مستقرة.	(13-4)
145	جدول درجة التأخير.	(14-4)
146	جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة والمجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$.	(15-4)
146	درجات إستقرار المتغيرات.	(16-4)
147	تقدير علاقة الإدخار العائلي الحقيقي بالمتغيرات المفسرة بواسطة طريقة المربعات الصغرى.	(17-4)
148	تقدير علاقة الإدخار العائلي الحقيقي بالمتغيرات المستقلة بعد حذف المتغير DM.	(18-4)
149	تصحيح النموذج بإضافة الإنحدار الذاتي (AR).	(19-4)
150	تصحيح النموذج بإضافة المتوسطات المتحركة (MA).	(20-4)
151	تقدير علاقة الإدخار العائلي الحقيقي بالمتغيرات المستقلة.	(21-4)
155	تقدير علاقة الإدخار العائلي الحقيقي بالمتغيرات المفسرة خلال الفترة 1985-1970.	(22-4)
156	تقدير علاقة الإدخار العائلي الحقيقي بالمتغيرات المفسرة خلال الفترة 2008-1986.	(23-4)
157	تقدير نموذج الدخل العائلي المتاح الحقيقي.	(24-4)
158	تنبؤات السلسلة الزمنية للدخل العائلي المتاح الحقيقي للفترة 2009-2012.	(25-4)
158	إختبار Chow Forecast	(26-4)
159	تقدير نموذج سعر الفائدة الحقيقي.	(27-4)
160	تنبؤات السلسلة الزمنية لسعر الفائدة الحقيقي للفترة 2009-2012.	(28-4)
160	تقدير نموذج معدل التضخم الجاري.	(29-4)
161	تنبؤات السلسلة الزمنية لمعدل التضخم الجاري للفترة 2009-2012.	(30-4)
162	تقدير نموذج معدل الإعالة.	(31-4)
163	تنبؤات السلسلة الزمنية لمعدل الإعالة للفترة 2009-2012.	(32-4)
163	تقدير نموذج متوسط حجم الأسرة.	(33-4)
164	تنبؤات السلسلة الزمنية لمتوسط حجم الأسرة للفترة 2009-2012.	(34-4)

165	قيم الإدخار العائلي الحقيقي المتنبأ بها للفترة 2009-2012.	(35-4)
-----	---	--------

ثانياً: قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
26	شكل يوضح حركة الإئتمان والتسهيلات الإستثمارية.	(1-1)
43	دالة الإستهلاك.	(1-2)
44	دالة الإدخار الكينزية في المدى القصير.	(2-2)
50	شكل يوضح فرض الدخل الدائم.	(3-2)
52	المراحل التي يمر بها إستهلاك ودخل الفرد وفقاً لنظرية دورة الحياة.	(4-2)
55	التوازن بين الإدخار والإستثمار عند الكلاسيك.	(5-2)
91	تطور حصة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في سوق الودائع خلال الفترة 1982-2004.	(1-3)
92	حجم المدخرات العائلية المتراكمة لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط خلال الفترة 1970-2008.	(2-3)
95	تطور حجم المدخرات العائلية لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط خلال الفترة 1970-2008.	(3-3)
95	تطور نسبة الإدخار العائلي لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط إلى إجمالي الإدخار العائلي خلال الفترة 1970-2008.	(4-3)
98	تطور حجم المدخرات العائلية لدى باقي البنوك العمومية خلال الفترة 1970-2008.	(5-3)
98	تطور نسبة الإدخار العائلي لدى باقي البنوك العمومية إلى إجمالي الإدخار العائلي خلال الفترة 1970-2008.	(6-3)
101	تطور حجم المدخرات العائلية في وعاء التأمينات على الأشخاص خلال الفترة 1970-2008.	(7-3)
102	تطور نسبة الإدخار العائلي في وعاء التأمينات على الأشخاص إلى إجمالي الإدخار العائلي خلال الفترة 1970-2008.	(8-3)
105	تطور حجم المدخرات العائلية لدى صندوق توفير البريد خلال الفترة 1970-2008.	(9-3)

106	تطور نسبة الإدخار العائلي لدى صندوق توفير البريد إلى إجمالي الإدخار العائلي خلال الفترة 1970-2008.	(10-3)
108	تطور حجم المدخرات العائلية المعبأة من طرف الأوعية الثلاثة خلال الفترة 1970-2008.	(11-3)
108	تطور نسبة المدخرات العائلية المعبأة وغير المعبأة خلال الفترة 1970-2008.	(12-3)
110	تطور دخل، إستهلاك وإدخار القطاع العائلي خلال الفترة 1970-2008.	(13-3)
113	تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى الإدخار المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2008.	(14-3)
115	تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى الدخل الوطني خلال الفترة 1970-2008.	(15-3)
118	تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى حجم الإستثمار خلال الفترة 1970-2008.	(16-3)
138	رسم بياني يوضح العلاقة بين الإدخار العائلي الحقيقي والمتغيرات المفسرة.	(1-4)
139	رسم بياني آخر يوضح العلاقة بين الإدخار العائلي الحقيقي والمتغيرات المفسرة.	(2-4)
140	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للإدخار العائلي الحقيقي.	(3-4)
141	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للإدخار العائلي الحقيقي بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.	(4-4)
142	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للإدخار العائلي الحقيقي بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية.	(5-4)
152	معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي.	(6-4)
153	السلسلة الأصلية والمقدرة للإدخار العائلي الحقيقي.	(7-4)

مدخل:

يعتبر موضوع الإدخار من أهم الموضوعات الاقتصادية التي لقيت تركيزا كبيرا في التحليل والدراسات الاقتصادية في العقود السابقة نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى الوطني من حيث إرتباطه بالإستهلاك من جهة، وبالإستثمار الخاص والحكومي من جهة أخرى، وما يترتب على ذلك من وضع إستراتيجيات لتنمية الإدخارات المحلية على مستوى القطاع العائلي ورجال الأعمال والقطاع العام.

يؤكد معظم الإقتصاديين أن نمو نسبة الإدخار إلى الدخل الوطني وإرتفاع معدلات نموه يؤدي حتما إلى نمو القدرة الإنتاجية لإقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، كما أنهم يتفقون على أن معظم الدول التي تمتعت مجتمعاتها بإرتفاع نسبة الإدخار من دخلها الوطني وإرتفاع معدلات نمو الإدخار فيها قد حققت معدلات نمو إقتصادي مرتفعة، لذلك فإن فهم القوى التي تقف وراء إختلاف معدلات نمو الإدخار في مختلف الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة والعوامل المؤثرة في هذه المعدلات ودور السياسات الاقتصادية في تنمية المدخرات من المواضيع التي لقيت إهتماما واسعا.

هناك إتجاه يحوز قبولا واسعا ومتزايدا لدى الإقتصاديين في الدول النامية يتمثل في المناداة بضرورة الإعتماد أولا وبصفة أساسية على مواردها الذاتية في عملية التنمية عن طريق حشد شامل ومقصود للمدخرات المحلية، بل قد تنشأ ضرورة إنمائية في أن يكون هذا الحشد إجباري أو شبه إجباري وهذا الإتجاه هو ما يعرف اليوم في كتابات التنمية بإستراتيجية الإعتماد على الذات في عملية التنمية بصفة عامة وفي عملية تمويله محليا، ذلك أن الإعتماد على الإدخار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تفادي السلبيات التي يمكن أن تتجم على إستخدام المصادر الخارجية للتمويل، حيث يمكن أن يتم ذلك عن طريق رسم سياسات إقتصادية فعالة تهدف إلى رفع معدلات الإدخار المحلي، وذلك لزيادة معدلات نمو الإستثمار.

تتعدد المتغيرات الاقتصادية التي تحدد معدلات الإدخار بشكل عام والإدخار العائلي بشكل خاص من دولة إلى أخرى، إلا أن معظم الدراسات تجمع على أن الدخل، وسعر الفائدة، ومعدل التضخم، والنظام المالي، وحجم الثروة، تعتبر من العوامل الرئيسية المؤثرة عليه.

إن تنمية الإدخار العائلي في الجزائر أمر في غاية الأهمية، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذا النوع من الإدخار يشكل عنصرا مهما من عناصر إجمالي الإدخار المحلي، لذلك فإن وضع سياسات إقتصادية للتأثير على سلوك الإدخار العائلي في الجزائر سوف يؤثر حتما على سلوك متغيرات إقتصادية رئيسية مثل الإستهلاك والإستثمار والواردات والمستوى العام للأسعار. أما الأمر الآخر الذي يعكس أهمية تنمية الإدخار العائلي هو أن الحكومة الجزائرية تسعى إلى تخصيص برامج طموحة تحتاج إلى

مصادر وموارد تمويل كبيرة، حيث أن الإدخار العائلي يمكن أن يكون من أهم مصادر تمويل هذه البرامج.

أهمية البحث:

تتبلور أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- إن الإدخار العائلي يشكل عنصرا مهما من عناصر الإدخار في كثير من دول العالم ومن ضمنها الجزائر، لذلك فإن تنميته من خلال سياسات إقتصادية فعالة من شأنه التأثير على متغيرات إقتصادية رئيسية مثل الإستهلاك والإستثمار.
- تنمية الإدخارات العائلية في الجزائر في الوقت الراهن أمر في غاية الأهمية حيث أن الحكومة وضعت من ضمن أهم أهدافها الإقتصادية القيام ببرامج تخصيص كبيرة، ومن ثم فإن أهم العقبات التي تواجه تنفيذ هذه البرامج بنجاح هو إيجاد مصادر تمويل كافية، لذلك قد يكون الإدخار العائلي أحد أهم هذه المصادر.
- قد تساعد الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع الكثير من المؤسسات المالية والإقتصادية في القطاعين العام والخاص في الجزائر على معرفة أهم المتغيرات (العوامل) الإقتصادية وغير الإقتصادية التي تؤثر في سلوك الإدخار العائلي، الأمر الذي قد يساعد هذه المؤسسات على وضع السياسات المناسبة وإيجاد الأدوات المالية والأوعية الإدخارية لتنميته.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على الإدخار العائلي في الجزائر، وذلك من خلال صياغة وتقدير نموذج يفسر طبيعة ودرجة تأثير تلك المتغيرات على إدخار ذلك القطاع، ويندرج ضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية:

- الوقوف على مختلف العوامل التي تفسر السلوك الإدخاري للقطاع العائلي.
- تحليل واقع الإدخار العائلي في الجزائر.

مشكلة البحث:

تعد مشكلة انخفاض معدلات الإدخار بشكل عام والإدخار العائلي بشكل خاص من بين المشاكل الإقتصادية الجديرة بالإهتمام في الجزائر، ومرد هذه المشكلة هو وجود متغيرات إقتصادية وغير إقتصادية تختلف باختلاف طبيعة وبنية وظروف الإقتصاد لها تأثير على نمو هذه المعدلات، وعليه فما هي العوامل المفسرة لإدخار القطاع العائلي في الجزائر ؟

التساؤلات الفرعية: على أساس هذه الإشكالية يمكننا طرح مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تطابق النموذج المفسر لإدخار العائلي في الجزائر مع النماذج المفسرة لذلك السلوك في مختلف الدول ؟
- هل يمكن اعتبار الدخل المتاح بمثابة المتغير الحاسم في تفسير إدخار القطاع العائلي في الجزائر ؟

- ما مدى فعالية النظام المصرفي في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر ؟ وهل يعتبر من العوامل التي تؤثر على حجم مدخرات الفرد الجزائري ؟
 - ما مدى إهتمام القطاع العائلي في الجزائر بالإدخار في ظل إنخفاض مستوى الدخل المتاح له ؟
 - ما مدى تأثير تذبذبات معدل التضخم على مدخرات القطاع العائلي في الجزائر ؟
 - هل تخضع مدخرات القطاع العائلي في الجزائر إلى تأثير متغيرات غير إقتصادية ؟
- الفرضيات:**

- هناك نماذج عديدة تبحث في علاقة الإدخار بالمتغيرات المفسرة له، حيث أن لكل نموذج مسلمة يقوم عليها، وعليه فالنموذج الذي يفسر إدخار القطاع العائلي في الجزائر هو ذلك النموذج القائم على متغيرات تتوافق وخصوصية ذلك القطاع في الجزائر.
 - لا يعتبر الدخل المتاح المتغير الوحيد المفسر لمدخرات القطاع العائلي في الجزائر.
 - إنعدام الثقة في الجهاز المصرفي نتيجة التغير المستمر في القوانين والتشريعات أثر بشكل كبير في قدرته على تعبئة فوائض القطاع العائلي بشكل فعال، وبالتالي فهو لا يعتبر من العوامل التي تؤثر على حجم المدخرات العائلية في الجزائر.
 - إرتفاع مستوى الإستهلاك لدى القطاع العائلي في الجزائر أدى إلى ضعف حجم مدخراته.
 - لم تؤثر تذبذبات معدل التضخم بشكل كبير على مدخرات القطاع العائلي في الجزائر.
 - يخضع الإدخار العائلي في الجزائر إلى متغيرات إقتصادية بدرجة أساسية.
- حدود الدراسة:**

تحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين، زماني ومكاني، أما الجانب المكاني فيتمثل في التركيز على حالة الجزائر، في حين أن الجانب الزماني فسنتعرف من خلاله على النموذج الذي يحدد أهم العوامل المؤثرة على إدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2008. أما عن أسباب إختيار هذه الفترة، فقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على طريقة الحصر الشامل، حيث حاولنا دراسة هذا الموضوع خلال الفترة الممتدة من الإستقلال حتى الآن، ولكن نظرا لتعذر الحصول على البيانات فقد قمنا بتطبيق الدراسة على الفترة الممتدة من عام 1970 حتى عام 2008 والتي تمثل السنة الحالية.

منهج البحث:

لقد إعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الإستنباطي وأداته الوصف والتحليل، بغية عرض التطور التاريخي للظاهرة لتحديد أهم المؤثرات على متغير الإدخار العائلي من جهة، ومن جهة أخرى لتحليل واقع إدخار القطاع العائلي في الجزائر، كما إعتمدنا أيضا على المنهج الإستقرائي وأداته القياس مستخدمين في ذلك سلسلة بيانات زمنية من عام (1970) إلى عام (2008)، وذلك لتحديد المتغيرات التي تفسر إدخار العائلات

الجزائرية. وسوف نعتد أيضا على الافتراضات التي قدمتها النظريات المتعلقة بالإدخار، وعلى عدد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال.
الدراسات السابقة:

وقف الباحث على مجموعة من الدراسات التي شكلت الأساس الذي إنطلقت منه الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات:

1. دراسة الباحثة طالي خيرة بعنوان: نمذجة قياسية لسلوك إدخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000.

قامت الباحثة في هذه الدراسة بوضع عدة نماذج قياسية عبرت فيها عن علاقة الإدخار العائلي بمختلف المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1970-1997، وتوصلت إلى أن النموذج الذي يفسر إدخار القطاع العائلي هو نموذج خطي يتأثر بالدخل الشخصي المتاح في الفترة الحالية والفترة السابقة، وكذا بالإستهلاك الشخصي في الفترة السابقة، ولكن ما يلاحظ في هذه الدراسة هو أنها لم تدرج العوامل الاجتماعية والعوامل المؤسسية في النماذج التي اقترحتها.

2. دراسة الباحث أسامة الجيلاني علي بعنوان: العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في ظل التغيرات الهيكلية في الإقتصاد الليبي ' دراسة تطبيقية للفترة 1980-1999' رسالة ماجستير في الإقتصاد جامعة قاريونس، ليبيا، 2006.

هدف الباحث في دراسته إلى صياغة وتقدير العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في ظل التغيرات الهيكلية، وذلك عن طريق إدخال المتغيرات الصورية للتعبير عن تلك التغيرات التي حدثت في الإقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-1999، وتوصل الباحث إلى أن كل من الدخل العائلي المتاح والمستوى العام للأسعار وكذا إدخار السنة السابقة هي من أهم العوامل التي أثرت على الإدخار العائلي في ليبيا خلال فترة الدراسة، كما توصل الباحث إلى أن التغيرات التي شهدتها الإقتصاد الليبي قد أثرت بشكل سلبي على دالة الإدخار العائلي خلال الفترة المدروسة. وما لوحظ في هذه الدراسة هو تركيز الباحث على المتغيرات الاقتصادية فقط.

3. بوصبيعة صالح، بناء نموذج إقتصادي كلي لدالة الإدخار والتنبؤ بمكوناتها بالجزائر، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، جامعة الجزائر، 2001.

قام الباحث في هذه الدراسة بإختبار الفرضيات التي حددتها مختلف النماذج التي بحثت في علاقة الإدخار بمختلف المتغيرات الاقتصادية، وتوصل إلى أن كل النماذج التي تناولت تلك العلاقة لا يمكن أن تنطبق على دالة الإدخار في الجزائر، لذا قام بوضع نموذج إفتراضي توصل من خلاله إلى أن دالة الإدخار في الجزائر تتحدد بالدخل والإدخار في الفترة السابقة.

4. دراسة الباحث خالد علي عبد السلام الزايدي، النمو السكاني وأثره على الإدخار العائلي في ليبيا ' دراسة تطبيقية عن الفترة 1973-2002'، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، ليبيا، 2006.

قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل أثر التغيرات السكانية والاقتصادية على الإدخار العائلي في ليبيا وذلك ببناء نموذج قياسي تناول فيه تأثير كل من معدل الإعالة ومعدل الخصوبة وكذا الدخل العائلي المتاح على الإدخار العائلي في ليبيا خلال الفترة 1973-2002، وتوصل الباحث إلى وجود تأثير سلبي لكل من معدل الإعالة ومعدل الخصوبة على مستوى الإدخار العائلي في تلك الفترة.

5. دراسة الباحث طلعت الدمرداش إبراهيم بعنوان: دالة إدخار القطاع العائلي ومحدداتها في الاقتصاد المصري: الفترة 1974-1999، دراسة مقدمة إلى مجلة الدراسات والبحوث التجارية مصر، 2000.

حيث قام الباحث في هذه الدراسة بتقدير دالة الإدخار العائلي في مصر على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى قام بتقدير دالة الإدخار الإختياري للقطاع العائلي وتوصل إلى أن هذا الأخير يتحدد بكل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، التضخم ومعدل الإعالة، وفي المرحلة الثانية قام بتقدير دالة الإدخار الإجباري وتوصل إلى أن الأجور وعدد المشتغلين لهما تأثير إيجابي، ثم قام بعد ذلك بتقدير دالة الإدخار الكلي للقطاع وهذا مع إستبعاد بعض المتغيرات، وتوصل إلى أن الإدخار الكلي في مصر يتأثر بدرجة أساسية بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة، أما باقي المتغيرات فقد كانت غير معنوية.

6. دراسة الباحث خالد عبد الرحمن البسام بعنوان: نموذج للإدخار العائلي بالمملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة (1970-2002)، دراسة مقدمة إلى مجلة جامعة الملك عبد العزيز السعودية، 2004.

حيث قام الباحث ببناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين الإدخار العائلي من جهة وبعض المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية من جهة أخرى، كما أنه قام بقياس إستقرار هذا النموذج بإستخدام إختبار شاو، وتوصل الباحث إلى أن الدخل الشخصي المتاح الحقيقي والثروة وتطور النظام المالي ذات تأثير واضح على سلوك الإدخار العائلي بالمملكة العربية السعودية.

7. دراسة الباحثان محمد شيخي وأحمد سلامي بعنوان: تقدير دالة الإدخار العائلي بالجزائر 1970-2005، دراسة مقدمة إلى مجلة الباحث، الجزائر، 2006.

حيث قام الباحثان بإستعراض فرضيات أهم النماذج التي تبحث في علاقة الإدخار بالمتغيرات المفسرة له وذلك لتحديد النموذج الذي يفسر سلوك الإدخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 وتوصل الباحثان إلى أن نموذج الدخل الدائم قد أعطى أحسن النتائج، والذي يعتبر كل من الإدخار السابق والدخل الحالي المتاح أهم المحددات المسؤولة والمفسرة لإدخار العائلات الجزائرية.

8. دراسة الباحثان خالد عبد الرحمن المشعل و فالح عبد الله الحقباني بعنوان: صياغة وتقدير دالة الإدخار العائلي في المملكة العربية السعودية، دراسة مقدمة إلى مجلة آفاق إقتصادية، الكويت 1999.

حيث قام الباحثان بتقدير نموذج للإدخار العائلي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 1978 إلى 1995 وذلك لتحديد أهم العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي بالمملكة، وتوصل الباحثان إلى أن إدخار القطاع العائلي بالمملكة يتأثر بكل من الدخل المتاح والدخل الجاري، وبدرجة أقل بالتضخم المتوقع وكذا القنوات الإدخارية، وفي نفس السياق توصل الباحثان إلى أن سعر الفائدة يعتبر عديم الأهمية في تفسير إدخار ذلك القطاع بالمملكة.

9. دراسة الباحثتان Lisa Grace و Dennis Mapa بعنوان: نمط ومحددات الإدخار العائلي في الفلبين (Patterns and Determinants of Household Saving In the) (Philippines)

دراسة مقدمة إلى Pilipinas، Bangko Sentral Pilipinas، 2006. حيث قامت الباحثتان ببناء نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المفسرة لإدخار القطاع العائلي في الفلبين خلال الفترة 1988-2003، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن كل من مستوى الدخل والمستوى التعليمي وكذا معدل الإعالة هي بمثابة المتغيرات المفسرة لإدخار ذلك القطاع ، وإستنتجت كل من معدل التضخم وعدد البنوك كعوامل مؤثرة لعدم معنوية هذين العاملين.

10. دراسة الباحثان Ernst Glatzer و Werner Dirschmid بعنوان: محددات الإدخار العائلي في أستراليا (Determinants of the Household Saving Rate in) (Austria) دراسة مقدمة إلى journal Monetary Policy and the Economy ، أستراليا، 2004.

حيث قام الباحثان بدراسة أثر بعض المتغيرات الإقتصادية وغير الإقتصادية على إدخار العائلات الأسترالية خلال الفترة 1960-2002، وقد إعتدما الباحثان في إختبار العلاقة على نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلا إلى أن الإدخار العائلي يتأثر بكل من معدل نمو الدخل، معدل الفائدة الحقيقي مدفوعات الضمان الإجتماعي والموازنة العامة.

مبررات الإختيار:

إن إختيارنا لهذا الموضوع قائم في الحقيقة على دوافع عدة نوجزها فيما يلي:

- لإيماني القاطع بأن القطاع العائلي في الجزائر يتمتع بقدرات إدخارية كبيرة.
- لإيماني القاطع بأن هناك فوائض كبيرة لهذا القطاع لم يتم تعبئتها بسبب عدم إهتمام المسؤولين بدراسة سلوك المدخرين لمعرفة إمكاناتهم الفعلية وإتجاهاتهم الفكرية.
- لإيماني القاطع بأن المدخل السليم لحل مشكلة التمويل في الجزائر هو الإهتمام بتعبئة مدخرات هذا القطاع، وأن ذلك لن يتأت إلا بمعرفة المتغيرات التي تؤثر في سلوكه الإدخاري.

أقسام الدراسة:

بعد أن طرحنا الإشكالية وبيننا المنهجية المتبعة، قمنا بمعالجة البحث قيد الدراسة والمعنون بـ:

" محددات إدخار القطاع العائلي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 1970 - 2008
" "

ضمن أربعة فصول:

الفصل الأول: معالجتنا لهذا الفصل إنصبت على دراسة الخلفيات الأساسية للإدخار بشكل عام والإدخار العائلي بشكل خاص من حيث مفهومه و أنواعه وأهميته وقنوات تجميعه.

الفصل الثاني: سناقش من خلاله أهم النظريات والدراسات التطبيقية التي عالجت العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي، حيث سنتطرق إلى مسلمات مختلف النظريات ونوضح كيف يتأثر إدخار القطاع العائلي بالعوامل التي تبنتها تلك النظريات والدراسات.

الفصل الثالث: سنتناول في هذا الفصل واقع الإدخار العائلي في الجزائر، وذلك بتحليل تطور مدخرات هذا القطاع خلال الفترة 1970-2008 على مستوى مختلف الأوعية الإدخارية، وفي نفس الوقت سنشير إلى أهمية مدخرات القطاع من خلال تحليل علاقتها ببعض المتغيرات، لننتقل في الأخير إلى عرض معوقات تعبئة المدخرات العائلية وسبل علاجها.

الفصل الرابع: سنقوم في هذا الفصل بتقدير نموذج قياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 بغية التحديد وبشكل دقيق المتغيرات المفسرة لإدخار ذلك القطاع، لنقوم بعد ذلك بتحليل نتائج النموذج المقترح، ثم ننتقل بعد ذلك إلى قياس إستقرار النموذج والتنبؤ به.

وتأسيسا على ما تم تناوله في مختلف فصول الدراسة سنقوم بعرض النتائج التي تمخضت عن الأطروحات التي تضمنها البحث، كما سنقدم بعض التوصيات على أمل أن تحظى باهتمام أهل الشأن.

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة الإدخار العائلي

مدخل:

يعتبر الإدخار ظاهرة قديمة صاحبت السلوك الإنساني منذ آلاف السنين، فقد إعتاد الإنسان منذ القديم أن يؤجل إستهلاك ما يفيض عن حاجته، ويحتفظ بذلك الفائض كإدخار وقائي ضد المخاطر وعدم التأكد، ثم تطورت تلك الظاهرة كأسلوب للنهوض بالحالة البدائية وكإستجابة لتأثير بواعث إقتصادية وإجتماعية وحضارية.

لقد أثبتت التجارب أن مشكلة الإدخار (تكوين رأس المال) تحتل درجة كبيرة الأهمية من بين المشاكل الأخرى، حيث أن حلها شرط ضروري لنجاح عملية التنمية في كثير من البلدان النامية والسبب في ذلك يرجع إلى أن العناصر الإنتاجية الأخرى (المهارات والكفاءات الفنية والتنظيمية) تتوقف بدورها على عملية الإدخار، فزيادة حجم المدخرات وما تؤدي إليه من تمويل كثير من المشروعات الإنتاجية تهيب تلك العناصر لتغير نفسها بما يلئم إحتياجاتها.

يشكل إدخار القطاع العائلي مصدرا هاما جدا من مصادر الإدخار المحلي، وتتضح هذه الأهمية من تعدد دوافعه وكذا من وجود إمكانات ضخمة لتعبئته في مقابل وجود محدودية بالنسبة للمصادر الأخرى، ويلعب الإدخار العائلي دورا كبيرا في توفير الموارد المالية اللازمة لسيرورة العملية التنموية، إذ يعتبر من أهم مصادر تمويلها وأحد عوامل دفع عجلة التقدم والنمو وذلك من خلال تحفيز عملية الإستثمار.

لا شك أن عملية تعبئة وتوظيف المدخرات الوطنية بشكل عام والمدخرات العائلية بشكل خاص تكتسب في الوقت الحاضر وزنا خاصا في الدول النامية، ففي ظل سياسات الإصلاح الإقتصادي التي إتبعها تلك الدول، وما تتضمنه برامج الإصلاح من تزايد الإعتماد على القطاع الخاص لتمويل التنمية والقيام بمشروعات إنتاجية، يصبح حشد الموارد المحلية – خصوصا موارد القطاع العائلي- أمرا حيويا ويضاعف من أهمية ذلك أن تصاعد المديونيات الخارجية لهذه الدول يشكك في إمكانية إستمرار الإعتماد على المدخرات الأجنبية لتمويل التنمية.

إنطلاقا مما سبق سنقوم في هذا الفصل بدراسة الإطار النظري لظاهرة الإدخار العائلي، وذلك بإستعراض النشأة التاريخية للإدخار بصفة عامة، وكذا مفهومه وأنواعه ومصادره وهذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فسنحاول فيه التعرف وبصفة خاصة على مفهوم الإدخار العائلي وكذا دوافعه وأهميته، لننتقل بعد ذلك إلى المبحث الثالث والذي فيه سنسلط الضوء على أدوات تعبئة وتوظيف مدخرات هذا القطاع.

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة الإدخار

بالنظر في عالم المصطلحات نجد أن بعضا منها يتميز بالوضوح والظهور، وبالتالي فإنها لا تحتاج إلى عناء كبير في تحديد حكمها وموقعها. وثمة مصطلحات أخرى تتسم بشيء من الغموض، مما يصيرها مسرحا لتعدد وجهات النظر عند إصدار الحكم عليها.

إن مصطلح الإدخار من المصطلحات التي حظيت ولا تزال تحظى بمزيد من تعدد وجهات النظر سواء على مستوى تحديد المراد منه، أو على مستوى توضيح أنواعه ومصادره وكذا علاقته بالإستثمار إن إيجابا أو سلبا.

المطلب الأول: النشأة التاريخية للإدخار

بما أن الإدخار هو محور هذه الدراسة وموضوعها الرئيس، فكان لابد من الإشارة إلى النشأة التاريخية له، وتتبع نظرة الإنسان له منذ القدم حتى أصبح من المتغيرات الرئيسية في عملية التنمية إن لم يك هو أهمها على الإطلاق.

فمنذ وجد الإنسان على ظهر الأرض وهو يؤجل جزء من إنتاجه أو كسبه إلى وقت الحاجة وذلك حتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الإستقرار والأمان في يومه وغده، وهو ما يعني أن هذه الظاهرة تمد بجذورها إلى القدم، حيث نادى بها جميع الديانات وفي مختلف المجتمعات.

لذا فالإدخار قديم قدم الإنسان نفسه، ذلك لأنه جزء من الطبيعة، حيث إستخدمه الإنسان البدائي بما في ذلك الحيوان بغية المحافظة على النوع والجنس، وكذا الحفاظ على ما يفيض من قوت وقت الرخاء للإفادة منه في وقت الشدة¹.

ولعل ما يبرز ما سبق رؤية الملك في سورة يوسف عليه السلام، حيث قال المولى عز وجل:

(وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)².

ويقول المولى عز وجل تفسيرا لهذه الرؤيا على لسان سيدنا يوسف (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نُحْصِيُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِصُونَ)³.

ففي هذه الآيات الكريمة وجه سيدنا يوسف عليه السلام بحكمته وبنور من الله تعالى وإرادته إلى ما يلزم عمله، فقد أرشد الناس إلى أن يقتصدوا من محصول سنوات الرخاء إلى سنوات الجذب والشدة كما أرشدتنا هذه الآيات الكريمة – فضلا عن الإرشاد إلى الإدخار – إلى ضرورة محافظة الإنسان على ما يدخر.

وفي القرآن الكريم، هناك أيضا ما يدل على أن الإدخار كان معروفا وقائما بين الناس منذ القدم وذلك طبقا لما جاء على لسان سيدنا عيسى بن مريم، في قوله تعالى: (وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ)⁴.

كما أننا نستطيع تحديد الأساس التاريخي لنشأة الإدخار من خلال دراسة الإطار العام لمراحل التطور التاريخي للمجتمع الإنساني¹:

¹ - رياض إسماعيل، الإدخار في المجتمع الاشتراكي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1982، ص: 09، بتصرف.

² - سورة يوسف، الآية 42.

³ - سورة يوسف، الآيات 47-48-49.

⁴ - سورة آل عمران، الآية 49.

ففي مرحلة الإقتصاد الكفائي والذي يقوم على الإنتاج بهدف الإستهلاك الذاتي ولا يقيم أية علاقات إقتصادية بينه وبين الوحدات الأخرى، فإن الإدخار تمثل في هذه المرحلة في شكل تخزين الفائض من الإنتاج لمواجهة إحتياجات الأسرة المستقبلية. أما في مرحلة الإقتصاد العيني - السلعي - والذي يقوم الإنتاج فيه على التبادل المباشر للسلع والخدمات دون إتخاذ وسيط، فقد أدى إنتاج الإنسان لأكثر من حاجاته إلى الرغبة في مبادلة هذا الفائض بما لدى الآخرين من سلع وخدمات، مما أدى إلى بروز ظاهرة الإدخار العيني لتوفير الأمن والإستقرار النفسي للإنسان. أما في مرحلة الإقتصاد النقدي والذي يقوم على أساس إستخدام النقود في التبادل لقياس قيم السلع والخدمات ولإتمام العمليات التبادلية، فقد إعتبرت النقود - بالإضافة إلى أنها وسيط للتبادل ومقياس للقيم - مستودع للثروة. ثم توالى المدارس الإقتصادية وظهرت النظريات التي تؤكد على أن الإدخار متغير مهم ورئيسي في الحياة الإقتصادية.

المطلب الثاني: مفهوم الإدخار

لقد تطور مفهوم الإدخار من عصر لآخر نظرا لتطور وإختلاف الأفكار التي جاء بها مختلف المفكرين الإقتصاديين من مختلف المدارس، ومن ثم فإنه من المفيد إستعراض مجموعة من التعاريف التي تتعلق بهذا المصطلح قصد تحليلها وبيان عناصر ومحتويات كل تعريف للوصول إلى تعريف علمي، ومن هذه التعريفات نذكر ما يلي:

* " الإدخار إقتطاع جزء من الدخل بشرط أن يأخذ طريقه إلى الإستثمار " ². يتميز هذا التعريف بإيتعاده عن التعميم والإطلاق، إذ عني بإعتبار الإدخار إقتطاعا لجزء من الدخل وليس كله، كما يشير إلى إعتبار العملية الإدخارية عملية إختيارية. * " الإقتطاع الموجه لجزء من الدخل بغية الإنتفاع به وقت الحاجة شريطة أن يأخذ الجزء المقطوع طريقه إلى مجالات الإستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر " . بالنظر إلى هذا التعريف نجد أن هناك ثلاثة عناصر أساسية تتكون منها عملية الإدخار:

- أ- الدخل، فالذي يكون هناك إدخار فإنه لابد من وجود دخل.
- ب- الإنتفاع، فالغاية من إقتطاع جزء من الدخل هي الإنتفاع من ذلك الجزء مستقبلا وإستخدامه كعامل أمان.

2- فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني، الإدخار العائلي وأثره في التنمية الإقتصادية من منظور إسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية 1396-1415 هـ ، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، أم القرى، السعودية، 1999، ص: 12.

² - قطب مصطفى سانو، المدخرات- أحكامها وطرق تكوينها وإستثمارها في الفقه الإسلامي-، دار النفائس، الأردن ، الطبعة الأولى، 2001 ص: 21.

ج- الإستثمار، ويمكن إعتباره ركنا من أركان عملية الإدخار، فلا يصح إطلاق لفظ الإدخار على

عملية الإدخار ما لم تؤد إلى إستثمار للجزء المقتطع، أي إستخدامه في الحصول على أموال إنتاجية¹.

* " الإدخار هو الحد من الإستهلاك، لأن الغرض الأساسي منه هو الإمتناع عن إستهلاك جزء مما كان يستهلك ثم توجيه هذا الجزء ناحية الإستثمار لإستغلاله في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها للإنتاج².
إن هذا التعريف يلخص لنا ما يلي:

- الإدخار عملية إقتصادية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة.

- الإدخار يتطلب إصدار قرار من جانب الفرد أو الدولة.

- الإدخار هو حتمية لتكوين رأس المال الذي يستخدم في عمليات الإنتاج، وبالتالي يصبح ضرورة للتمويل.

* " يمثل الإدخار ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل للإنفاق على السلع الإستهلاكية، أو أنه الجزء

الذي أحتفظ به بعد الإستهلاك. ومن الممكن أن يحتفظ بهذا الجزء من الدخل في صور عدة، فقد يكون في شكل نقود سائلة ، وقد يكون في شكل حسابات جارية أو حسابات إدخار³.

يوضح هذا التعريف الصورة التي يحتفظ بها الجزء المدخر، لكن يعاب عليه أن مفهوم الدخل المكتسب مفهوم عريض، كما أن للإدخار صورا أخرى لا تقتصر فقط على الصور المذكورة.

* " يمثل الإدخار الجزء المتبقي من الدخل الصافي بعد طرح حجم الإنفاق على السلع والخدمات⁴.

إن هذا التعريف قد بين لنا أن الدخل المقصود هو الدخل الصافي، وهو الدخل المتاح منزوع منه الضرائب، لكنه في نفس الوقت لم يوضح أين يتم وضع الجزء المتبقي وفي أي شكل يحتفظ به.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن أن نورد تعريفات أخرى:

* " يقصد بالإدخار الفائض من المواد المنتجة بعد الوفاء بإحتياجات الإستهلاك⁵.

* " يمثل الإدخار الجزء من الدخل الذي لم يخصص للإستهلاك المباشر⁶.

¹ - عادل أحمد حشيش، أصول الإقتصاد السياسي " دراسة تحليلية مقارنة "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص: 194

² - رياض إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 27-28.

³ - مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص: 161.

⁴ - عقيل جاسم عبد الله، المدخل إلى التخطيط الإقتصادي " منهج نظري وأساليب تخطيطه "، الجامعة المفتوحة، 1997، ص: 105.

⁵ - فتحي عبد العزيز الرواشي، الإقتصاد والسوق، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، دون سنة النشر، ص: 77.

⁶ - شوام بوشامة، مدخل في الإقتصاد العام، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزء الثاني، 2001، ص: 382.

* " يعرف الإدخار بأنه الفرق بين الدخل والإستهلاك، أي أنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الإستهلاك، مع العلم أن هذا الإدخار قد لا يستخدم كله في العملية الإستثمارية، ذلك لأن جزء منه ربما يكتنز " ¹.

* " الإدخار هو تخصيص جزء من الدخل الحالي لإستخدامه في وقت لاحق " ². وفي هذا المقام، وددنا أن نتطرق إلى مشكلة تعاني منها الدول النامية خصوصاً، وهو ما يتعلق بالإكتناز والذي يرى البعض أن هذين المصطلحين يحملان نفس المفهوم، فالإدخار وكما أسلفنا الذكر هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الإستهلاك، ويخصه الفرد لشراء بعض أشكال الثروة المدرة للدخل، ومن ثم فإن أهم ما يميز الإدخار هو أنه يعرض في سوق رأس المال ويكون له قابلية التحويل إلى رأس مال عيني، أما الإكتناز ولو أنه يتشابه مع الإدخار في كونه جزء من الدخل الذي لا ينفق على الإستهلاك إلا أنه لا يعرض في سوق رأس المال، بل يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، وعلى هذا النحو فالإكتناز يشكل جزء من الثروة الوطنية المعطلة، وبمعنى آخر فالإكتناز هو عبارة عن إدخار عاطل، ويعبر عنه " روبرتسون " بأنه زيادة النسبة بين كمية النقود وبين الدخل القابل للتصرف فيه ³.

ويطلق على الإكتناز لفترة قصيرة مصطلح الإدخار الإحتياطي على أساس أن الفرد عندما يكتنز

هذه الأموال تكون بغرض الإحتياط، وعلى ذلك يمكن القول أن المدخرات الشخصية قد لاينجم عنها إدخار بالنسبة للمجتمع، فإذا إقتطع الفرد جزء من دخله لفترة قصيرة من الزمن ثم أعاد إنفاق هذا الجزء في شراء بعض السلع الإستهلاكية، أو أنه إستخدمه في تسديد ما تراكم عليه من ديون، فإن ذلك لا يعتبر إدخار بالنسبة للمجتمع، لأن الإدخار الحقيقي من وجهة نظر الإقتصاد هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل الذي يترجم في صورة تكوين رأسمالي.

ومن هذه التعريفات نخلص إلى التعريف التالي:

" الإدخار هو إقتطاع جزء من دخل أو ثروة مكتسبة، بشرط أن يكون في صورة تمكن الفرد من الإستفادة منه، وأن يكون متاحاً في أي زمن للإستخدام في الإستثمار ".

المطلب الثالث: أنواع الإدخار

بعد أن تم التعرف على مفهوم الإدخار بصفة عامة، فإنه لا بد من دراسة أنواعه. من المعروف أن هناك أشكال عدة للإدخار وذلك بحسب وجهة النظر التي ننظر بها إليه، وعليه فحري بنا إلقاء نظرة على هذه التقسيمات بإعتباراتها المختلفة والتي منها:

أولاً: من حيث طبيعة تكوينه

¹ - حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد التحليلي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 131.

² - Isabel Dauner Gardiol, Mobilizing Savings, Swiss Agency for Development and Cooperation, 2004, p.03.

³ - محمد عبد العزيز عجمية و مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص: 183.

1- إدخار إجباري: هو شكل أساسي من أشكال الإدخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه ويتضمن ما يلي:

أ- إدخار لصالح الدولة، وتلتزم الدولة به بالإمتناع عن إستهلاك جزء من الإنتاج، ومن ذلك إحتجاز جزء من الأرباح في المؤسسات ومشروعات القطاع العام وحصيلة الضرائب والرسوم¹.

ب- إدخار لصالح المواطن نفسه، وهو نوع من الإدخار الذي تتضمنه أيضا خطة الدولة وتلتزم به مشروعات التأمينات الإجتماعية والمعاشات، حيث أنه يؤدي أثره عن طريق التأثير على مستوى الدخل المتاح للأفراد.

2- إدخار إختياري: والمقصود منه ذلك الإدخار الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات طوعية وإختياراً².

ثانياً: من حيث القطاع الذي يقوم به

1- إدخار القطاع الخاص: ويتم إدخار هذا القطاع بإقتطاع أفراده العاديين – غير أرباب الشركات والمؤسسات – جزء من دخولهم قصد الإنتفاع به مستقبلاً شريطة دفعه إلى الإستثمار.

2- إدخار قطاع الأعمال: تتكون مدخرات هذا القطاع من الأرباح غير الموزعة التي تحتجز بعد دفع الضرائب غير المباشرة وتوزيع جانب من الأرباح على حاملي الأسهم وتجنب مقابلات إستهلاكات الأصول³.

3- إدخار القطاع العام: ويتم إدخار هذا القطاع بإقتطاعه جزء من إيراداته العادية بغية الإنتفاع به شريطة أن يأخذ ذلك الجزء طريقه إلى الإستثمار، كأن يقوم بتنميته بنفسه أو أن يدفع به للشركات والأفراد أو المؤسسات لتقوم بإستثماره⁴.

ثالثاً: من وجهة نظر جغرافية

1- إدخار وطني: وهو الإدخار الذي يقوم به المواطنون داخل دولة معينة ومواطنو نفس الدولة بالخارج.

2- إدخار محلي: وهو يشمل الإدخار الذي يقوم به كل الذين يقطنون داخل دولة معينة سواء كانوا مواطنين أو أجانب.

رابعا: من وجهة النظر المحاسبية

¹ - إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص: 157.
² - صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، مقدمة في الإقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص: 461.
 * يعتبر الشراء بالتقسيط نوع من أنواع الإدخار الحديث، أنظر:
 - جعفر الجزار، الإدخار والإستثمار والمضاربة في البورصة، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص: 69.

³ - علي خضر بخيت، التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية في الإسلام، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 1985، ص: 61.

⁴ - قطب مصطفى سانو، مرجع سبق ذكره، ص: 40، بتصرف.

1- إدخار إجمالي: ذلك الجزء من الدخل الذي يخصص لغرضين، أولهما تجديد ما أهلك من المعدات الرأسمالية نتيجة إستخدامها في العمليات الإنتاجية، وثانيها تكوين معدات رأسمالية جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية¹.

2- إدخار صافي: يشمل ما يخصص من الدخل لزيادة التكوين الرأسمالي.

خامسا: من ناحية الشكل الذي يتخذه

1- إدخار في صورة أصول نقدية: يأخذ صورة أموال سائلة كالودائع الجارية وكذا الودائع الإدخارية بمختلف أشكالها والمدخرات التعاقدية، سندات، أسهم، شهادات إستثمارية²....

2- إدخار في صورة أرصدة عينية: يأخذ شكل عيني أي سلع وخدمات، وهذه الصورة محدودة جدا في الإقتصاد المعاصر.

سادسا: باعتبار مآل المال المدخر

1- إدخار إيجابي: يراد به الإدخار الذي ينجم عنه زيادة في الطاقة الإنتاجية نتيجة إستثمار الجزء المدخر، ويسمى هذا النوع أيضا بالإدخار الإستثماري نظرا لقيامه على دفع الجزء المقطوع إلى عملية إستثمارية مطلقا.

2- إدخار سلبي: يعرف بأنه الإدخار الذي لا يحول إلى مجالات الإستثمار وإنما يكتنز في شكل سائل أو غيره، ويترتب عن ذلك تدهور الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

سابعا: من وجهة نظر مكان حدوثه

1- إدخار محلي: وهو ما يكون داخل البلد سواء كان من مواطنيها أو لم يك من مواطنيها، أي أنه يشمل كل الذين هم داخل حدود الدولة، وبمعنى آخر هو ذلك الإدخار الذي يتحقق في الإقتصاد المحلي³.

2- إدخار أجنبي: وهو ما يكون خارج بلد معين.

المطلب الرابع: مصادر الإدخار

يقع تمويل التنمية الإقتصادية في المقام الأول على عاتق المدخرات الوطنية، إلا أنه يستعان أيضا بالمدخرات الأجنبية في هذا الخصوص. وعلى ذلك فإن دراسة تمويل التنمية تقتضي الإحاطة بمكونات كل نوع من هذين النوعين، وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا العنصر:

أولا: المصدر الداخلي: يقصد به المدخرات المحلية، ويشمل:

1- مدخرات القطاع العائلي*: وتتمثل هذه المدخرات في الفرق بين جملة دخول الأفراد الممكن التصرف فيها بعد خصم الضرائب المباشرة والإنفاق الخاص على

¹ - عمر حسن العبد أحمد، محددات الإدخار المحلي في السودان 'دراسة تطبيقية للفترة 1970-2000'، أطروحة دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2006، ص: 20-21.

² - حسين عبد المطلب حسين الأسرج، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الإدخار في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، مصر، 2001 ص: 46، بتصريف.

³ - محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص: 20.

* سيتم التطرق إلى هذا العنصر بشكل مفصل في المبحث الموالي.

الإستهلاك، ويتوقف هذا النوع من الإدخار على عوامل منها القدرة وكذا الرغبة في الإدخار، هذا إضافة إلى مستوى الدخل¹.

2- مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

يشمل هذا القطاع جميع المنظمات والمنشآت التي تنتج السلع والخدمات بقصد بيعها وتحقيق أرباح منها وتشمل المنشآت الخاصة غير المساهمة كالمزارع ومحلات البيع والحرفيين، كما تشمل أيضا المؤسسات الخيرية وأصحاب العقارات. وتتمثل مدخرات هذا القطاع في الجزء الذي يستقطع من الأرباح المحققة بمنشآت هذا القطاع، حيث تحتجز هذه المدخرات في صورة إحتياطات مختلفة ترمي إلى دعم المركز المالي لها، وتمويل عمليات التوسع في المستقبل تمويلا ذاتيا²، ومؤدى ذلك أنه لا يعول كثيرا على مدخرات هذا القطاع خصوصا إذا عرفنا أن مدخراته تتم عادة بقصد إستثمارها في تجديد المشروع أو توسيعه³.

ويتوقف إدخار قطاع الأعمال الخاص على عدة عوامل أهمها:

- ** الأرباح المحققة وسياسة توزيعها، فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات.
- ** طبيعة وبرنامج وخطط قطاع الأعمال، فكلما كانت أعمال هذا القطاع تحتاج إلى أموال كبيرة كلما أدى ذلك إلى زيادة المدخرات.
- ** مدى تطور ونمو هذا القطاع.

وأهم دوافع الإدخار في هذا القطاع تتمثل في إعادة الإستثمار والتوسع في المشاريع القائمة وكذا تكوين إحتياطات لمواجهة الإحتياجات المستقبلية والظروف الطارئة⁴، هذا إلى جانب دافع السيولة بمعنى ضمان وجود إحتياطي نقدي لمواجهة أزمات أو صعوبات عرضية⁵.

3- مدخرات قطاع الأعمال العام:

يراد بهذا القطاع النشاطات المختلفة التي تقوم بها الحكومة والسلطات المحلية والصناعات المؤممة وغيرها من المؤسسات العامة، ويأتي إدخاره من أرباح المشروعات التي يملكها، وهي عبارة عن الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها⁶. وتعتبر مدخرات هذا القطاع مصدر مهم جدا لتمويل التنمية

¹ - محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 266، بتصرف.

² - حسين عمر، التنمية والتخطيط الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1994، ص: 179.

³ - محمود يونس وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 318.

⁴ - مصطفى قطب سانو، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

⁵ - خزعل البيرماني، مبادئ الإقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، بغداد، 1976، ص: 196.

⁶ - عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002، ص: 44.

خصوصا في الدول النامية، وذلك بسبب ضعف مدخرات الأفراد لإنخفاض مستويات دخولهم¹.

يتوقف حجم مدخرات هذا القطاع على عوامل منها²:

**** السياسة السعرية للمنتجات، حيث أن الأسعار مخططة مركزيا بالنسبة لمنتجات هذا القطاع، أي أن**

حدوث إرتفاع في أسعار المنتجات سيفضي إلى زيادة في الفائض، هذا بإفتراض ثبات الكفاية الإنتاجية للمشروع، والعكس صحيح.

**** سياسة التوظيف والأجور، إذ كثيرا ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة على الأخص في ظل إلترام الدولة بتشغيل خريجي المعاهد والجامعات.**

**** مستوى الكفاءة الإنتاجية في هذا القطاع، إذ أنه كلما إرتفع مستوى الكفاءة الإنتاجية كلما أدى**

ذلك إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإيرادات وبالتالي المدخرات والعكس صحيح.

4- الإدخار الحكومي:

يتحقق الإدخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية ففي حالة وجود فائض تتجه الحكومة إلى تمويل الإستثمارات وتسديد أقساط الديون (حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية (حالة عجز) فإنه يتم تمويل هذا العجز عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق الإصدار النقدي³، وتعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها بضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض يوجه إلى مجالات الإستثمار والتنمية المستهدفة⁴.

تتمثل النفقات الحكومية الجارية في شكلين، أولهما الإنفاق العام، ويمثل ما تقدمه الدولة من خدمات عامة، والثاني يتمثل في النفقات التحويلية التي تتضمن الإعانات وأشكال الدعم التي تقدم للمشروعات والأفراد. وفي المقابل تحصل الحكومة إيراداتها التي يتم منها هذا الإدخار من المصادر التالية:

- **الضرائب:** تفرضها الدولة، وتكون بشكل مباشر على الدخل والأرباح والتركات، وبشكل غير مباشر على السلع والخدمات، وكلاهما يشكل مصدر من مصادر إيرادات الدولة التي تستخدمها في تمويل التنمية.

- **القروض التي تلجأ إليها الدولة لتأمين إحتياجاتها من الأموال عن طريق طرح شهادات إستثمار أو أسهم بحيث تشجع الأفراد على الإكتتاب فيها حسب رغباتهم، مما يتيح للدولة تعبئة هذه المدخرات**

¹ - عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، دار الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص: 154، بتصرف

² - هيثم صاحب عجام و علي محمد سعود، مراجعة مصطفى سليمان دفع الله، فخ المديونية الخارجية للدول النامية ' الأسباب والإستراتيجيات ' دار الكندي للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 58.

³ - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص: 258، بتصرف.

⁴ - خليل دعاس، الإدخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والإحلال - دراسة حالة الدول العربية -، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2003، ص: 25، بتصرف.

لصالحها¹، وقد تكون إجبارية مثل تأمينات التقاعد ومختلف أنواع التأمينات الأخرى.
- **الإصدار النقدي (التمويل التضخمي):** وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الإعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة، وذلك من خلال إصدار نقود ورقية جديدة أو الإقتراض من البنك المركزي.

إن مكان توظيف هذه الزيادة النقدية هو الذي يحدد فيما إذا كانت إيجابية أو سلبية، مساعدة على عملية التنمية أم معوقه لها، فتكون إيجابية إذا إتجهت إلى الإستثمار في المشاريع الإنتاجية وأدت إلى إنتاج إضافي يمكن موازنته مع الكتلة النقدية الزائدة، وفي حالة العكس فإنها تكون مصدر للتضخم.

- **المدخرات الجماعية:** وهي الإدخارات التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقاً لتشريعات معينة، ومثلها أرصدة صناديق التأمينات الإجتماعية بأنواعها المختلفة، حيث توجه هذه الأموال إلى الهيئات التي تحتاجها في صورة إستثمارات تمثلها أحياناً أوراق مالية مختلفة، وما يميزها أن الأفراد المساهمين فيها يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات².

هناك دافعين أساسيين لتكوين هذا الإدخار:

- تكوين احتياطي للصرف منه عند الحاجة.

- الإنفاق على الإستثمارات التي تسعى لتنفيذها سنوياً حسب الخطط الموضوعة.

ثانياً: المصدر الخارجي: يتمثل في المدخرات الأجنبية، ويشمل:

1- الإدخار الرسمي: يكون على شكل قروض تنازلية، بمعنى أنها تتوفر إما على شكل منح أو قروض ذات سعر فائدة منخفضة وفترة دفع طويلة، وتسمى القروض التنازلية أو الناعمة، وفنياً تسمى بمساعدات التنمية الرسمية، ولكن الإسم الشائع لها هو المعونات الأجنبية³.

2- الإدخار الخاص: ويضم أربعة أنواع:

- الإستثمار الأجنبي المباشر: الذي يقوم به عادة المواطنين الأجانب وليس الشركات المتعددة الجنسيات.

- الإستثمار في محفظة الأوراق المالية.

- قروض البنوك التجارية لحكومات الدول.

- الإئتمان التصديري الذي توفره الشركة المصدرة للدول المستوردة كطريقة لدعم المجتمعات بتقديمها للدول المستوردة.

¹ - محمد عبد المنعم عمر و أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1999، ص: 276.

² - عرفات تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص: 47-48.

³ - عمر حسن العبد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

المبحث الثاني: الإدخار العائلي- مفهومه، دوافعه وأهميته

يحتل إدخار القطاع العائلي مكانة هامة في الدول النامية، حيث تهدف أي سياسة لتنمية وتشجيع المدخرات في تلك الدول إلى التأثير على حجمه والعمل على زيادته، ومن هنا تتضح أهمية دراسة هذا المصدر سواء من حيث مفهومه وكذا دوافعه وأهميته وذلك حتى يمكن رسم سياسة إقتصادية من شأنها تعبئة وزيادة مدخرات هذا القطاع.

المطلب الأول: مفهوم الإدخار العائلي

وهي المدخرات التي يقوم بها هذا القطاع من ما يزيد من دخولهم المتاحة على الإستهلاك ويوجه الفائض للإدخار ويسمى بالإدخار الشخصي، وتتمثل هذه المدخرات في الفرق بين جملة دخول الأفراد* الممكن التصرف فيها (أي الدخل الموزعة بعد خصم الضرائب المباشرة) والإنفاق الخاص على الإستهلاك¹.

ويقصد بالقطاع العائلي جميع الأفراد الطبيعيين القائمين في الدولة محل الإعتبار دون النظر إلى جنسياتهم ، ويشمل القطاع العائلي على الأسر والمؤسسات والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات كالجمعيات، النوادي، المستشفيات وكذلك الهيئات والسفارات الأجنبية² ، كما يتضمن أيضا المشروعات التي لا تتخذ شكل شركات أموال مثل المشروعات الفردية وشركات التضامن، حيث عادة ما تدخل مدخرات هذا النوع من المشروعات ضمن مدخرات القطاع العائلي وتمثل جزءا هاما منه³.

وينقسم الإدخار العائلي إلى قسمين رئيسيين:

مدخرات عائلية إجبارية وتتمثل في مدخرات الأفراد لدى التأمينات الإجتماعية ومصلحة المعاشات والتقاعد⁴، وتتميز هذه المدخرات باختلافها عن المدخرات الإختيارية بكونها لا تتحدد وفقا لقرارات الأفراد، وإنما نتيجة لترتيبات معينة تفرضها الدولة على الموظفين والعاملين بأجهزتها ومؤسساتها المختلفة وكذلك على العامل وعلى صاحب العمل في الشركات والمؤسسات الخاصة، ومن ثم لا يكون للأفراد حرية التصرف فيها أو إستردادها وقت الحاجة لها بعكس الحال بالنسبة للمدخرات الإختيارية.

¹ - صبحي تادرس قريصة و محمود يونس ، مرجع سبق ذكره، ص: 461.

² - Susie Thorne and Jill Cropp, Household saving in Australia, Economic Round-up, Issue 4, 2008, p:77.

* تتأتى هذه المداخل من الرواتب والأجور، الأرباح، الربح، الفوائد والتحويلات، أنظر:

- Patric Hendershott and Joe Peek, Private Saving In The United States:1950-1985, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, Working Paper N° 2294, 1987,p:03.

³ - عزيزة علي عبد الرزاق، أهم محددات الإدخار العائلي في مصر في الفترة من 1985-2000، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثالث، 2001، ص: 548.

⁴ - أمينة عز الدين، بعض وسائل تعبئة الإدخار العائلي في مصر في ضوء تجارب بعض الدول النامية، سلسلة أوراق بحثية، العدد2، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1999، ص: 03، بتصرف.

ويلاحظ أن أغلب القوانين في كثير من الدول قد أقرت حق الإشتراك الاختياري في التأمينات الإجتماعية، وذلك للأفراد العاملين في المؤسسات والشركات الخاصة عن طريق تسديد نسبة معينة من دخولهم تمكنهم فيما بعد من الحصول على معاشات شهرية بعد بلوغ سن معينة وفقا لقواعد ونظم خاصة، إلا أن بعض الدول إتجهت إلى إلزام الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص بالإشتراك في التأمينات الإجتماعية، أما موظفوا الدولة فيؤخذ منهم على سبيل الإلزام ودون الرجوع إلى الموظف مقابل معاش تقاعدي بعد سن معينة.

ولما كانت المدخرات العائلية الإجبارية تؤخذ بموجب تشريعات معينة تصدرها الدولة ويلزم بها الموظف وصاحب العمل، فإنها قد تتسم بالإستقرار وغازارة الحصيلة، بل قد تشكل النسبة الكبرى من إجمالي الإدخار العائلي في أي دولة من الدول.

أما المدخرات الاختيارية للقطاع العائلي - في أي مجتمع من المجتمعات - فتتمثل في التغير في أرصدة الودائع الجارية بالبنوك، وصناديق التوفير، وبواليص التأمين، وحصيلة بيع شهادات الإستثمار التي يشتريها هذا القطاع، فضلا عن الأصول المالية الأخرى كالأسهم والسندات الحكومية وغير الحكومية. ويتحدد مستوى هذه المدخرات بعدد كبير من العوامل الموضوعية، مثل الدخل العائلي المتاح للتصرف ومستوى الأسعار، ودرجة نمو الوعي الإدخاري بين الأفراد، كما تتوقف هذه المدخرات على العوامل الذاتية للأفراد، مثل الرغبة في ترك ثروة للأبناء، أو الرغبة في تحسين مستوى المعيشة مستقبلا، أو للإحتياط ضد المخاطر.

تتميز الدول النامية بإنخفاض الدخل المتاح وإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك، حيث نجد غالبية سكان هذه الدول يندرجون ضمن أصحاب الدخول الضعيفة، لذلك نجد أن معظم دخل الفرد في هذه الدول يتجه إلى الإنفاق الإستهلاكي مما يجعل مستوى الإدخار العائلي منخفض إذا ما قورن بمعدلات الإدخار العائلي في الدول المتقدمة - سنورد فيما يلي جدول يوضح متوسط معدل الإدخار العائلي في بعض الدول المتقدمة - هذا إلى جانب إتجاه الأفراد إلى تقليد أنماط الإستهلاك في الدول المتقدمة، كما يضاف إلى ذلك ظاهرة التضخم التي تسود إقتصاديات هذه الدول، وعليه فهذه الأسباب مجتمعة تؤثر بشكل سلبي على مستوى الإدخار العائلي في الدول النامية مما يؤدي إلى خلق مشاكل تمويلية¹.

الجدول (1-1): تطور معدل الإدخار العائلي في بعض الدول المتقدمة

الدول	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2004-2000
أستراليا	14.2 %	11.1 %	5.0 %	0.1 %
الولايات المتحدة	9.6 %	9.1 %	5.2 %	1.7 %

¹ - عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية 'دراسة حالة الجزائر 1970-2004'، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2007، ص: 24.

كندا	% 12.0	% 15.3	% 9.1	% 3.1
ألمانيا	% 13.1	% 12.8	% 11.6	% 10.4
فرنسا	% 13.2	% 9.5	% 10.0	% 11.2
هولندا	% 4.1	% 14.3	% 13.9	% 10.1
اليابان	% 23.7	% 16.3	% 12.3	% 6.8
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	% 16.6	% 17.3	% 13.0	% 10.4
نيوزيلاندا	% 3.6	% 2.8	% 1.6 -	% 6.9 -

- Khoon Goh ، Savings and the household balance sheet ، Departmen Economics, Reserve Bank of New Zealand: Bulletin, Vol 68, N° 2 , 2005, p :18.

المطلب الثاني: أهمية الإدخار العائلي

يحظى الإدخار بأهمية كبيرة وعناية بالغة في حياة الفرد والمجتمع، فالإدخار بالنسبة للفرد مهم وضروري لمواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة والإحتياط للطوارئ، كما أنه يشكل مصدرا للدخل في حالات المرض والعجز، كما أن في العملية الإدخارية توفير لجزء من الثروة للأبناء تساعد على الوفاء بمتطلبات الحياة¹.

أما في المجتمع فإن أهمية الإدخار تتبلور في الدور الذي يلعبه في عملية النمو والتنمية الشاملة والتي تتطلب العديد من العوامل للوصول بالإقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي، حيث يعتبر رفع معدل الإدخار المحلي واحدا من أهم تلك العوامل، بل هو حيز الزاوية لأي خطة تنموية، مع التأكيد على أن عملية التنمية الاقتصادية لا تعتمد على رأس المال فحسب بل تتطلب عملية تغيير جذري للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية بصورة تتلاءم مع إنطلاق المجتمع في معارج التقدم. وعلى ذلك فلا يكفي التغلب على مشكلة انخفاض معدل الإدخار - في دولة ما - حتى تتحقق التنمية الاقتصادية كما تصور البعض في نماذج النمو، فرغم أهمية رفع معدل الإدخار إلا أن العناصر الإنتاجية الأخرى يجب ألا تتخلف عنه، وخاصة الكفاءات الفنية والتنظيمية والمهارات والخبرات اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية التي يستهدف التكوين الرأسمالي إنشائها، بالإضافة إلى توافر الموارد الطبيعية والمستوى الثقافي والمناخ الاجتماعي والسياسي الملائم².

كما تبرز أهمية الإدخار في الدور الذي يلعبه في الحد من الضغوط التضخمية، حيث أن زيادة الدخل المصاحبة لعملية التنمية لن توجه إلى الإنفاق الاستهلاكي، بل

¹ - كبير مولود، الإدخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ' دراسة تحليلية قياسية في الجزائر للفترة 1970-2004 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 38.

² - فالج بن عبد الله بن محمد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

ستخصص لرفع معدل الإدخار والتكوين الرأسمالي، وبالتالي التخفيف من الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الإنفاق الإستهلاكي.

1- أهمية الإدخار عند التقليديين:

لقد أولى الأدب الإقتصادي الإدخار أهمية كبيرة جداً، فالتقليديون إهتموا بالنمو الإقتصادي وأسباب زيادة ثروة الأمم، كما أعطوا التكوين الرأسمالي - الإدخار - أهمية بالغة، لذا أطلق على النظرية التقليدية بـ "نظرية التراكم".

وقد عنون آدم سميث كتابه الشهير بـ "أسباب ثروة الأمم" وأكد أن التراكم الرأسمالي يعتبر دافعاً لمزيد من التخصص وتقسيم العمل، وتطبيق الفنون الإنتاجية الحديثة وزيادة الدخول، ومن ثم توسع السوق وزيادة الإستثمار والإنتاج. كما أولى دافيد ريكاردو الأرباح أهمية خاصة، لأن طبقة الرأسماليين - في نظرهم - هم الذين يدرجون. كما وجدوا أن في زيادة الأجور زيادة في عملية التراكم، لذا فقد نادوا بنظرية أجور الكفاف، بحيث لا تتعدى أجور العمال المستوى اللازم للمحافظة على حياتهم¹ وإستمرارهم في الإنتاج. وعليه فإن المشكلة في نظر التقليديين لم تك في زيادة الطلب - لأن الطلب كاف كما جاء في قانون ساي للأسواق - وإنما في زيادة الإدخار والتراكم الرأسمالي.

2- أهمية الإدخار في نموذج هارود-دومار:

يأخذ الإدخار في نموذج هارود-دومار أهمية محورية ويعتبر محدداً رئيسياً للنمو الإقتصادي² وذلك لإفترضه ثبات رأس المال - خاصة في الفترة القصيرة - وكذا أن معدل قوة العمل - معدل نمو السكان - ينمو بمعدل ثابت ومحدد من خارج النموذج، مما يجعل النموذج ذا عنصر أحادي وهو معدل الإدخار³ الذي يمكن التأثير فيه بالزيادة عن طريق تشجيع الأفراد على الإدخار أو فرضه إجباراً أو زيادة حجم المدخرات المتاحة للإستثمار عن طريق الإقتراض من الغير. وعليه فإن الإدخار المتوقع يتساوى مع الإستثمار المتوقع⁴ ولا يحدث في حالة عدم تساويهما.

3- أهمية الإدخار في نموذج آرثر لويس:

أما في نموذج آرثر لويس، فقد جعل للإدخار دور حاسم في عملية النمو الإقتصادي، إذ يرى هذا الإقتصادي أن العقبة الكبرى لتحقيق توسع في الإستثمارات هو انخفاض الميل الحدي للإدخار، وأن المشكلة الرئيسية في نظرية النمو الإقتصادي تتمثل في تفهم العملية التي يمكن من خلالها أن تتحول دولة من إدخار 5% إلى 12%.

¹ - محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الحافظ أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، 1999، ص: 61.

² - جمال داود سلمان و طاهر فاضل حسون، التخطيط الإقتصادي، بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، بغداد، دون سنة النشر، ص: 112.

³ - لمزيد من التفصيل أنظر:

- محمد عبد الواحد محمد، أثر تدفق رأس المال الأجنبي على الإدخار والإستثمار والنمو الإقتصادي في مصر ' تحليل قياسي'، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد 4، العدد 1، 2003، ص: 282-283.

⁴ - كبير مولود، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

سنويا من دخلها الوطني، مع كل التغيرات في المؤسسات والفنون والأساليب التي تصاحب ذلك¹.

ويعتقد لويس أن الإدخار في الدول المتخلفة تقوم به وحدات إقتصادية تكون الأرباح مصدر دخلها، وأن سبب إنخفاض الإدخار في هذه الدول قد يكون بسبب صغر القطاع الرأسمالي، ويقيم لويس علاقة بين معدل الإدخار ومتوسط دخل الفرد الذي يتزايد بتزايد معدل الإدخار خاصة في الدول المتخلفة، ولقد أشار لويس إلى أن زيادة المدخرات في الدول المتقدمة صناعيا يتوقف أولا وأخيرا على إرتفاع الدخل المحلي وأن التفسير التاريخي للتقدم الصناعي في أوروبا الغربية والمعدلات المرتفعة للإستثمار إنما يعود للإرتفاع المستمر في النصيب النسبي للأرباح في الدخل النسبي².

4- أهمية الإدخار في نموذج فليبيس:

أما في النموذج الذهبي للنمو، فقد حاول فيلبس دراسة العلاقة المثلى بين الإستهلاك والتراكم الرأسمالي، نظرا لما تمثله هذه العلاقة من أهمية لزيادة الدخل الوطني، ويشير إلى أن هناك معادلة صعبة تتمثل في أن الدخل الوطني يستخدم لغرضي الإستهلاك والتراكم - الإدخار-، وبينما تؤدي زيادة التراكم إلى تخفيض إمكانية الإستهلاك الحالي، فإن معدل زيادة الإستهلاك يؤدي إلى إمكانية تخفيض الإستهلاك في المستقبل، لذا فإن هذا النموذج يتطلب أن يكون معدل النمو السنوي مساويا لمعدل العائد

على رأس المال، أو يستثمر المجتمع حجما مساويا لصافي الأرباح الكلية التي حققها، وذلك لزيادة رصيد رأس المال في المجتمع ومن ثم تعظيم الإستهلاك.

وجملة القول أن تجارب التنمية، أوضحت أن مشكلة التكوين الرأسمالي - الإدخار - تحتل أهمية كبيرة جدا مقارنة بمشاكل توفير العناصر الأخرى، وأن حل مشكلة التكوين الرأسمالي شرط ضروري - وليس كاف- لنجاح عملية التنمية في كثير من الدول النامية، وذلك لأن العناصر الأخرى تتوقف بدورها على رفع معدل الإدخار، حيث أن إرتفاع هذا المعدل وما يصاحبه من قدرة على تمويل المشاريع يهيء للعناصر الأخرى أن تكيف نفسها بما يلزم إحتياجات التنمية. فعلى سبيل المثال يصعب توفير المهارات الفنية - كما ونوعا - ما لم تك هناك إستثمارات هائلة في مجالات التعليم والتدريب، وهذا ما يبرز الدور الإجتماعي لظاهرة الإدخار³، وبشكل عام فإن تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة يتطلب القيام بالعديد من المشروعات لزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، مما يتطلب توفر قدر كبير من الإدخار وهذا ما يبرز أهمية هذا الأخير في الإبقاء على نمو الإقتصاد نموا قويا ومتواصلا.

ولعل ما حققته تجارب بعض الدول، مثل الهند وكوريا الجنوبية وتايوان، التي إستطاعت أن تحقق

¹ -Robert L.Tignor, W.Arthur Lewis and the Birth of developpment economics,2005,p:103.

² - عبد الله ناصر العريفي، محددات الإدخار المحلي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية 2006، ص: 21.

³ - رياض إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 44 ، بتصرف.

زيادة في ناتجها المحلي بمعدلات أكثر إرتفاعاً من تلك التي تحققت في مختلف الدول الأخرى، إذ بلغ معدل النمو السنوي في هذه الدول 4.4%، بينما بلغ 3.7% في الدول الصناعية الرأسمالية، ويرجع السبب الرئيس للتقدم الذي أحرزته هذه الدول في الزيادة الكبيرة للموارد المحلية الموجهة نحو تكوين رأس المال المنتج، إذ خلال الفترة 1960-1987 إرتفعت نسبة هذه الموارد من 17% إلى 32% في الهند، ومن 20% إلى 26% في تايوان، ومن 11% إلى 32% في كوريا الجنوبية، وقد إعتمدت الزيادة في تكوين رأس المال بصفة أساسية على تنمية المدخرات المحلية، ففي كوريا الجنوبية مثلاً تناقص نصيب الموارد الأجنبية في الإستثمارات المحلية من 8% عام 1960 إلى 4% عام 1987، أما تايوان فقد أصبحت مصدرة لرأس المال¹.

ولكي تتحقق الإدخارات وتؤدي دورها في التنمية الإقتصادية فإنه ينبغي أن تتوفر شروط أساسية معينة في الإقتصاد منها²:

- أن يقوم الأفراد والهيئات المختلفة بالإمتناع عن جزء من دخولهم وجزء من الإنتاج حتى يتاح لأغراض الإدخار، ومن ثم لأغراض الإستثمار اللازم لعملية التنمية.
- أن تتوفر مؤسسات مالية وسيطة تتولى تعبئة المدخرات من الأفراد والهيئات وتوفيرها للمستثمرين.

- أن يوجد في الإقتصاد المستثمرون الذين يتولون مهمة إستخدام تلك المدخرات لأغراض إقامة المشروعات الإستثمارية.

وكل هذا يؤكد أهمية رفع معدل الإدخار المحلي لدوره الرئيس في تمويل الإستثمارات اللازمة لرفع مستوى الدخل، مما يتطلب ضرورة التعرف على دوافع هذا الأخير وكذا العوامل المسؤولة عنه للتأثير فيها وتوجيهها والتأكيد على دورها الفاعل في عملية النمو والتنمية.

المطلب الثالث: دوافع الإدخار العائلي

يتفق الباحثون الإقتصاديون أن وراء عملية الإدخار دوافع عديدة، بيد أن هناك إختلافاً بينهم في تحديد تلك الدوافع، ولذلك نجد تفاوتاً بينهم عند تناولهم لها، فهم بين مكثرين فيها، ومقلين ومتوسطين. وإختلافهم في هذا التحديد إختلاف غير سديد ذلك أن من العسير حصر دوافع المدخرين بل من المستحيل التعرف على دوافع كل مدخر، ومهما ذكر من دافع فإنه لا يخلو من أن يكون نسبياً.

تقوم عملية الإدخار على دعامتين أساسيتين، القدرة والرغبة، فأما القدرة الإدخارية فهي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وأما الرغبة الإدخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعاً للدوافع التي تدعو للإدخار ومقدار تأثر الفرد والطبقات الإجتماعية بهذه الدوافع³.

¹ - فالج بن عبد الله بن محمد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

² - عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

³ - حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الإقتصاد، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1988، ص: 110، بتصرف.

وسنأتي في هذا العنصر على ذكر أهم الدوافع التي تحمل الفرد على تجنب جزء من دخله بعيدا عن الإنفاق الإستهلاكي والإحتفاظ به في شكل مدخرات في الآتي:

1- رغبة الفرد في تنظيم نفقاته وفقا للتغيرات المتوقعة:

فأول ما يحرص عليه الفرد هو تنظيم حياته المعيشية وفقا لظروفه المالية، لذا فهو يدخر بغرض الإنفاق فيما بعد، أو بغرض مواجهة أحداث غير متوقعة مستقبلا¹، أو بغرض الحصول على دخل يتزايد تدريجيا أو توفير سبل العيش والطمأنينة لأولاده، أو لمجرد إكتناز الأموال في أشياء ثمينة قد لا يكون لها عائد مادي وإنما تحقق له رضا نفسيا.

والأفراد في مثل هذه التصرفات لا يدخرون تمهيدا للإستثمار، بل قد لا يكون حتى لمجرد الإستهلاك الآجل وإنما لإنتظار الإشباع لرغبة معينة، ومن ثم فهذه المدخرات لا يتم تكوينها بناء على إعتبارات إقتصادية، وتكون لفترات قصيرة وفي شكل نقدي.

2- الرغبة في الثراء والرفاهية:

يسعى كل فرد للحصول على ضرورات الحياة، ثم يدخر للإستهلاك الآجل للحصول على بعض

السلع المعمرة، ولا يتوقف الفرد السوي عند هذا الحد، بل يتعداه إلى مرحلة منتقلا من الإدخار للإستهلاك الآجل إلى الإدخار للإستثمار، فيعمل على زيادة دخله بما يتيح له التمتع بمستوى معيشي معين، ثم يتحول الفائض من الدخل بعد الإنفاق الإستهلاكي إلى مدخرات يستثمرها في مختلف الأوعية الإدخارية المتاحة، أو بطريق مباشر بواسطة إقتناء سلع إنتاجية معينة، أو توسيع مشروع يملكه، وعلى العموم فإن هذا الدافع ينبثق من الرغبة في تجميع المال².

3- التراخي في الإستهلاك عندما يرتفع الدخل:

إن إستهلاك الكثير من الأفراد بعد أن يصلوا إلى درجة معينة من الغنى والإشباع يصاب بشيء من التراخي، حتى يبدو لهم الإستهلاك أصعب من الإدخار، ومن هنا تتكون المدخرات بناء على باعث ذاتي لدى الفرد ودون وجود رغبة مسبقة منه في الإستثمار أو الإستهلاك الآجل.

4- لمواجهة الأعباء المنزلية في المستقبل:

تعد الرغبة في توفير دخل جيد لمواجهة الأعباء المنزلية في المستقبل من أهم دوافع الإدخار لدى الأفراد، حيث يأتي الإنفاق المنزلي، وبناء المسكن وتحسينه، وشراء الأثاث والأجهزة³ على رأس قائمة الأولويات الخاصة ببنود توزيع الدخل لدى كثير من الأفراد.

5- تأمين إحتياجات الزواج للفرد وأولاده:

¹ - قطب مصطفى سانو، مرجع يبق ذكره، ص: 43، بتصرف.
² - رحيم حسين، نحو ترقية الإدخار الشخصي المصرفي في البلدان الإسلامية 'إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا'، مجلة إقتصادية شمال إفريقيا العدد الأول، جامعة الشلف، 2004، ص: 80.
³ - حسين عمر، الإقتصاد لكل قارئ، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص: 225، بتصرف.

حيث أن الزواج، من الحاجات الفطرية التي يجب أن تشبع، وإشباع هذه الحاجة يستلزم نفقات لا بد من مواجهتها، كما أن زواج الأبناء بالنسبة للأسرة يمثل حدثاً كبيراً يتم الترتيب له وتوفير مستلزماته، ويعد من أهم الدوافع التي قد تدفع بالأفراد على توفير الموارد اللازمة لها وذلك بالإدخار.

6- الإحتياط ضد إنخفاض الدخل:

قد يدخر الفرد بغرض الإحتياط¹ ضد مخاطر إنخفاض الدخل، إما بسبب المرض أو العجز، أو نتيجة الحوادث أو عوامل خارجية كالتضخم مما يؤدي إلى إنخفاض الدخل الحقيقية للأفراد.

7- المعتقدات الدينية:

إن الإدخار قد تحكمه دوافع دينية، حيث أن العقيدة والمبادئ التي يؤمن بها الشخص لها دور مهم في تحديد السلوك الإدخاري، إذ أن الإدخار يعتبر من الفضائل في بعض الأديان، كما أن الفطرة السليمة والعرف السوي قد يدعو إليه ويحبذه.

8- الحصول على دخل بعد التقاعد:

يسعى الفرد بفطرته إلى محاولة زيادة مستوى المعيشة أو على الأقل المحافظة عليها، لذا قد يدخر الفرد، ويدفعه في هذا محاولة إستمرارية الحصول على نفس مستوى الدخل وذلك بعد التقاعد.

9- الإستثمار والمضاربة:

قد يسعى الفرد إلى توفير جزء من دخله والإحتفاظ به في شكل مدخرات بغرض إنتظار الفرص الإستثمارية أو المضاربة بها في سوق الأوراق المالية² في محاولة للحصول على مزيد من الربح وتحسين مستوى الدخل.

10- المحاكاة والتقليد:

قد يدخر الأفراد محاكاة وتقليداً للآخرين بعيداً عن أي دافع إقتصادي أو إجتماعي، لأن الآخرين يجنبون جزء من دخولهم بغض الإحتياط والحصول على المال عند الحاجة³.

11- الرغبة في الظهور بمظهر معين:

قد يجنب الأفراد جزء من دخولهم ويحتفظون بها في شكل مدخرات، ويدفعهم في هذا الرغبة في الظهور بمظهر معين، كمظهر الغنى والثراء والجاه، أو حتى

¹-Masayo Wakabayashi and Landis MacKellar , Demographic Trends and Household Saving in China , Institute for Applied Systems Analysis, Interim Report, Austria, 1999, p:03.

² - أميرة تهامي محمد الطيب، دور الأوعية الإدخارية في تنمية الإدخار العائلي في مصر، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر ، 2008، ص: 13، بتصرف.

³ - لبنى محمد أبو بعلی، العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي " محاولة لقياس الأثر الكمي لبعض العوامل "، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر ، مصادرها، قنوات تعبئتها، إتجاهات تخصيصها "، كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة 1989، ص: 50، بتصرف.

لإشباع رغبة البخل وحب المال، وعليه فإن النماذج السلوكية السائدة في المجتمع لها تأثير مهم على قرارات الأفراد ودوافعهم إتجاه الإدخار. ويتفق سرد هذه المتغيرات الذاتية المؤثرة في السلوك الإدخار للفرد مع نظرية الدوافع عند "ماسلو" خاصة فيما يتعلق بهرم الحاجات، إذ يمكن القول أن وجود هذه الحاجات وترتيبها بشكل أو بآخر هي حقيقة سلوكية علمية قد تكون الإشارة إليها أمراً ضرورياً بحيث تبين لنا الدوافع الرئيسية وراء

سلوكيات الأفراد تجاه تجنب جزء من دخولهم والإحتفاظ بها في شكل مدخرات¹. بالإضافة إلى ما سبق، هناك بعض العوامل الأخرى التي تدفع الفرد إلى الإدخار والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- الإستقرار السياسي وإستتباب الأمن والأمان.
- توافر وسائل الإستثمار، أي توافر طرق ومجالات الإستثمار في المجتمع.
- كبر حجم العائد نتيجة إنتعاش النشاط الإقتصادي والحركة التنموية في المجتمع، ذلك لأن الأفراد عندما يدركون بأنه بقدر ما يدخرون بقدر ما يزدادون ثراءً، فإن هذا يدفعهم إلى الإدخار والإستثمار².

¹ - ناصر محمد الصائغ و السيد المتولي حسن، رؤية المواطن السعودي للإدخار ودوافعه ' دراسة ميدانية في مدينة الرياض '، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 1986، ص: 04-05.

² - مصطفى قطب سانو، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

المبحث الثالث: وسائل تعبئة وتوجيه المدخرات العائلية

تتميز المدخرات العائلية بضخامة الحجم، وهي بذلك تحتاج إلى عملية تعبئة وتجميع، بمعنى جعلها متاحة للاستثمار بما يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية. وعملية تعبئة المدخرات تعني أن يتحول الإدخار من مجرد حجب جزء من الدخل عن الاستهلاك والإكتناز إلى أن يصبح ذلك الجزء ذا عائد يضاف إلى الدخل، وبذلك يكون هذا الإدخار إدخار منتجاً.

فالإدخار يكون منتجاً - من وجهة نظر التنمية الاقتصادية - إذا أمكن تحويله إلى رأسمال عيني سواء بالقيام باستثماره مباشرة في مشروع معين أو بتوجيهه إلى سوق رأس المال أو مؤسسات الوساطة المالية.

المطلب الأول: أجهزة التعبئة والتجميع المصرفية أولاً: البنوك التجارية

إن للبنوك التجارية إمكانات كبيرة تعمل على توليد الطاقات الإدخارية، ويجب أن ينظر إلى هذه البنوك ليس من جهة قيامها بتعبئة الفائض النقدي المتوفر في المجتمع فحسب، حيث هو دور تقليدي تقوم به - في كل دولة - من خلال سياسات الإيداع وأوعيته التي تتولى عملية تجميع هذه المدخرات ولكن يجب أن ينظر إلى عمليات التوظيف الاستثماري والإئتماني التي تقوم بها، والتي تعمل على تعظيم القدرات الإدخارية بما يؤدي إلى تعاظم الدخول وزيادة الفائض الموجه من هذا الدخل إلى الاستثمار وكذا ترشيد القرارات التوظيفية والاستثمارية للوحدات الاقتصادية العاملة في البنيان والهيكل الاقتصادي للدولة.

1- دور البنوك في تنمية الطاقات الإدخارية للمجتمع:

لاشك أن إقتصاديات النقود والبنوك لها أهمية خاصة بين فروع علم الإقتصاد الحديث، وتزداد أهميتها مع التطور السريع في النظام الإقتصادي المحلي والدولي. فالبنوك تعتبر المؤسسة الاقتصادية التي يتم من خلالها تسيير الائتمان والاستثمار وقنوات الإدخار، وكذا تقديم منافع جمة للفرد والمجتمع، إذ أنه يعمل على تحقيق أهداف إقتصادية والتي منها: رفع معدلات النمو الإقتصادي، تحسين مستوى معيشة الأفراد، زيادة فرص العمل، تحقيق الإستقرار في أسعار السلع والخدمات، الحد من العجز المالي للدولة وكذا الحد من عجز ميزان المدفوعات بزيادة الطاقة الإنتاجية للدولة. ومن المؤكد أنه لن تستطيع أي دولة أن تحقق هذه الأهداف دون الإعتماد على جهاز مصرفي قوي وفعال. ومن ثم فإن السبيل لتفعيل دور البنوك لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للدولة هو تعبئة الفائض المتاح وتحويله إلى مدخرات نقدية محلية تمثل طاقات هائلة يمكن توظيفها توظيفاً فاعلاً يعظم من إنتاجها بالشكل الذي يلبي إحتياجات التنمية الإقتصادية ويزيد من الطاقات الإنتاجية لتحقيق إضافات حقيقية للنتاج المحلي. وعلى ذلك فإن دور البنوك ليس فقط تحقيق أهداف النمو المتوازن، ولكن أيضاً ضمان و تأكيد سياسات إقتصادية مستقرة للدولة.

2- دور البنوك في تعبئة المدخرات العائلية:

إن عملية تجميع المدخرات بالنسبة للإقتصاد والاستثمار الوطني لها أهمية تجعلها واحدة من أهم مجالات المساهمة الاجتماعية الخارجية للبنوك¹، إذ تمكنت البنوك من تطوير قدراتها وإمكاناتها بتقديم مجموعة من الخدمات الإيداعية تتفق مع رغبات وميول جانب كبير من العملاء، وذلك من واقع إقتناع القائمين على البنوك بأهمية التسويق² المصرفي ودوره الأكيد في معرفة إحتياجات ورغبات ودوافع العملاء وقدراتهم المالية وتطلعاتهم المستقبلية، حيث تعددت الأوعية الإدخارية لديها سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية واتخذت عدة أشكال من بينها الحسابات الجارية، والودائع لأجل والودائع الإدخارية وحسابات التوفير، وشهادات الإدخار ذات العائد الجاري الذي يستحق على فترات مختلفة، أو الشهادات ذات القيمة المتزايدة أو الشهادات ذات المزايا الإضافية مثل الإشتراك في سحب دوري على جوائز نقدية أو عينية أو هما معا، أو الإشتراك في صناديق الإستثمار.

وعليه فالبنوك تقوم بتقديم الخدمات التي يرغب فيها الأفراد لتشجيع وتنمية مدخراتهم وخاصة في القطاعات المتوسطة الدخل والفقيرة، التي قد يكون من الصعب إقناعها بإقتطاع جزء من هذا الدخل وإيداعه لدى هذه البنوك لكي يدر عليهم عائد يؤدي إلى زيادة دخلهم. وكذلك للحد من بعض النواحي السلوكية الضارة وغير مناسبة، مثل تفضيل الأفراد إكتناز أموالهم وجعلها في صورة أموال سائلة بعيدة عن الجهاز المصرفي أو في صورة ذهب ومجوهرات أو شراء أراضي وعقارات لا تدر عليهم أي عائد.

وكذلك محاولة السيطرة على إتجاهات الإعلام السلبي غير مناسبة، والتي تشجع على الإسراف في الإنفاق الإستهلاكي والإبتعاد عن الإدخار، وذلك بشراء السلع الرأسمالية والإستهلاكية الغالية الثمن بصرف النظر عما إذا كانوا بحاجة إليها أم لا، مما يقلل ويضعف الحافز على الإدخار عن طريق الدعاية والإعلان والتسهيلات في الشراء والحوافز لمن يشتري مثل هذه السلع.

وهو ما دفع البنوك على تكوين المدخرات غير المتوافرة ومحاولة جذبها، فعندما يشعر صاحبها بأنه سوف يحصل على عائد إستثماري يضاف إلى دخله، فإنه سوف يستقطع جزء من دخله ويقوم بإيداعه ليدير له عائدا.

إن ثقة الأفراد في قيام المصارف التجارية بتوظيف وتثمين الأموال التي لديها بما يعود بالنفع عليها وعلى مودعيها وبالطرق المشروعة للإستثمار يكسبها الثقة والقبول في تنمية المدخرات العائلية وجذبها. بل لم تعد عملية إيجاد أوعية إدخارية

¹ - محمود السجاعي، نحو إطار مقترح للتقرير عن الأداء الاجتماعي للبنوك التجارية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر ، مصادر ها، قنوات تعبئتها، إتجاهات تخصيصها "، كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989، ص: 158.

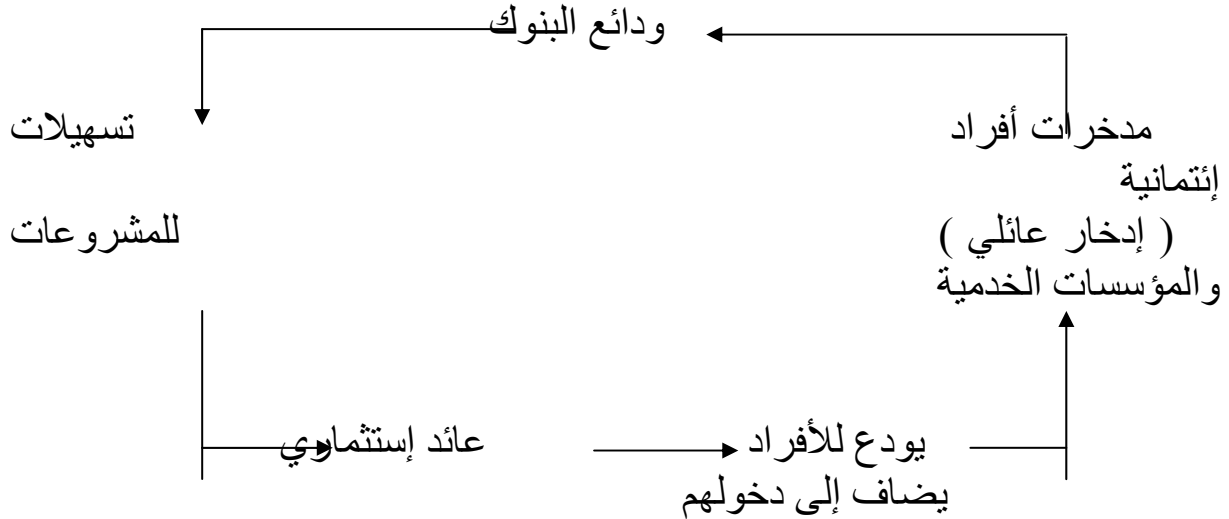
² - زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي 'حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية '، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص: 11 بتصرف.

مصرفية جديدة هو الدور الوحيد الذي تقوم به البنوك لتعبئة المدخرات، بل يوجد الكثير من الأدوار المصرفية التي يمكن أن يقوم بها بجانبها الائتماني والمصرفي ومن هذه الأدوار:

2- 1 - الائتمان:

يعمل هذا الدور على الإسراع بحركة عناصر الإنتاج في الإقتصاد من خلال زيادة حجم ما يحتاج إليه من رأس مال بإتاحة التسهيلات الائتمانية من طرف البنوك إنطلاقاً من الرصيد النقدي المتجمع لديها من مدخرات الأفراد والمؤسسات¹. من المعروف أن إتاحة تسهيلات إئتمانية لمشروعات إنتاجية وقطاعات خدمية سوف يعمل على نمو ورفع إنتاجها، كما أن الضخ النقدي الذي تحقق نتيجة للتسهيلات الائتمانية سوف ينعكس إيجاباً على الإقتصاد المحلي ويتيح دخول جديدة لباقي أفراد المجتمع مما يزيد من القدرة الإدخارية لهم، فمثلاً إذا قام بنك بمنح تسهيلات إئتمانية لمشروع صناعي (إئتمان إنتاجي²)، فإنه من المتوقع أن ينفق هذا التسهيل على عوامل الإنتاج الداخلة في هذا المشروع، وهي ما يحتاج المشروع من مواد خام ومستلزمات الإنتاج، ثم الأيدي العاملة، ثم الكوادر الإدارية التي تستطيع تخطيط وتنظيم وتوجيه ومتابعة كافة الأعمال، وأي إنفاق على هذه العوامل يمثل دخلاً جديداً لأصحابها الذين بدورهم سوق يدخرون جزء من هذا الدخل وهكذا. يوضح الشكل التالي حركة الائتمان والتسهيلات الإستثمارية التي تساعد - من خلال البنوك والمصارف التجارية - على زيادة وتوليد المدخرات.

الشكل (1-1): شكل يوضح حركة الائتمان والتسهيلات الإستثمارية



¹ - نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الإقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص: 329، بتصرف.
² - سعد بن حمدان اللحياي، الائتمان في الإقتصاد الإسلامي ' مع التركيز على الائتمان التجاري '، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1998، ص: 11، بتصرف.

المصدر: من إعداد الطالب.

من الشكل السابق يتبين لنا أن القطاع المصرفي يساعد في الإسراع بتدوير النشاط الإقتصادي ويؤدي إلى زيادة كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج بها، بل يمكن المجتمع من توليد وإيجاد مدخرات جديدة لم تك موجودة من قبل.

2- 2 - جذب المدخرات العائلية وتشجيعها:

إتسمت عمليات الإستثمار والإستغلال في عصرنا الحديث بإستخدام المصارف كوسائل مالية إذ تفترض النظرية المالية أن البنوك قادرة على تعبئة مدخرات مختلف العناصر الإقتصادية، وتكوين محفظات كافية تسمح لها بتوجيه هذه المدخرات نحو تمويل المشروعات الناشئة، وكذا المشروعات التي ترمي إلى إحداث توسع في نشاطها¹.

تؤدي البنوك التجارية دورا مهما في جذب مدخرات الأفراد وتشجيعها، حيث أن إنتشار البنوك التجارية وفروعها في المناطق الجغرافية ذات النشاط الإقتصادي سوف يحول المدخرات العينية إلى مدخرات نقدية ويقلل عادة الإكتناز في تلك المناطق، كما أن إنتشار البنوك يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للأفراد والمشروعات. ومن جانب آخر فإن قيام البنوك بوظائفها الرئيسية يجعل منها وسيطا بين المودعين والمقرضين وبالتالي تستطيع جذب وتشجيع المدخرات من جهة - لوجود عائد مناسب - وزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع من جهة أخرى.

2 - 3- الوقاية من الصدمات والأزمات الإقتصادية الداخلية:

تشكل البنوك حازما وقائيا ضد الصدمات والأزمات الإقتصادية الداخلية في الدولة، وذلك

بإيجاد احتياطي نقدي يستخدم عند الحاجة لمعالجة الديون المتعثرة لبعض الشركات والمؤسسات، وإقامة مشروعات صناعية تستوعب عوامل الإنتاج الراكدة، وكذا فتح أسواق جديدة وفتح إتمادات بنكية وهي بذلك تعمل على تقوية البنيان الإقتصادي وتقي الدولة من الصدمات والأزمات الإقتصادية المحلية.

ثانيا: بنوك الإستثمار

وهي البنوك التي تباشر عمليات تتصل بتجميع المدخرات (أموال المساهمين فيها وحملة سنداتها²) وتنميتها وإستثمارها، وكذا المشاركة في خطط التنمية الإقتصادية وسياسات دعم الإقتصاد المحلي.

¹ - فرحي محمد، التمويل المستديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص: 346.

² - ناجي مخايل حبيب، الفجوة الإدخارية - التضخم- عبى الدين الخارجي " دراسة عن الإقتصاد المصري 1984-1986"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، إتجاهات تخصيصها"، جامعة المنصورة، القاهرة 1989، ص: 83.

ويمكن لبنوك الإستثمار أن تنشئ شركات إستثمارية أو شركات تزاوّل النشاطات الإقتصادية المختلفة، فهي بذلك تختلف عن البنوك التجارية في أنها تقوم أساساً بتمويل الأنشطة الإستثمارية عن طريق القروض الطويلة الأجل، وإنشاء المشروعات المختلفة والمشاركة فيها، كما أن رأسمالها كبير وودائعها طويلة الأجل.

ثالثاً: البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية من أهم التطورات المصرفية التي ظهرت حديثاً، وهي منشآت مالية إسلامية إجتماعية تلتزم في جميع معاملاتها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وتقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية التقليدية دون إستخدام سعر الفائدة أخذاً أو عطاءاً، وتحصل على أموالها من الودائع للأفراد الطبيعيين وغير الطبيعيين، وتقوم بتوظيف هذه الأموال في أنشطة عديدة منها التجارية والصناعية والعقارية والخدمية. إن من أهم أهداف هذه البنوك العمل على تنمية الوعي الإدخاري والحث على عدم الإكتناز وكذا تشجيع الإستثمار وذلك بتنمية الأوعية الإدخارية لتجميع الأموال العاطلة ودفعها إلى مجال الإستثمار والتوظيف بهدف تمويل المشاريع، معتمدة في ذلك على أدوات التمويل ذات الصبغة الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة¹.

المطلب الثاني: أجهزة التعبئة والتجميع غير المصرفية أولاً: منشآت التأمين

وهي منشآت مالية غير مصرفية تقوم بصفة رئيسية بجمع المدخرات. والتأمين بطبيعته الغرض منه قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة نيابة عن الشخص أو الجهة التي يحتمل تعرضها لمثل هذه الأخطار وتقاضي أجر محدد نظير ذلك غالباً ما يكون أقل بكثير من تكلفة تحمل الخطر المتوقع حدوثه عند صاحب الخطر الأصلي². ويعتبر التأمين وسيلة إدخارية هامة خاصة في الدول النامية حيث يتميز بصغر أقساطه نسبياً، مما يجعل الأفراد ذوي الدخل المنخفضة بمقدورهم الإدخار للمستقبل³.

وتضم منشآت التأمين ثلاثة أقسام رئيسية:

- شركات التأمين.
- هيئة التأمين الإجتماعي.

¹ - سعيد بن حسين بن علي المقرفي، الإستثمار القصير الأجل في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 34، بتصرف.

² - عثمان بابكر، التطبيقات الإقتصادية الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 2005، ص: 478. وللمزيد من التفصيل أنظر:

- مليكة محيد، التأمينات على الأشخاص ومدى مساهمتها في الإدخار الوطني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 01.

- محمد سليمان الأشقر وآخرون، قضايا إقتصادية معاصرة، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص: 11-12.

³ - أميرة تهامي محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

- صناديق التأمين والمعاشات.
- وهنا نركز على شركات التأمين بإعتبارها النوع الوحيد من منشآت التأمين التي تتعامل مع المدخرات الاختيارية للأفراد، ومن خصائصها:
- الثقة المالية فيها، وذلك لخضوعها للإشراف الحكومي ولقوة مركزها المالي.
- عدم إعتمادها على القروض، ولكن تعتمد على مواردها الذاتية وما يتوافر لديها من تدفقات مالية شبه ثابتة ومنتظمة يمكن التنبؤ بها بسهولة، ونقصد بذلك الأقساط التي يدفعها المشتركون فيها¹.
- تستطيع شركات التأمين التنبؤ بدرجة عالية من الدقة بمقدار ما ستدفعه من الأموال لصالح المنتفعين في المستقبل².
- تعدد نشاطها: التأمين على الحياة، التأمين ضد الحوادث، التأمين ضد الحرائق وغيرها.

- دورها في الإقتصاد الوطني:
- . تجميع أكبر قدر من المدخرات المحلية.
- . إستثمار هذه المبالغ في الأنشطة الإقتصادية المختلفة مما يؤدي إلى الإسراع بعملية التنمية الإقتصادية³.
- . تبعث الثقة في المستقبل، حيث تحمي الأفراد من المخاطر التي قد تهدد حياتهم.
- طريقة التأمين:
- ينقسم التأمين إلى قسمين، تأمين تعاوني وتأمين تجاري. فالتأمين التعاوني⁴ تقوم به مجموعة من الناس يتعرضون لنوع معين من المخاطر، فيلتزمون فيما بينهم بحصص نقدية توضع في صندوق الطوارئ ويقدم التعويض لأي مشارك منهم عندما يقع عليه الخطر. أما التأمين التجاري، فيكون بعقد بين المؤمن والجهة المؤمنة وهي غالبا شركة التأمين⁵، على أن يدفع المؤمن قسطا شهريا وهو قسط التأمين.
- ومن أهم طرق التأمين التي تساهم في جمع المدخرات العائلية هي وثائق التأمين على الحياة، وهي عقد بين المؤمن له وشركة التأمين، يتعهد المؤمن بدفع أقساط محددة، وتتعهد الشركة بدفع مبلغ محدد إلى السيد إما دفعة واحدة أو على دفعات في حالة الوفاة أو بعد السن المحددة، ومن مزاياه:

¹ - شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان إنتمان الصادات مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص: 243 بتصرف.

² - غالب عوض الرفاعي و عبد الحفيظ بالعربي، إقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص: 46.

³ - أحمد محمد صباغ، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية سوريا، 2009، ص: 03، بتصرف.

⁴ - حسن محمد الرفاعي، الإستهلاك والإدخار في الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص: 149، بتصرف.

⁵ - يوسف كمال، الزكاة وترشيد التأمين المعاصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1986، ص: 22، بتصرف.

. يعتبر إدخارا، حيث أن الفرد يوفر من دخله القسط، وبعد مدة محددة يأخذ مدخراته لمواجهة حالات طارئة (مرض أو شيخوخة أو وفاه).

. توفير الحماية الإقتصادية للأسرة، حيث يمكن إستغلال هذا التأمين في مشروع إستثماري عند الحصول عليه.

. حصول الأسرة على التعويض بسرعة في حالة الوفاة، ولا يحتاج لمصاريف إدارية أو قضائية وهو معفى من الضرائب.

وله أيضا مزايا إقتصادية، حيث أن عدم صرف التعويضات أو المكافآت دفعة واحدة وصرفها على دفعات شهرية تعتبر إدخار إجباري، فهذا يؤدي إلى زيادة الإستثمار في خطط التنمية الإقتصادية ومن ثم إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة مستوى رفاهية المجتمع بصفة مستمرة على مستوى المجتمع ككل ومن بينهم مستحقي هذه المزايا التأمينية¹.

ويتميز التأمين عن مختلف أوعية الإدخار الأخرى في أنه يعتبر وعاء إدخاري منظم يدفع في شكل أقساط، مما يعطيها صفة الثبات والإستقرار²، كما أن التأمين يغطي خسائر الأخطار غير المنتظرة قرب الأسرة الذي يقوم بالتأمين يحصل على مدخراته إذا إنتهى أجل وثيقة التأمين – بوليصة – أو في حالة الوفاة، فيترك لورثته الشرعيين ما يساعدهم على مواجهة الظروف التي تترتب على وفاته.

والتأمين على الحياة يجمع بين مزايا الإدخار ومزايا التعويض ضد الحوادث، وما زال هذا النوع من التأمين غير منتشر ولا يحظ بقبول كثير من العملاء.

ثانيا: شركات الإستثمار

وهي شركات تستهدف أساسا إستقطاب مدخرات الأفراد وتوجيهها لتمويل المشاريع الإستثمارية. تصدر هذه الشركات أدوات إدخارية في صورة شهادات مثل: شهادات الإستثمار، حيث يتم إستخدام عوائدها في تمويل المشروعات التنموية، وفي حالة نجاح هذه المشاريع وتحقيقها للأرباح فإنه يتم توزيع نسبة منها على أصحاب هذه الشهادات حسب قيمة كل شهادة³.

ثالثا: صناديق الإستثمار

الصندوق الإستثماري عبارة عن وعاء مالي⁴ – يأخذ عادة شكل شركة مستقلة عن البنك الذي أنشأه- يتم تجميع مدخرات المشاركين فيه من أفراد وشركات، ويتم

¹ - بيومي صقر، نظرة مستقبلية لنظم التأمين الإجتماعي وزيادة المدخرات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، إتجاهات تخصيصها"، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989، ص: 28.

² - محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2006 ص: 199، بتصرف.

³ - سهير محمد السيد حسن، تقييم تجربة البنوك الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر مصادرها، قنوات تعبئتها، إتجاهات تخصيصها"، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989، ص: 120.

⁴ - مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية 'دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية'، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006، ص: 35.

إستثمار هذه الأموال في الأوراق المالية أو بعض الأصول العينية، بهدف إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعيا في نتائج الصندوق، ويتم إدارته من قبل البنك مقابل أتعاب محددة.

وتتيح صناديق الإستثمار الفرصة لأصحاب الفوائض المالية لإستثمار مدخراتهم، خاصة الأفراد الذين لا يملكون القدرة على إستثمارها بأنفسهم. وتمتاز هذه الصناديق بالنمو العالي من خلال تحقيق أرباح رأسمالية عالية.

رابعاً: السوق المالية

تؤثر سوق الأوراق المالية على الميل للإدخار، من خلال ما توفره من مجموعة كبيرة من الخيارات لوحدات الفائض – أصحاب المدخرات – لتوليد أصول مالية أكبر والمحافظة على تفضيلاتها كما توفر السوق أصولاً تعتبر أكثر جاذبية من نواحي السيولة والعائد والمخاطرة، ومن ثم فهي تشجع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الإستهلاكي لصالح الإدخار¹.

خامساً: صناديق توفير البريد

يعتبر صندوق توفير البريد من أقدم الأوعية الإدخارية التي تعمل على تجميع المدخرات الفردية وكذا تشجيع محدودي الدخل على الإدخار بما يؤدي إلى تنمية مدخرات القطاع العائلي، وبما يكفل زيادة قدرة الدولة على إستثمار هذه المدخرات في المشروعات العامة. ويعد صندوق توفير البريد من أهم أوعية تجميع المدخرات الإختيارية للقطاع العائلي خاصة تلك المدخرات الصغيرة التي لا تجد لها سبيلاً مباشراً للإستثمار فتتجه بسهولة نحو الإنفاق الإستهلاكي².

وتعطي صناديق توفير البريد فائدة على مدخرات الأفراد، كما أنه لا يمكن الحجز عليها وهي معفاة من الضرائب، وعملؤها من أصحاب الدخل المتوسطة.

سادساً: الإدخار العائلي في المجالات الخاصة

يعتبر الوعاء العقاري من أهم الأوعية الإدخارية الخاصة بالفرد، وهو يأخذ في الغالب شكل بناء وحدة سكنية وأحياناً إستثمار في عدد من الوحدات السكنية الخاصة. وفيما يتعلق بالإدخار السكني، فإن أغلب الدول لديها مصارف للإسكان ومصارف عقارية ومصارف للإدخار تساعد العائلة أو الفرد على تشييد السكن المناسب له، وفي بعض دول المغرب العربي تسمى هذه الصناديق بـ " صناديق الإدخار السكني ".

وكذلك يوجد وعاء آخر للإدخار العائلي وهو التحسينات الزراعية متوسطة وطويلة الأجل في الأراضي الزراعية من قبل العائلات التي تعمل في الزراعة وذلك بشرائها معدات إنتاج، فالعائلة التي تعمل في الزراعة تكون وحدة إستهلاكية أو إدخارية بجانب كونها إنتاجية، ويتكون الإدخار هنا من الجهود التي يبذلها أفراد العائلة

¹ - عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 121.

² - أميرة تهايمي محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

في إنجاز التحسينات بأنفسهم وذلك بإدخار مبالغ من دخلهم وشراء معدات الإنتاج التي تحل محل الأيدي العاملة¹.

والوعاء الثالث من الأوعية الإدخارية الخاصة هو الإكتناز، وهو أن يكون في شكل نقد مخزن في المنازل، أو شراء مجوهرات وذهب وأحجار كريمة والتحف النادرة والمقتنيات التاريخية²، وبعضهم يسمي هذا إدخار وليس إكتناز، حيث أن الذهب والأحجار الكريمة تزيد أسعارها بمرور الزمن وهي ليست كالنقود تقل قيمتها بسبب التضخم، وكثير من الأفراد يقوم بتجميع النقد الأجنبي ويحتفظ به في بيته بعيدا عن البنوك وحساباتها.

المطلب الثالث: أدوات تعبئة وتوظيف المدخرات العائلية

قبل التطرق إلى هذه الأدوات، فإنه ينبغي الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية، ألا وهي ضرورة التفرقة بين مفهومي التوظيف والاستثمار وذلك نتيجة الخلط بينهما في الاستخدام، فالتوظيف يختلف عن الاستثمار في عدم ارتباطه المباشر بعملية الإنتاج، فالحصول على أعلى دخل من تشغيل المدخرات يمثل الهدف الرئيس والمباشر من عملية التوظيف بصرف النظر عما إذا كان يرتبط بإنتاج سلعة أو خدمة أم لا، فالشخص الذي يضع نقوده في صورة ودیعة بنكية، أو يشتري أسهما من البورصة، يتركز هدفه الأساسي في الحصول على دخل معين، وهو في الحالة الأولى لا يهتم إذا كانت وديعته ستستخدم إستخداما إستثماريا، وهذا عكس الحال فيما لو كان يشتري أسهم إصدار جديدة خاصة بإنشاء مشروع إنتاجي، فهنا يعتبر توظيفه إستثمار في ذات الوقت، وبالتالي فإن لم يك كل التوظيف إستثمارا فإن كل إستثمار يعتبر توظيفا³.

1- أدوات التعبئة والتوظيف في البنوك التجارية:

تتلقى البنوك التجارية من الأفراد الذين يتعاملون معها أنواعا مختلفة من الودائع وليست كلها بالضرورة وداائع إدخارية، فمنها الودائع الجارية، ومنها الودائع الإدخارية، ومنها وداائع التوفير. كما تعمل البنوك على تشجيع العملاء على إيداع مدخراتها لديها عن طريق تقديم حوافز، وتسهيل عمليات السحب والإيداع وتحسين مستوى الخدمة وتنوعها.

1- أ- الودائع الجارية:

يطلق عليها الودائع تحت الطلب أو الودائع بالإطلاع، وفيها يلتزم البنك إتجاه المودعين برد كل أو جزء من قيمة الودائع فورا عند طلبها بإستخدام الشيكات وأوامر

¹ - فالج بن عبد الله بن محمد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

² - زينب حسين عوض الله و آخرون، أصول الإقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 104.

³ - زينب حسن عوض الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 106-107.

الصرف¹، وهي تمثل جزء كبيراً من المعروض النقدي، كما أنها وسيلة أساسية من وسائل الدفع، وعادة لا تعطي البنوك أية فوائد على هذا النوع من الحسابات. وهي تعتبر وسيلة إدخار بالنسبة للفرد من حيث ما يتوفر له من أمن في حفظها ومن سهولة في الحصول عليها، ومن حيث مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم بها الدولة².

1- ب- الودائع الثابتة:

وتنقسم إلى:

- الودائع لأجل:

وهي إتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه إيداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينة تتراوح بين 7 أيام وعدة سنوات، ويدفع البنك فائدة تختلف وفقاً لأجل إستحقاق الوديعة، وعادة لا يمكن سحب الوديعة إلا في نهاية المدة المتفق عليها، إلا أن المودع قد يطلب سحب وديعته قبل الإستحقاق.

- الودائع بإخطار سابق:

وهي وديعة يمكن السحب منها بإخطار سابق من العميل، وتحدد مدة الإخطار عند فتح الحساب حيث تحول هذه الوديعة إلى الحساب الجاري بمجرد إنهاء فترة الإخطار.

1- ج - وودائع التوفير:

يمثل هذا الوعاء إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بإنتشار عالمي واسع النطاق، وتتميز هذه الحسابات ببعض الصفات منها صغر مبالغها وكثرة حساباتها وتزايد نموها بنمو الوعي المصرفي والزيادة في الدخل، ووتتفق ودائع التوفير مع الودائع لأجل في أن كل منها يعد إدخار يمنح عليه فوائد إلا أن الأولى يمكن إستردادها في أي وقت عكس الثانية التي تكون بأجل محدد.

1- هـ - شهادات الإيداع القابلة للتداول:

هي شهادة لوديعة لدى بنك تجاري بمبلغ ثابت ولفترة محددة وبمعدل فائدة محدد، وهي وديعة إسمية أو لحاملها، وعادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبياً، وفوائد هذه الشهادات معفية من الضرائب، وتمكن هذه الشهادات البنوك التجارية من الحصول على مورد طويل الأجل مما يحقق الإستقرار النسبي لمواردها ويؤدي إلى إستقرار الإستثمار وطول أجل عمليات الإئتمان³.

تتعدد أوجه توظيف المدخرات العائلية المعبأة لدى البنوك التجارية، ولعل من أهم صور هذه التوظيفات ما يلي:

- تمويل الخطة الإستثمارية المحلية: ويقصد بذلك قيام البنوك بتوظيف الأموال توظيفاً مباشراً في المجالات الإستثمارية التي تتطلبها خطة التنمية المحلية، وذلك بالمشاركة

¹ - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية 2004، ص: 119.

² - رياض إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

³ - البنك الأهلي المصري، التقرير السنوي 2006/2005.

في المشروعات المحلية أو منحها قروض طويلة الأجل، أو القيام بالوساطة في شراء مستلزمات الإنتاج التي تمنحها البنوك التجارية للمشروعات المحلية بسعر الفائدة أقل من تلك التي تمنحها للمشروعات التجارية، وهذا النوع من

التمويل يكون عادة أقل تكلفة وأكثر ثباتاً لإقتصاديات الدول النامية¹.

- **تمويل القطاع الإستثماري الخاص:** يقصد بالقطاع الإستثماري الخاص كل المشاريع الإستثمارية التي يقوم هذا القطاع بإدارتها، سواء في مجال الإسكان أو الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو حتى الخدمات، وتقوم البنوك التجارية في هذا المجال بمنح:

. قروض طويلة الأجل، وتقدم للأفراد والشركات لتمويل مشاريعهم وذلك بناء على دراسات الجدوى الإقتصادية والضمانات الكافية.

. قروض قصيرة الأجل، وتمنح أيضاً بناء على ضوابط وقيود معينة.

- **إستثمار الودائع في سوق المال:** وذلك عن طريق:

. الإستثمار المباشر عن طريق شراء وبيع الأسهم والسندات.

. الإستثمار في صناديق الإستثمار.

. المشاركة في شركات إستثمار مع القطاع الخاص.

ومن مجالات التوظيف الأخرى التي يمكن أن تأخذها المدخرات العائلية المعبأة نذكر:

- شراء حصص في الشركات التي تعرض للخصوصية.

- تمويل الصفقات التجارية الكبيرة.

- شراء أدوات خزانة عامة.

- بيع وشراء العملات الأجنبية.

- المضاربة في البورصات العالمية.

2- أدوات التعبئة والتوظيف في البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية مع عدم إستخدام سعر الفائدة أخذاً وعطاءاً في معاملاتها المصرفية أو في إستغلال مواردها المالية والودائع التي تجتذبها. ويجد المدخرون في هذه البنوك عدة أدوات تمكنهم من توظيف مدخراتهم، ومنها:

2- أ- **شهادات الإستثمار المخصص:**

حيث أنه يمكن للبنك أن يطرح شهادات تخصص حصيلتها للإستثمار في مشروع بعينه، ويمكن تسميتها بشهادات الإستثمار المخصص، كما يمكن أن تحمل هذه الشهادات إسم المشروع التي خصصت له، وميزة هذه الشهادات إمكانية الإستفادة من خبرة المصرف في إنتقاء الشركات والرقابة عليها. وهذه يستفيد منها صغار المدخرين التي تكون خبراتهم الإستثمارية ومواردهم أدنى من أن تهيء لهم الحصول على تلك المنافع.

2- ب - **شهادات الإستثمار العام:**

¹ - شعبان رأفت محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

يمكن للبنك الإسلامي أن يصدر شهادات توزع حصيلتها على جميع الإستثمارات المتعددة التي يقوم بها البنك¹، مما يعطي الفرصة لحاملها للحصول على معدل من الأرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه البنك من جميع أعماله، وهذا الشكل من التوظيف أقرب إلى الاحتفاظ بأسهم في المصرف نفسه. وبالإضافة إلى الاستفادة من خبرة المصرف، فإن شهادات الإستثمار العام تحقق درجة من تنويع الإستثمار أكبر مما تحققه شهادات الإستثمار المخصص وهو ما يخفف عامل المخاطرة لدى المدخرين. كما يلاحظ أن الصيغة الإستثمارية لتلك الشهادات تسمح بإصدارها بقيم وفترات مختلفة وذلك يجعل بالإمكان تسويق الشهادت ذات الفئات القليلة بين صغار المدخرين، كما يمكن ذلك المدخر من أن ينوع إستثماراته بين شهادات مختلف المصارف، أما إختلاف فترات الشهادات فيعطي مجالا إضافيا لتنويع التوظيف للمدخرات عبر البعد الزمني، كما يمكن المدخر من التوفيق بين إحتياجاته من السيولة وحسن توظيفه لمدخراته. ولا شك أن طبيعة هذه الشهادات تجعل قابليتها للتسويق عالية جدا مما يجعلها أداة جيدة لتوظيف المدخرات.

2- ج - شهادات المشاركة في الأرباح:

يمكن للبنك الإسلامي أن يستفيد من فرصة وجود إستثمارات قصيرة الأجل بطريقة المشاركة² في الربح، وذلك بإصدار شهادات تستثمر حصيلتها في تلك الإستثمارات، وهذا يمكن البنك من الوفاء بحاجات المدخرين التي تتوفر لديهم مدخرات مدة ثلاثة أو ستة أشهر فقط. وإمكانية إصدار هذه الشهادات بفئات مختلفة وفترات متفاوتة يتيح درجة كبيرة من التنويع في مجال الإستثمار القصير الأجل.

2- د - شهادات الإيجار:

تصدر البنوك الإسلامية شهادات إيجار تستثمر حصيلتها في شراء المباني والمعدات وأدوات النقل وغير ذلك ومن ثم تأجيرها للغير. وهذه الشهادات تشبه شهادات الإستثمار المخصص ولكن مع بعض الفروق، فشهادات الإيجار يمكن أن تمثل نوعا من المشاركة المتناقصة، إذ أن أقساط الإيجار ستشمل أرباح المؤجر بالإضافة إلى إستهلاك رأس المال³. وعلى هذا فإن شهادات الإيجار في هذه الحالة ستصفي تدريجيا حتى تنتهي تماما مع آخر الأقساط، على أن هذا لا يمنع من إصدار شهادات إيجار غير متناقصة القيمة، إذ أن البنك ستتجدد عنده دائما طلبات الإستئجار مما يجعل من الممكن أن يستثمر حصيلة الأقساط المدفوعة في إيجارات جديدة، وفي هذه الحالة فإن شهادات الإيجار غير متناقصة ستقدم لحاملها معدل ربح أعلى من الشهادات

¹ - للتوسع أكثر أنظر:

- شعبان محمد إسلام البروراري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي - دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 2001، ص: 161.

² - عبد الرحمن يسرى أحمد، تجربة الأوراق المالية الإسلامية، دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد الثالث، العدد الأول، جدة، 1995، ص: 13 بتصرف.

³ - البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1417 هـ.

المتناقضة نتيجة لإمكان إعادة استثمار الأقساط المدفوعة، وعليه فإن شهادات الإيجار تشمل نوعين: الأول شهادات الإيجار المتناقضة، والثاني شهادات الإيجار الثابتة. كما أن للبنوك الإسلامية مجموعة من الأدوات والصيغ مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والمزارعة والسلم تستطيع من خلالها توظيف الأموال والمدخرات التي تتجمع لديها.

ومما سبق يتبين لنا أن قدرة البنوك الإسلامية على جذب المدخرات لا تقل عن قدرة البنوك التجارية بل قد تفوقها، كما أن الأدوات المالية التي تمتلكها لتعبئة وتوظيف المدخرات تستوفي إلى حد كبير الشروط التقليدية لحسن توظيف الأموال وهي الأمان، السيولة، القابلية للتسويق والعائد، فيتحقق الأمان عن طريق تطبيق مبدأ التنوع، فكل أداة تتنوع في شكلها وفي استخدام حصيلتها، أما السيولة فتكمن في جواز تعامل هذه البنوك في الشهادات التي تصدرها وفي إتساع دائرة المتعاملين، مما يتيح فرصة الحصول على قيمة قد تقترب كثيرا من قيمتها الاسمية، كما أن إتساع دائرة التعامل يرتبط أيضا بقابلية التسويق وذلك لتعدد هذه الأدوات وتنوعها، في حين أن العائد يرتبط بنوعية الإدارة وكفاءتها في استخدام هذه الأدوات، بالإضافة إلى عامل الخبرة والرقابة على حسن توظيف هذه المدخرات.

3- أدوات التعبئة والتوظيف في شركات التأمين:

تتمثل أدوات تعبئة المدخرات بشركات التأمين في وثائق التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال، وتنقسم وثائق التأمين بشكل عام إلى نوعين:

3 - أ - وثائق التأمين الفردية: تشتمل هذه الوثائق على مجموعة من التغطيات التأمينية كما يلي:

- **التغطيات التأمينية في حالة تحقق خطر الوفاة:** وفيها تلتزم شركة التأمين بسداد مبلغ التأمين فوراً في حالة وفاة المؤمن عليه خلال مدة التأمين وذلك مقابل إلزام المتعاقد بسداد القسط المحدد، وقد يكون القسط وحيداً أو أقساط سنوية، وهذا ما يعرف بالتأمين المؤقت.

- **التغطيات التأمينية في حالة البقاء على قيد الحياة حتى نهاية مدة التأمين:** حيث تلتزم شركة التأمين بسداد مبلغ التأمين المستحق بالوثيقة في نهاية مدة التأمين بشرط بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة.

- **تغطيات تأمينية تؤدي مبالغها في حالة الوفاة أو الحياة:** يعرف بالتأمين المختلط.

- **تأمينات الحوادث الشخصية الطويلة الأجل:** وفيها تلتزم شركة التأمين بدفع مبالغ محددة في حالة إصابة المؤمن عليه بدنياً مما أدى إلى وفاته أو عجزه¹.

- **عمليات تكوين الأموال:** وهي التغطيات التي ترتبط بالإدخار والاستثمار أو بالحصول على مبلغ معين في تاريخ معين (دون الارتباط بحياة أو وفاة الشخص).

3 - ب - وثائق التأمين الجماعية:

¹ -Neil Esho, Ralf Zurbrugg, "Law and The Determinants of Property-Casualty Insurance", APRA , Working Paper, N°8, 2001, P: 06.

وهي الشكل الآخر لتأمينات الأشخاص، ويقصد به التأمين على مجموعة من الأفراد، وهو يغطي حالات الوفاة أو البقاء على قيد الحياة حتى سن معينة أو كليهما، وعادة ما يكون الأفراد يعملون في جهة عمل واحدة، ويكون المتعاقد في هذا التأمين هو صاحب العمل، ويتم الاتفاق على الشروط والمزايا بين المتعاقد وشركة التأمين مقابل أقساط يتم سدادها، وعادة ما تكون أقساط التأمين نسبة ثابتة من الراتب الأساسي. تقوم شركات التأمين بإستثمار المدخرات التي لديها عن طريق المشاركة في مشاريع إستثمارية قائمة أو شراء حصص في شركات أو عن طريق صناديق وشركات الإستثمار، وذلك من خلال سوق رأس المال، كما تقوم شركات التأمين بشراء سندات الخزنة التي تصدرها الدولة لمعالجة العجز في ميزانيتها.

4- أدوات التعبئة التوظيف في صناديق توفير البريد:

يعد صندوق توفير البريد من أهم الأوعية تجميعاً للمدخرات الإختيارية للقطاع العائلي خاصة المدخرات الصغيرة، وذلك لسهولة الوصول إليه مقارنة بالأوعية الأخرى، وتعتبر ودائع التوفير¹ الأداة الوحيدة بصندوق توفير البريد التي يتم من خلالها تجميع المدخرات التي يتم إستثمارها حسب ظروف السوق والمجالات الإستثمارية المتاحة.

5- التأمينات الإجتماعية والمعاشات:

تقوم مؤسسات التأمين الإجتماعي والمعاشات بتعبئة وتوظيف مدخراتها عن طريق المشاركة في مشاريع إستثمارية قائمة أو شراء حصص في الشركات التي تقوم الدولة بخصصتها، وكذا المشاركة في الإستثمار في المجالات العقارية والتجارية والصحية.

6- أدوات التعبئة والتوظيف في السوق المالية:

تعتبر الأوراق المالية (الأسهم، السندات، المشتقات المالية) بمثابة أدوات لتعبئة مدخرات الأفراد وتحسين دخولهم، وذلك نظراً لإمكانية إصدارها بقيم تتناسب مع رغبات المدخرين، الأمر الذي يمكن من تعبئة موارد مالية كبيرة بقدر إتساع قاعدة المشتركين وليس بقدر مقدرتهم المالية².

¹ - للتوسع أكثر أنظر:

- علي أحمد السالوس، حكم ودائع البنوك وشهادات الإستثمار، مكتبة دار القرآن، الطبعة الرابعة عشر، الشارقة، 2003، ص: 120.

² - حسين عبد المطلب حسين محمد الأسرج ، مرجع سبق ذكره، ص: 41، بتصرف.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر هذا الفصل المرجعية والإطار النظري لظاهرة الإدخار العائلي، حيث حاولنا فيه الإحاطة بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وأهم ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل:

- يعتبر الإدخار ظاهرة قديمة صاحبت السلوك الإنساني منذ وجوده على ظهر الأرض، ولقد عرفت هذه الظاهرة تطورات واكبت مختلف مراحل التطور التاريخي للمجتمع الإنساني.

- إختلف الإقتصاديون فيما بينهم في إعطاء تعريف موحد للإدخار، إلا أنه يمكن القول أن معظم التعريفات تدور حول فكرة أن الإدخار يمثل الفرق بين الدخل والإستهلاك، وقد توصلنا من خلال البحث إلى إعطاء تعريف للإدخار على أنه: " إقتطاع جزء من دخل أو ثروة مكتسبة بشرط أن يكون في صورة تمكن الفرد من الإستفادة منه، وأن يكون متاحا في أي زمن للإستخدام في الإستثمار " وتوصلنا من خلال هذا التعريف إلى أن عملية الإدخار تتوقف على ثلاثة عناصر أساسية وهي الدخل الإنتفاع والإستثمار.

- ينقسم الإدخار إلى نوعين، إدخار محلي وإدخار أجنبي، أما الإدخار المحلي فيتكون من مصادر وهي مدخرات كل من قطاع الحكومة، القطاع العائلي، القطاع العام وكذا القطاع الخاص، وأما الإدخار الأجنبي فإن أهم مصادره هي: الإدخار الرسمي والإدخار الخاص.

- تتعدد الدوافع التي تحمل الفرد على الإدخار باختلاف ظروف وإحتياجات الأفراد.

- تتعدد أجهزة تعبئة المدخرات العائلية، ومن أهم هذه الأجهزة: البنوك التجارية، بنوك الإستثمار البنوك الإسلامية، منشآت التأمين، صناديق توفير البريد، صناديق الإستثمار وكذا التأمينات الإجتماعية ومصلحة معاشات التقاعد، السوق المالية، ويستخدم كل جهاز من هذه الأجهزة أدوات يتم من خلالها تعبئة وتوظيف المدخرات العائلية. وبهذا نكون قد تعرضنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للظاهرة المدروسة، وحتى تتضح لنا الرؤية أكثر فإنه ينبغي دراسة العوامل التي تقف وراء تحديد حجم مدخرات القطاع العائلي وهو ما سنحاول التطرق إليه بشكل دقيق في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: العوامل المحددة للإدخار العائلي مدخل:

لا شك أن صانعي السياسات ومنتخذي القرارات - في أية دولة - يهتمهم التعرف على سلوك الأفراد وإتجاهاتهم والدوافع التي تحكم قراراتهم الإدخارية، فالفرد عندما يتخذ قراراً بأن يستهلك جزءاً من دخله ويدخر الجزء الآخر فإن هناك العديد من العوامل التي تحكم هذا القرار، فعلى الرغم من أهمية العوامل الاقتصادية التي تؤثر على قرار الفرد الإدخاري، إلا أن هناك عوامل أخرى تعتبر رئيسية في تحديد مستوى الإدخار كالعوامل الاجتماعية التي تشتمل على الخصائص الأساسية للطبيعة الإنسانية (العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة) ومنها معدل الإعالة، التحول الحضري، درجة نمو الوعي الإدخاري. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يخفى على الكثيرين أهمية العوامل المؤسسية التي تؤثر تأثيراً هاماً على قرارات الأفراد حيال التصرف في دخولهم سواء بالإستهلاك أو الإدخار وذلك عن طريق التسهيلات المصرفية والقروض الميسرة المعمول بها في النظام المصرفي.

إن التعرف على العوامل التي تؤثر في السلوك الإدخاري للعائلات وتحديد سببها سيساعد على تكوين المدخرات العائلية إلى جانب إستخدامها بطريقة ذات مردود عالٍ للإقتصاد الوطني، حيث أكد العديد من كتاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الدور الذي يمكن أن تلعبه المدخرات الشخصية في التنمية، فالمدخرات لو أخذت طريقها نحو الأوعية الإدخارية المتعارف عليها فإنه بلا شك ستستخدم في تمويل المشاريع الإستثمارية وستعود فوائدها الجمة على المجتمع ككل، وعلى العكس من ذلك فإن حجبها عن التداول والإحتفاظ بها في صورة مكتنزات نقدية سيقلل حتماً من سرعة تداول النقود، مما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية.

ولما لهذه العوامل من أثر كبير على السلوك الإدخاري للعائلات، فإننا سنحاول في هذا الفصل تحديد وتحليل هذه العوامل في ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى العوامل الاقتصادية وذلك من خلال عرض وتحليل أهم المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على حجم مدخرات الأفراد، أما في المبحث الثاني فسنعرض أهم العوامل الاجتماعية التي تلعب دوراً أساسياً في التأثير على مستوى إدخار العائلات، لنعرج في الأخير إلى دراسة مختلف العوامل المؤسسية والتي لها أيضاً تأثير بالغ الأهمية على قرار الفرد الإدخاري، وهذا في المبحث الثالث.

المبحث الأول: العوامل الاقتصادية

يتأثر الإدخار العائلي بمجموعة من العوامل الاقتصادية، التي تحدد حجمه ومستواه في أي مجتمع من المجتمعات، ويمكن إجمال العوامل الاقتصادية التي تحمل

الأفراد على الإمتناع عن إستهلاك جزء من دخلهم والإحتفاظ به في شكل مدخرات في العوامل التالية.

المطلب الأول: الدخل

يقسم الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات دخولهم بين الإنفاق الإستهلاكي والإدخار، فعندما يستلم الأفراد دخولهم نتيجة إشتراكهم في العملية الإنتاجية أو أي مصدر آخر، فإنهم ينفقون جزء كبيرا من دخولهم للحصول السلع والخدمات ويدخرون الباقي. ويتحدد الجزء المدخر بعدد كبير من العوامل إلا أن أهم هذه العوامل على الإطلاق هو مستوى الدخل المتاح¹.

أولا: نظرية الدخل المطلق

فالإدخار العائلي يعتمد بصورة رئيسية على مستوى الدخل المتاح. ويشير كينز في نظريته "نظرية الدخل المطلق" إلى أن الإدخار يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل، ولكن بدرجة أقل من الزيادة في الدخل*، بمعنى آخر فإن الزيادة في الدخل لا تخصص كلها للإدخار، وإنما توزع بين الإستهلاك والإدخار، ويحدد هذا التوزيع ما يسمى بالميل الحدي للإدخار²، وعليه فإن مستوى دخل الفرد يعد أحد المحددات الرئيسية لسلوكه الإدخاري.

ويعتبر كينز أن الإستهلاك أهم من الإدخار، لأن هذا الأخير ما هو إلا الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الإستهلاك.

لهذا سنبداً بدراسة دالة الإستهلاك وإمتداداتها لنستنتج في الأخير دالة الإدخار، حيث أن الوحدات الإقتصادية تقسم الدخل الذي تحصل عليه إلى قسمين، الأول ينفق لشراء السلع الإستهلاكية والجزء الباقي يدخر، إذن رياضيا تكون العلاقة كما يلي(في حالة النموذج المبسط الذي يحوي قطاعين):

$$S = Y - C \Leftrightarrow Y = C + S \text{ حيث:}$$

Y : يمثل الدخل الجاري، C : تمثل الإستهلاك، S : تمثل الإدخار.

وبالتالي فإن كل ما يقال عن الإستهلاك يمكن أن ينقل إلى الإدخار، فتحليل دالة الإستهلاك هو في آن واحد دراسة لدالة الإدخار.

ولا شك أن أهم عامل يدخل في تحديد الإستهلاك هو الدخل، وبهذا فإن دالة الإستهلاك تتزايد خطيا مع الدخل أي: $C = f(Y)$

ونكتب هذه المعادلة في الفترة القصيرة المدى كما يلي: $C = a + by$ حيث أن:

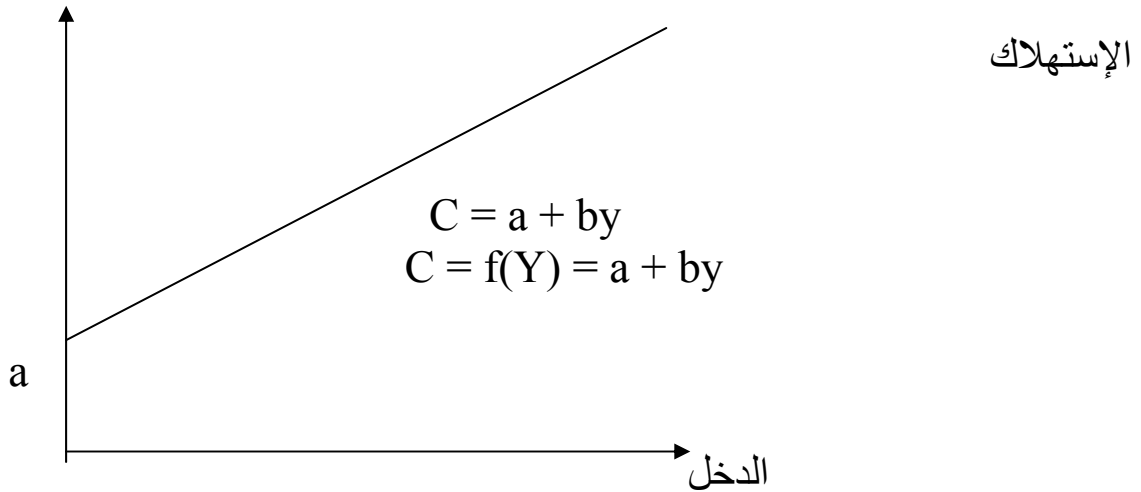
¹ - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 134، بتصرف.
* أشار الإقتصادي إنكل إلى نفس الملاحظة عام 1882 بقانون مشهور والذي يقول: " عندما يرتفع الدخل ترتفع كذلك النفقة المخصصة للتغذية ولكنها ترتفع بنسبة أقل من تلك التي يرتفع بها الدخل"، وللمزيد من التفصيل أنظر:

- أحمد هني، دروس في التحليل الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 07.

² - أنظر كل من :

- عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص: 60، بتصرف.
- منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ص: 41، بتصرف.

a : تمثل ذلك الجزء من الإستهلاك الذي لا يتبع الدخل، ويسمى إقتصاديا بالإستهلاك الذاتي أو التلقائي ويكون $a > 0$.
b : هو الميل الحدي للإستهلاك، ويكون محصورا بين 0 و 1 .
الشكل (1-2): دالة الإستهلاك

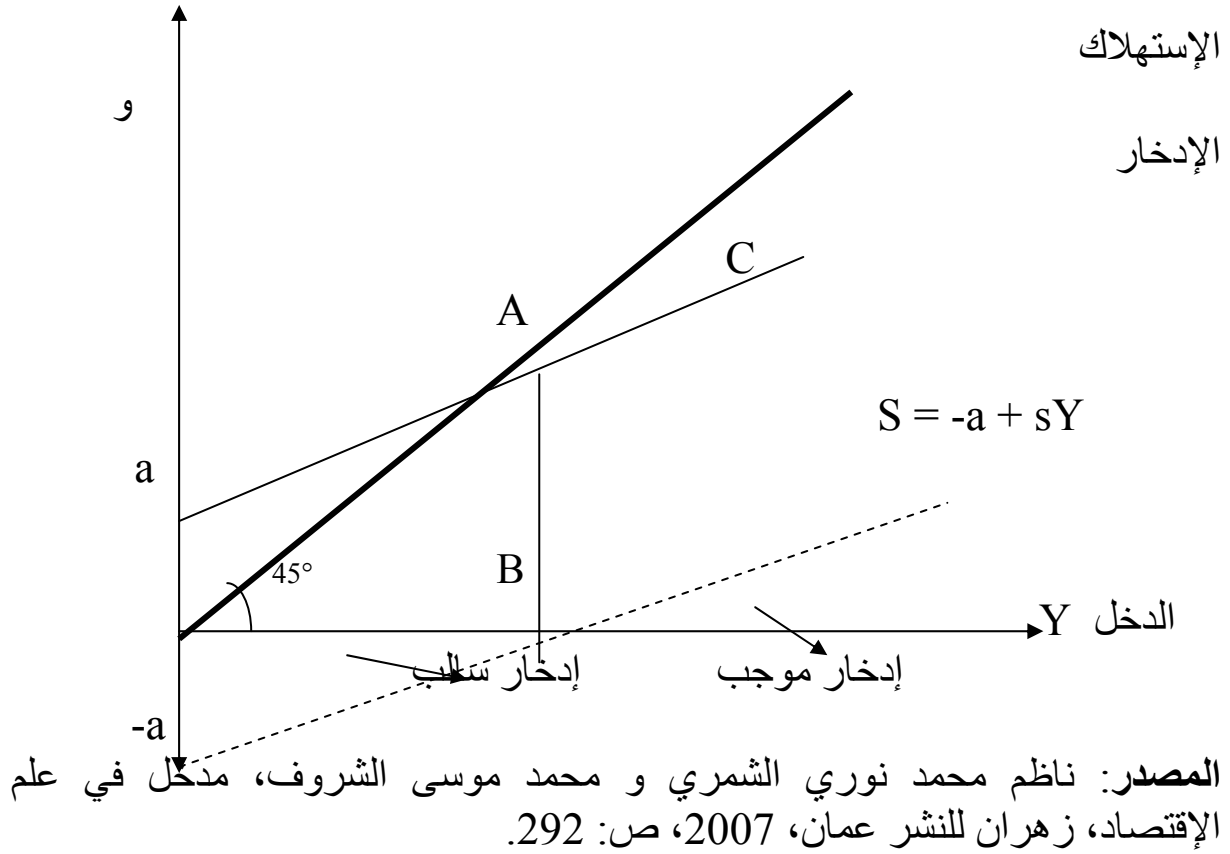


المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، دون سنة النشر، ص: 91.
تعد صياغة كينز لدالة الإدخار، أول محاولة لدراسة الإدخار الجاري على أساس دخل الفرد الجاري، وقد وضع الدالة البسيطة للإدخار في الشكل التالي:

$$S = -a + (1-b)y$$

حيث: y : يمثل الدخل الجاري.
a : تمثل ذلك الجزء من الإدخار الذي لا يتبع الدخل، ويسمى إقتصاديا بالإدخار الذاتي أو التلقائي ويكون $a > 0$.
(1-b) : الميل الحدي للإدخار.
وقد افترض كينز أن العلاقة بين الإدخار والدخل الجاري خطية، حيث افترض أن الميل الحدي للإدخار ثابت وأكبر من الميل المتوسط للإدخار، وأن هذا الأخير يتزايد مع ارتفاع مستوى الدخل¹.
إن المعادلة السابقة تعبر عن الفترة القصيرة لوجود الثابت a، كما تبين أن الدخل هو أهم عامل يدخل في تحديد مستوى الإدخار، وبهذا فإن دالة الإدخار تتزايد خطيا مع الدخل، مع ملاحظة أن الزيادة في الإدخار تكون بنسبة أقل، ويمكن إستنتاج دالة الإدخار بيانيا من خلال دالة الإستهلاك وكقاعدة عامة تتقاطع دالة الإدخار مع المحور الأفقي عندما يكون الإستهلاك مساويا الدخل دلالة على أن الإدخار يساوي الصفر عند هذا المستوى، ويتضح هذا عند النقطة B كما هو موضح في الشكل الموالي:
الشكل (2-2): دالة الإدخار الكينزية في المدى القصير

¹ - محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص: 171، بتصرف.



يعتبر الدخل عاملاً أساسياً في تحديد مستوى الإستهلاك والإدخار، فقرارات الإدخار تكون مشروطة بتطور مستويات الدخل، وهذا ما يؤكد الواقع حيث نجد الأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء الذين يواجهون كل دخولهم لإشباع رغباتهم¹ لأن ارتفاع مستوى الدخل يصاحبه ارتفاع في مستوى المعيشة، لهذا تكون الطبقة الفقيرة مجبرة على تخصيص دخلها لضروريات عند تغير الدخل، ونعبر عن ذلك بالميل الحدي للإستهلاك: $P_{mc} = \Delta C / \Delta Y = b$ إذن b هو الميل الحدي للإستهلاك، ويعبر عن التغير في الطلب على السلع الإستهلاكية الناتج عن التغير في الدخل .

وبما أن الإدخار هو ما تبقى من الدخل بعد عملية الإستهلاك، فإنه يمكننا إستنتاج الميل الحدي للإدخار² كما يلي:

حيث: $S = f(Y) = Y - F_c(y)$

$$P_{ms} = \delta S / \delta Y = S$$

$$P_{ms} = \Delta S / \Delta Y = (\Delta Y - \Delta C) / \Delta Y$$

$$P_{ms} = (\Delta Y / \Delta Y) - (\Delta C / \Delta Y) = 1 - P_{mc}$$

ولقد قام العديد من الباحثين بدراسة دالة الإدخار الكينزية بالنسبة للدول المتقدمة والنامية وخلصوا إلى نتائج منها¹:

¹ - بول سامويلسون، علم الإقتصاد ' الدور الإقتصادي للدولة ومحددات الدخل الوطني '، O.P.U، 1991، ص: 160.
² - حسام داود وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الميسرة، عمان، الطبعة الثالثة، 2005، ص: 109-110، بتصرف.

- يلعب الدخل الجاري دوراً مهماً في التأثير على الإدخار العائلي.
 - أثر الدخل على الإدخار موجب، فبالنسبة للأغنياء فإنهم يقبلون على الإدخار من أجل تمويل الإستهلاك في المستقبل، أما الفقراء فعلى الرغم من تحقيقهم حد الكفاف، إلا أن ذلك لا يعني أن مدخراتهم تساوي الصفر، حيث أنهم يرغبون في الإدخار لسببين:
السبب الأول: أنه ليس لديهم الفرصة الكافية للإقتراض من أجل تمويل الإستهلاك في حالة انخفاض الدخل.
السبب الثاني: أنهم يحاولون مواجهة التقلبات في مستوى الدخل عن طريق الإدخار.

ولا يعتبر الدخل فقط ذو أثر موجب على الإدخار، بل لمعدل نمو الدخل نفس الأثر أيضاً، وقد أخذت إحدى الدراسات معدل الإدخار دالة في الدخل المتاح للإنفاق ومعدل نموه، وإنتهت إلى أن كل من الدخل ومعدل نموه² لهما أثر موجب على معدل الإدخار*، بحيث أن نمو الدخل بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل الإدخار العائلي بـ 0.5%، ويعني ذلك أن أفضل طريقة لرفع معدل الإدخار تكون برفع معدل نمو دخل الأفراد.
 - الميل الحدي للإدخار يكون أقل في الدول النامية عن الدول المتقدمة، أضف إلى ذلك أنه ليس دائماً أكبر من الميل المتوسط.
 ونستخلص مما سبق أن أي تغير في الدخل يؤثر على الإدخار، ولكن بعض أشكال الإدخار الفردي تعتبر غير مرنة في مواجهة التقلبات في دخول الأفراد، فهم يستمرون في دفع أقساط التأمين والتزامات الدين وغيرها من أشكال الإدخار التعاقدية بغض النظر عن الانخفاض في دخولهم.
 إن دقة العلاقة في نظرية الدخل المطلق أصبحت محل شك مع تعدد الدراسات، فقد كشفت الدراسة التي أجراها كوزنت (S. Kuzent) على الولايات المتحدة الأمريكية أن نسب إدخار القطاع العائلي في الأجل الطويل تميل إلى الثبات ولمدة طويلة جداً بالرغم من الزيادة الكبيرة التي حدثت في متوسط دخول الأفراد. وقد توالى بعد ذلك مجموعة من النظريات الخاصة بدالة الإدخار في محاولة من الإقتصاديين في تتبع

¹ - للإطلاع على نتائج الدراسات بالتفصيل أنظر:

- أثيل عبد الجبار الجومرد و مفيد ذنون يونس، محددات الإدخار الشخصي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة العراق، مجلة تنمية الريف 1990، ص: 160-166.

² - See: - Klaus Schmidt-Hebbel and other, Household Saving in Developing Countries: First Cross- Country Evidence , World Bank Economic Review , Volume 6, Number 3, 1991 , p:542.

- Gulnur Muradoglu and Fatma Taskin, Differences In Household Savings Behavior: Evidence From Industrial and Developing Countries, The Developing Economies, 1996,p:141.

* لكن هناك دراسة أشارت إلى عدم تأثير معدل نمو الدخل على الإدخار العائلي في المدى الطويل، أنظر:

- Asim Husain, Private Saving and Its Determinants: The Case of Pakistan, The Pakistan Development Review 1996, p: 51.

سلوكها وطبيعة مفهوم الدخل المؤثر فيها: هل هو الدخل المطلق، أم النسبي أم الدائم ؟ هل هو الدخل في السنة t أم دخل السنة $t+1$ ؟ إلخ.

ثانيا: نظرية الدخل النسبي

لقد صاغ هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي **دورنبري** (1949) حيث بدأ بانتقاد دالة الإدخار عند **كينز** ونوه إلى عدم سريان الافتراضين اللذين قامت عليهما نظرية الطلب الكلي عند **كينز** والتقليديين، وهذان الافتراضان هما:

- أن السلوك الاستهلاكي لكل فرد مستقل عن سلوك الآخرين.
- أن علاقة الإدخار بالدخل إنما هي علاقة متماثلة (منعكسة) عبر الزمن، بمعنى أن التغيرات في الإدخار الناجمة عن انخفاض الدخل تكون بنفس حجم التغيرات الناتجة عن ارتفاع الدخل.

فبالإضافة إلى الافتراض الذي جاء به **فريدمان** والقائل أن معدل الإدخار يتوقف على وضع الفرد النسبي في المجتمع، فقد أضاف **دورنبري** العامل النفسي مبينا أن هناك إتجاها قويا لدى الأفراد نحو التقليد وتحقيق مستوى معيشي أعلى.

ولقد صاغ الاقتصادي **دورنبري** دالة الاستهلاك على الشكل التالي:

$$C_t = F(y_t, y_{\max}) = ay_t + by_{\max}$$

حيث :

y_t : يمثل الدخل الجاري، $y_{\max}$: يمثل أعلى دخل حصل عليه المستهلك في السابق.

(a, b) يمثلان الميلان الحديان للإستهلاك على الترتيب و $a, b > 0$.

ومنه فإن دالة الإدخار تعطى بالعلاقة التالية : $S_t = F(y_t, y_{\max}) = (1-a)y_t + (1-b)y_{\max}$ حيث أن ($1-a$) و ($1-b$) يمثلان الميلان الحديان للإدخار بالنسبة للدخل الجاري والدخل الأعلى¹.

وبناء على ذلك فإن نسبة الإدخار في الأجل الطويل تكون مستقلة عن مستوى الدخل المطلق وفقا للتغيرات في نسبة الدخل الجاري إلى أعلى دخل سابق، وقد لخص **دورنبري** دعائم نظريته حول الإدخار فيما يلي:

- الإدخار ليس دالة في الدخل الجاري، وإنما في العلاقة بين الدخل الجاري وأعلى دخل سابق.

- عدم إستقلال تفضيلات الأفراد، حيث أن الدخل النسبي هو الذي يحدد الميل للإدخار وليس الدخل المطلق.

- مجارة المستهلكين لمستويات معيشة الأسر التي يختلطون بها، والتي تنتمي عادة لفئات الدخل الأعلى منهم مباشرة، وعليه فإن معدلات الإستهلاك في المدى القصير في تزايد مستمر بسبب التقليد والمحاكاة².

¹ - بوصبيعة صالح، بناء نموذج إقتصادي كلي لدالة الإدخار والتنبؤ بمكوناتها بالجزائر، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، جامعة الجزائر، 2001، ص: 37.

² - أحمد حامد نقادي و وليد عرب هاشم، دالة الإستهلاك في الاقتصاد السعودي 'دراسة قياسية 1970-1989'، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 4، 1991، ص: 56. ولمزيد من التفصيل أنظر أيضا:

- بيار ماري براديل 'ترجمة نهاد رضا'، الإدخار والاستثمار، دار الأنوار، بيروت، الطبعة الأولى، 1966، ص: 92-93.

وبناء على هذه الافتراضات تتمثل أهم النتائج، في أن النسبة المدخرة من الدخل تتوقف على الوضع النسبي للشخص في سلم توزيع الدخل، فالشخص ذو الدخل فوق المتوسط ترتفع نسبة إدخاره في حين أن الشخص ذا الدخل الأقل من المتوسط تنخفض نسبة إدخاره، وذلك لأنه يحاول مجاراة الآخرين في مستوى الإستهلاك. وإذا ظل الشخص في وضعه النسبي في سلم توزيع الدخل خلال الزمن فإنه يظل يدخر النسبة نفسها من الدخل بالرغم من ارتفاع دخله المطلق.

وقد ذكر **دورنبري** أن العلاقة بين الإدخار والدخل تختلف في أوقات إنخفاض الدخل عنها في أوقات النمو المنتظم لها، ففي أوقات الكساد وعند إنخفاض الدخل عن مستواه السابق يحاول المستهلكون المحافظة على مستويات المعيشة التي تحققت عند أعلى فترة رواج سابقة، وهذا يعني أنهم يخفضون إستهلاكهم ولكن بنسبة أقل من نسبة إنخفاض الدخل، وهنا يكون الإدخار أكثر إستجابة للتخفيض من الإستهلاك في فترة الكساد، أما في فترة الانتعاش، ومع إرتفاع مستوى الدخل فإن الإستهلاك يزداد ولكن ببطء لأن المستهلكين يزدون مدخراتهم في البداية وبعد ذلك يرفعون مستوى إستهلاكهم¹.

وتؤكد نظرية الدخل النسبي أن حجم الإدخار لا يعتمد بدرجة مطلقة على الدخل المطلق الذي تحصل عليه العائلة قدر إعماده على المركز النسبي لهذه العائلة في سلم توزيع الدخل، وفي حالات النمو المستمر والإرتفاع المضطرد في مستويات المعيشة – بالنسبة لغالبية السكان – فإن التغير في المركز النسبي للعائلات المختلفة فيما يتعلق بتوزيع الدخل سيكون ضئيلاً للغاية، ومن ثم فإن الميل المتوسط للإدخار سيظل ثابتاً. وتعتبر هذه النظرية أن تحقيق المساواة في توزيع الدخل، يؤدي إلى إرتفاع قيمة الميل المتوسط للإدخار للإقتصاد ككل، أما زيادة التفاوت في توزيع الدخل فيؤدي إلى نتيجة عكسية، وتفسر ذلك أن المستويات الأعلى للمعيشة تمثل ضغطاً على فئات الدخل المنخفض، والتي تستهلك بدورها نسبة أكبر من دخولها، بينما يتجه هذا الضغط إلى التضائل كلما إنخفضت المستويات القصوى للدخل إتجاهاً نحو المزيد من التقارب في نمط التوزيع.

وبالإضافة إلى أثر توزيع الدخل على نسبة الإدخار، فقد أضاف **دورنبري** مجموعة من العوامل

الأخرى التي تؤثر على نسبة الإدخار وهي معدل نمو الدخل، أسعار الفائدة، العلاقة بين الدخل الجاري والدخل المتوقع في المستقبل، التوزيع العمري للأفراد وأيضاً رغبة الأفراد في الإدخار للطوارئ.

ونخلص مما سبق إلى أن ميل الفرد للإدخار - مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه - دالة متزايدة في وضعه النسبي في توزيع الدخل، وأن معلمات هذه الدالة تتغير مع تغير شكل توزيع الدخل.

¹ - محمد عبد الغفار، مشكلة الإدخار في مصر: الأبعاد - الأسباب - سياسات العلاج، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص: 61

ثالثا: نظرية الدخل الدائم

تنسب هذه النظرية إلى الإقتصادي فريدمان الذي يرى أن نظريتنا الدخل المطلق والدخل النسبي قامتا على مفهوم الدخل الجاري كأساس لدراسة العلاقة بين الدخل والإدخار. فكينز رأى أن الجزء المخصص من دخل الأسرة للإستهلاك يتوقف على المستوى المطلق لهذا الدخل، في حين أن نظرية الدخل النسبي وجدت أن هذا الجزء إنما يتوقف على مستوى دخل تلك الأسرة بالنسبة لدخول تلك الأسر المجاورة لها والتي تماثلها على مقياس الدخل. فذلك يرى فريدمان أن الدالة الأساسية للإستهلاك وبالتالي الإدخار هي دالة تناسبية، إلا أنه يجد أن هذه الدالة لا تقوم على العلاقة بين الدخل الجاري والإستهلاك الجاري، وإنما بين ما أسماه بالدخل الدائم والإستهلاك الدائم، حيث تقوم هذه النظرية على فرض أساسي وهو أن الإستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة من الدخل الدائم¹.

ويشير الدخل الدائم إلى ذلك المستوى من الدخل المتحقق خلال فترة طويلة من الزمن، وهو يشتمل على حجم الثروة والدخل المتوقع الحصول عليه في المستقبل²، أما الدخل الجاري فهو يشير إلى الدخل المحقق خلال الفترة الحالية لذا فهو يعبر عن مفهوم قصير الأجل.

وقد افترض فريدمان أن الدخل الدائم يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- **الدخل الجاري**³: ويعبر عنه بالعلاقة التالية: $y = y_p + y_t \dots\dots\dots 1$
حيث: y : يمثل الدخل الجاري، y_p : يمثل الدخل الدائم، y_t : يمثل الدخل المؤقت⁴.
وبنفس الطريقة يقسم فريدمان الإستهلاك الجاري إلى عنصر دائم وعنصر مؤقت أي:

$$C = C_p + C_t \dots\dots\dots 2$$

حيث أن C_p هو الإستهلاك الذي يتحقق بالدخل الدائم، أما الإستهلاك المؤقت C_t فيفسر بأنه إستهلاك غير متوقع مثل فاتورة الطبيب غير المتوقعة.
- يمكن توضيح الإستهلاك الجاري في المعادلات الآتية التي توضح فروض نظرية الدخل الدائم وعلاقات عناصرها ببعضها بعض⁵:

الدخل الدائم = معدل الفائدة $(r) \times$ الثروة الشخصية (W) (المادية + البشرية).
الإستهلاك الدائم = نسبة ثابتة $\times$ الدخل الدائم.

$$C_p = K \times r \times W \dots\dots\dots 3$$

حيث لدينا :

¹ - أحمد سلامي و محمد شيخي، تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، العدد 6، 2008، ص: 133.

² - عبيد محمد علي عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الإستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص: 92.

³ - بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لبعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري (بين 1970-2001) والتنبؤ بها للفترة الممتدة بين (2002- 2006)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 11.

⁴ - للتوسع في مفهومه أنظر:

- شوقي لاط، مدخل في نظرية الإقتصاد الكلي، دار البشرى للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية، 2005، ص: 137.

⁵ - سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام - المدخل الإخباري والضريبي. المدخل الإسلامي . المدخل الدولي -، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1998، ص: 55.

حيث K يمثل الميل الحدي لإستهلاك الدخل الدائم، وهو يعتمد على متغيرات متعددة، منها معدل الفائدة (i)، الثروة بجانبها المادي والبشري (w)، وعوامل أخرى مثل: العمر، الذوق (u)، الجنس

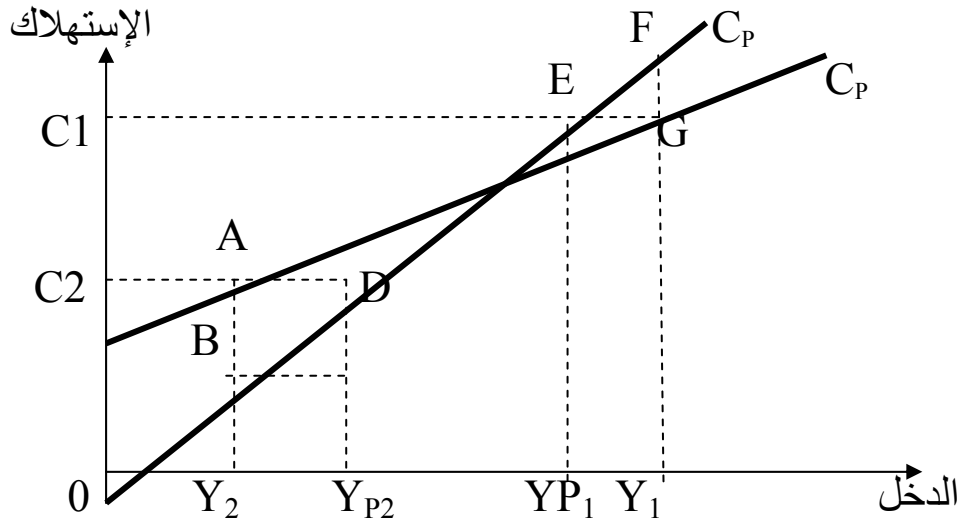
$$K = f(i, u, w) \text{ أي:}$$

والدخل الدائم يرتبط بالثروة بالعلاقة النسبية $Y_P = r \times W$ ، وبالتالي يمكن كتابة العلاقة السابقة كما يلي: $C_P = K Y_P$ 4

وهذا يعني أن دالة الإستهلاك وفقاً لفرض الدخل الدائم، تشير إلى أن التغير في الدخل الدائم بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الإستهلاك الدائم بنفس النسبة، ومن ثم فإن الميل الحدي للإستهلاك ثابت عبر الزمن ويساوي الميل المتوسط للإستهلاك، ومنه فالميل المتوسط عند جميع مستويات دخل الأسرة يكون ثابتاً، لكن هذه النتيجة قد لا تتوافق مع الواقع ذلك لأن درجة تفضيل الإستهلاك الحاضر على الإستهلاك المستقبلي ربما لن تكون واحدة عند جميع مستويات دخل الأسر، فالأسر الفقيرة يكون تفضيلها للإستهلاك الحاضر على الإستهلاك المستقبلي أكبر من الأسر الغنية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الإدخار لدى الأسر الفقيرة مقارنة بالأسر الغنية.

ويمكن التعبير عن فرض الدخل الدائم من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-3): شكل يوضح فرض الدخل الدائم



المصدر: أحمد سلامي و محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص:142.

فلو أن الدخل الدائم Y_P1 والدخل الجاري $Y1$ وهو ما يعني أن الدخل المؤقت $Y1$. $EG = Y_P1$

فإن الإستهلاك الدائم يتحدد على أساس الدخل الدائم عند النقطة E على دالة الإستهلاك النسبية C_P

عند المستوى $C1$ ، في هذه الحالة يزداد الإدخار بمقدار الدخل المؤقت EG ، ولو أن الدخل الدائم Y_P2

¹ - فريدريك بولون ' ترجمة عبد الأمير شمس الدين '، الإقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1991، ص: 467.

والدخل الجاري Y_2 ، فإن الجزء المؤقت من الدخل يكون سالبا ومقداره AD ، وعندئذ يتحدد الإستهلاك الدائم عند النقطة D على دالة الإستهلاك النسبية C_p عند المستوى C_2 ، وفي هذه الحالة يتم

سحب الجزء AD من المدخرات السابقة أو يتم إقتراضه ليتم تمويل المستوى الدائم من الإستهلاك. أما إذا كانت EG زيادة دائمة في الدخل، فإن الإستهلاك الدائم يزداد بالمقدار FG ، وإذا كانت AD نقص دائم في الدخل فإن الإستهلاك الدائم ينقص بالمقدار AB وفقا لدالة الإستهلاك الدائم C_p .

إنطلاقا مما سبق يمكن كتابة دالة الإستهلاك لفريدمان كما يلي:

$$y_p = y - y_t \dots\dots\dots 5$$

بتعويض العلاقة 5 في العلاقة 4 نجد:

$$C_p = K(y - y_t) \dots\dots\dots 6$$

وبتعويض العلاقة 6 في العلاقة 2 نجد:

$$C = K(y - y_t) + C_t$$

العلاقة الأخيرة تبين بأن الإستهلاك الجاري ما هو إلا جزء من الفرق بين الدخل الجاري والدخل المؤقت زائد احتمال حدوث إستهلاك مؤقت.

أما دالة الإدخار فهي باقي الدخل بعد عملية الإستهلاك، ويمكن صياغتها كما يلي:

$$S = \alpha + B_1 y_p + B_2 y_t$$

حيث α ثابت قيمته أقل من الصفر، و B_1 ، B_2 أقل من الواحد الصحيح.

رابعا: فرضية دورة الحياة

صاغ هذا الفرض كل من أندو و موديلياني و برومبيرج، حيث تفترض هذه النظرية أن الفرد لا يبني قراره الإستهلاكي (الإدخاري) على أساس الدخل الجاري فقط، بل إستنادا إلى جميع الموارد التي يتحصل عليها الفرد من ثروة ومن عوائد العمل الحالية والمستقبلية، فالفرد يعمل على تخطيط سلوكه الإستهلاكي (الإدخاري) على مدى فترة طويلة من الزمن، بهدف توزيع الإستهلاك بشكل متساوي خلال فترة الحياة، وينتج الإدخار حسب هذه النظرية أساسا عن رغبة الفرد في تأمين مستوى إستهلاكي ثابت خلال فترة الشيخوخة¹.

ويمكن التعبير عن هذا الإقتراض رياضيا كما يلي:

$$S_t = f(Y_t, Y_t^e, W_t)$$

حيث:

S_t : تمثل الإدخار الجاري خلال الفترة t .

¹ - مفيد ذنون يونس الملا ذنون، محددات الإدخار في الدول النامية مع إشارة إلى العراق، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 1986، ص: 23. وللإطلاع على مختلف محددات الإدخار التي إفتترضتها هذه النظرية أنظر:

-Francesco Franco, Household Saving in China and the LCH, Conference on Chinese Economy and Security 2004, p:03-04.

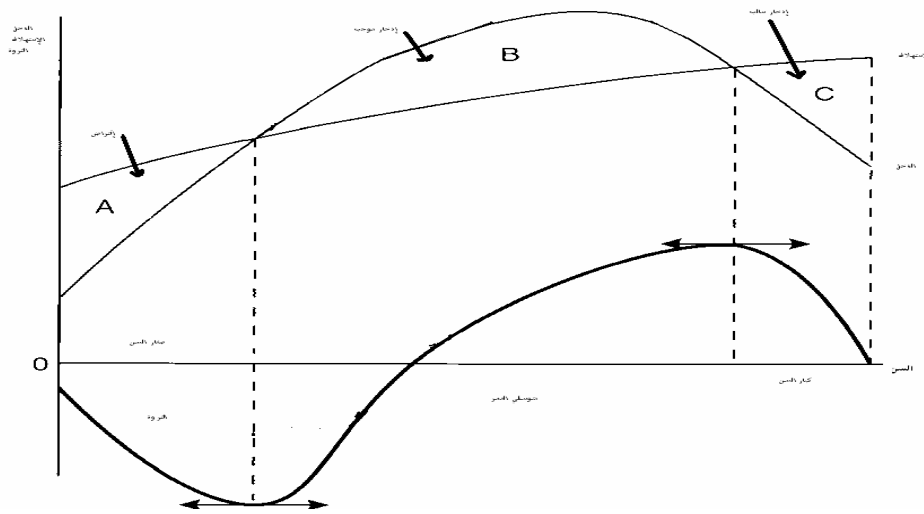
Y_t : الدخل الجاري في الفترة t .

Y_t^e : الدخل المتوقع في الفترة t .

W_t : الثروة التي يمتلكها الفرد خلال فترة زمنية معينة.

وتفترض هذه النظرية أن الفرد يبدأ حياته بدخل منخفض، ومع تقدمه في السن يبدأ دخله في الإرتفاع حتى يصل إلى مستوى مرتفع، يبدأ بعدها في الإنخفاض عند الإحالة على المعاش، ومن ثم يحاول الشخص أن يوزع إنفاقه الإستهلاكي على فترة حياته بحيث يتفادى التقلبات في دخله، ويمكن تصوير الإستهلاك والدخل تبعاً لهذه الفرضية كما في الشكل التالي:

الشكل (2-4): المراحل التي يمر بها إستهلاك ودخل الفرد وفقاً لنظرية دورة الحياة



- Patrick Villieu, macroéconomie consommation et épargne, Edition la découverte, Paris, 2002 p:43.

نلاحظ من خلال الشكل أن الشخص يبدأ حياته بدخل منخفض، بحيث يكون أقل من إستهلاكه مما قد يستدعي الإقتراض من الغير، ولكن مع تقدمه في السن يزداد دخله بنسبة أكبر من إستهلاكه مما يمكنه من جمع مدخرات، وبعد ذلك ينخفض دخله عند سن الإحالة على المعاش.

ولقد وجهت إنتقادات لهذه النظرية، منها صعوبة قياس الدخل المتوقعة خلال حياة الفرد والتي يخطط على أساسها إنفاقه الإستهلاكي مدى الحياة، وبالتالي إدخاره. كما يمكن ألا يتأثر إستهلاك الأفراد بالتغيرات في قيمة أصولهم، وقد لا يرتبط إستهلاك الأفراد بالتغيرات قصيرة الأجل في الدخل كما أن الأفراد لا يدخرون مثل ما هو متوقع في هذه الفرضية.

خامساً: نظرية الطبقة

ترجع للإقتصادي Kalder، حيث تنظر هذه النظرية إلى السلوك الإستهلاكي (الإدخاري) على أنه يختلف جذرياً من طبقة إجتماعية إلى أخرى، فالعمال الذين يحصلون في الأساس على دخل يكون ميل إدخارهم أضعف بكثير من الرأسماليين الذين يحصلون على دخلهم بصفة أساسية من دخل الملكية (الربح، سعر الفائدة، الربيع).

قامت هذه النظرية بصياغة دالة الإدخار كما يلي:
حيث: $S = SwL + Scp$

S : يمثل الإدخار.

Sw : ميل الإدخار العملي.

Sc : ميل الإدخار للرأسماليين من دخل الملكية.

L : دخل العمل.

P : دخل الملكية.

تقدم هذه النظرية فرضيات ظاهرية أكثر منها واقعية، بحيث يكون من الصعب معرفة قرارات الأفراد فيما يخص الإدخار وذلك لإختلاف سلوكهم إتجاهه، فهذه النظرية لا تعالج مداخل الملكية ومداخل العمل بنفس الطريقة، حيث أن مداخل الملكية تتركز عند الأفراد ذوي الدخل المرتفعة، في حين أن مداخل العمل تكون عند ذوي الدخل المنخفضة، ومن ثم فإن هذه النظرية توضح أن الدخل الناتجة عن الملكية تعطي إدخارا مرتفعاً، وذلك بسبب ميل أصحاب رؤوس الأموال إلى إدخار جزء أعلى من الدخل نتيجة إرتفاعه¹.

بالرغم من أن النظريات الإقتصادية بعد كينز أوضحت ضعف العلاقة بين الدخل الجاري والإدخار الجاري، إلا أن نظرية كينز لازالت قائمة، وبصفة خاصة في ظل قيد السيولة، حيث أن من لا يستطيع الإقتراض أو ليس لديه ثروة فإنه لا يستطيع أن ينفق إلا من خلال دخله الذي يحصل عليه في الفترة الجارية، وقد إعتبرت الدراسات السابقة أن أفضل مفهوم للدخل يحدد الإدخار العائلي هو الدخل الجاري.

المطلب الثاني: سعر الفائدة والتضخم

أولاً: سعر الفائدة

إن تأثير سعر الفائدة على الإدخار والعلاقة بينهما يثير جدلاً كبيرين منذ فترة طويلة، كما يكتنف الوصول إلى رأي قاطع كثيراً من المصاعب النظرية والقياسية، إلا أنه يمكن القول أن الباحثين الذين تناولوا هذه القضية إتفقوا على أن المدخرين قد تكون لديهم تفضيلات قوية إقتصادياً بحيث تفضي إلى أن رفع سعر الفائدة قد يؤثر على الإدخار في إتجاهات متعارضة.

ونظراً لتعدد الدراسات خاصة الأجنبية وتعارضها²، فسنحاول أن نعرض أولاً أثر سعر الفائدة على الإدخار عند التقليديين، ثم في المدرسة السويدية وعند كينز، ومن ثم في الكتابات المعاصرة.

¹ - طالي خيرة، نمذجة قياسية لسلوك إدخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص: 33.

² -See: Vidya Mahambare and V N Balasubramanyam, Liberalisation and Savings in Developing Countries: The Case of India, Lancaster University Management School Working Paper, 2004, p:03.

1- أثر الفائدة على الإدخار عند الكلاسيك:

لم يقدم الكلاسيك نظرية واضحة المعالم يمكن وصفها بأنها النظرية التقليدية في الإدخار، ولكن على الرغم من أنهم لم يبحثوا في دالة الإدخار أو الاستهلاك بطريقة مباشرة إلا أنه يمكن القول أنهم أعطوا أهمية كبيرة لعلاقة سعر الفائدة بالمدخرات الفردية¹.

ولقد عرف مارشال الفائدة بأنها الثمن الذي يدفع لإستخدام رأس المال في أية سوق، ويميل إلى مستوى التوازن، بحيث أن الطلب الكلي على رأس المال في هذه السوق يصبح معادلا للكمية الكلية المعروضة.

ويرى كاسل أن الإستثمار يكون الطلب على الإنتظار والإدخار يكون عرض الإنتظار، بينما سعر الفائدة هو الثمن الذي يحقق التعادل بينهما. ويرى Taussing أن سعر الفائدة يستقر عند المستوى الذي يجعل الإنتاجية لرأس المال تجلب الكمية الحدية من الإدخار².

وعليه في ظل فروض المدرسة التقليدية، وأهمها التشغيل الكامل وثبات مستوى الدخل وسيادة المنافسة التامة، فإن الفائدة تمثل ثمنا للإدخار وأن الإدخار دالة متزايدة لسعر الفائدة، وأن الإدخار ذو حساسية كبيرة للتغير في أسعار الفائدة، بل ذهبوا إلى أكثر من هذا فاعتبروا أن مرونة سعر الفائدة تحقق التوازن بين مستوى الإدخار والإستثمار.

إن الإستثمار هو دالة متناقصة في سعر الفائدة، بعكس الإدخار الذي هو دالة متزايدة في سعر الفائدة، ويمكن عرض دالتي الإدخار والإستثمار للفترة القصيرة كما يلي:

$$S = S(i) \quad , \quad (\delta S / \delta i) > 0$$

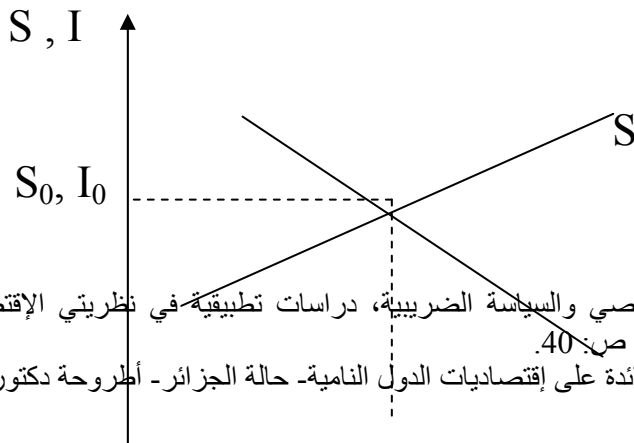
$$I = I(i) \quad , \quad (\delta I / \delta i) < 0$$

حيث: S : يمثل الإدخار ، I : يمثل الإستثمار ، i : سعر الفائدة.

وتوجد حالة توازن وحيدة، ويكون فيها كل من الإدخار والإستثمار متساويان عند: $I(i) = S(i)$

ويتحدد سعر الفائدة التوازني بتقاطع منحنى عرض المدخرات بمنحنى الطلب على المدخرات كما يلي:

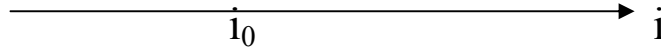
الشكل (5-2): التوازن بين الإدخار والإستثمار عند الكلاسيك



¹ - سمير محمد عبد العزيز، الإدخار الشخصي والسياسة الضريبية، دراسات تطبيقية في نظريتي الإقتصاد الكلي والجزئي، منشأة المعارف الإسكندرية، 1983، ص: 40.

² - بلعزوز بن علي، أثر تعديل سياسة سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004 ص: 28.

I



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص: 138.

وإستنادا إلى التحليل الكلاسيكي، يفسر الإدخار والإستثمار على أنهما لا يخضعان فقط إلى معدل الفائدة الحقيقي بل يخضعان كذلك لقيمة معينة من الدخل الحقيقي ولكنها ثابتة، ومع ذلك فإن الدخل لا يؤثر بصفة أساسية على النموذج الكلاسيكي، وضمن هذه الفرضية التالية:

$$S(y, i) = I(y, i)$$

$$\text{حيث: } (\delta S / \delta i) > 0, (\delta I / \delta i) < 0$$

$$Y = C + S$$

$$I = Y - C$$

ومن المعادلتين نستنتج العلاقة التالية: $S = I$

2- أثر الفائدة على الإدخار في المدرسة السويدية:

أما أصحاب المدرسة السويدية فيرون أن سعر الفائدة لا يتحدد بعرض الإدخار والطلب عليه للإستثمار، ولا يساوي بينهما لأنهما متساويان في فترة سابقة، كما أنه من غير المعقول - من وجهة نظرهم- القول بأن سعر الفائدة يساوي بين الإدخار والإستثمار المخططين لفترة قادمة، كما يعتقدون أن سعر الفائدة ما هو إلا ثمن الائتمان، ومن ثم فإنه يتحدد بعرض الائتمان والطلب عليه، حيث يلعب الجهاز المصرفي دورا مهما في تحديد سعره، لكن تحديده لا يعني أنه منبت الصلة بميل الأفراد والمشروعات للإدخار أو بعناصر أخرى في النظام السعري والإقتصاد كله¹. ويتمثل عرض الائتمان في إستعداد أفراد معينين - خلال فترة معينة - لزيادة ما بحوزتهم من مختلف المطلوبات وأنواع الأصول الأخرى مطروحا منها إستعداد أفراد آخرين لتخفيض ممتلكاتهم

المتماثلة، ومن الطبيعي أن يتوقف حجم ما يرغب كل فرد في عرضه على أسعار الفائدة. أما الطلب على مختلف أنواع الائتمان خلال نفس الفترة، فيتمثل في العرض الكلي للمطلوبات الجديدة مطروحا منها الإنخفاض في الحجم القائم من المطلوبات القديمة، مع ملاحظة أن الطلب على الائتمان أيضا دالة في أسعار الفائدة. ويؤكد أولين وهو أحد إقتصاديي هذه المدرسة على أن منحنيي الائتمان والطلب عليه يكونان مختلفين تماما عن منحنيي الإدخار والإستثمار المخططين على الرغم من إتصالهما ببعضهما البعض.

ولقد إنتقد كينز آراء المدرسة السويدية فيما يتعلق بأثر الفائدة على الإدخار، ويتعلق الأمر بـ:

¹ - محمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

- غموض مفهوم الائتمان، حيث يرى أولين أن الائتمان يعني العرض الكلي للقروض من كل المصادر، في حين يرى بعض الإقتصاديين الآخرين أن الائتمان يعني العرض الكلي من القروض المصرفية فقط والذي يتساوى التغير فيه مع التغيرات في كمية النقود المصرفية.

- القرار الإستثماري، فقد يشمل هذا الأخير في بعض الأحيان طلبا مؤقتا على النقود قبل تنفيذه وقبل وجود الإدخار المماثل لهذا الإستثمار.

ويطلق كينز كلمة تمويل على مثل هذه العملية، فالضغط لتأمين مزيد من التمويل عن المعتاد يمكن أن يؤثر على سعر الفائدة من خلال تأثيره على الطلب النقدي، وإذا لم يك النظام المصرفي مستعدا لتوفير النقود المطلوبة فإن ذلك يمكن أن يشكل عقبة أمام المزيد من قرارات الإستثمار الجديدة، وهذا التمويل ليس له علاقة بالإدخار لأنه في هذه المرحلة لم تتولد عن المشروع أية مدخرات.

3- أثر الفائدة على الإدخار عند كينز:

ينتقد كينز ما ذهب إليه التقليديون من اعتبار سعر الفائدة هو الثمن الذي يساوي بين عرض الإدخار والطلب عليه للإستثمار في ظل إفتراضهم ثبات مستوى الدخل عند مستوى التوظيف الكامل وكانت من أهم إنتقادات كينز للتقليديين في هذا الصدد هي:

- إنتقد كينز إفتراض التقليديين ثبات مستوى الدخل حتى عندما ينتقل كل من منحني الإدخار ومنحني الإستثمار، ورأى أن المساواة بين الإدخار والإستثمار تحدث بسبب تغيرات مستوى الدخل وليس نتيجة تغير سعر الفائدة كما إفترض التقليديون.

- إنتقد كينز إفتراض التقليديين إستقلال منحني عرض الإدخار والطلب عليه بما يعني أنه إذا حدث ما ينقل منحني عرض الإدخار فإنه ينتقل من مكانه إلى مكان آخر مع ثبات منحني الإستثمار، ورأى كينز أن المنحنيين غير مستقلين وأنه لو حدث - مثلا - إختراع فني فإنه يؤدي لإنتقال منحني الإستثمار لأعلى مما يدفع مستوى الدخل ويزيد الإدخار وينتقل منحني الإدخار للأعلى أيضا.

- أغفل التقليديون أثر التغير في الإستثمار على مستوى الدخل ثم أثر تغير الدخل على الإدخار، وإعتبروا الإدخار دالة متزايدة في سعر الفائدة فقط، في حين إعتبر كينز الإدخار دالة متزايدة في مستوى الدخل وأن سعر الفائدة ربما يكون له أثر على الكمية المدخرة من دخل معين، إلا أن طبيعة هذا الأثر قد يختلف إختلافا بينا عما إعتقده التقليديون.

- طبقا للتحليل التقليدي فإن سعر الفائدة التوازني وسعر الفائدة في السوق يكونان دائما متساويين وأي إختلاف بينهما يكون مؤقتا ولا يلبث أن يزول في الأجل الطويل، في حين لا ينظر كينز إلى الإختلاف بين هذين السعريين على أنه مؤقت، ويعتقد أنه لا توجد آلية ميكانيكية للتساوي بينهما، فمثلا قد يتوسع الجهاز المصرفي في منح الائتمان مما يخفض سعر الفائدة السوقي عن السعر التوازني.

هذا ويرى كينز أن الفائدة ظاهرة نقدية بحتة تمثل ثمن عدم الاحتفاظ بالأرصدة النقدية أو التخلي عن السيولة، ويتحدد سعر الفائدة في سوق النقد بتفاعل قوى العرض والطلب على النقود بدافع السيولة¹.

كما رأى كينز أن التساوي بين الإدخار والاستثمار لا يحدث من خلال تغيرات سعر الفائدة وإنما يحدث هذا التساوي من خلال تغير مستوى الدخل. وفيما يتعلق بأثر الفائدة على الإدخار، فإن كينز لم يعط لها الأهمية المحورية كمحدد موجب

للإدخار كما فعل التقليديون، وهو لم ينكر أن الفائدة قد يكون لها بعض الأهمية في هذا الشأن، ليس في تحديد حجم الإدخار وإنما في تحديد شكل الإدخار، فالمدخر عندما يتخذ قرار الإدخار فإنه يقوم بعمليتين متلازمتين هما:

- تحديد ذلك الجزء الذي يقرر الفرد إدخاره من دخله.

- تحديد شكل الإدخار: شراء أسهم أو سندات أو ودائع

ولذلك يمكن القول أن كينز اعتبر الإدخار غير مرن لسعر الفائدة، لأن الإدخار قد لا يكون بغرض الحصول على فائدة، بل إنه من الممكن تصور حالات تكون فيها العلاقة فيما بين الفائدة والإدخار سالبة.

4- أثر الفائدة على الإدخار في الكتابات المعاصرة:

يتوافر كم هائل من الكتابات الأجنبية التي تتناول أثر الفائدة على الإدخار في الفترة الممتدة منذ نهاية الخمسينات حتى الآن. ويقسم بعض الباحثين أثر سعر الفائدة على الإدخار إلى أثرين: أثر الدخل وأثر الإحلال.

يقصد بأثر الدخل (الثروة) التغير في الدخل الحقيقي للمدخرين نتيجة زيادة العوائد التي سيحصلون عليها في حالة إرتفاع سعر الفائدة، ويمكن أن تؤدي هذه الزيادة في الدخل الحقيقي إلى زيادة حجم الاستهلاك على حساب الإدخار، أي أن أثر الدخل على الإدخار يكون سالبا.

أما أثر الإحلال فيقصد به ما يحدث من تأثير على الأثمان النسبية للسلع الاستهلاكية نتيجة تغير سعر الفائدة، فيرى بيلي أن إرتفاع سعر الفائدة مثلا يؤدي إلى إرتفاع أثمان بعض السلع الاستهلاكية

الحالية بالمقارنة بأثمانها في المستقبل، مما يؤدي إلى خفض الاستهلاك الحالي منها لصالح زيادة الإدخار الحالي (الإستهلاك المستقبلي) وذلك بإفتراض أن المرونة

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 83.

السعرية للطلب على هذه السلع مرتفعة، أي أن أثر الإحلال على الإدخار (الإستهلاك المستقبلي) يكون موجبا¹.

وعن طريق تحليل الأثرين السابقين لإرتفاع سعر الفائدة على إدخار الفئات العمرية المختلفة توصل ببلي إلى أن إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الإدخار الصافي لتلك الفئات، ومن ثم فإن المحصلة النهائية هي أن مرونة الإدخار لسعر الفائدة تكون موجبة وذلك بإفتراض ثبات رصيد الثروة لدى المدخرين.

من خلال ما تم ذكره سلفا نلاحظ أن كل من أثر الدخل وأثر الإحلال يعملان في اتجاهين مختلفين²، ويميل بعض الإقتصاديين إلى الاعتقاد أن أثر الإحلال يفوق عادة أثر الدخل، مما دعاهم إلى المناداة بأهمية التحرير المالي في الدول النامية لإطلاق أسعار الفائدة الحقيقية من أجل تعبئة الموارد الإدخارية في المجتمع³.

نخلص مما سبق أن الباحثون قد اختلفوا حول أثر الفائدة على الإدخار⁴، وإن كان أغلبهم قد توصل إلى وجود أثر موجب للفائدة على الإدخار - خاصة في الدول المتقدمة⁵ - وإن كان هذا الأثر محدودا، أما في الدول النامية فليس هناك اتفاق على اتجاه عام لأثر الفائدة على الإدخار، وأن هناك ميلا لدى أغلب الباحثين إلى أن دور الفائدة يقتصر على تحديد الأوعية الإدخارية التي يتدفق فيها الإدخار أكثر من تحديده للميول الإدخارية للأفراد.

ثانيا: التضخم

إن انخفاض قيمة العملة والإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في أي مجتمع من المجتمعات له تأثير كبير على السلوك الإدخاري في هذا المجتمع. ويميز الباحثون بين ثلاث أنواع للتضخم وهي:

- التضخم الناشئ عن جانب الطلب.
- التضخم الناشئ عن جانب التكلفة.
- التضخم الهيكلي.

ويعتبر التضخم نوعا من أنواع الإدخار القسري⁶ ووسيلة تلجأ إليها بعض الدول، خاصة الدول النامية وذلك بإحداث عجز في الموازنة العامة أي بزيادة النفقات العامة

¹ - للتوسع أنظر كل من:

- سهير محمد معتوق، معظلة سعر الفائدة في الإقتصاد المصري، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها"، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989، ص: 06.

-Douglas W. Elmendorf, The Effect Of Interest Rate Changes On Household Saving And Consumption: A Survey, Federal Reserve Board, June 1996, p:04-07.

² - عاطف وليد أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التمويل لإقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005، ص: 141، بتصرف.

³ - هدى السيد، محددات الإدخار في مصر '1990-1969'، مجلة مصر المعاصرة، العدد 331، 1993، ص: 141.

⁴ - للإطلاع على مختلف الدراسات التي تمت في هذا الجانب أنظر:

-Bela Balassa, The Effects of Interest Rates on Savings in Developing Countries, Policy Planning and Resarch The World Bank, Working Paper, 1989, p: 06-10.

⁵ - Prema-chandra Athukorala and Kunal Sen, The Determinants Of Private Saving In India, journal World Development, Volume 32, 2004, p:498.

⁶ - مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام ' المالية العامة '، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص: 477، بتصرف.

الجارية عن الإيرادات العامة الجارية لتمويل بعض النفقات الاستثمارية، وهذا ما يسمى بضريبة التضخم. ولقد أثار التمويل التضخمي للتنمية الإقتصادية في الدول النامية كثيرا من الجدل في الفكر الإقتصادي المعاصر، فبينما يوصي بعض الإقتصاديين بالإلتجاء إلى التوسع النقدي كأداة لتشجيع الإستثمار والتعجيل بالنمو الإقتصادي، ينصح البعض الآخر بوجود تجنب الوسائل التضخمية بسبب ما تفضي إليه من زيادة في الأسعار، الأمر الذي يضر بالإقتصاديات النامية نظرا لضعف أو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

أما فيما يتعلق بأثر التضخم على الإدخار، وبالنظر إلى كثرة الدراسات الأجنبية عنها، بجانب تدخل - بل وتعارض - الآراء الواردة عنها، فسنحاول إستجلاء وبلورة أهم أبعاد تلك العلاقة وذلك بالتمييز بين التضخم المتوقع والتضخم الفعلي. من المعلوم بداهة في الأدب الإقتصادي أن التضخم يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للأصول النقدية، كما يخفض من القيمة الحقيقية للأصول

السائلة مما يدفع الأفراد للتحويل عنها بحيازة الأصول العينية أو السلع المعمرة¹، ويعرف ذلك بأثر الهروب من العملة² وحيث أن شراء مثل هذه السلع يعتبر جزء من الإنفاق الإستثماري، لذا إتفق بعض الإقتصاديين على أن التضخم المتوقع يدفع الأفراد لتقليل الإنفاق الإستهلاكي - أي زيادة الإدخار - ويبرر هذا على أساس طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم والتي كانت موضع إهتمام الباحثين منذ فترة طويلة، حيث توصل فيشر - وهو ما أطلق عليه فيما بعد بأثر فيشر - إلى أن سعر الفائدة يتكيف تماما مع التغيرات في معدل التضخم المتوقع في الأجل الطويل، فيرتفع سعر الفائدة مع إرتفاع الأثمان وينخفض مع إنخفاضها، أما في الأجل القصير فإن سعر الفائدة الحقيقي ينخفض مع تزايد معدل التضخم حتى يصبح سالبا، وهذا ظرف غير موات بالنسبة لأشكال الثروة النقدية والمالية المدخرة مثل ودائع التوفير بالبنوك وبصناديق التوفير بالبريد والسندات الحكومية وغير الحكومية وبواليص التأمين وشهادات الإدخار وغيرها من صور الإدخار ذات العائد الثابت والتي تتعرض قيمتها الحقيقية للإنخفاض أثناء التضخم ولا يعوض ذلك سعر الفائدة والذي قد يصبح سالبا في بعض فترات التضخم.

وقد توصلت العديد من الدراسات إلى نتائج تؤكد أثر فيشر وتوضح أن معدلات التضخم المتوقع المرتفعة يكون لها تأثير كبير على سعر الفائدة الحقيقي مما يؤدي لإنخفاضه، وقد يصبح سالبا في بعض الأحيان مما لا يشجع الإدخار بالقدر الذي يتأثر به الإدخار بسعر الفائدة.

حيث أثبت ماندل أن التضخم المتوقع يؤدي إلى رفع معدل الفائدة النقدي بأقل من معدل التضخم، وبما أن التضخم يخفض من قيمة الأصول فإنه يخفض الثروة وبالتالي

¹ - محمد إبراهيم طه السقا، دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الإقتصاد المصري، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الثامن عشر للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1994، ص: 11، بتصرف.

² - هدى السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

يشجع على الإدخار، كما أوضح أن توقع إرتفاع الأسعار يجعل سعر الفائدة الإسمي يرتفع، ولكن زيادته ستكون أقل من معدل التضخم مما يشجع على الإستثمار ومن ثم يتضاعف معدل النمو.

وتقوم وجهة نظر **ماندل** على أساس أن الإدخار يساعد في توفير الموارد اللازمة للإستثمار، ومن ناحية أخرى فإن التضخم يؤدي إلى توافر الفرص المربحة للإستثمار من خلال تخفيض سعر الفائدة الحقيقي ورفع معدل العائد المتوقع، ويرى **قولاند** أن الفرد يعتبر الزيادة التي تطرأ على سعر الفائدة الإسمي بسبب إرتفاع الأسعار تعويضا عن هذا الإرتفاع، لذا قد يلجأ الفرد إلى إدخار هذه الزيادة ومن ثم يرتفع مستوى الإدخار.

وعليه فإن أثر التضخم المتوقع على الإدخار العائلي غير محدد، ويتوقف على قوة تأثير العوامل السابقة.

أما عن التضخم الفعلي، فإن كلا من **جستر و واتشل** يرون أن إرتفاع معدل التضخم يؤدي إلى خلق جو من عدم التأكد بشأن المستقبل عن الدخل الحقيقي مما يدفع الأفراد نحو الإحجام عن الإستهلاك وزيادة المدخرات.

وقد عبر **ديتون** عن هذه الفكرة بما يسمى بأثر اللبس السعري، ويعني ذلك أن عدم توافر المعلومات الكاملة لدى الأفراد عن أسعار السلع يدفعهم إلى الخلط بين الإرتفاع التضخمي للأسعار وتغير الأسعار النسبية، وهو ما يدفعهم إلى تأجيل قدر من الإستهلاك مؤقتا أي زيادة الإدخار¹، حتى يتبين لهم أنه ليس مجرد تغير سعر سلعة بالنسبة للسلع الأخرى، وإنما هو إرتفاع في المستوى العام للأسعار .

ومن ناحية أخرى، يؤثر التضخم على الإدخار من خلال تأثيره على قدرة القطاع العائلي على الإدخار، فالتغير الحقيقي الذي يطرأ على مستوى الدخل الحقيقية للعائلات ذات الدخل المحدود سيقبل بالتأكد من قدرتها على تكوين مدخرات مما يؤدي إلى إرتفاع الميل المتوسط لإستهلاك هذه العائلات وفي المقابل سينخفض ميلها المتوسط للإدخار، وإذا كان الإرتفاع الذي سيحدث في المستوى العام للأسعار – في نفقة المعيشة على وجه التحديد – جامحا ومتواسلا فإنه من المتوقع أن يؤدي إلى القضاء كليا على الفائض الذي كان يدخره هذا القطاع².

وأكثر الفئات إصابة بضرر التضخم هم من ذوي الدخل الثابت – الموظفين – الذين لا تزيد معدلات أجورهم النقدية بما يعادل قوة الإرتفاع في الأسعار، ومن هنا تتعرض دخولهم الحقيقية للتدهور كما ينخفض مستوى معيشتهم، كما تشمل هذه الفئة أيضا أصحاب المعاشات والإعانات المعيشية وكذلك الدائنين والمقترضين، أما أصحاب عوائد التملك والتي تتمثل دخولهم في الأرباح والفوائد والريوع وهم مالكو وسائل الإنتاج وأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية وغيرهم، فهم أكثر الفئات

¹-See : Werner Dirschmid and Ernst Glatzer, Determinants of the Household Saving Rate in Austria, Monetary Policy & the Economy, issue 4, 2004, p:29.

² - رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر ' أسبابها ونتائجها ' مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1985، ص: 542.

إستفادة من التضخم حيث تتزايد دخولهم على نحو أسرع من تزايد المستوى العام للأسعار¹ ومن ثم فإن التضخم يترتب عليه إعادة توزيع الدخل لصالح فئات الدخل العليا، وهم أصحاب الدخل المرنة مما قد يرفع الميل الحدي للإدخار، حيث تتمتع هذه الطبقة بميل مرتفع للإدخار مقارنة بفئات الدخل المنخفض، وهو ما يحدث أثراً إيجابياً على الإدخار الاختياري للقطاع العائلي.

ولكن في الدول النامية، تتسم الطبقات والفئات الغنية بارتفاع واضح في ميولها المتوسطة والحدية للإستهلاك، فهم يبدون معظم الزيادة التي تحدث في دخولهم في غمار التضخم في الإستهلاك الترفي ويمكن الإستدلال على ذلك بالتجارب التاريخية للتضخم، والتي أثبتت أنه بالرغم من أن إرتفاع الأسعار قد أدى إلى زيادة أرباح المنتجين والتجار والمزارعين في الدول النامية كما كان عليه الحال في فترات الحروب – وبالأذات خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية – إلا أن الزيادة التي طرأت على دخولهم لم توجه نحو الإدخار ولا إلى تمويل مشروعات إنتاجية جديدة، بل إتجهت هذه الزيادة في الدخل إلى الإستهلاك الترفي وإستيراد السلع الكمالية، وبالتالي من الممكن أن يؤدي التضخم من خلال إعادة توزيع الدخل إلى تخفيض الإدخار².

يتضح مما سبق مدى تشعب الآثار المختلفة للتضخم على الإدخار³، فبينما يعتبر أثر التضخم غير المتوقع موجب على الإدخار، فإن الأثر النهائي للتضخم الفعلي والمتوقع غير محدد. فالعوامل ذات الأثر الموجب تتمثل في الإقبال على زيادة الأصول المالية لتعويض النقص فيها سواء بدافع الإحتياط أو للمعاملات وإعادة توزيع الدخل لصالح فئات الدخل العليا، بينما العوامل ذات الأثر السالب تتمثل في التحول إلى زيادة الإستهلاك وإنخفاض مستوى الدخل المتاح. ويبقى في الأخير أن نشير إلى ملحوظة مهمة وهي أن أثر التضخم على الإدخار قد يختلف من مجتمع إلى آخر.

المطلب الثالث: عوامل أخرى

أولاً: رصيد الثروة

يقصد برصيد الثروة الأصول التي يمتلكها القطاع العائلي⁴. وقد تمت دراسة الثروة (الأصول) كمحدد من محددات الإدخار العائلي في الفكر الإقتصادي في أثرين: أثر بيجو وأثر كينز.

1- أثر بيجو: يعرف هذا الأثر بأنه " أثر القيمة الحقيقية للرصيد النقدي " وتقوم فكرة هذا الأثر على أن الأفراد يفضلون دائماً الإحتفاظ بقدر من ثرواتهم في صورة رصيد

¹ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص: 154، بتصرف.

² - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 519.

³ - للتعرف على مختلف آثار التضخم على مختلف أشكال الإدخار أنظر:

- سعد الشريف، التضخم وأثره على الفائض الإقتصادي في مصر، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، إتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989، ص: 32-59.

⁴ - للتفصيل في مكونات ثروة القطاع العائلي أنظر:

-F. Thomas Juster and others, The Decline in Household Saving and the Wealth Effect, Board of Governors of the Federal Reserve System, Michigan, 2004, p:02.

نقدي، أي الأصول ذات القيم النقدية كالنقد وودائع الإدخار والسندات، ولكن هذه الأصول يتم الاحتفاظ بها في صورة حقيقية بمعنى أن إرتفاع الأسعار يخفض من قيمتها مما يدفع الأفراد إلى زيادة أصولهم الإسمية من أجل إستعادة القيمة الحقيقية السابقة لأصولهم¹، وبالتالي فإن كل من الإدخار والإستهلاك يعتمد على القيمة الحقيقية للثروة التي يمتلكها الأفراد مثلما يعتمدان على عوامل أخرى، وهذا يعني أن الإدخار الحقيقي ينخفض ويزيد الإستهلاك الحقيقي كلما زادت القيمة الحقيقية للثروة (الأصول) لدى المستهلكين²، ومن ثم يمكن القول أن هناك علاقة دالية بين الإدخار الجاري والثروة الشخصية.

- **أثر كينز:** يعتبر هذا الأثر غير مباشر، بمعنى أنه يشتق من العلاقة بين الرصيد النقدي وسعر الفائدة فالزيادة في الرصيد النقدي تسبب إنخفاضا في سعر الفائدة، مما سيكون له الأثر في رفع مستوى النشاط الإقتصادي وكذلك الدخل الوطني.

ثم **وضح توبين** أهمية الثروة في تفسير السلوك الإدخاري عندما فشل الدخل المطلق في تفسير السلوك الإدخاري للزواج والبيض عند مستوى الدخل نفسه، وأرجع ذلك إلى ضعف الإحتياجات المالية المتاحة للزواج عن البيض، فالأسر الزنجية ترغب في الإدخار بإستمرار لتكوين إحتياطي مالي لمواجهة الطوارئ، لذا فإن الثروة يمكن أن تخفض الإدخار من الدخل الجاري، أو ترفع من الميل للإستهلاك مع إرتفاع مستوى الدخل³.

ويرد على آراء كل من **بيجو** و **توبين** تحفظات، إذ أنه من الممكن بالنسبة لكثير من الأسر - حتى الأسر متوسطة الدخل- أن يكون تذوق إمتلاك الأصول دافعا لفتح شهيتها لمزيد من التملك مما قد يحفزها على زيادة الإدخار كوسيلة للإسراع في تجميع الأصول لديها، وهذا الإعتبار يثير الشك حول العلاقة العكسية المباشرة بين رصيد الأصول لدى المستهلكين والإدخار من دخل معين⁴.

كما تلعب الثروة دورا مهما في فرضية الدخل الدائم، ففي صيغة **فريدمان** تتزايد نسبة الإستهلاك الدائم إلى الدخل الدائم مع إرتفاع نسبة الثروة من الدخل، أما في فرضية دورة الحياة فتعتبر الثروة هي الأساس في تقدير الدخل الدائم، وعليه فإن الإدخار يعتبر وسيلة لتراكم الأصول التي تقدم وظائف مختلفة للمدخر، فالفرد الذي يقوم بالإدخار لغرض تحقيق ثروة معينة يغير مستوى إدخاره إذا ما إختلف الرصيد المرغوب فيه من الثروة عن الرصيد الفعلي له، وتطلب الثروة إما لتنظيم تدفق الدخل في الأجل الطويل، أو لضمان تدفق مستمر من الخدمات، أو لغرض الإحتياط في حالة الإحالة على المعاش.

¹ - لمزيد من التفصيل أنظر:

-Bernard Hodgetts, Phil Briggs and Mark Smith, "Household Saving and Wealth", Issues Team, Economics Department, Washington, Reserve Bank, 14 November, 2006., p:08-11.

² - Melissa Davey, "Saving, Wealth and Consumption", Accepted Paper SeriesN° 03, 2001 ,Bank Of England Wuarterly Bulletin, Spring, 2001, P: 95.

³ - James Tobin, Essays in Economics " Consumption and Econometrics", Library of Congress Cataloging In publication data, USA, Volume 2, 1987, p: 100 .

⁴ - محمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

ثانياً: السياسة الإقتصادية

بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد أن السياسات الإقتصادية أيضاً تؤثر على الإدخار سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وفي سبيل ذلك سنتناول بعض هذه السياسات من خلال التعريف بها وتحديد أهم الأدوات التي من خلالها يمكن التأثير على الإدخار.

1- السياسة المالية:

تعرف بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الدخل، العمالة، الإدخار والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على تلك المتغيرات¹.

ونجد أن السياسة المالية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في التأثير على الإدخار العائلي وذلك من خلال الدور الهام الذي تقوم به وسائل هذه السياسة ولا سيما في مواجهة ظاهرة هامة في الدول المتخلفة وهي ظاهرة إرتفاع الميل للإستهلاك وبالتالي إنخفاض الميل للإدخار، ومن ثم فإنه لا بد أن تتدخل الدولة مستخدمة تلك الوسائل بهدف خفض الإستهلاك أو تأجيله أو تحويله إلى النواحي الإستثمارية وهو ما سيؤثر حتماً على الإدخار، وأهم هذه الأدوات نذكر:

1- أ- الضرائب:

إن فرض الضرائب بشكل عام يؤثر على حجم الإستهلاك وبالتالي الإدخار، ذلك لأن إقتطاع جزء من دخول الأفراد على شكل ضرائب يحد من قوتهم الشرائية بحكم أن الدخل المعد للإنفاق سوف ينخفض². ويتوقف حجم وحدة التغيرات في الإدخار على ما إذا كان الممول من أفراد الطبقة الغنية أو من أفراد الطبقة الفقيرة، حيث:

- إذا كان الممول من أصحاب الدخل المنخفضة، فإن فرض الضريبة أو زيادة معدلها في هذه الحالة يؤدي إلى إنخفاض نسبي أكبر في حجم الإستهلاك وإنخفاض نسبي ضئيل جداً في الإدخار بحكم إنخفاض الميل الحدي للإدخار لدى هذه الطبقة.

- إذا كان الممول من أصحاب الدخل المرتفعة، فإن فرض الضريبة أو زيادة معدلها سيصاحبها إنخفاض كبير نسبياً في حجم الإدخار بحكم إرتفاع الميل الحدي للإدخار لدى هذه الطبقة.

- أما إذا كان الممول من أصحاب الدخل المتوسطة، فإن فرض الضريبة أو زيادة معدلها يترتب عليه إنخفاض حجم الإستهلاك والإدخار بمقادير متفاوتة³.

ويختلف أثر الضريبة على الإدخار العائلي باختلاف أنواع الضرائب، فالضرائب التي تصيب مصادر الإدخار كالضرائب على رأس المال والضريبة على

¹ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي 'حالة الجزائر 1990-2004'، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2006 ص: 48.

² - طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص: 97، بتصرف.

³ - سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الإقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص: 286.

الدخل الإجمالي¹، أي الضرائب المباشرة تضر بالإدخار بصورة أكبر من الضرائب غير المباشرة خاصة إذا ما تعلقت بالفئات ذات الدخل المرتفعة والتي تخصص جزء كبير من دخلها للإدخار كما أشرنا سابقاً.

وتؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أثمان السلع والخدمات – أي خفض المستويات الحقيقية للدخل – مما يؤدي إلى خفض الاستهلاك والتأثير إيجاباً على الإدخار²، ولكن يؤخذ عليها أنه يمكن أن تخفض حجم المبيعات لقطاع الأعمال، مما يؤثر على أرباح الشركات وإدخارها أيضاً.

غير أن هناك أثراً سلبياً للضرائب غير المباشرة على الإدخار العائلي، يتمثل في أنه مع رفع أثمان

السلع والخدمات، فإنه قد لا يستطيع الأفراد تخفيض استهلاكهم إما لرغبتهم في المحافظة على مستويات الاستهلاك السابقة أو أن السلع التي يتم استهلاكها ضرورية، وبالتالي فإن الأثر النهائي لها تخفيض الإدخار العائلي³.

ويتوقف تأثير الضريبة على الإدخار أيضاً على التنظيم الفني لأسعار الضريبة ومدى رغبة الفرد في العمل والإنتاج⁴.

1- ب - القروض العامة:

وهذه الوسيلة يمكن أن تلجأ إليها الدولة لتوفير تمويل لمشاريعها عندما تكون المدخرات غير كافية، وإذا عجزت السياسة الضريبية عن تحقيق مدخرات كافية، حيث تؤدي هذه القروض إلى توفير التمويل اللازم من خلال طرح سندات حكومية وأسهم الشركات الحكومية وغير ذلك ويمكن أن تتجح هذه الوسيلة في زيادة مدخرات الأفراد إذا ما قاموا بشراء تلك الأسهم والسندات والتي تعتبر من الوسائل الإدخارية المتاحة لديهم.

2- السياسة النقدية:

وتعني التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعالية الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الإئتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الإئتماني للبنوك⁵.

تلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في تكوين المدخرات، حيث لا تقتصر مهام النظام النقدي على مجرد توفير النقود كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، بل يتعدى هذا

¹ - محمد عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، 174، بتصرف.

² - لمزيد من التفصيل أنظر:

- ناجي ميخائيل حبيب، الفجوة الإدخارية – التضخم – عبء الدين الخارجي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989، ص: 21.

³ - See : Vito Tanzi, Howell H. Zee, Taxation and the Household Saving Rate : Evidence From OECD Countries IMF Working Paper No. 98/36, 1998, p:04-07.

⁴ - محمد طاقة و هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 124.

⁵ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 53.

الدور ليشمل توفير الأوعية الإدخارية اللازمة لتجميع المدخرات الفردية، وذلك من خلال المؤسسات المالية والإئتمانية.

كذلك يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي عن طريق زيادة المدخرات العامة والخاصة بإستخدام أدواتها المختلفة كأسعار الفائدة وتطوير الأسواق المالية.

وتعتمد السياسة النقدية في تشجيع الإدخار على تنمية وتطوير المؤسسات المالية والنقدية وتقليل أو نقل المخاطر وتوزيعها على أوسع نطاق في الإقتصاد الوطني، فضلا عن أهمية دور المؤسسات المالية الوسيطة وصناديق الإدخار في تجميع المدخرات الصغيرة. هذا بالإضافة إلى أهمية دور الوساطة الذي يقوم به النظام المالي عموما، حيث يحقق رغبة المدخرين في التمتع بقدر عال من السيولة عن طريق قبول الودائع القصيرة الأجل، ثم القيام بتوفير مصادر تمويل للمستثمرين بمنحهم قروض طويلة الأجل¹.

ثالثا: اتجاه الدورة الإقتصادية

قد يكون لإتجاهات الدورة الإقتصادية بمراحلها المختلفة² دور في زيادة أو خفض الإدخار، إذ في فترات الرخاء تزداد الدخول خاصة للعاملين في القطاع الخاص، وبالتالي تكون الفرصة متاحة لزيادة المدخرات، إذ أنه من المتوقع أن يزداد الميل الحدي للإدخار في فترات الرواج، أما في فترة الركود فإنه يتوقع أن ينخفض الميل الحدي للإدخار نتيجة لإنخفاض الدخول.

رابعا: حصيلة الصادرات

أثبتت العديد من الدراسات على وجود أثر إيجابي للصادرات – سلعية أو خدمية – على الدخل الوطني والنمو الإقتصادي في العديد من الدول النامية³، حيث يمكن إرجاع زيادة معدل النمو الإقتصادي نتيجة لزيادة حصيلة الصادرات إلى ثلاث عوامل رئيسية:

- المنافسة القوية في الأسواق الخارجية مما يوجب زيادة مستوى جودة السلع المصدرة، والعمل على خفض نفقة إنتاجها.
- الإستفادة من مزايا زيادة الحجم، حيث تتطلب صناعات التصدير حدا أدنى لحجم الوحدة الإقتصادية.
- التطور التقني الذي يصاحب سياسة الإتجاه نحو التصدير، إذ أن له آثار مواتية على النمو الإقتصادي وعليه فإن زيادة معدل النمو الإقتصادي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم زيادة مدخراتهم، إضافة إلى أنه عادة ما يقال أن الصادرات مصدر

¹ - محمد البناء، أثر المدخرات المحلية على فجوة الموارد في الإقتصاد المصري، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسبوط، السنة الرابعة، العدد الحادي عشر، 1987، ص: 259.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 60-61.

³ - لمعرفة نتائج هذه الدراسات أنظر:

- محمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص: 292.

الدخول المرتفعة خاصة في الدول النامية ذات الهياكل التصديرية غير المتنوعة نسبيا والذي يعتمد - بدرجة كبيرة - على تصدير منتج أولي أو عدد محدود من هذه المنتجات، وطبقا للنظرية الإقتصادية فإنه من المتوقع أن يرتفع الميل الحدي للإدخار من هذا الدخل التصديري المرتفع، كما أن الدول ذات الحصيلة الوفيرة من الصادرات - أيضا - قد تتجه لممارسة درجة أقل من القيود على الإستثمار مما يترتب عليه مستوى أعلى من الإستثمار، وبالتالي مستوى أعلى من الدخل ومن ثم الإدخار، وإن كانت العلاقة بين حصيلة الصادرات والإدخار تتضح أو يكون تأثيرها أكبر على مدخرات قطاع الأعمال، حيث توصلت عدة دراسات إلى وجود أثر إيجابي لهذه الحصيلة على مدخرات هذا القطاع.

خامسا: معدل التبادل التجاري

يذهب بعض الإقتصاديين إلى الاعتقاد أن هناك علاقة طردية بين الإدخار وتغير معدل التبادل الدولي¹ في أي دولة من الدول، حيث يؤدي إلى إعادة تقييم الصادرات والواردات وثروة البلاد، كما أن لها من جهة أخرى أثرا إحصائيا نتيجة لتغير الأسعار النسبية، ويعرف احتمال انخفاض الإدخار نتيجة لتدهور معدل التبادل بأثر هاربرجر لورسن متزلر، وإن كانت نتائج الدراسات التطبيقية تبين على نحو لا يحسم مدى وجود وصحة هذه العلاقة، إلا أن متزلر يرى أن هناك علاقة وثيقة بين تطور الصادرات ومستوى الإدخار المحقق في الدول النامية، حيث يؤدي نمو قطاع التصدير والذي يتميز بارتفاع الميل للإدخار إلى رفع مستوى الإدخار، كما أن نمو قطاع التصدير وما يرتبط به من نمو التجارة الخارجية من شأنه زيادة حصيلة الدولة الضريبية، ضف إلى ذلك أن نمو قطاع التصدير يؤدي من خلال علاقات التشابك إلى نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى على نحو يرفع من قدرة الإقتصاد المحلي على توليد المدخرات.

سادسا: عدم التأكد والإدخار العائلي

لقد إهتم الإقتصاديون بدور عدم التأكد في التأثير على النمو الإقتصادي، إلا أن المحاولات لدراسة أثره تعد محدودة، ويؤثر عدم التأكد على الإدخار من خلال توقع الدخل في المستقبل، بحيث إذا توقع الأفراد أن ينخفض الدخل النقدي فإن ذلك سيدفع الأفراد إلى تكوين أرصدة نقدية حقيقية، أي زيادة الإدخار، وبذلك إذا إنخفض الدخل فعلا فإنه يمكن المحافظة على مستوى الإستهلاك عن طريق تخفيض المدخرات، ونظرا لعدم القدرة على قياس أثر هذا المتغير على الإدخار العائلي، فقد إستخدمت بعض الدراسات معدل البطالة على أساس أنه يعكس عدم التأكد عن الدخل في المستقبل، وإنتهت إلى أن معدل البطالة من شأنه التأثير سلبيا على الإدخار العائلي في ظل إنقطاع الدخل.

¹ -see: Pierre-Richard, Joshua Aizenman : Savings and the terms of trade under borrowing constraints , Journal of International Economics 63, 2004, p.323.

إلا أن هذه الدراسات قد لا يمكن قبولها نظرياً، ويدل على أن استخدامهم لهذا المعدل - مؤشراً على عدم التأكد - هو استخدام في غير محله، إذ لا يعقل أن إنساناً لا يستطيع التنبؤ بالمستقبل - غير متأكد - سوف يقوم بزيادة إستهلاكه الجاري، بل على العكس تماماً سوف يزيد من إدخاره، وهذا ما بينته دراسة عن البنك الدولي، حيث تم فيها التأكيد على أن عدم اليقين يزيد من الإدخار العائلي حيث أنه سلوك طبيعي لحماية أنفسهم من التغيرات أو التقلبات الاقتصادية.

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية

يقصد بالعوامل الاجتماعية تلك العوامل التي تشتمل على الخصائص الأساسية للطبيعة الإنسانية وعلى العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة والتي لا يطرأ عليها التغيير إلا في المدة الطويلة، أما في المدة القصيرة فهي إن لم تكن ثابتة فإن تغيراتها محدودة إلا في الظروف غير العادية.

المطلب الأول: العوامل الذاتية ودرجة نمو الوعي الإدخاري

أولاً: العوامل الذاتية

يقصد بالعوامل الذاتية، العوامل التي تتعلق بالناحية النفسية للأفراد من حيث رغبتهم في الإنفاق على الإستهلاك أو الإمتناع عنه بالإدخار والإحتياط لمواجهة طوارئ المستقبل، ويطلق كينز على هذه العوامل بـ دوافع الإدخار والإستهلاك من الناحية النفسية، فهذه العوامل ذات طابع شخصي أو ذاتي تؤثر في سلوك الأفراد عند تقسيم الدخل بين الإستهلاك والإدخار، فالفرد عندما يقطع جزء من دخله يتأثر ببعض البواعث النفسية كال تفكير في المستقبل والإحتياط للطوارئ غير المتوقعة من مرض أو عجز أو حرب أو الرغبة في التمتع بإستهلاك حقيقي في المستقبل، وتتوقف هذه

العوامل إلى حد كبير على الخواص النفسية للطبيعة البشرية وعلى عادات المجتمع والمنظمات الموجودة فيه. وتعتبر هذه العوامل من أهم العوامل المؤثرة على إدخار الأفراد نظرا لرسوخها ومحدودية التأثير فيها إلا في الأجل الطويل، لذا أخذ كينز هذه العوامل على أنها معطيات، وخلص نتيجة لذلك إلى أن الميل للإدخار في المدة القصيرة يتغير تحت تأثير العوامل الموضوعية فقط، ويمكن إجمال العوامل الذاتية في الآتي¹:

* الرغبة في تكوين إحتياطات مالية لمواجهة الظروف الطارئة في المستقبل، فالفرد قد يقوم بإقتطاع جزء من دخله ليدخره مدفوعا في ذلك ببعض البواعث النفسية كالتفكير في المستقبل والإحتياط للطوارئ غير المتوقعة والظروف والأحداث السيئة، وكلما زاد خوف الأفراد من المستقبل مالوا إلى إدخار نسبة أكبر من دخلهم.

* الإحتراس ضد حوادث متوقعة قد تقلل من الدخل في المستقبل مثل الشيخوخة أو إعتزال الخدمة أو تعليم الأبناء.

* الرغبة في زيادة الدخل في المستقبل.

* التمتع بالإستقلال وحرية التصرف.

* تحسين الأوضاع الإقتصادية في المستقبل.

* الإحتفاظ بجزء من الدخل للمضاربة لتنفيذ المشاريع.

* إرضاء نزعة البخل، فقد تسيطر صفة البخل والشح على بعض الأفراد، فيقومون بالإمتناع عن الإنفاق لمجرد إشباع هذه الغريزة.

* الرغبة في ترك ثروة للورثة، وذلك إما حبا للإيثار أو لرغبة المورث في السيطرة على تصرفات الورثة.

ومن الواضح أن هذه العوامل ليس لها فرصة التغير في الزمن القصير إلا في الظروف غير العادية ويطلق عليها أحيانا حوافز الإحتياط وبعد النظر، والنظرة العامة للمستقبل والإستقلال عن الغير.

ثانيا: درجة نمو الوعي الإدخاري

يختلف السلوك الإدخاري فيما بين الأفراد على الرغم من إتفاقهم على أهمية الإدخار على مستوى الفرد والمجتمع، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن البعض يعطي للإدخار قيمة عليا، فهو الذي ينمي الثروة ويساعد على زيادة الإنتاج ويجعل تقدم المجتمع أمرا ممكنا، والبعض الآخر لا ينظر للإدخار هذه النظرة حتى لو زاد دخله. وتنشأ مثل هذه الاختلافات بسبب الاختلاف بين الأفراد من حيث درجة نمو الوعي

¹ -See:

- Martin Browning and annamala lusardi, "Household Saving : Micro Theories and Micro Facts", Journal of Economic Literature, 1995, p:01.

-Mediyamere O. Radipotsane, Determinants of household saving and borrowing in Botswana, Research Department, Bank of Botswana, 2007, p:284-285.

- Andrew Coleman Household Savings: A Survey of Recent Microeconomic Theory and Evidence, New Zealand Treasury, Working Paper, 1998, p:01.

الإدخاري، ووفقا للحالة الاجتماعية والتعليمية والثقافية ومدى تأثرهم بالمعتقدات الدينية والعادات والتقاليد¹.

وتتوقف معرفة درجة نمو الوعي الإدخاري على:

- الإتجاهات العامة لظاهرة الاستهلاك، أي إتجاه إنفاق الأفراد على السلع الاستهلاكية ومدى تركزه على أنواع معينة من تلك السلع.
- مدى ترسخ وتأصل القيم الإدخارية، فلكل مجتمع ما يعرف بالسلم القيمي أو نظام القيم، بمعنى أن القيم مرتبة ترتيبا هرميا وأن هناك قيما لها مكان الأولوية في حياة الفرد والمجتمع.
- مدى إدراك الأفراد لمعنى الإنفاق ومجالاته والقدرة على الموازنة بين هذه المجالات وتبدير المال وإستثماره بأفضل الطرق.

المطلب الثاني: عوامل ديموغرافية

أولاً: النمو السكاني

يؤثر نمو السكان على العديد من المتغيرات الاقتصادية، مثل عرض العمل وإنتاجيته، الناتج المحلي والاستهلاك والإدخار، وقد احتلت العلاقة بين النمو السكاني والإدخار مكانا بارزا في العديد من نماذج النمو والتنمية، ففي النماذج النيوكلاسيكية يتحدد معدل نمو متوسط الدخل الفردي بتفاعل كل من معدل الإدخار ومعدل نمو السكان، كما إستخلصت هذه النماذج نتيجة مؤداها أنه عند مستوى معين من الإدخار إذا إرتفع معدل نمو السكان تباطأ معدل نمو رصيد رأس المال في المجتمع، وهذه النتيجة أدت إلى الاعتقاد الشائع بأن النمو السكاني السريع عادة ما يمثل عقبة في طريق التنمية.

تؤكد الأدبيات الحديثة² على وجود علاقة متبادلة بين النمو السكاني والإدخار، وأن توقيت هذا النمو يلعب دورا كبيرا في هذه العلاقة، إذ يرتبط بدورة حياة الإنسان، فهو - أي تأثير النمو السكاني- يختلف باختلاف وتيرة التوزيع العمري لهم³، فقد يكون في مرحلة زمنية معينة إيجابيا أو سلبيا، ويحدد ذلك العلاقة العكسية بين النمو في عدد السكان النشطين إقتصاديا (15-64) سنة، ونمو عدد السكان المعالين الذين هم أقل من 15 سنة وأكثر من 64 سنة، بمعنى أنه في حالة إرتفاع عدد السكان ممن هم في غير سن العمل وإنخفاض عدد السكان العاملين، يظهر بوضوح الأثر السلبي لنمو عدد

¹ - للتفصيل أكثر في هذا الموضوع أنظر:

- إميل فهمي حنا شنوده، التربية الإدخارية والوعي الإدخاري، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان "مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، إتجاهات تخصيصها"، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989، ص: 70-71.

² - للإطلاع على مختلف الدراسات التي أجريت حول هذه العلاقة ونتائجها أنظر:

- عبد الله عبد الكريم الربيعي و حسين عبد القادر يحي، النمو السكاني وأثره على الإدخار القومي في الأردن للفترة 1976-1995، مجلة آفاق إقتصادية، المجلد 23، العدد 89، 2002، ص: 83-93.

³ - Shahbaz Nasir and Mahmood Khalid , Saving-investment Behaviour in Pakistan: An Empirical Investigation The Pakistan Development Review, Part II, 2004, p:672.

السكان، إذ ينخفض حجم الإدخار لارتفاع عدد المعالين مع ما ينطوي عن ذلك من كلفة تتمثل في ارتفاع الميل المتوسط للإستهلاك وإنخفاض الميل المتوسط للإدخار، أما عند ارتفاع عدد السكان في سن العمل وإنخفاض عدد السكان في غير سن العمل، فإنه يظهر بوضوح الأثر الإيجابي لنمو عدد السكان ممثلاً بارتفاع معدل الإدخار ومن ثم الإستثمار¹.

ثانياً: معدل الإعالة

لقد تبنت العديد من الدول سياسة تخفيض معدل نمو السكان إستناداً إلى أن ارتفاع هذا المعدل له أثر سلبي على معدلات الإدخار² ومن ثم على النمو الإقتصادي، حيث بين leff³ أن ارتفاع معدل المواليد يؤثر على التركيب العمري للسكان، بحيث ترتفع نسبة الإعالة⁴ نتيجة لارتفاع نسبة من ينتمون إلى فئة صغار السن التي تتميز بارتفاع مستوى الإستهلاك، ومن ثم يمثل ذلك قيوداً على قدرة المجتمع على الإدخار إذا لم تك هناك زيادة مقابلة في دخل الأسرة أو تخفيض من إستهلاكها.

ولقد وسع leff مفهوم الإدخار لكي يشمل الإدخار الحكومي، بحيث قام بإختبار الفرض القائل ' بأن معدل الإدخار الكلي ينخفض مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه كلما تزايد عدد المعالين من السكان '. وقد إستخدم leff من هم في سن 14 أو أقل على أساس أنه يعكس العبء المفروض على الآباء، ويمثل كبار السن ومن إستقالوا من أعمالهم عبئاً لأنهم يستهلكون دون أن ينتجوا مما يستوجب إدخالهم في التحليل على أساس أنهم يخفضون من معدل الإدخار إستناداً إلى ما يلي:

- يمكن ألا يكونوا قد قاموا بالإحتياط للسنوات التي لم يعملوا فيها، إما لعدم توافر سوق لرأس المال أو بسبب التضخم أو ارتفاع الحد الأدنى اللازم من الإستهلاك، وبذلك يمثل إستهلاكهم عبئاً على دخل من يعملون.

- من الممكن أن يعتمدوا في إنفاقهم على السحب من أرصدهم، ومن ثم تنخفض نسبة إدخارهم الجاري إلى الدخل.

¹ - لمزيد من التفصيل أنظر:

- خالد علي عبد السلام الزايدي، النمو السكاني وأثره على الإدخار العائلي في ليبيا ' دراسة تطبيقية عن الفترة 1973-2002، رسالة ماجستير كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، ليبيا، 2006، ص: 43-45.

* هناك دراسة مست 8 دول أسيوية تبين فيها مدى إختلاف تأثير الهيكل العمري للسكان على الإدخار، وللإطلاع على نتائج

هذه الدراسة أنظر: Ashok K. Lahiri, Dynamics of Asian Savings: The Role of Growth and Age Structure,

Fund, Asian Department, Working Paper, 1988, p:20-21.-International Monetary

² - محمود يونس وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 358، بتصرف.

³ See:

- Nicola Rossi, Depenency Rates and Private Savings ' Behavior in Developing Countries', Internatinal Monetary Fund, Fiscal Affairs Departement, Working paper, 1998, p:01-03.

⁴ - تتمثل نسبة الإعالة الأفراد الذين هم أقل من 14 سنة وأكثر من 65 سنة، وتتميز هذه الفئة بأنها تزيد من حجم النفقات الإستهلاكية للأسرة ولا تساهم في العملية الإنتاجية، أنظر:

- Mehboob Ahmad and Tasneem Asghar, Estimation of Saving Behaviour in Pakistan Using Micro Data, The Lahore Journal of Economics, V°19, N°2, 2004, p: 82.

ومن هنا كلما تزايدت نسبة من لا يعملون – مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه – إنخفضت نسبة الإدخار الكلي في المجتمع. ولقد إتفقت نتائج بعض الدراسات التطبيقية مع دراسة Ieff القائلة بأنه كلما إرتفع معدل الإعالة إنخفض إحتمال الإدخار، وقد تم تبرير ذلك على أساس إنخفاض مستوى الدخل في الدول النامية، مما يجعل قدرتهم على الإدخار ضعيفة، وبالتالي فإرتفاع معدل الإعالة يخفض إدخارهم.

وعليه فإن العوامل الديموغرافية تعتبر من أهم محددات الإدخار، فتغير الهيكل العمري للسكان مع تفاوت الميل للإدخار بين مختلف الفئات العمرية من شأنه أن يؤثر على مستوى الإدخار في المجتمع فكلما إنخفض عبء الإعالة أدى ذلك إلى زيادة الميل للإدخار في المجتمع نظرا لإنخفاض الميل للإدخار لدى كبار السن – 65 عاما فأكثر – بالمقارنة بالشباب، فالسكان خارج سن العمل يساهمون في الإستهلاك ولا يساهمون في الإنتاج، وبالتالي فهم يشكلون عبئا على السكان الواقعين ضمن قوة العمل مما يحمل الفئة الأخيرة على تقليص مدخراتها¹.

ثالثا: التركيب العمري وحجم الأسرة

يؤثر الهيكل العمري للسكان وحجم الأسرة على الإدخار في إتجاهات متعارضة، فطبقا لنظرية دورة الحياة فإن دخل عائل الأسرة يكون منخفضا في بداية حياته، ثم يزداد مع تقدم عمره حتى يصل الدخل إلى قمته عند متوسط العمر الإنتاجي للفرد، ثم يتناقص الدخل مرة أخرى ويصل لمستوى منخفض جدا عند بلوغ سن التقاعد، ويحدث ذلك في الوقت الذي يكاد يكون مستوى الإستهلاك للفرد نفسه ثابتا على مدى حياته مما يجعل الإدخار يماثل شكل منحني دخل الفرد.

وقد توصل المفكر الإقتصادي هامر إلى أن الجدول الزمني لتربية الأبناء وأيضا أعمارهم وأعمار آبائهم أهم من حجم الأسرة، كما وجد أن الأطفال صغار السن يقللون إدخار الأسرة، في حين أن الأطفال الكبار يزيّدون إدخارها، وذلك لأن الآباء يدخرون من أجل التعليم العالي عندما يكبر الأطفال وقد إستنتج هامر أن عمر الأطفال يؤثر على الجدول الزمني للإدخار أكثر من تأثيره على مستوى الكلي للإدخار الأسرة، وهذا يعني أن أثر الهيكل العمري على إدخار الأسرة متواضع جدا وينصرف إلى الجدول الزمني للإدخار وتكوين الأصول أكثر من حجم هذا الإدخار.

وعليه فإن تسارع معدل نمو السكان يؤدي إلى زيادة نسبة صغار السن – المعالين – مما يتطلب مزيدا من الإنفاق الإستهلاكي² على السلع والخدمات، كما أن هذا التركيب العمري للسكان يؤدي إلى خفض نسبة السكان المنتجين إقتصاديا مما يترتب عليه إنخفاض مستوى الدخل والنتاج، ومع وجود متطلبات إستهلاكية معينة فإن هذا الهيكل العمري يمكن أن يؤدي إلى خفض الإدخار الكلي.

¹ - أثيل عبد الجبار الجومرد و مفيد ذنون يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

² - Dovcherni Chovesky , Personal Savings And Family Size And Composition : The Unresolved Issue, Worled Banq, Washington, p:257.

وعليه فإن التركيب العمري لأي مجتمع تزيد فيه نسبة صغار السن من المعالين – غالبية الدول النامية - يؤثر سلباً على الإدخار الكلي، في حين أن التركيب العمري الذي تزيد فيه فئة المنتجين

– حالة الدول الصناعية الغربية – فإنه يعتبر مواتياً لمزيد من الإدخار¹.

أما بالنسبة لأثر حجم الأسرة فإنه يمكن القول أن هناك إتجاهاً عاماً لإنخفاض حجم الإدخار² بل زيادة السحب من المدخرات مع كبر حجم الأسرة، فمع تساوي الدخول فإن الإدخار يكون في العادة منخفضاً عند المتزوجين عنه عند غير المتزوجين بسبب تزايد عدد المستهلكين، ومع وجود أطفال يحدث تعديل في سلة إستهلاك الأسرة لصالح المواد الغذائية وبيع الأطفال والمسكن على حساب السلع الكمالية ونفقات الترفيه. غير أنه ليس من الضروري أن يترتب على زيادة عدد الأطفال إلى حد معين تزايد نفقات الإستهلاك الخاصة بالأسرة على حساب إدخارها، فهناك عدة متغيرات تتكيف مع العبء الإضافي، فمثلاً يمكن أن يزيد الدخل إذا إشتغل الوالدان أكثر، وفي هذه الحالة فإن وقت الفراغ وليس الإدخار هو الذي يقل، أيضاً يمكن أن يقلل الوالدان إستهلاكهم للسلع والخدمات التي يحصلان عليها من السوق، وفي المجتمعات الريفية يمكن أن يعمل الأبناء في المزرعة، كما يمكن أن ينخفض الإنفاق على المسكن بكثرة الإشتغال أو يظل ثابتاً.

كما أن الأسرة إذا كانت تخطط لأبنائها فيمكن أن تدخر أكثر إنتظاراً لمزيد من الإحتياجات الإستهلاكية، ولذلك فإن الأثر الصافي لطفل جديد على مستوى إنفاق الأسرة يمكن أن يكون أقل كلما زاد عدد هؤلاء الأطفال. وعليه فإنه ليس من الضروري أن ينخفض إدخار الأسرة بزيادة عدد أفرادها³ ومن ثم فإن أثر عدد أفراد الأسرة على حجم إدخارها يصبح غير محدد ويختلف من مجتمع إلى آخر، بل ومن أسرة إلى أخرى.

المطلب الثالث: عوامل أخرى

¹ - Kivilcim Metin Ozcan and Asli Gunay, OP, p :10.

² - للإطلاع على مختلف الدراسات التي تبحث عن العلاقة بين الإدخار العائلي وحجم الأسرة أنظر:
-Aniceto C. Orbeta, Jr, Children and Household Savings in the Philippines, Philippine Institute for Development Studies, Discussion Paper Series N°14, 2006, p:04-05.

³ - ناصر محمد الصائغ و السيد المتولي حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 48-49.

أولاً: التحول الحضري

يتأثر قرار الإدخار بانتقال الأفراد من الريف إلى الحضر، حيث يمثل ذلك انتقالاً من مجتمع يتميز بانخفاض الميل الحدي للإستهلاك إلى مجتمع يتميز بارتفاع الميل الحدي للإستهلاك، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أثر المشاهدة أو المحاكاة للأنماط الإستهلاكية السائدة، ومن ثم ظهور تطلعات إستهلاكية مرتفعة، يضاف إلى ذلك أن وسائل التأثير الإعلامية أكثر إنتشاراً وتأثيراً في الحضر عنها في الريف، ومن ناحية أخرى فإن تكاليف المعيشة في الحضر أعلى منها في الريف بصفة عامة، فمثلاً أغلب الأسر الريفية تمتلك البيوت التي تسكنها بينما أغلب الأسر الحضرية تؤجر مساكنها، كما أن تكاليف المواصلات بالنسبة للأسرة أعلى في الحضر عنها في الريف، يضاف إلى ذلك أن النفقات الترفيهية محدودة للغاية في الريف مقارنة بالحضر¹.

ومن الدراسات التطبيقية في هذا المجال دراسة Gupta، حيث قام بإختبار تأثير الدخل الجاري والدخل الدائم والانتقالي وتأثير سعر الفائدة على كل من الإدخار الريفي والحضري في الهند بإستخدام سلسلة زمنية من 1950 إلى 1963 وكانت نتائجه كما يلي:

- أن هناك إختلافاً في سلوك الإدخار في كل من القطاع الريفي والحضري، فالميل للإدخار مختلف.

- إن فرضية الدخل الدائم مناسبة لكلا القطاعين وتعطي نتائج جيدة للقطاع الحضري، مع أن لها تطبيقات مختلفة لكلا القطاعين، فالميل الحدي للإدخار من الدخل الانتقالي ذو تأثير معنوي بالنسبة

للقطاع الريفي، في حين هو ليس كذلك بالنسبة للقطاع الحضري.

- يستجيب الإدخار إيجابياً للعوائد المالية الأكبر في القطاع الحضري، لذا فعلى الرغم من متوسط الدخل المنخفض فإن لأسعار الفائدة العالية تأثيراً في زيادة الإدخار. لقد إهتمت الدراسات التطبيقية بالفرق بين الحضر والريف، حيث لا يعتمد الإدخار العائلي على مستوى الدخل المتاح للتصرف فقط، وإنما على درجة التحضر التي تقاس بأنها نسبة عدد السكان في الحضر إلى إجمالي السكان. ومن المعروف تماماً أن الأسر الريفية يكون ميلها للإدخار أكبر من الميل للإدخار لدى الأسر الحضرية، لكون أن زيادة درجة التحضر تقلل من الحاجة إلى الإدخار الوقائي، ومن ثم يمكن القول بأن إنخفاضاً في الحجم النسبي للسكان الريفيين يحدث إنخفاضاً في الميل نحو الإدخار في

المجتمع².

¹ - كريمة كريم، توزيع الدخل في مصر منذ منتصف السبعينات ' تقدير وتوقع '، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السابع للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1982، ص: 17-18.

² -see: Kivilcim Metin Ozcan and Asli Gunay, Determinants Of Privat Savings Behaviour In Turkey , Applied Economics, Volume 35 , 2003, p:11.

ثانياً: القيم والعادات السائدة

حيث نجد أن الأفراد في بعض المجتمعات يميلون بطبيعتهم إلى الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل مدخرات، ولا يرجع ذلك إلى إرتفاع أو إنخفاض مستوى الدخل المتاح لهم، وإنما يرجع إلى عادات وتقاليد تأصلت في نفوسهم عبر التاريخ نتيجة لطبيعة البيئة التي يعيشون فيها ونوعية ثقافتهم، في حين نجد أن أفراد مجتمعات أخرى قد تعودت على البذخ والإسراف نتيجة لتقاليد أو عادات معينة¹.

فلقد أوضح ماكس ويبر أن الديانة البروتستانتية قد أسهمت في ظهور ونجاح النظام الرأسمالي عن طريق التأكيد على فضيلة الإدخار، ونفس الشيء حدث في اليابان نتيجة للتعاليم الدينية².

ثالثاً: المحاكاة والتقليد

يعزى هذا العامل إلى **دورنبري** صاحب نظرية الدخل النسبي، حيث يرى أن الفرد دائماً يحاول المحافظة على إستهلاكه بالنسبة للآخرين، لذا فإن حجم الإستهلاك – الإدخار – لا يعتمد على الدخل المطلق الذي تحصل عليه العائلة، بل يعتمد على المركز النسبي لها في سلم توزيع الدخل، كما أن الإستهلاك في فترة معينة لا يتحدد بمستوى الدخل في تلك الفترة وإنما بأعلى مستوى للدخل حصل عليه الفرد في فترة سابقة، إذ يزيد الإستهلاك في تناسب مع الدخل، وإذا إنخفض الدخل الحالي عن مستواه السابق فلن يدفع هذا الإنخفاض الأفراد إلى التضحية على الفور بمستوى أو نمط المعيشة الذي اعتادوه وإنما سيحاولون المحافظة عليه ولو فترة بتقليل الإدخار أو السحب من المدخرات السابقة.

كما أوضح **دورنبري** في نظريته أن القرارات الإستهلاكية والإدخارية تتأثر بالبيئة الإجتماعية التي يعيش فيها الفرد، ونتيجة لذلك فإنه ينشأ عامل مهم وذو تأثير هام على سلوك الأفراد نحو الإستهلاك وبالتالي نحو الإدخار وهو ما أسماه " أثر المشاهدة والتقليد ". وقد طبق هذا المبدأ على مجموعة من الدول، حيث رأى أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع في الدول النامية والمنفتحة على العالم تحاول محاكاة أنماط الإستهلاك العالي لأغنى الطبقات في الدول المتقدمة، وكذلك تميل الدول ذات الدخل الأقل في الدول النامية إلى تقليد ومحاكاة نمط إستهلاك الأغنياء، بحيث يميل الإستهلاك ككل للإرتفاع وبالتالي ينخفض الإدخار³.

المبحث الثالث: العوامل المؤسسية

هناك العديد من العوامل المؤسسية التي لا يستطيع الأفراد التحكم فيها، سواء من حيث قوة التأثير أو حتى الوجود، إذ هي عبارة عن نظم ومؤسسات قائمة تؤثر تأثيراً مهماً على قرارات الأفراد حيال التصرف في دخولهم، سواء بالإستهلاك أو الإدخار.

المطلب الأول: النظام المصرفي، الإنتمان ونظام التأمينات

¹ - محمد خليل برعي، مبادئ الإقتصاد، دار النشر للجامعات، مصر، 1984، ص: 361.

² - سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1983، ص: 195.

³ - عمر حسن العبد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

أولاً: النظام المصرفي

يؤدي النظام المصرفي وأجهزة الوساطة المالية¹ في أي دولة من الدول دوراً كبيراً في التأثير على الإدخار العائلي، وذلك من خلال تسهيلها للأفراد كيفية استخدام الأصول المالية كشكل من أشكال الإدخار بدلاً من الاحتفاظ بها في صورة أصول عينية حماية لأنفسهم من التضخم. ومن ناحية أخرى فإن انتشار هذه الأجهزة سيشجع صغار المدخرين على الإدخار²، وبصفة خاصة مع ارتفاع العائد الذي توفره هذه الأجهزة. وتتحقق هذه الآثار الإيجابية عندما تتمتع هذه الأجهزة بالكفاءة، ليس فقط في تجميع المدخرات بل أيضاً في تخصيصها بين الاستخدامات المختلفة، ويضمن ذلك رفع مستوى العائد الناتج عن هذه الاستثمارات، ومن ثم رفع مستوى العائد على المدخرات. وتبين الدراسات التطبيقية أن انتشار البنوك وفروعها له أثر على الإدخار العائلي، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة معدل الإدخار، كما أن تحسين ورفع مستوى الخدمات المصرفية وزيادة عدد مؤسسات الجهاز المصرفي يؤدي إلى زيادة الودائع دون أن يكون هناك أي تغير في سعر الفائدة أو إعفاء للمدخرات من أي ضرائب.

ثانياً: الإئتمان وأسواقه

فمن الهياكل المؤسسية التي يمكن أن تؤثر على الإدخار العائلي الإئتمان وأسواقه، حيث إهتم بعض الباحثون مثل **جابيني** و **باجالو** بتأثير توافر القروض الشخصية للإنفاق على السلع الاستهلاكية مثل المباني والسيارات على الإدخار الخاص، وقد وجدوا أن هناك علاقة عكسية بين توافر تمويل الاستهلاك من جهة والإدخار من جهة أخرى، ففي غياب مثل هذه القروض أو صعوبة الحصول عليه يلجأ المستهلكون إلى الإدخار³ من أجل شراء السلع المعمرة التي عادة ما تكون مكلفة بالنسبة للدخل الجاري للمستهلك، وبالمقابل كلما توافرت هذه القروض قل إحتياج المستهلكين للإدخار، فالجزء الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك هي نقود مصرفية يصل حجمها إلى أضعاف حجم المدخرات التي تستخدم كإحتياطي نقدي لتلك القروض، ولذلك فإن وفرة القروض تشجع على زيادة الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة وتقلل من الإدخار اللازم لتمويل مثل هذه النفقات، وخلاصة القول أن زيادة الإئتمان وسهولة الحصول عليه تؤثر سلباً على الإدخار العائلي⁴.

ثالثاً: نظام التأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد

¹ - أشارت بعض الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي وقوي للوساطة المالية على تغيرات الإدخار العائلي، أنظر: خالد عبد الرحمن البسام، نموذج للإدخار العائلي في المملكة العربية السعودية 'دراسة قياسية للفترة 1970-2002'، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد 1، 2005، ص: 23.

² - See: Lisa Grace S. Bersales and Dennis S. Mapa, Patterns and Determinants of Household Saving In the Philippines, Bangko Sentral ng Pilipinas, 2006, p:31.

³ - Sondra Beverly, How can The Poor Save? Theory And Evidence On Savings In Low Income Households Center for Social Development, Working Paper N°97, 1997, p: 39.

⁴ - للتفصيل أكثر أنظر:

- آمال دخل بوشريدة، العوامل المحددة للإدخار العائلي بليبيا، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس، ليبيا، 1989، ص: 73.

تعتبر التأمينات الإجتماعية اليوم أهم وعاء من أوعية تجميع المدخرات العائلية، وتختلف طبيعة المدخرات التي تتجمع في هذا الوعاء عن بقية أجهزة التجميع الأخرى في أنها أوعية لتجميع المدخرات الإجبارية، بمعنى أنها لا تتكون نتيجة إتخاذ الأفراد قرارات إختيارية للقيام بها، وإنما نتيجة لترتيبات معينة يفرضها القانون على العامل أو صاحب العمل، ومن ثم لا يكون للفرد أي سلطان عليها، فلا يمكن له سحبها أو إستردادها في أي وقت. وتتسم مدخرات التأمينات الإجتماعية بسهولة الإدارة والتجميع

وضخامة الحصيلة وكذا الإستقرار، كما أنها بصفتها هذه تمتاز عن أنواع المدخرات الإجبارية الأخرى (الضرائب والقروض الداخلية الإجبارية والتمويل التضخمي) بحصول الأفراد المشتركين على مزايا مباشرة كالمعاشات والتعويضات والخدمات الصحية والإجتماعية.

وفضلا عن الدور الكبير الذي تقوم به التأمينات الإجتماعية في خدمة الإقتصاد المحلي من حيث مشاركتها بقدر وافر من المدخرات المحلية، ومن حيث إستخدامها أداة مهمة وفعالة لتوجيه السياسة الإقتصادية في المجتمع والتأثير في هيكله الإقتصادي، فإنها تهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان إستمرار الحياة الكريمة والملائمة لجميع أفراد المجتمع في حالة إنقطاع مصدر الدخل أو إنتقاصه بسبب ما يصادفهم في حياتهم من مخاطر تعجزهم عن الكسب أو تقلل دخلهم.

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن التأمينات الإجتماعية في الوقت نفسه الذي تشكل فيه مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية وتستخدم أداة من أدوات تحقيق الإستقرار الإقتصادي، فإنها تقوم بدور أهم في إستقرار العلاقات الإجتماعية بين الأفراد، حيث توفر سبل الطمأنينة لهم وتؤمنهم على حياتهم ومستقبلهم وتضمن لهم حقوقهم، ويمكن أن تؤثر على قرارات الآباء بشأن الإنجاب والإدخار مع الأخذ في الإعتبار إختلاف درجة هذا التأثير من دولة لأخرى.

وقد دلت بعض الدراسات على أن تلقي الأسرة بعض مدفوعات المعاشات والتأمينات الإجتماعية قد يكون لها أثر إيجابي على إدخارها، ويتوقف الأثر النهائي للتأمينات الإجتماعية على الإدخار على حجم قطاع التأمينات ومدى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وكيف يتم توجيه حصيلة التأمينات الإجتماعية.

وقد ميزت الدراسة التي صدرت عن البنك الدولي للتنمية بين نوعين من صناديق التقاعد ويختلف أثرهما على الإدخار العائلي إختلافا واضحا، فصناديق التقاعد المسماة بـ 'التأمينات الإجتماعية ومصلحة معاشات التقاعد' حيث تكون الدولة مسؤولة عن الجباية، فهذه يكون تأثيرها على الإدخار العائلي سلبيا، حيث يركن أو يطمئن الشخص إلى حصوله على معاش تقاعدي وبالتالي قد يزيد إستهلاكه - يقل إدخاره -، أما الصناديق الأهلية والتي يملكها من يدخرون فيها، والحكومة ليس لها علاقة بالجباية

أو الإستثمار أي صناديق مستقلة كما في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، فإن مثل هذا النوع من الصناديق قد يزيد من الإدخار¹.

المطلب الثاني: نمط توزيع الدخل ودرجة إستقرار الأحوال السياسية والاجتماعية أولاً: نمط توزيع الدخل

إن نمط توزيع الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية يؤثر على الحالة التي يكون عليها مستوى الإستهلاك، ويقصد بنمط توزيع الدخل هنا الوضع الذي تكون عليه الأنصبة النسبية من الدخل الوطني لكل من الأجور والفوائد والأرباح، ويرى الإقتصاديون أن توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر في تحديد العلاقة بين الإستهلاك والدخل ومن ثم الإدخار².

ويعتقد الكثير منهم أن التفاوت في توزيع الدخل من العوامل التي تعمل على رفع الإدخار، بينما تؤدي المساواة في توزيع الدخل في المجتمع إلى رفع الإستهلاك، مستندين في ذلك إلى أن الميل الحدي للإستهلاك منخفض لدى فئات أصحاب الدخول العليا ومرتفع لدى أصحاب الدخول المنخفضة.

ففي نموذج آرثر لويس للتنمية وجد أن المستوى المطلق للدخل الفردي لا يعتبر المحدد لمعدل الإدخار، ولكن حجم الفائض الرأسمالي وتوزيع الدخل بين أرباح المنظمين والدخول الأخرى هو الذي يحدد ذلك المعدل، فالإدخار يتوقف على حجم الطبقة الرأسمالية ونصيب الأرباح من الدخل الوطني³.

¹ - للتوسع أكثر حول أثر نظام التأمينات الاجتماعية على الإدخار الإختياري للقطاع العائلي أنظر:
- طلعت الدمرداش إبراهيم، دالة إدخار القطاع العائلي ومحدداتها في الإقتصاد المصري: الفترة 1974-1999، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، مصر، العدد الثاني، 2000، ص: 699-701.
² - للتوسع أكثر أنظر:

- أسامة الجيلاني علي، العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في ظل التغيرات الهيكلية في الإقتصاد الليبي ' دراسة تطبيقية للفترة 1980-1999' رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة قاريونس، ليبيا، 2006، ص: 59.

³ - A.Lewis, Economic Developpment with Unlimted supply of Labour, rev.Man chester School of Economics 1954, p:11.

وقد فسر آرثر لويس التقدم الصناعي في دول أوروبا الغربية بالتفاوت في توزيع الدخل الوطني والإرتفاع المضطرد في نصيب طبقة الرأسماليين الصناعيين من الأرباح، فهي الطبقة الوحيدة في نظره التي تلعب الدور الفعال في زيادة حجم المدخرات بالنظر لإرتفاع الميل الحدي للإدخار لديها. لذا تمحورت آراء الفكر الإقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي حول هذه المقولات:

- أن المجتمع الطبقي فرضية أساسية في تحليلهم.
- أن التوزيع يختص بتوزيع الناتج على الطبقات التي تشترك في تكوينه.
- أنهم في عملية التوزيع ينحازون لصالح التراكم على حساب كل من الأجور والربح.
- أما كينز فقد أكد أن الطلب الفعال هو العامل الحاسم لدفع عملية النمو الإقتصادي وأن رفع الميل الإستهلاكي لأصحاب الدخل الفقيرة هو الذي يغذي الطلب الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج، إلا أن كينز لم يأخذ موقفا معارضا لوجود التفاوت الطبقي في المجتمع، ولكنه رأى ألا يكون هذا التفاوت بالغ الإرتفاع. وبذلك أوقع هذا التحليل المنظرين الرأسماليين في حرج، إذ أن تحقيق قدر من العدالة لا يمكن أن يتم إلا على حساب تكوين رأس المال، وبذلك يصبح إعادة توزيع الدخل في صالح الفقراء تضحية بالتقدم الإقتصادي في سبيل الإشباع الحالي للفقراء. ولقد إستندوا في ذلك على تحليل كوزنتس، هذا التحليل الذي يرى أنه لا يوجد تعارض بين عملية التنمية والتفاوت في توزيع الدخل، فالدخل المتفاوتة تخلق التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل عملية التنمية، وبمجرد أن تتقدم عملية التنمية فإن ثمارها كفيلة لحل مشكلة التوزيع، ففي المراحل الأولى للنمو يكون التوزيع بالنسبة للدخل متفاوتا بدرجة كبيرة ولكن مع إستمرار عملية النمو يبدأ متوسط دخل الفرد في الإرتفاع التدريجي إلى أن يصل إلى مستوى معين، بعدها تأخذ درجة التفاوت في الإنخفاض التدريجي.

ولكن تجارب التنمية في العديد من الدول المتخلفة أثبتت أنه رغم وجود التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني إلا أنها حققت معدلات إدخار منخفضة، بل نجدها معدلات سلبية في بعض الأقطار مثل الأردن وفيتنام وليسوتو¹ ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

- توجيه جانب كبير من المدخرات نحو إمتلاك العقارات والأموال الثابتة.
- عدم إستقرار الأوضاع السياسية.
- فئة الرأسماليين الصناعيين في الدول النامية محدودة، وتتميز بكونها ذات إتجاه إستهلاكي.
- السياسات الإقتصادية في كثير من الدول النامية قد تدفع الأفراد إلى الإحتفاظ بأموالهم في الخارج.

¹ - U.N. The World Economic Survey , 1974, p :27.

مع ذلك فإن هناك من الإقتصاديين من دافع عن إعادة توزيع الدخل من أجل تقليل التفاوت بين الفئات الدخلية المختلفة على أساس أن ذلك يضعف من أثر الضغط المفروض على كل فئة من الفئة الأعلى منها، وهو ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة، ولذا فالمتوقع أن تكون النتيجة النهائية هي انخفاض الإستهلاك عند كل فئة دخلية. كما أكدت بعض الدراسات التي أجريت على العديد من الدول النامية أن الإدخار يميل للتزايد في هذه البلدان مع زيادة المساواة في توزيع الدخل، فعلى سبيل المثال نجد أن هناك دولاً تحقق معدلات نمو مرتفعة مصحوبة باتجاه نحو إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة مثل تنزانيا في الفترة 1964-1972 وتايوان في الفترة 1950-1970.

لذا فالاعتقاد الراسخ أن الطبقات الفقيرة ذات ميل إدخاري منخفض إستناداً إلى بعض بحوث ميزانية الأسرة في الدول النامية قول غير صحيح، خاصة وأن جزء كبير من مدخرات الطبقات الأدنى يتم تجاهله نظراً لعدم ظهوره في حسابات الدخل الوطني، فقد يأخذ شكل إستثمار مباشر، كما أن التأكيد بأن الميل الإدخاري مرتفع للفئات الغنية هو قول محل شك، ذلك أن جزء كبير من دخلهم يبدد في المجالات الإستهلاكية الترفية.

ثانياً: درجة إستقرار الأحوال السياسية والاجتماعية

تنقسم غالبية الدول - إن لم نقل كلها - بجانب بعض الدول المتقدمة بوجود درجة أو شكل من الإضطراب السياسي والاجتماعي والذي يتخذ عدة أشكال، من أهمها أعمال الشغب والمظاهرات الإحتجاجية والإضطرابات العمالية والتغيرات المفاجئة والسريعة في الحكومات والإغتيالات السياسية وكذا الحروب الأهلية والانفصالية، وأعمال خطف الطائرات وإختطاف الرهائن وغيرها.

ولذلك قامت عدة دراسات ميدانية* في هذا الشأن لمعرفة مدى الأثر الذي يتركه عدم الإستقرار السياسي والاجتماعي، ومن بين هذه الدراسات ما قام به الباحثان ستيوارت و فنكريز حيث أخذوا عينة من 60 دولة نامية غير شيوعية. في البداية رأى الباحثان أن آثار الإضطراب السياسي والاجتماعي على الإدخار تنبع من زيادة المخاطر المؤكدة وخفض القيم المتوقعة لكل من الدخل المستقبلي والعائد الفعلي للإحتفاظ بالأصول المحلية - أي بالعملة المحلية- وفي مقابل ذلك يكون مستوى المخاطر والعائد المصاحبين للإحتفاظ بالأصول الأجنبية أو للإكتناز أقل حساسية لعدم الإستقرار السياسي والاجتماعي¹.

وحيث أن عدم الإستقرار السياسي والاجتماعي له العديد من المظاهر، فقد ركز الباحثان على ما إعتبراه مظهرين لهما صلة بالسلوك الإدخاري، وهما عدد الإغتيالات السياسية وعدد المظاهرات الإحتجاجية، وإعتبروا أن الإدخار الإجمالي دالة لكل من الدخل ودرجة الإضطراب السياسي والاجتماعي ثم معدل التضخم المتوقع.

* للتفصيل في نتائج بعض الدراسات التي تبحث في العلاقة بين الإدخار وعدم الإستقرار السياسي أنظر: - عالية عبد المنعم، أهم ملامح وسمات دالة الإدخار في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العددان 415-416، أبريل 1989، ص: 72-89.

¹ - محمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة تأكيداً قوياً لإفتراض وجود علاقة سالبة بين الإدخار الإجمالي وبين عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وقد ظهرت هذه العلاقة السالبة بشكل واضح وبمعنوية عالية إحصائياً. ويستنتج الباحثان من ذلك، أن هذه العلاقة السالبة تعني أنه إذا كانت درجة الإضطرابات السياسية والاجتماعية عنيفة، فإنها يمكن أن تصل بمعدلات الإدخار إلى الصفر، مع الأخذ في الاعتبار الدور الحيوي للإدخار في عملية التنمية وأنها ليست عملية قصيرة الأجل. وعليه فإن النتيجة تعني أيضاً أن المظاهر المستمرة للإضطرابات السياسية والاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى إخفاق خطط التنمية الممكن تنفيذها، وقد يتفق الجميع على ما توصلت إليه هذه الدراسة، إذ لا وجود لنشاط إقتصادي مستقر ومتقدم في ظل أوضاع غير مستقرة سياسياً واجتماعياً.

المطلب الثالث: عوامل أخرى

أولاً: المستوى الصحي والتعليمي

يمكن القول بأن إرتفاع المستوى الصحي والتعليمي¹ يؤدي إلى زيادة الإدخار، وذلك من خلال زيادة إنتاجية العمل، وكذلك أثره الإيجابي على معدلات الخصوبة والإعالة.

وبالتالي يمكن أن نستنتج أن للتقدم الصحي أثر إيجابي على الإدخار ذا شقين²:

- الأثر الإيجابي على زيادة إنتاجية العاملين وقدرتهم على إكتساب الدخل.
- إن تقدم وسائل الصحة والعلاج يؤدي إلى توقع حياة أطول، مما يزيد بواعث الإدخار للتمتع ببعض المزايا مستقبلاً وزيادة الإستثمار لتعليم الأبناء، كما يؤدي إلى الحد من الرغبة في زيادة الإنجاب نظراً لتزايد فرص الحياة أمام المواليد، وأخيراً يؤدي التقدم الصحي إلى زيادة عائد الوالدين من تنشئة أبنائهم.

أما فيما يتعلق بأثر المستوى التعليمي على الإدخار*، فإن له العديد من الآثار الإيجابية على المجتمع عامة وعلى الإدخار بوجه خاص، ومنها تغيير نوعية عنصر العمل للأفضل بما يؤدي إلى زيادة كفاءته وكذا تغيير نظرة الأفراد للإنجاب، بحيث يعملون على تنظيم بل وخفض معدلات إنجابهم حيث قام العديد من المفكرين ومن بينهم **جوبتا** بإدخال معدل الأمية كمحدد للمواليد، وإستنتج أن هناك علاقة موجبة بين زيادة نسبة الأمية وإرتفاع معدل الإنجاب. كما أن تقدم مستوى التعليم يؤثر إيجابياً على

¹ - للتفصيل في العلاقة بين الإدخار والمستوى التعليمي أنظر:

- Jacques Morisset and Cesar Revoredo, 'Savings and Education' A Life-Cycle Model Applied to a Panel of 74 Countries, World Bank, Policy Research, Working Paper, Seriesnumber 1504, 1995,p: 01-09.

² - للتفصيل أنظر:

- خليل محمد حسن الشماع، المدخرات العربية ' أنواعها ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها '، إتحاد المصارف العربية بيروت، 1987، ص: 224-225.

* تختلف آثار المستوى التعليمي على الإدخار من طبقة لأخرى، للتفصيل أنظر:

- Andrea Butelmann and Francisco Gallego, 'Household Saving In Chile (1988 And 1997): Testing The Life Cycle Hypothesis, Cuadernos de Economía, N° 113,2001 , p:12-13.

الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة، مما يزيد من دخولهم خاصة إذا توفرت الظروف المواتية لذلك.

ثانياً: التمويل الخارجي

ينصرف المقصود بالتمويل الخارجي إلى الموارد الأجنبية التي تستقدمها دولة معينة من الخارج لإستكمال عدم كفاية الإدخار المحلي لتمويل برامج الإستثمار اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة، ويتكون التمويل الخارجي من شقين: القروض الأجنبية بمختلف أشكالها والإستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد حظيت قضية أثر التمويل الخارجي على الإدخار المحلي باهتمام كبير ومتزايد، حيث أشار بعض الإقتصاديين ومن بينهم ¹Griffin إلى أن عنصر الموارد الخارجية يعتبر من العوامل التي تؤثر على مستوى المدخرات في اتجاه سلبي، حيث تؤدي إلى تراخي المجهودات الوطنية في تعبئة الإدخار² كما قد يأتي هذا التأثير من خلاله تأثير الإستثمارات الأجنبية الخاصة على مستوى الإستهلاك المحلي لأنه يساعد على الإبقاء على التفاوت بين الطبقات المختلفة، بل يعمل على زيادة هذا التفاوت، وهذا يساعد على توفير الإطار المناسب لزيادة الإستهلاك الكمالي³ والتزرفي من خلال أثر المحاكاة والتقليد، حيث تبدأ الطبقات المختلفة بتقليد أنماط إستهلاكية معينة تلتهم نتائج التنمية وتضعف من الإدخار. كما وجد كل من سميت هابل و ويب و كورستي⁴ أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تؤدي إلى نقص في مستوى المدخرات المحلية، حيث تنخفض أسعار الفائدة على القروض وينتفش الإنفاق الإستهلاكي على حساب الإدخار، وذلك هو الأثر السلبي المباشر. أما عن المنح والمساعدات الخارجية، فقد ركزت الدراسات على تقدير الميل الحدي للإستثمار والميل الحدي للإستهلاك من هذه التدفقات، وقد ذكر في تقرير التضامن العالمي من أجل إفريقيا في دراسة لعينة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء أن للمساعدات الخارجية تأثير سلبي على الإدخار المحلي⁵.

¹-Mekky El Shibly, Foreign Capital Inflow, Domestic Savings and Economic Growth: the Experience of the Sudan 1960-1975, Journal of Economic Development, p:127 .

² - أنظر كل من :

- صقر أحمد صقر، الإدخار وإستراتيجية التنمية في مصر، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد الخامس، العدد الرابع، 1977، ص: 79

- أنيل عبد الجبار الجومرد و مروان ذنون، محددات النمو في الإقتصاد العراقي 1964-1990، مجلة تنمية الرفادين، المجلد 12، العدد 31 ص: 112-113.

³ - هناء خير الدين، إختبار قياسي لفعالية كل من قيد الإدخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد الخامس، العدد الرابع، 1977، ص: 27، بتصرف.

⁴-k.Schmidt and other, Household Saving in Developing Countries' First Cross-Country Evidence', The world Bank, Working Papers, 1991, p:08 .

⁵ - فريد بشير طاهر، محددات الإدخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد 2، العدد 1، 2001 ص: 172. وأنظر أيضاً:

—Ernest Aryeetey and Christopher Udry, Saving in Sub-Saharan Africa, Center for International Development at Harvard University, Working Paper, N°38, 2000, p:07.

وهناك إتفاق عام فيما بين الباحثين الذين تناولوا علاقة الإدخار بالتمويل الخارجي، على أن التمويل الخارجي يؤثر سلباً على الإدخار خاصة في الدول النامية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الأثر يختلف في مداه من دولة لأخرى¹.

ثالثاً: تغير القوانين والتشريعات

من أكثر العوامل المؤسسية التي تؤثر على قرارات الأفراد تجاه الإدخار هو عدم ثبات بعض القرارات والقوانين والتشريعات خاصة في المجال الإقتصادي، حيث أن تغيرها بل وتضاربها من وقت لآخر قد لا يشجع الأفراد على الإدخار ومن ثم الإستثمار، إذ لابد أن تكون هذه القرارات متفقة وملائمة للواقع والظروف والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وغيرها من المتغيرات الأخرى، حيث أن إطمئنان الأفراد على ممتلكاتهم وثقتهم في إقتصادهم والقائمين عليه يجعلهم يتفألون بالمستقبل ويقبلون على الإدخار والإستثمار أملاً في التمتع بمستوى معيشي أفضل.

خلاصة الفصل الثاني:

مما لا شك فيه أن السلوك الإدخاري للأفراد يتأثر بعدد من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى متغيرات ذاتية لها علاقة بإتجاهات الأفراد نحو الإدخار ويمكن التحكم فيها، وإلى متغيرات موضوعية ذات علاقة بجوانب بيئية قد لا يكون لهؤلاء الأفراد نفس القدرة للسيطرة عليها. وأهم ما يمكن إستخلاصه في هذا الفصل:

¹ - للتفصيل أكثر في نتائج مختلف الدراسات القياسية التي أجريت حول علاقة التمويل الخارجي بالإدخار أنظر:
- خليل دعاس، مرجع سبق ذكره، ص: 65-73.

- * يعتبر مستوى دخل الفرد ومعدل نموه أهم عامل من العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي، فمع تعدد مفاهيم الدخل المستخدمة فإن علاقة الدخل والإدخار هي علاقة طردية قوية.
- * هناك ميل لدى الباحثين الذين تناولوا أثر رصيد الثروة على الميول الإدخارية للأفراد، للإعتقاد بأن هذا الأثر يكون سالبا بصفة عامة على الرغم من أنه أثر محدود للغاية خاصة في الدول النامية.
- * إختلف الباحثون حول أثر الفائدة على الإدخار وإن كان أغلبهم قد توصل إلى وجود أثر موجب للفائدة على الإدخار - خاصة في الدول المتقدمة - وإن كان هذا الأثر محدودا، أما في الدول النامية فليس هناك إ اتفاق على اتجاه عام لأثر الفائدة على الإدخار.
- * تتشعب آثار التضخم على الإدخار، فالعوامل ذات الأثر الموجب تتمثل في الإقبال على زيادة الأصول المالية لتعويض النقص فيها سواء بدافع الاحتياط أو للمعاملات وإعادة توزيع الدخل لصالح فئات الدخل العليا، بينما العوامل ذات الأثر السالب تتمثل في التحول إلى زيادة الإستهلاك وإنخفاض مستوى الدخل المتاح.
- * تؤثر حصيلة الصادرات تأثيرا إيجابيا على حجم الدخل ومن ثم على حجم الإدخار الشخصي.
- * يؤثر الاستقرار في الأحوال الإقتصادية والسياسية تأثيرا إيجابيا على معدلات الإدخار العائلية.
- * يختلف السلوك الإدخاري فيما بين الأفراد باختلاف البواعث النفسية وكذا العادات والتقاليد.
- * يحدث ارتفاع معدل الإعالة أثرا سلبيا على حجم الإدخار العائلي.
- * يتأثر قرار الإدخار بانتقال الأفراد من الريف إلى الحضر، فالأسر الريفية يكون ميلها للإدخار أكبر من الميل للإدخار لدى الأسر الحضرية، لكون أن زيادة درجة التحضر تقلل من الحاجة إلى الإدخار الوقائي.
- * يختلف تأثير النمو السكاني باختلاف وتيرة التوزيع العمري لهم.
- * تتوقف زيادة حجم المدخرات العائلية على درجة تطور النظام المصرفي ومدى انتشار أجهزة التغطية.
- * يتوقف أثر نمط توزيع الدخل على الإدخار على درجة التفاوت في هذا التوزيع.
- * يؤثر كل من المستوي التعليمي والصحي تأثيرا إيجابيا على حجم المدخرات العائلية.
- * يعتبر تدفق التمويل الخارجي إلى الداخل من العوامل التي تؤثر على مستوى المدخرات في اتجاه سلبي.

الفصل الثالث: واقع وتطور الإدخار العائلي في الجزائر

مدخل:

تعتبر المدخرات المحلية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية لكونها السبيل المفضل لتمويل الإستثمارات، والجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث تتطلع إلى التنمية، وهي تعتمد في ذلك وبشكل دائم على مداخيلها من الموارد النفطية، وفي حالة تراجع هذه التدفقات فإنها تلجأ إلى الإستدانة، وهذه في الحقيقة لا تعد سياسة اقتصادية بعيدة المدى ولا يمكن أن نعتبرها بأي حال من الأحوال بأنها حل دائم لتمويل الإستثمارات نظرا للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ويبقى اللجوء إلى المصادر الخارجية كآخر حل ومخرج يتخذ، وذلك بعد الإستغلال الأمثل والعقلاني لمصادر التمويل الداخلية. ومن هذا المنطلق تركز السياسة الاقتصادية للدولة على ضرورة وحيوية التعبئة القصوى للمدخرات العائلية في الاقتصاد، مع توجيه هذه المدخرات لكي تصب في الأوعية الإدخارية الملائمة.

بناء على ما سبق سنحاول في هذا الفصل دراسة واقع الإدخار العائلي في الجزائر، وذلك بالتطرق إلى هيكل مدخرات هذا القطاع وكذا أهم الأوعية المسؤولة عن تعبئتها من خلال إعطاء تحليل لتطور إدخار العائلات الجزائرية على مستوى كل من الأوعية الإدخارية المصرفية والتأمينية وكذا صندوق توفير البريد، وهذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فسنعرض فيه أهمية مدخرات هذا القطاع وذلك بتحليل علاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية، لنحاول بعدها إعطاء نظرة عن أهم المعوقات التي تعرقل عملية تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر على مستوى مختلف الأوعية الإدخارية وطرق علاجها.

المبحث الأول: هيكل المدخرات العائلية وأهم الأوعية المسؤولة عن تعبئتها

يعتبر الإدخار العائلي أحد المصادر المهمة في تمويل الإستثمارات المحلية حيث تشكل مدخراته نسبة لا بأس بها، وتتسم هذه المدخرات بالإختيارية، أي أنها مدخرات تحتجزها العائلات بإختيارهم ورغباتهم. تتعدد الأوعية الإدخارية التي تساهم في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر، حيث يعتبر الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط من أهم هذه الأوعية، إذ يساهم في هذه العملية بنسبة تقارب 20% معتمدا في ذلك عدة

منتجات تسهل عملية التعبئة وتتيح مزايا لمستعمليها، كما تساهم في عملية التعبئة أو عية إدخارية أخرى كالأوعية التأمينية وصندوق توفير البريد، وكل منها يعتمد على منتجات تزيد من دور هذه الأوعية في تنمية مدخرات القطاع العائلي في الجزائر.

المطلب الأول: الأوعية الإدخارية المصرفية

يحتل إدخار القطاع العائلي مكانة هامة في الدول النامية، حيث تهدف أي سياسة لتنمية وتشجيع المدخرات في تلك الدول إلى التأثير على حجمه والعمل على زيادته، وتعبئة مدخرات القطاع العائلي لن تتأت إلا من خلال دعم الجهود لإصلاح القطاع المصرفي بإعتباره أكبر مؤسسات الوساطة المالية، فهو يتيح أوعية إدخارية لجميع أفراد المجتمع من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، ولكن تختلف حزمة الحوافز الموجهة لجذب مدخرات قطاع من قطاع المدخرين، فأحيانا تكون حوافز سعر الفائدة الموجهة للقطاع العائلي أكبر بكثير من تلك الموجهة لقطاع الأعمال.

يقوم النظام المصرفي في الجزائر بدور هام في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق الإدخارية، حيث يعد هذا النظام الوعاء الإدخاري الأكثر شيوعا داخل الإقتصاد الوطني، وأهمية هذا الدور ناتج من أن النظام المصرفي لا يخرج عن كونه مؤسسة مالية تعمل على أساس الوساطة، ومسؤوليته تكمن في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الإقتصاد وإعادة توزيعها وفقا للسياسية الائتمانية والأعراف المصرفية ووفقا للحاجات الإقتصادية¹.

يعتمد النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات العائلية على ما يسمى بالوديعة المصرفية حيث تعد هذه الأخيرة الشكل الإدخاري الوحيد في معاملاته، وهو ما يؤكد حقيقة توجه السياسة المصرفية إلى إعتبار الودائع المصرفية كأفضل سياسة إدخارية. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه لا يمكن النظر إلى الودائع بأنواعها المختلفة على أنها تمثل إدخارا وفقا للمفهوم الإقتصادي المتعارف عليه لذلك المصطلح، فالحسابات الجارية لا تمثل في الواقع أموالا يتم حبسها عن الإنفاق عن الإستهلاك خلال الفترة الزمنية الحالية، وإنما هي أموال سائلة يتم التعامل عليها بشيكات لتسوية المعاملات، ومن ثم فإن الودائع لأجل بالبنوك هي التي تساهم بشكل فاعل في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر.

تساهم في تعبئة المدخرات العائلية بالجزائر جميع مؤسسات النظام المصرفي، والتي تشمل جميع البنوك التجارية الحكومية والبنوك الخاصة، إلا أنه وبحكم هيمنة البنوك العمومية² على السوق المصرفية فإن الجزء الأكبر من مدخرات الأفراد يتركز لدى هذه البنوك، هذا مع مساهمة ضئيلة جدا من طرف البنوك الخاصة في عملية تعبئة هذا النوع من المدخرات، وبغية إعطاء تحليل مفصل لتطور مدخرات القطاع العائلي على مستوى النظام المصرفي، فإننا سنحاول دراسة وتحليل تطور حجم هذه المدخرات

¹ - بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 193، بتصرف.

² - حاليا تهيمن البنوك العمومية على السوق المصرفية بنسبة 92.2 %.

على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بإعتباره أهم مؤسسة لتعبئة إدخارات قطاع الأسر ثم على مستوى باقي البنوك العمومية الأخرى.

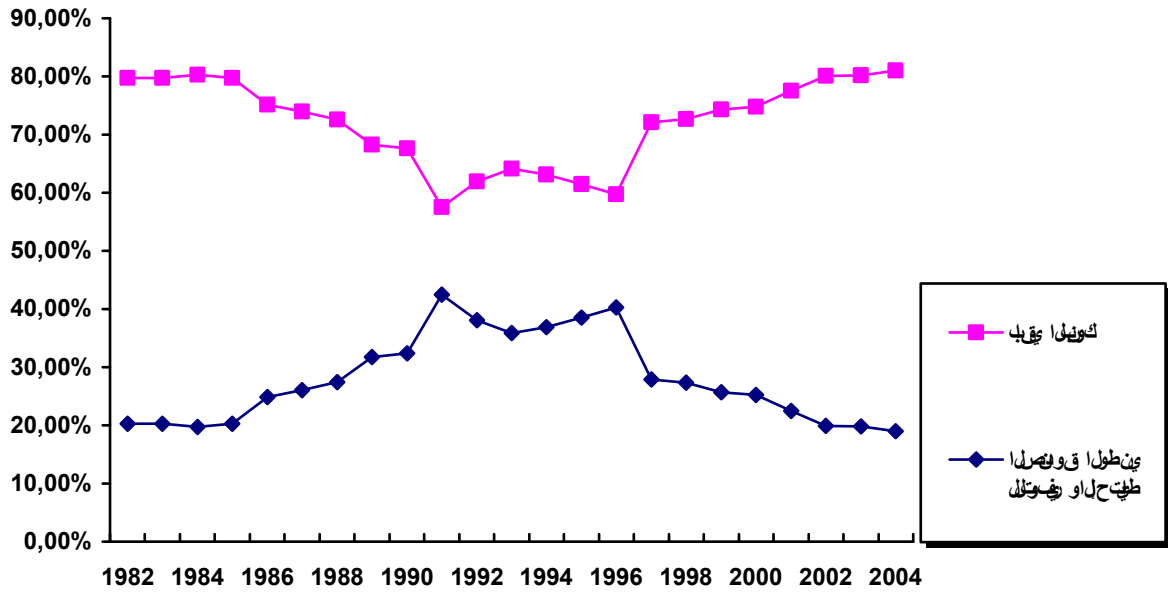
1- تطور حجم الودائع الإدخارية للقطاع العائلي لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط:

يعتبر الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بنكا رائدا في مجال جمع المدخرات العائلية وتقديم القروض للإقتصاد الوطني خاصة قروض السكن وقروض الإستهلاك، حيث يلاحظ أن هناك تزايدا في توزيع هذه القروض بصفة منتظمة سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص، ولهذا يرى مسيروا هذا البنك أنه بمثابة بنك العائلة، حيث تجاوز عدد المدخرين لديه 6,6 مليون زبون أي ما يعادل سدس السكان ولهذا يمكن القول أن هذا البنك إكتسب شعبية في مجال تعبئة المدخرات العائلية وأصبح ظاهرة إجتماعية وإقتصادية تلقى الإحترام في الجزائر.

ويعتمد الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في تعبئة المدخرات العائلية على عدة منتجات من أهمها دفتر إدخار السكن الذي يسمح للمدخر بالحصول على المبلغ وفوائده أو إمكانية الحصول على سكن إجتماعي ضمن مخطط الإدخار، هذا إلى جانب دفتر الإدخار الشعبي الذي يعتبر بمثابة إدخار حر في الإيداع وفي السحب وغير محدود المبلغ.

وكما أشرنا سابقا فهذا البنك يعتبر جهازا وطنيا متميزا في مجال تعبئة المدخرات العائلية، فهو من أكبر المؤسسات المصرفية المتخصصة في ذلك على مستوى السوق المصرفية الجزائرية، إذ أنه يساهم في تعبئة أكثر من 20 % من مجموع المدخرات العائلية التي تتجمع لدى النظام المصرفي، والشكل التالي يوضح تطور حصة هذا البنك في سوق ودائع الزبائن:

الشكل (3-1): تطور حصة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في سوق الودائع خلال الفترة 1982-2004

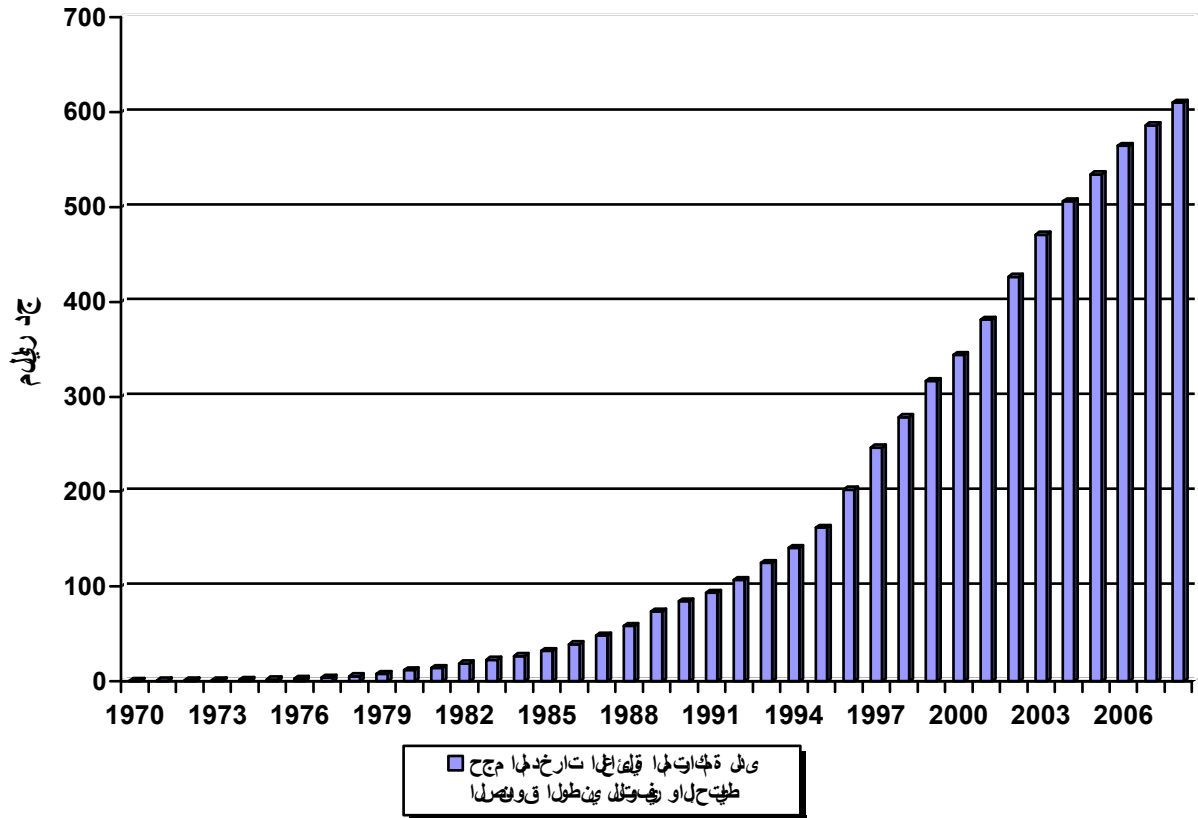


المصدر: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حصة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في سوق الودائع متذبذبة وبنسب متقاربة في حدود 20 % و 42 %، حيث حقق البنك أعلى نسبة له في سوق الودائع عام 1991 بـ 42,6 % وهو ما يؤكد هيمنة هذا الأخير على تلك السوق وكذا أهمية الدور الذي كان يؤديه في عملية التعبئة، ثم إنخفضت هذه النسبة تدريجيا على مدى 5 سنوات لترتفع مرة أخرى إلى 40.3 %، لكن وإنطلاقا من سنة 1996 بدأت الحصة السوقية لهذا البنك في التراجع وبشكل مستمر، وذلك بسبب التغيرات التي مست الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط حيث تحول هذا الأخير من صندوق إلى بنك، وهو ما قلص من المهام الأساسية التي أوكلت لهذا الصندوق فيما سبق وفي نفس الوقت خلق نوعا من المنافسة مع باقي البنوك في مجال تعبئة المدخرات العائلية، ولكن بالرغم من ذلك لازال هذا البنك يسيطر على حصة مهمة من ودائع العائلات الإدخارية وبنسبة لا تقل على 20 %.

لقد عرف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط خلال العقدين الماضيين تطورا مهما سواء من حيث عدد المدخرين وكذا من حيث حجم المدخرات العائلية التي تمكن من تجميعها، حيث وصل حجم المدخرات المتراكمة لديه إلى أكثر من 610 مليار عام 2008، وهو ما يبرز أهمية الدور الذي يلعبه هذا البنك في عملية التعبئة وكذا شكل الأوعية الإدخارية التي تفضلها العائلات الجزائرية. ولتوضيح ذلك سنورد فيما يلي شكلا يبين لنا تطور حجم المدخرات العائلية المتراكمة لدى هذا البنك.

الشكل (2-3): حجم المدخرات العائلية المتراكمة لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط خلال الفترة 1970-2008



المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تزايدا مستمرا في حجم المدخرات العائلية المتراكمة لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، حيث إنتقل حجم هذه المدخرات من 74 مليار عام 1989 إلى 161 مليار عام 1995 ثم إلى 346 مليار عام 2000، ليصل إلى أكثر من 610 مليار عام 2008 وما تجدر الإشارة إليه هنا أن مقدار تزايد المدخرات العائلية المتراكمة لدى الصندوق كان في إرتفاع مستمر منذ عام 1970، لكن وإنطلاقا من عام 1988 أصبح حجم المدخرات العائلية يعرف تذبذبا كبيرا، حيث وصل أكبر حجم تمكن البنك من تجميعه إلى 45 مليار وكان ذلك عام 2002، أما في باقي السنوات فقد كان حجم هذه المدخرات يترواح بين الإرتفاع والإنخفاض، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي والذي يبين لنا التطور السنوي لحجم المدخرات العائلية لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط خلال الفترة 1970-2008.

الجدول (1-3): تطور حجم المدخرات العائلية لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط خلال الفترة 1970-2008 (الوحدة : مليون دج)

السنوات	حجم المدخرات العائلية لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط	معدل التطور %	إجمالي الإيداع العائلي (2)	نسبة المدخرات العائلية لدى الصندوق الوطني للإيداع العائلي	السنوات	حجم المدخرات العائلية لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط	معدل التطور %	إجمالي الإيداع العائلي	نسبة المدخرات العائلية لدى الصندوق الوطني للإيداع العائلي
---------	--	---------------	----------------------------	---	---------	--	---------------	------------------------	---

%					%			(1)	
18,63	57329,9	-28,98	10683,949	1990	4,06	3394,1	28,06	137,824	1970
8,04	112000,0	-15,68	9008,069	1991	11,25	2887,6	135,87	325,094	1971
8,84	153000,0	50,22	13532,645	1992	9,53	2309,5	-32,25	220,240	1972
9,84	184000,0	33,86	18115,556	1993	8,32	3120,3	17,89	259,856	1973
10,78	145000,0	-13,68	15637,284	1994	9,01	3806,3	31,99	342,997	1974
14,9	141454,8	34,8	21078,824	1995	10,10	4081,2	20,27	412,539	1975
23,42	171838,1	90,93	40246,884	1996	14,31	4613,6	60,09	660,457	1976
22,29	199571,3	10,54	44489,473	1997	42,32	1923,8	23,27	814,211	1977
11,62	275286,2	-28,09	31990,054	1998	35,96	4197,7	85,43	1509,838	1978
10,63	360671,7	19,91	38361,814	1999	27,36	9926,5	79,89	2716,169	1979
6,44	420104,5	-29,38	27089,579	2000	26,47	14197,1	38,37	3758,516	1980
6,80	548437,5	37,81	37333,530	2001	21,26	10691,4	-39,5	2273,708	1981
7,81	576639,8	20,65	45043,832	2002	29,34	16503,2	112,9	4842,693	1982
6,72	660575,9	-1,4	44413,620	2003	18,46	21086,9	-19,6	3893,045	1983
5	702458,3	-21,05	35063,436	2004	34,03	11840,4	3,51	4029,912	1984
3,18	894448,4	-18,85	28453,613	2005	31,82	16218,9	28,08	5161,658	1985
2,77	1091159,4	6,35	30261,10	2006	30,95	22662,1	35,9	7014,486	1986
1,52	1414376,8	-28,53	21624,695	2007	32,37	28873,0	33,25	9347,041	1987
2,07	1353600,0	29,65	28038,273	2008	34,36	29926,7	10,01	10283,389	1988
					46,72	32197,1	46,3	15045,377	1989

المصدر:

(1): الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.

(2): الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر.

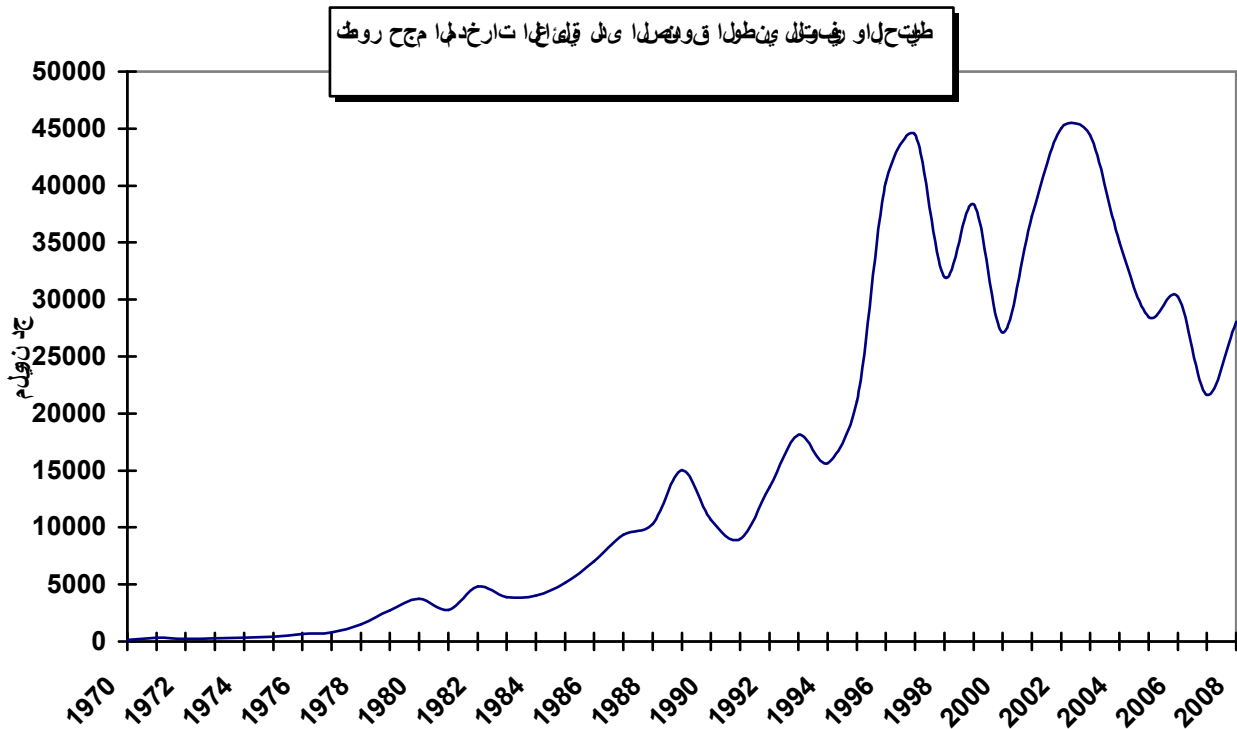
نلاحظ من خلال الجدول أن حجم المدخرات قد عرفت نموا متذبذبا طوال فترة الدراسة وبالتركيز على معدلات التطور نلاحظ أن أعلى نسبة نمو في حجم المدخرات قد سجلت في سنتي 1971 و 1982 بـ 135% و 112% على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى أنه في عام 1971 كلف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بتمويل برامج السكنات وذلك بإستعمال أموال الإدخار وهو ما نتج عنه إرتفاع كبير في حجم المدخرات العائلية لديه، وقد قامت الدولة في عام 1982 بعملية سحب الأوراق المالية ذات القيمة 500 دج وهو ما إستفاد منه الصندوق الوطني إذ إستطاع أن يجمع أكثر من 2,2 مليار دينار ناتجة أساسا من الأشخاص الذين يمتنون النشاطات التجارية الحرة، وبشكل عام يمكن القول أنه خلال الفترة 1970-1989 شهد الإدخار العائلي نموا بمعدلات مرتفعة قدرت بـ 37% في المتوسط، هذا بإستثناء سنة 1972 و 1981 وكذا 1983 حيث كانت معدلات نمو المدخرات سالبة وهو ما يعني حدوث تراجع في حجم المدخرات لدى الصندوق، وبخلاف ذلك فقد شهدت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2008 إنخفاضا كبيرا في معدلات النمو، بل وكانت سالبة تقريبا طوال الفترة خصوصا خلال 1997-2008، ويعود السبب في ذلك إلى منافسة البنوك وكذا إنخفاض معدلات الفائدة التي تقدر حاليا بـ 2%.

أما عن حجم المدخرات التي إستطاع الصندوق تعبئتها من إجمالي الإدخار العائلي فإنه نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمته في عملية التعبئة كانت ضعيفة إذا لم تتجاوز 12% خلال الفترة 1970-1975 ويعود السبب في ذلك إلى الدوافع الضعيفة التي وضعت تحت تصرف العائلات كنسب الفوائد المتدنية على الودائع

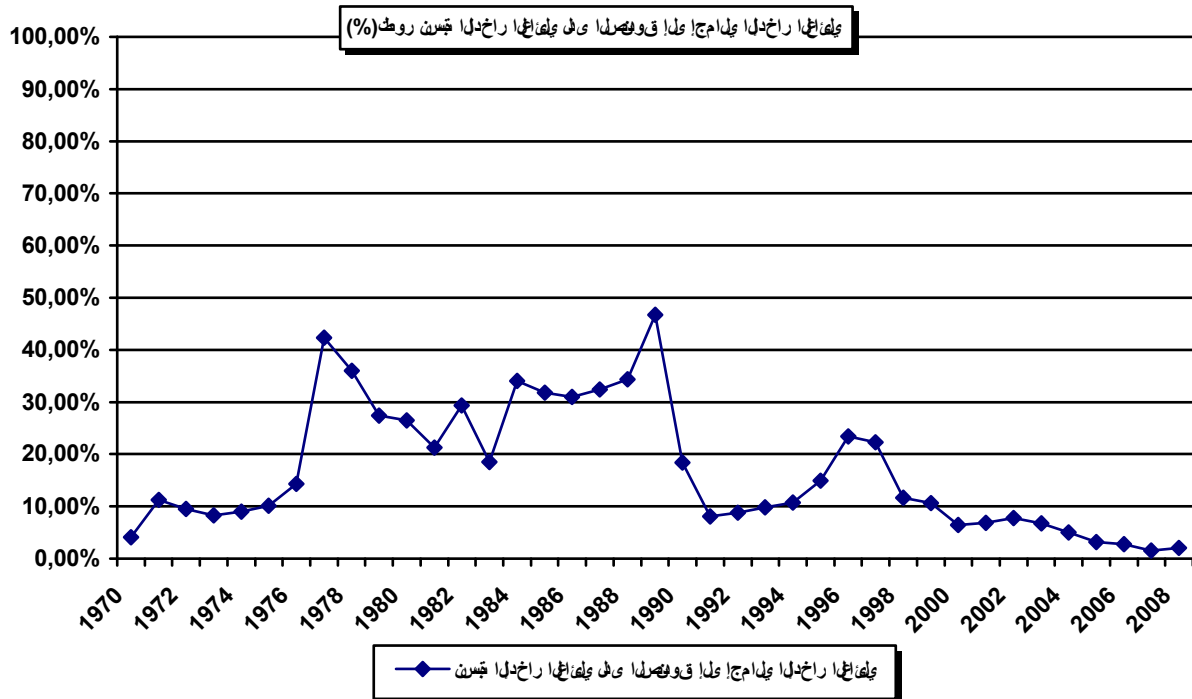
الإدخارية (3,5%) ووعود سكن غير مغرية للمدخرين رغم تأسيس صيغة إدخار-سكن، أما خلال الفترة 1977-1989 فإننا نلاحظ بوضوح إرتفاع نسبة مساهمة الصندوق في عملية التعبئة بمعدل تجاوز 32 % في المتوسط، مما يعني أن الصندوق في هذه الفترة قد لعب دورا فعالا جدا في تعبئة المدخرات العائلية، إذ إستطاع لوحده تعبئة أكثر من 46 % من مجموع المدخرات العائلية عام 1989، ويفسر ذلك بإرتفاع مداخيل العائلات وكذا تأسيس صيغة إدخار-سيارة وإرتفاع معدل الفائدة الذي وصل إلى 5 %، أما خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2008 فقد إنخفضت نسبة تلك المدخرات لدى الصندوق إذ لم تتجاوز 10 % في المتوسط خصوصا خلال الفترة 1997-2008 وذلك بفعل المنافسة الشديدة من طرف البنوك الأخرى بعد تحول الصندوق إلى مؤسسة مالية بنكية، حيث تضاعفت حجم المدخرات المعبأة من طرفه، إذ لم تتجاوز النسبة 2 % من إجمالي الإدخار العائلي عام 2007، وهو ما يعني تراجع دوره في تعبئة مدخرات هذا القطاع، ومن ثم فإنه وجب عليه إعادة النظر في سياسة التعبئة التي ينتهجها البنك، وذلك بالتنوع في حزمة الخدمات التي يتيحها هذا الأخير لجمهور المدخرين بغية إستعادة الدور الريادي له، فالبرغم من قاعدة العملاء العريضة جدا التي يحوزها هذا البنك إلا أن مساهمته في عملية التعبئة أصبحت ضئيلة جدا وهو ما يوضحه الجدول السابق.

ويبين الشكلين المواليين تطور كل من حجم المدخرات العائلية لدى الصندوق وكذا نسبة تلك المدخرات إلى إجمالي الإدخار العائلي خلال الفترة 1970-2008.

الشكل (3-3): تطور حجم المدخرات العائلية لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط خلال الفترة 1970-2008



الشكل (3-4): تطور نسبة الإيداع العائلي لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط إلى إجمالي الإيداع العائلي خلال الفترة 1970-2008



المصدر: من إعداد الطالب.

2- تطور حجم الودائع الإيداعية للقطاع العائلي لدى باقي البنوك العمومية:

يقوم النظام المصرفي في الجزائر ممثلا بالبنوك العمومية بدور هام في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق الإيداعية، حيث نجد أن هذا النظام يعد الوعاء الإيداعي

الأكثر شيوعا داخل الإقتصاد الوطني وأهمية هذا الدور ناتج من أن النظام المصرفي لا يخرج عن كونه مؤسسة مالية يعمل على أساس الوساطة، ومسؤوليته تكمن في تعبئة الموارد المالية المتاحة في الإقتصاد وإعادة توزيعها وفقا للسياسات الائتمانية ووفقا للحاجات الإقتصادية. يقوم النظام المصرفي في الجزائر بتعبئة المدخرات العائلية عن طريق ما يسمى بالوديعة المصرفية التي تعد الشكل الإيداعي الوحيد في معاملاته، ولتوضيح ذلك سنورد الجدول التالي الذي يبين تطور حجم المدخرات العائلية لدى باقي البنوك العمومية.

نظرا لعدم توافر بيانات إيداع العائلات بصورة منفصلة عن مدخرات المؤسسات الخاصة فإننا سنعتمد على بيانات الإيداع الخاص للتعبير عن تطور حجم مدخرات القطاع العائلي لدي البنوك العمومية، هذا وإن كان معظم المؤسسات الخاصة يملكها أفراد وعائلات.

الجدول (2-3): تطور حجم المدخرات العائلية لدى باقي البنوك العمومية خلال الفترة 2008-1970

الوحدة (مليون دج)

نسبة المدخرات العائلية لدى البنوك إلى إجمالي الإيداع العائلي %	إجمالي الإيداع العائلي	معدل التطور %	حجم المدخرات العائلية لدى باقي البنوك العمومية	السنوات	نسبة المدخرات العائلية لدى البنوك إلى إجمالي الإيداع العائلي %	إجمالي الإيداع العائلي	معدل التطور %	حجم المدخرات العائلية لدى باقي البنوك العمومية	السنوات
7,25	57 329,9	-45,22	4157	1990	10,04	3394,1	24,45	341	1970
10,37	112000,0	179,64	11625	1991	-16,51	2887,6	-239,8	-477	1971
17,12	153000,0	125,35	26198	1992	18,14	2309,5	43,01	419	1972
11,82	184000,0	-16,92	21765	1993	1,41	3120,3	-89,49	44	1973
32,57	145000,0	117,01	47234	1994	2,28	3806,3	97,92	87	1974
34,08	141454,8	2,06	48211	1995	6,10	4081,2	186,20	249	1975
16,83	171838,1	-40	28922	1996	16,38	4613,6	203,61	756	1976
28,41	199571,3	96,04	56699	1997	40,54	1923,8	3,17	780	1977
9,46	275286,2	-54,03	26061,4	1998	44	4197,7	136,79	1847	1978
7,54	360671,7	4,46	27225,186	1999	22,48	9926,5	20,84	2232	1979
13,74	420104,5	112,41	57756	2000	11,43	14197,1	-27,24	1624	1980
24,78	548437,5	135,32	135913,47	2001	19,89	10691,4	30,97	2127	1981
9,53	576639,8	-59,56	54959,168	2002	8,22	16503,2	-36,15	1358	1982
8,50	660575,9	2,19	56166,38	2003	2,75	21086,9	-57,29	580	1983
7,38	702458,3	-7,58	51906,564	2004	9,4	11840,4	92,06	1114	1984
16,94	894448,4	-70,79	15159,418	2005	45,29	16218,9	559,42	7346	1985
0,80	1091159,4	-44	8488,9	2006	-14,30	22662,1	-144,13	-3242	1986
7,26	1414376,8	111,01	102725	2007	1,11	28873,0	1,75	323	1987
11,30	1353600,0	48,99	153057,9	2008	13,98	29926,7	1195,95	4186	1988
					23,57	32197,1	81,29	7589	1989

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر.

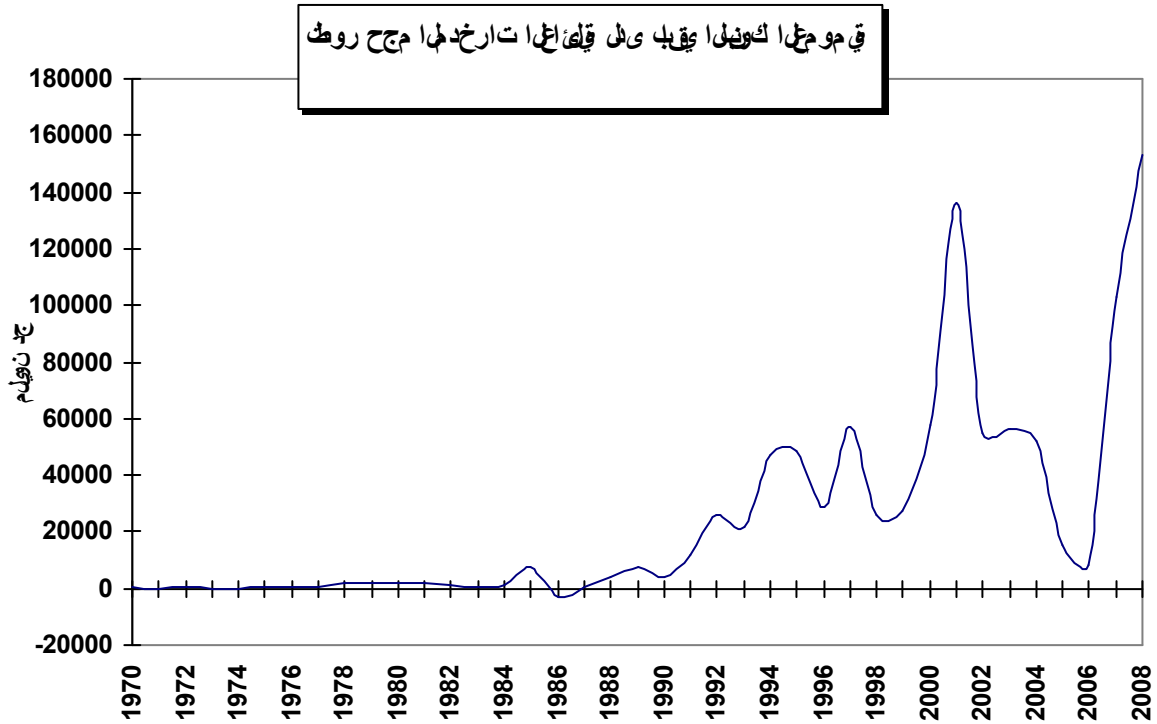
–Abdelkarim Naas, Le Système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie de marché édition INAS, paris, 2003, p:101.

بالإعتماد على البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم المدخرات لدى البنوك العمومية قد عرف تذبذبا كبيرا طوال فترة الدراسة وبمعدلات نمو متباينة بشكل كبير، حيث أن حجم المدخرات خلال الفترة 1970-1990 لم يتجاوز 8 مليار

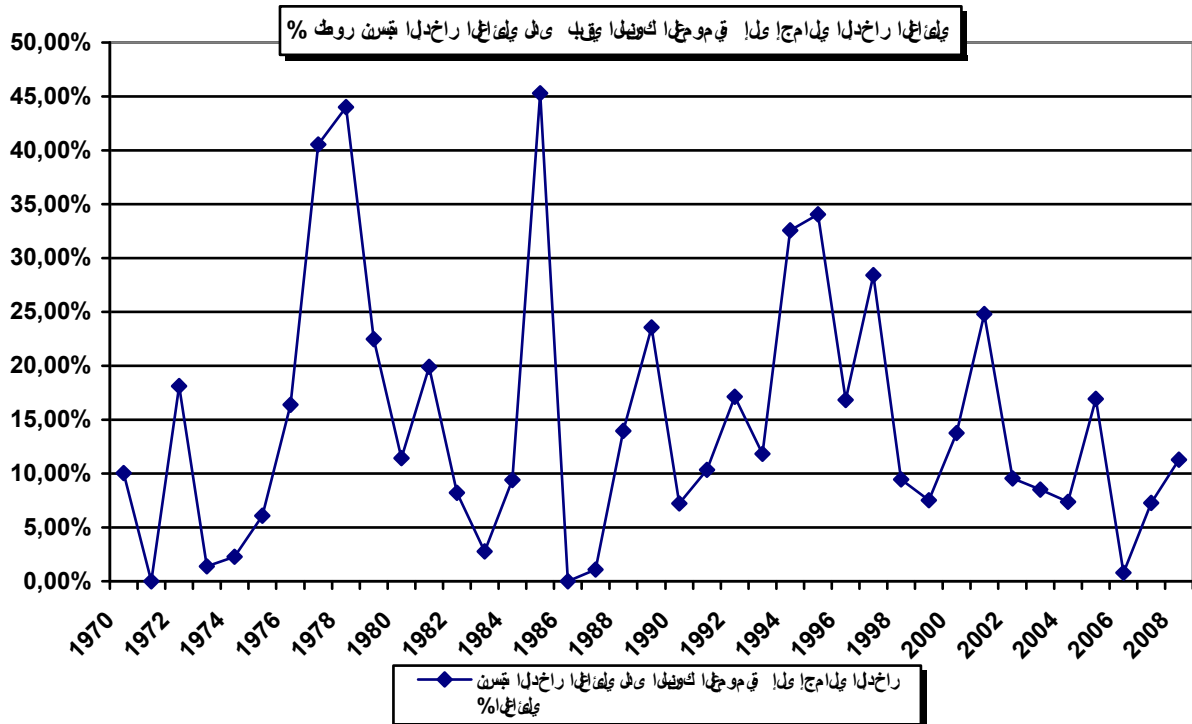
دينار، كما أن معدلات نموها قد كانت سالبة في بعض السنوات خصوصا سنتي 1971 و 1986 حيث قدرت بـ 240- % و 144- % على التوالي، وهو ما يعني حدوث تراجع كبير في حجم المدخرات لدى البنوك نتيجة قيام العائلات بسحب مدخراتها وإيداعها بالصندوق الوطني للتوفير والإحتياط الذي كلف عام 1971 بتمويل برامج السكنات، وما يؤكد ذلك هو ارتفاع حجم المدخرات لدى الصندوق بشكل مفاجئ حيث وصل معدل نموها إلى 135 % في تلك السنة، أما بخصوص الإنخفاض المسجل عام 1986 فإن ذلك يعزى إلى إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية في إطار قانون 1986 المتعلق بنظام البنك والقرض، إذ تم تخصيص جزء كبير من تلك المدخرات للاستفادة منها في تمويل الإستثمارات نتيجة تقلص دور الخزينة في هذا المجال بسبب أزمة البترول، وبالمقابل فقد شهدت نفس الفترة معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى 1196 % و 560 % عامي 1988 و 1985. أما خلال الفترة 1991-2008 فقد عرف حجم المدخرات نموا بمعدلات مرتفعة نوعا ما، حيث سجل أعلى معدل عام 1991 قدر بـ 180 %، وهو ما يبرز فعالية الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والنقد الذي أعاد تنشيط وظيفة الوساطة المالية، كما وصل معدل النمو عام 1997 إلى 96 % نتيجة ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي الذي وصل إلى 10,5 %، وبالمقابل فقد سجلت معدلات نمو سالبة خلال هذه الفترة أيضا ولكن بدرجة أقل من الفترة السابقة.

أما عن حجم المدخرات لدى هذه البنوك ومدى مساهمتها في إجمالي الإدخار العائلي، فإننا نلاحظ بوضوح من خلال الجدول أن هذه النسب كانت ضعيفة لحد ما، إذ لم تتجاوز 30 % طوال فترة الدراسة بإستثناء عام 1977-1978-1985-1994-1995 حيث كانت النسبة محصورة بين 32 % و 45 % كأعلى نسبة من إجمالي الإدخار العائلي عام 1985، وهو ما يؤكد ضعف هذه البنوك في إستقطاب مدخرات القطاع العائلي نتيجة عدم فعالية الأدوات المستخدمة في عملية التعبئة سواء تعلق الأمر بسعر الفائدة أو غيرها من التحفيزات المقدمة من طرف هذه البنوك، وقد يفسر ذلك أيضا بوجود فائض في السيولة لدى البنوك وبالتالي عدم إهتمامها بإستقطاب مدخرات إضافية حتى لا تتحمل تكاليف تسيير هذه المدخرات، ففي عام 2006 بلغت نسبة المدخرات المعبأة من طرف البنوك العمومية إلى إجمالي الإدخار العائلي 0,80 % وهي نسبة ضعيفة جدا وتؤكد على أن هناك إهمال تام لمدخرات هذا القطاع رغم أهميتها الكبيرة. وفيما يلي شكلين يوضحان تطور حجم المدخرات العائلية

لدى البنوك العمومية وكذا نسبة مساهمتها في عملية التعبئة.
الشكل (3-5): تطور حجم المدخرات العائلية لدى باقي البنوك العمومية خلال الفترة 2008-1970



الشكل (3-6): تطور نسبة الإيداع العائلي لدى باقي البنوك العمومية إلى إجمالي الإيداع العائلي خلال الفترة 1970-2008



المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: الأوعية الإيداعية التأمينية

تعتبر تأمينات الأشخاص وسيلة إيداعية مهمة خصوصا في الدول النامية، حيث تتميز بصغر أقساطها نسبيا، مما يجعل الأفراد ذوي الدخل المنخفضة - في الدول

النامية – بمقدورهم الإيداع للمستقبل. ولهذا النوع من التأمين مزايا تشجع الإيداع بوسيلة يستسيغها الجمهور لا تتوفر في الأوعية الإيداعية الأخرى، فهو نوع من الإيداع المنظم لا تمتد إليه يد المدخر. وبشكل عام فإن قطاع التأمين بشقيه التجاري والإجتماعي يعتبر أداة مهمة ومتميزة من أدوات تجميع المدخرات العائلية، ومن ثم يمكن الإستثمار فيه.

ويأخذ التأمين على الحياة صور عديدة، إلا أن الصور المألوفة والأكثر إستعمالا هي: التأمين في حالة الوفاة، التأمين لحالة البقاء وكذا التأمين المختلط¹.

فإذا كانت وثيقة التأمين تغطي خطر الوفاة فقط فإن عنصر الإيداع يكون ضئيلا جدا، حيث يخصص القسط كله لتغطية خطر الوفاة فيما عدا الزيادات المتتالية في الأقساط المتساوية* (الأقساط الثابتة) عن الأقساط الطبيعية* في السنوات الأولى، فهي بمثابة أجزاء تدخر مؤقتا في إحتياطي الوثيقة.

أما إذا كانت الوثيقة تغطي خطر الحياة، فإنه يتم إحتجاز القسط كله في إحتياطي الوثيقة لحين بلوغ السن وإستحقاق المبلغ، وفي أي وقت يمكن للمستأمن الإنسحاب وإسترداد قيمة الإحتياطي وبذلك يكون القسط كله إيداع.

أما فيما يخص العقود المختلطة، فهي تشتمل على الناحيتين، أي أنها تجمع بين خصائص كل من

وثائق التأمين التي تغطي خطر الوفاة ووثائق التأمين التي تغطي خطر الحياة. إن وجود نظام عمومي للحماية الإجتماعية محتكر من قبل الدولة عن طريق الصندوق الوطني للشؤون الإجتماعية والصندوق الوطني للتقاعد، جعل تأمينات الأشخاص بمختلف أنواعها لا تعرف التطور اللازم لتلعب دورها المهم في تعبئة مدخرات القطاع العائلي، وهذا نتيجة للسياسة الإقتصادية والإجتماعية والتأمينية المطبقة في الجزائر، ومع ذلك فإنه لا يمكن إنكار أهمية هذا الوعاء في تعبئة مقدار معتبر من مدخرات العائلات الجزائرية المتجمعة في مختلف الأوعية الإيداعية الأخرى، وهو ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-3): حجم المدخرات العائلية المعبأة من طرف وعاء التأمينات على الأشخاص خلال الفترة 1970-2008

الوحدة (مليون دج)

السنوات	سوق تأمينات الأشخاص	معدل التطور %	إجمالي الإيداع العائلي	نسبة حجم تأمينات الأشخاص إلى إجمالي الإيداع	السنوات	سوق تأمينات الأشخاص	معدل التطور %	إجمالي الإيداع العائلي	نسبة حجم تأمينات الأشخاص إلى إجمالي الإيداع
---------	---------------------	---------------	------------------------	---	---------	---------------------	---------------	------------------------	---

¹ - للتفصيل أكثر أنظر:

- أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الإقتصادية ' دراسة لحالة قطاع التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية 1992-1998 ' رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 60.

* يقصد بالقسط الثابت أو المتساوي، القسط الذي يتم تحصيله بواسطة شركة التأمين من المؤمن عليه .
* يقصد بالقسط الطبيعي القسط المفترض تحصيله من المؤمن عليه لشركة التأمين، وهو قسط متزايد بما يتناسب مع تقدم المؤمن عليه في السن حيث أنه كلما تقدم المؤمن عليه في السن كلما زاد إحتمال الوفاة .

العائلي %					العائلي %				
0,20	57 329,9	16,79	119,75	1990	-	3394,1	-	-	1970
0,12	112000,0	17,66	140,9	1991	-	2887,6	-	-	1971
1,71	153000,0	85,94	262	1992	-	2309,5	-	-	1972
1,95	184000,0	37,40	360	1993	0,32	3120,3	-	10	1973
0,33	145000,0	35,83	489	1994	0,31	3806,3	20	12	1974
0,38	141454,8	11,86	547	1995	0,53	4081,2	83,33	22	1975
0,34	171838,1	11,51	610	1996	0,45	4613,6	-4,54	21	1976
0,44	199571,3	45,73	889	1997	1,29	1923,8	19,04	25	1977
0,29	275286,2	-8,19	816,13	1998	1,07	4197,7	80,00	45	1978
0,21	360671,7	-5,21	773,56	1999	0,98	9926,5	117,77	98	1979
0,25	420104,5	40,66	1088,1	2000	1,16	14197,1	69,38	166	1980
0,18	548437,5	-8,11	999,78	2001	-	10691,4	-	-	1981
0,19	576639,8	14,79	1147,72	2002	-	16503,2	-	-	1982
0,21	660575,9	22,45	1405,46	2003	-	21086,9	-	-	1983
0,29	702458,3	48,07	2081,14	2004	-	11840,4	-	-	1984
0,29	894448,4	25,01	2601,84	2005	-	16218,9	-	-	1985
0,27	1091159,4	17,03	3045,02	2006	-	22662,1	-	-	1986
0,24	1414376,8	16,04	3533,52	2007	0,56	28873,0	-	162,61	1987
0,37	1353600,0	44,38	5101,9	2008	0,46	29926,7	-13,99	139,85	1988
					0,31	32197,1	-26,68	102,53	1989

المصدر: تم الإعتماد في معالجة هذه الإحصائيات على كل من:

- 1- المجلس الوطني للتأمينات.
- 2- الشركة الوطنية للتأمينات SAA.

3- Boualem Tafiani, Les Assurances En Algérie, O.p.u, 1987, p:108.

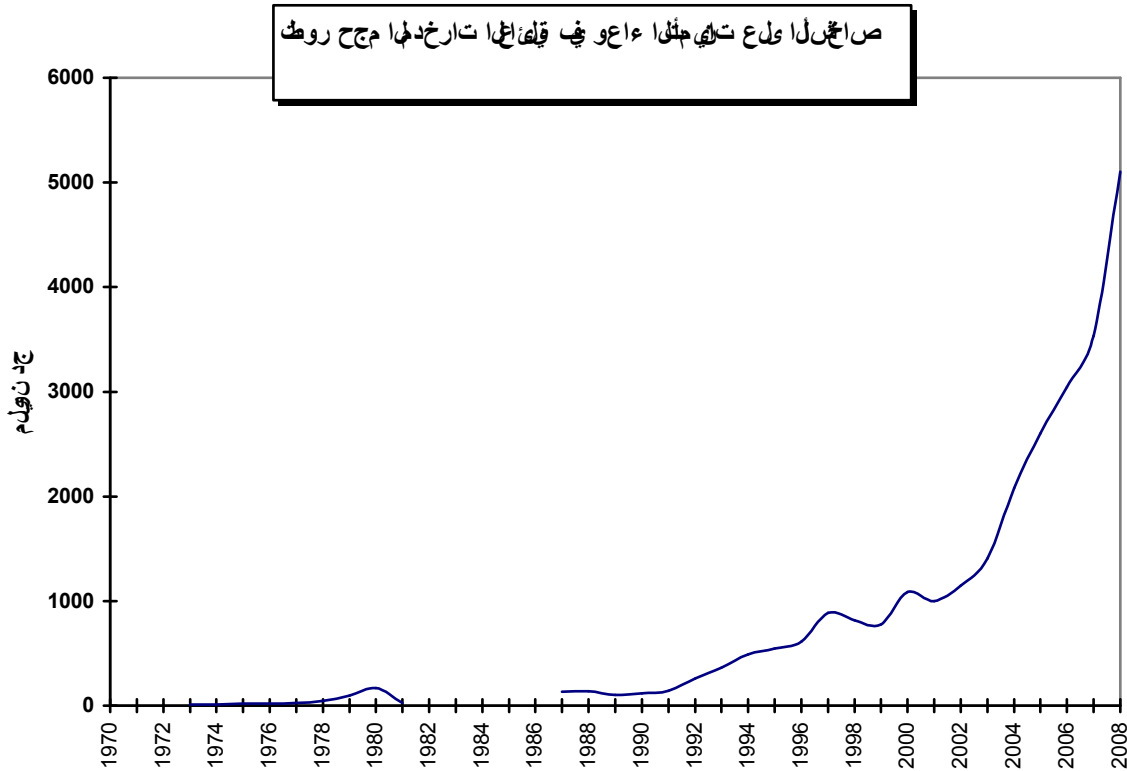
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم المدخرات في وعاء التأمينات على الأشخاص قد عرف نموا متذبذبا في أغلب فترات الدراسة، حيث كانت معدلات النمو خلال الفترة 1974-1980 مرتفعة، إذ بلغت 54,99% في المتوسط، وعلى العكس من ذلك فقد إنخفضت نسبة النمو خلال الفترة 1988-2008 بشكل كبير حيث بلغت 21,38% في المتوسط. من جهة أخرى فقد سجل خلال الفترة الأولى معدلات نمو سالبة وأخرى موجبة وبقيم عالية، حيث وصلت أعلى نسبة نمو عام 1979 إلى 177,17%، وبالمقابل فقد سجلت أدنى نسبة نمو قدرت بـ 4,54% عام 1976 وبخلاف ذلك فقد كانت معدلات النمو خلال الفترة الثانية ضعيفة في أغلب السنوات باستثناء عام 1992.

أما عن مدى مساهمة هذا الوعاء في تجميع مدخرات القطاع العائلي، فيمكن القول أن هذا

الوعاء قد أدى دورا ضعيفا جدا في عملية التعبئة، إذ لم تتجاوز نسبة المدخرات المجمعة من خلاله 2% من إجمالي الإدخار العائلي طوال فترة الدراسة، وهذا يعود إلى عدة عوامل من أهمها عدم وضوح الرؤيا لهذا النوع من التأمين بإعتباره من العقود التي تتنافى والشريعة الإسلامية، إلى جانب غياب السياسة الإعلامية والدعائية لهذا النوع من التأمين مما أدى إلى قصور الوعي التأميني لدى الأفراد، وبالتالي فإن هذا الوعاء يعتبر من أضعف الأوعية المساهمة في تجميع مدخرات القطاع العائلي في الجزائر.

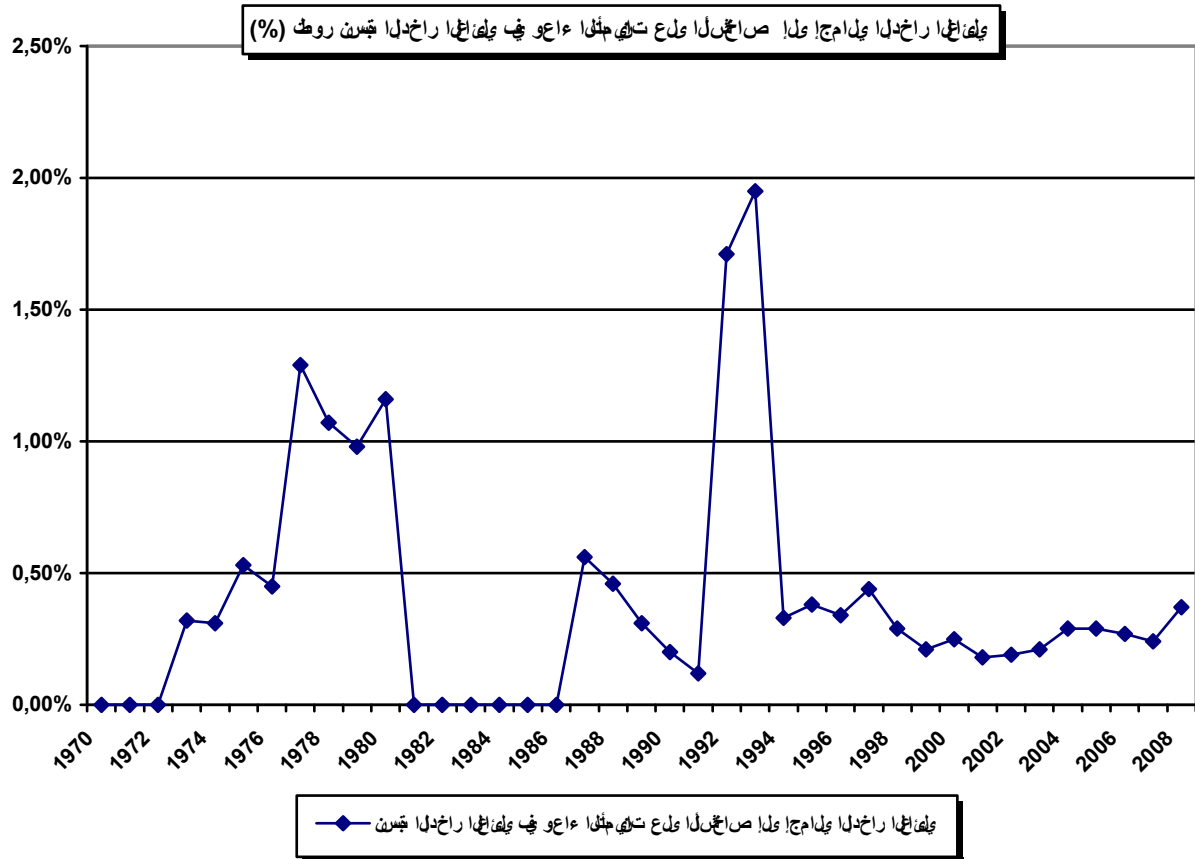
وفيما يلي سنورد شكلين يوضحان تطور حجم المدخرات العائلية في وعاء التأمينات على الأشخاص ومدى مساهمة حجم المدخرات المتجمعة لديه إلى إجمالي الإدخار العائلي خلال الفترة 1970-2008.

الشكل (3-7): تطور حجم المدخرات العائلية في وعاء التأمينات على الأشخاص خلال الفترة 1970-2008



المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل (3-8): تطور نسبة الإدخار العائلي في وعاء التأمينات على الأشخاص إلى إجمالي الإدخار العائلي خلال الفترة 1970-2008



المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: الأوعية الإيداعية لدى صندوق توفير البريد

إن عدم إنتشار الوحدات المصرفية جغرافيا في القرى، والتي يتوطن بها عدد لا بأس به من السكان يمثل عائقا في سبيل تعبئة المدخرات وخاصة مدخرات القطاع العائلي، وما زالت هذه المشكلة قائمة في الجزائر، وذلك لأن الحد الأدنى لوحدات القطاع المصرفي (البنوك) يجعل البنوك تحجم عن إنشاء فروع لها في القرى، لأنه من وجهة النظر المصرفية ستعمل هذه الفروع عند مستوى كفاءة أقل.

ومن هنا فإن إنتشار مكاتب البريد في جميع القرى، بل وفي الوحدات السكانية الأقل شجع هيئة البريد على إبتكار وظيفة جديدة، وهي صناديق توفير البريد لتمارس دورا رئيسيا في تعبئة مدخرات القطاع العائلي حتى تشارك مشاركة فعالة في تمويل مشروعات التنمية، ومن ثم فإنه يتعين على الدولة أن تقدم خدمة التوفير بطريقة سهلة ميسرة وتقربها للمدخر، وأن تقدم له من الحوافز ما يشجعه وأن تزيل ما يعوقه من مزاولة العملية الإدخارية. ويعتبر صندوق توفير البريد من أقدم الأوعية الإدخارية التي تعمل على تجميع المدخرات الفردية، وتشجيع محدودي الدخل على الإدخار بما يؤدي إلى تنمية مدخرات القطاع العائلي وبما يكفل زيادة قدرة الدولة على إستثمار هذه المدخرات في المشروعات العامة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني. هذا ويعد صندوق توفير البريد من أهم أوعية تجميع المدخرات الإختيارية للقطاع العائلي، خاصة تلك المدخرات الصغيرة التي لا تجد لها سبيلا مباشرا للإستثمار فتتجه بسهولة نحو الإنفاق الإستهلاكي، لذا فمن الأهمية بمكان التأكيد على أهمية هذا الوعاء ودوره في جذب مدخرات الأفراد.

يمثل صندوق توفير البريد وعاء إدخاريا من أقدم الأوعية الإدخارية التي أنشئت في الجزائر ويمارس هذا الأخير دورا مهما في تعبئة مدخرات القطاع العائلي وخاصة المدخرات الصغيرة بحكم الإنشار الواسع وسهولة تقديم خدمة التوفير* للمودع، إذ بلغ عدد مكاتب البريد 3299 مكتب على مستوى القطر الجزائري تستقبل سنويا ما يزيد عن 3,23 مليون عملية إدخار¹ وهو ما يؤكد أهمية هذا الوعاء في عملية التعبئة، والجدول التالي يوضح تطور حركة ودائع (مدخرات) القطاع العائلي لدى صندوق توفير البريد:

الجدول (3-4): تطور مدخرات القطاع العائلي لدى صندوق توفير البريد خلال الفترة 1970 - 2008
الوحدة (مليون دج)

السنوات	حجم المدخرات العائلية لدى صندوق توفير البريد	معدل التطور %	إجمالي الإدخار العائلي	نسبة المدخرات العائلية لدى صندوق توفير البريد إلى إجمالي الإدخار العائلي %	السنوات	حجم المدخرات العائلية لدى صندوق توفير البريد	معدل التطور %	إجمالي الإدخار العائلي	نسبة المدخرات العائلية لدى صندوق توفير البريد إلى إجمالي الإدخار العائلي %
1970	116,16	-	3394,1	3,42	1990	2807,07	-51,88	57 329,9	4,89
1971	276,69	138,17	2887,6	9,58	1991	1704,47	-39,26	112000,0	15,21
1972	172,71	-37,57	2309,5	7,47	1992	3252,67	90,79	153000,0	21,25

¹ - مجلة بريد الجزائر، 2009.

* يوفر بريد الجزائر بالتعاون مع الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط خدمات التوفير، وتشمل:

- فتح حساب توفير مع تسليم الدفتر.
- دفع مبلغ غير محدود القيمة على مستوى جميع المراكز البريدية.
- سحب الأموال أنيا مهما كان المبلغ على مستوى المكتب الحائز للحساب.
- سحب مبلغ لا يتجاوز 20000 دج في باقي المكاتب البريد.
- تسوية الفوائد.

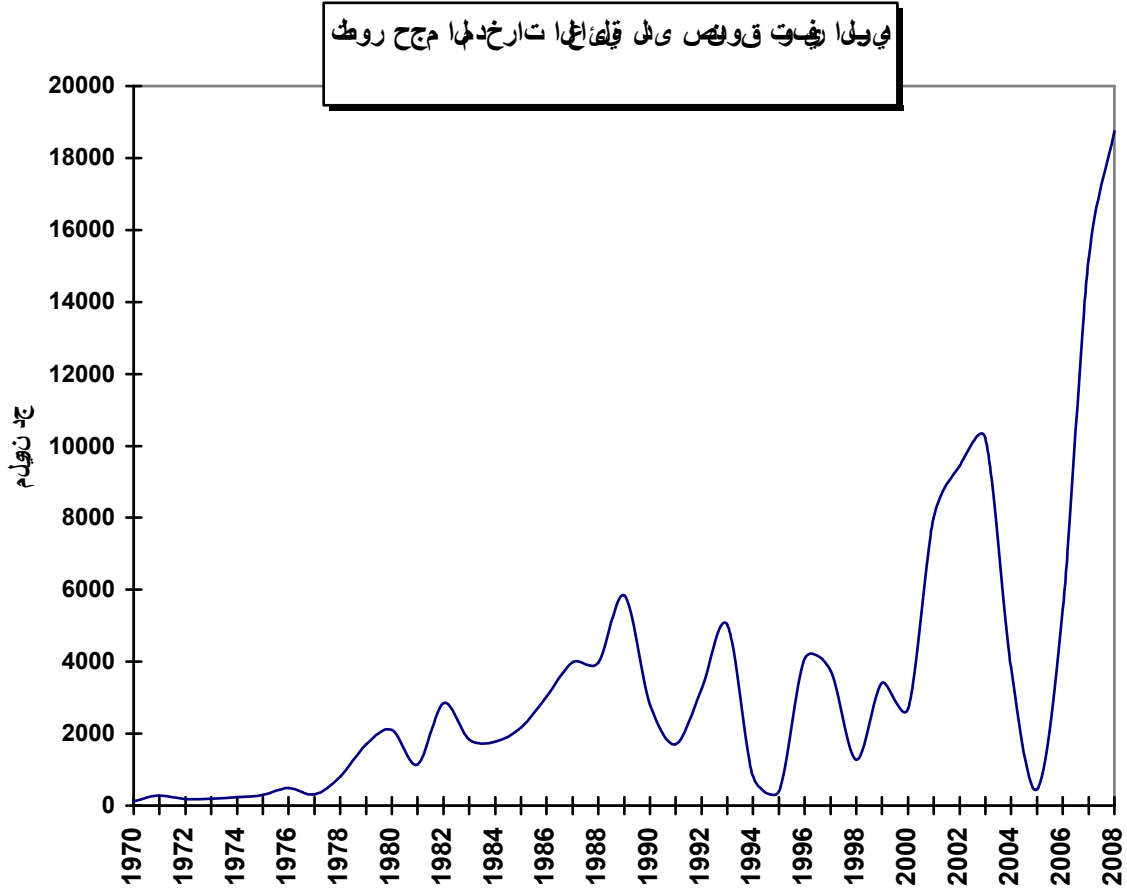
27,34	184000,0	54,66	5030,59	1993	6,11	3120,3	10,51	190,87	1973
0,57	145000,0	-83,49	830,30	1994	6,40	3806,3	27,71	243,77	1974
0,28	141454,8	-52,08	397,82	1995	7,32	4081,2	22,61	298,89	1975
2,37	171838,1	924,45	4075,51	1996	10,45	4613,6	61,34	482,25	1976
1,88	199571,3	-7,92	3752,39	1997	16,05	1923,8	-35,93	308,96	1977
0,46	275286,2	-66,12	1271,21	1998	18,97	4197,7	157,74	796,33	1978
0,94	360671,7	167,74	3403,55	1999	17,23	9926,5	114,85	1710,95	1979
0,64	420104,5	-20,90	2692,16	2000	14,79	14197,1	29,17	2100,05	1980
1,45	548437,5	197,16	8000,27	2001	10,62	10691,4	-48,58	1136,36	1981
1,63	576639,8	17,95	9436,84	2002	17,22	16503,2	150,14	2842,57	1982
1,54	660575,9	8,20	10210,97	2003	8,74	21086,9	-35,11	1844,42	1983
0,54	702458,3	-62,24	3854,94	2004	15,08	11840,4	-3,18	1785,74	1984
0,05	894448,4	-87,89	466,74	2005	13,35	16218,9	21,28	2165,80	1985
0,49	1091159,4	1068,58	5454,37	2006	13,34	22662,1	39,66	3024,85	1986
1,07	1414376,8	179,01	15218,58	2007	13,82	28873,0	31,92	3990,47	1987
1,38	1353600,0	23,09	18732,72	2008	13,25	29926,7	-0,56	3968,02	1988
					18,12	32197,1	47,04	5834,68	1989

المصدر: بريد الجزائر - الإدارة المركزية.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن حجم المدخرات لدى صندوق توفير البريد قد شهد تذبذبا كبيرا، وما يؤكد ذلك التباين الكبير في معدلات النمو، حيث عرفت هذه الأخيرة نموا غير متزن طوال فترة الدراسة خصوصا خلال الفترة 1990-2008 أين كانت نسبة التطور في حجم المدخرات متذبذبة بدرجة كبيرة جدا، فمثلا وصل معدل النمو عام 2003 إلى 8 % في حين بلغ 1068 % عام 2006 مما يؤكد بوضوح عدم الاستقرار، كما سجل خلال نفس الفترة أكبر نسبة إنخفاض قدرت بـ 87 - % عام 2005، لكن بالرغم من ذلك فقد كان متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة أكبر من متوسط معدل النمو خلال الفترة 1970-1989، إذ بلغ خلال الفترة الأولى 118 % في حين وصل إلى 36 % خلال الفترة الثانية.

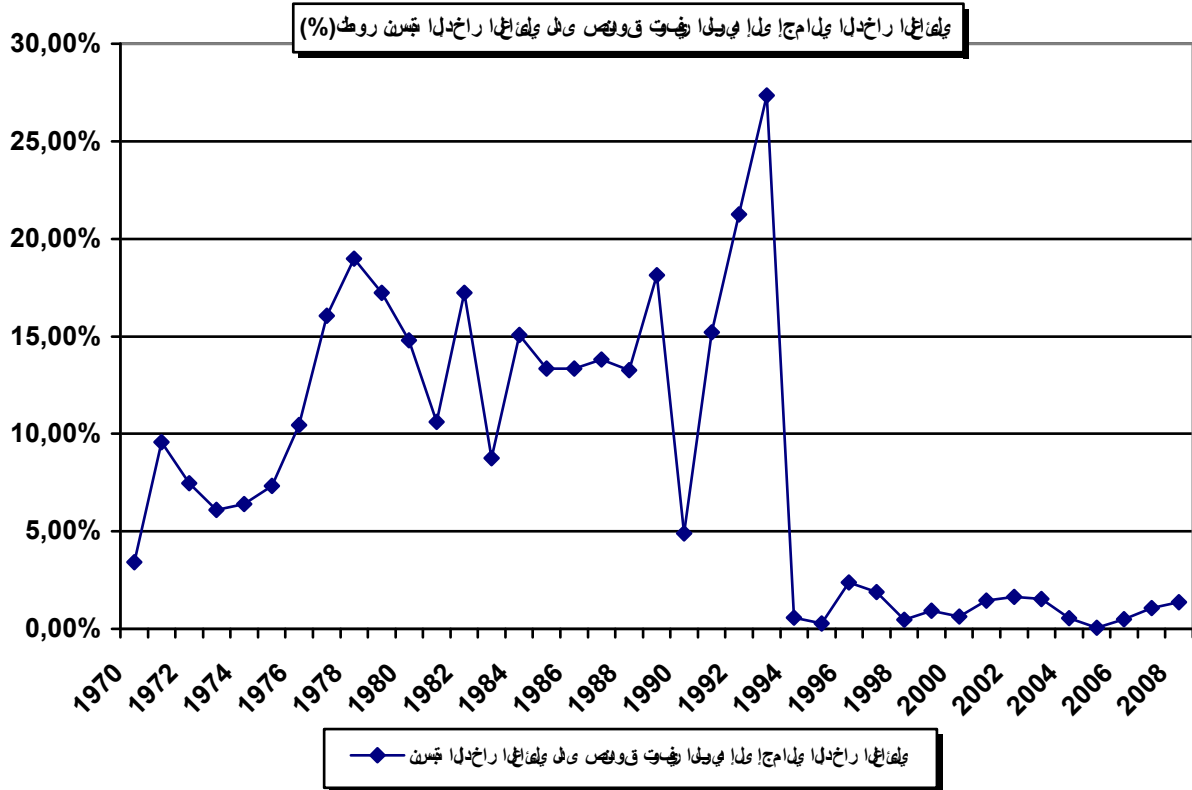
أما عن مدى مساهمة هذا الوعاء في تجميع مدخرات القطاع العائلي فيمكن القول أن صندوق توفير البريد يساهم بجزء بسيط في عملية التعبئة، إذ نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المساهمة لم تتجاوز 10 % خلال الفترة 1970-1975 و الفترة 1994-2008 خصوصا الفترة الأخيرة والتي لم تتعد نسبة 3 %، وهي نسبة ضعيفة جدا بالرغم من الميزة التي يمتلكها هذا الوعاء وهي ميزة الانتشار الجغرافي الواسع، وهذا راجع بالطبع إلى عوامل عديدة كضعف التكنولوجيا المستخدمة وضعف مستوى التأهيل لدى العاملين بصندوق توفير البريد وكذا إنخفاض حجم السيولة لديه، هذا إضافة إلى وجود العديد من النقائص التي قلصت من فعالية هذا الوعاء في جذب المزيد من المدخرات، أما خلال الفترة 1976-1993 فقد كانت نسبة المساهمة معتبرة نوعا ما حيث قدرت بـ 15 % في المتوسط خاصة عام 1993 إذ استطاع صندوق توفير البريد تعبئة 27 % من إجمالي الإدخار العائلي، وهي نسبة جد معتبرة إذا ما قورنت بباقي السنوات، ولتوضيح ذلك سنورد الشكل التالي الذي يبين لنا تطور حجم المدخرات لدى هذا الوعاء.

الشكل (3-9): تطور حجم المدخرات العائلية لدى صندوق توفير البريد خلال الفترة 2008-1970



المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل (3-10): تطور نسبة الإدخار العائلي لدى صندوق توفير البريد إلى إجمالي الإدخار العائلي خلال الفترة 2008-1970



المصدر: من إعداد الطالب.

إنطلاقاً من الجداول السابقة ومن خلال ملاحظة نسبة مساهمة كل وعاء في تجميع مدخرات القطاع العائلي في الجزائر، فإنه يمكن القول أن نسبة الإدخار المجمعة من طرف الأوعية الثلاثة كانت ضعيفة جداً خلال الفترات 1970-1975 و 1990-1993 و 1998-2008 إذ بلغت 18,92 % ، 26 % ، 16,32 % في المتوسط على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة إنتشار مؤسسات التعبئة وضعف دورها في تجميع فوائض القطاع العائلي نتيجة محدودية وعدم فعالية أدوات التعبئة التي تستخدمها، ضف إلى ذلك عدم إهتمام تلك المؤسسات بأهمية نشر الوعي الإدخاري مما أدى إلى إنتشار ظاهرة الإكتناز لدى العائلات الجزائرية، كما لا ننسى أن دور الخزينة المتعاضم في تمويل الإستثمارات قد أدى إلى إهمال تعبئة المدخرات العائلية، هذا بخصوص الفترة الأولى، أما بخصوص الفترة الثانية فيمكن القول أن سبب ضعف تعبئة مدخرات القطاع العائلي يرجع بالأساس إلى عدم الإستقرار نتيجة الإضطرابات الأمنية حيث أن الأفراد في مثل هذه الأوضاع يلجؤون إلى تهريب أموالهم إلى حيث الأمان أو يفضلون الإكتناز لعدم ثقتهم في الأجهزة التي تضعها الحكومة في متناولهم، أما ما يتعلق بالفترة الثالثة فيعود السبب إلى فائض السيولة الذي أصبحت تعاني منه البنوك وهو ما يدفعها إلى الإحجام على تعبئة المزيد من المدخرات المتاحة لدى الأفراد. وعكس ما شهدته الفترات السابقة فقد كانت نسبة المدخرات المعبأة من طرف الأوعية المذكورة عالية جداً خصوصاً خلال الفترة 1976-1989 حيث وصلت إلى 63% في المتوسط وهو ما يعكس بوضوح أهمية الدور الذي مارسه تلك الأوعية في تجميع فوائض القطاع نتيجة حاجة الدولة إلى موارد مالية لتمويل مختلف الإستثمارات

خلال تلك الفترة ونفس الشيء ينطبق على الفترة 1994-1997 إذ وصلت نسبة المدخرات المعبأة إلى 48% وهذا يعود بالأساس إلى إرتفاع معدلات الفائدة الإسمية خلال تلك الفترة، والجدول التالي يوضح لنا نسبة المدخرات العائلية التي تمت تعبئتها من طرف الأوعية التي تم ذكرها إلى إجمالي الإدخار العائلي خلال الفترة 1970-2008.

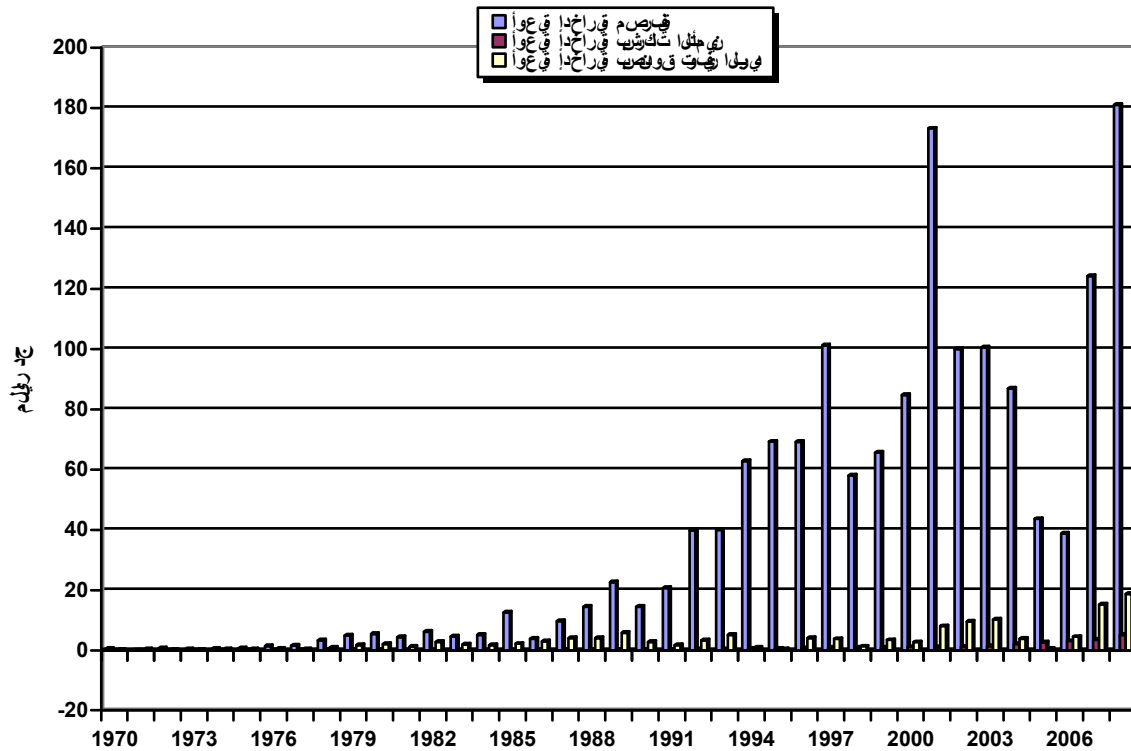
الجدول (3-5): تطور نسبة الإدخار العائلي المعبأ وغير معبأ خلال الفترة 1970-2008

الوحدة (مليار دج)

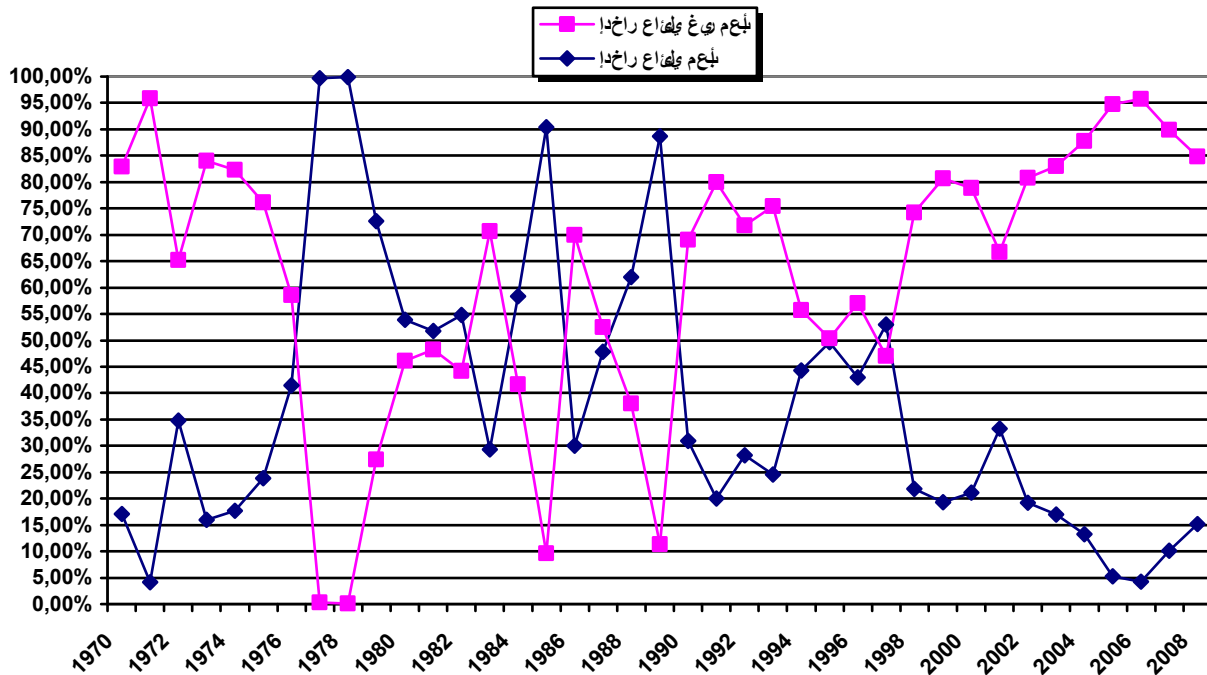
السنوات	حجم المدخرات العائلية لدى البنوك بما فيها الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط	حجم المدخرات العائلية في شركات التأمين	حجم المدخرات العائلية لدى صندوق التوفير البريد	إجمالي الإدخار العائلي	نسبة المدخرات العائلية في الأوعية الثلاث إلى إجمالي الإدخار العائلي %	الباقي %	السنوات	حجم المدخرات العائلية لدى البنوك بما فيها الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط	حجم المدخرات العائلية في شركات التأمين	حجم المدخرات العائلية لدى صندوق التوفير البريد	إجمالي الإدخار العائلي	نسبة المدخرات العائلية في الأوعية الثلاث إلى إجمالي الإدخار العائلي %
1970	0,47	-	0,11	3,39	17,10	82,90	1990	14,84	0,119	2,80	57,32	30,98
1971	-0,15	-	0,27	2,88	4,16	95,84	1991	20,63	0,140	1,70	112	20,06
1972	0,63	-	0,17	2,30	34,78	65,22	1992	39,73	0,26	3,25	153	28,26
1973	0,30	0,010	0,19	3,12	16,02	83,98	1993	39,88	0,36	5,03	184	24,60
1974	0,42	0,012	0,24	3,80	17,68	82,32	1994	62,87	0,48	0,83	145	44,26
1975	0,66	0,022	0,29	4,08	23,82	76,18	1995	69,28	0,54	0,39	141,45	49,63
1976	1,41	0,021	0,48	4,61	41,45	58,55	1996	69,16	0,61	4,07	171,83	42,97
1977	1,59	0,025	0,30	1,92	99,73	0,27	1997	101,18	0,88	3,75	199,57	53,01
1978	3,35	0,045	0,79	4,19	99,88	0,12	1998	58,05	0,81	1,27	275,28	21,84
1979	4,94	0,098	1,71	9,29	72,63	27,37	1999	65,58	0,77	3,40	360,67	19,33
1980	5,38	0,166	2,1	14,19	53,88	46,12	2000	84,84	1,08	2,69	420,10	21,09
1981	4,40	-	1,13	10,69	51,73	48,27	2001	173,24	0,99	8	548,43	33,22
1982	6,20	-	2,84	16,50	54,78	44,22	2002	100,00	1,14	9,43	576,63	19,17
1983	4,47	-	1,84	21,08	29,33	70,67	2003	100,58	1,40	10,21	660,57	16,98
1984	5,14	-	1,78	11,85	58,39	41,61	2004	86,97	2,08	3,85	702,45	13,22
1985	12,50	-	2,16	16,21	90,43	9,57	2005	43,61	2,60	0,46	894,44	5,21
1986	3,77	-	3,02	22,66	30,04	69,96	2006	38,75	3,04	4,45	1091,15	4,23
1987	9,67	0,162	3,99	28,87	47,87	52,13	2007	124,34	3,53	15,21	1414,37	10,11
1988	14,46	0,139	3,96	29,92	62,02	37,98	2008	181,09	5,10	18,73	1353,60	15,13
1989	22,63	0,102	5,83	32,19	88,72	11,28						

المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل (3-11): تطور حجم المدخرات العائلية المعبأة من طرف الأوعية الثلاثة خلال الفترة 1970-2008



الشكل (3-12): تطور نسبة المدخرات العائلية المعبأة وغير معبأة خلال الفترة 2008-1970



المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثاني: تحليل الأهمية النسبية لمدخرات القطاع العائلي

لا يعتبر إدخار القطاع العائلي أحد مصادر الإدخار المحلي الإجمالي فقط، بل أهم مكوناته ويتضح ذلك من خلال الجداول التي سيتم عرضها، والتي تبين مدى

الأهمية النسبية التي يمثلها الإدخار العائلي من الإدخار المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس مدى أهمية إدخار هذا القطاع. وسيتم تحليل تطور إدخار القطاع العائلي خلال الفترة 1970-2008.

يمكن إبراز الأهمية النسبية للإدخار العائلي بإجراء تحليل مقارن لتطور الإدخار العائلي مع تطورات الإدخار المحلي الإجمالي والدخل الوطني وكذا تطور حجم الاستثمار.

المطلب الأول: تحليل علاقة الإدخار العائلي بالإدخار المحلي الإجمالي

سنحاول قبل التطرق إلى تحليل الأهمية النسبية لمداخل القطاع العائلي أن نعطي تحليلا لتطور كل من الدخل المتاح والإنفاق الإستهلاكي لهذا القطاع خلال الفترة 1970-2008، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-6): تطور دخل، إستهلاك وإدخار القطاع العائلي خلال الفترة 1970-2008

الوحدة (مليون دج) بالأسعار الجارية

السنوات	الدخل العائلي المتاح	الإستهلاك العائلي	إجمالي الإدخار العائلي	معدل تطور إجمالي الإدخار العائلي %	السنوات	الدخل العائلي المتاح	الإستهلاك العائلي	إجمالي الإدخار العائلي	معدل تطور إجمالي الإدخار العائلي %
1970	16782,6	13388,5	3394,1	-	1990	362 372,2	305042,3	57 329,9	78,05
1971	16914,1	14026,5	2887,6	-14,92	1991	522049,9	410049,9	112000,0	95,36
1972	19031,3	16721,8	2309,5	-20,02	1992	691844,5	538844,5	153000,0	36,60
1973	20861,4	17741,1	3120,3	35,10	1993	823067,6	639067,6	184000,0	20,26
1974	27730,8	23924,5	3 806,3	21,98	1994	972754,5	826754,5	145000,0	-
1975	33603,6	29522,4	4 081,2	7,22	1995	1244536,7	1103081,9	141454,8	21,19
1976	38624,1	34010,5	4 613,6	13,04	1996	1491231,3	1319393,2	171838,1	-2,4
1977	44569,8	42646,0	1 923,8	-58,30	1997	1611240,8	1411669,5	199571,3	21,47
1978	52990,9	48793,2	4 197,7	118,19	1998	1806789,1	1531502,9	275286,2	16,13
1979	66143,1	56216,6	9 926,5	136,47	1999	2003010,2	1642338,5	360671,7	37,93
1980	82013,6	67816,5	14 197,1	43,02	2000	2104967,3	1684862,8	420104,5	31,01
1981	95261,7	84570,3	10 691,4	-24,69	2001	2365714,9	1817277,4	548437,5	16,47
1982	109151,7	92648,5	16 503,2	54,34	2002	2531881,8	1954242,0	576639,8	30,54
1983	124134,8	103048,0	21 086,9	27,77	2003	2751213,9	2090638,0	660575,9	5,14
1984	134212,9	122372,5	11 840,4	-43,84	2004	3035676,8	2333218,5	702458,3	14,55
1985	152642,0	136423,1	16 218,9	36,97	2005	3404927,8	2510479,4	894448,4	6,34
1986	174857,2	152195,1	22 662,1	39,72	2006	3738164,1	2647004,7	1091159,4	27,33
1987	178738,7	149865,7	28 873,0	27,40	2007	4307598,2	2893221,4	1414376,8	22
1988	238802,4	208875,7	29 926,7	3,64	2008	4539500,0	3185900,0	1353600,0	29,62
1989	289466,9	257269,8	32 197,1	7,58					-4,3

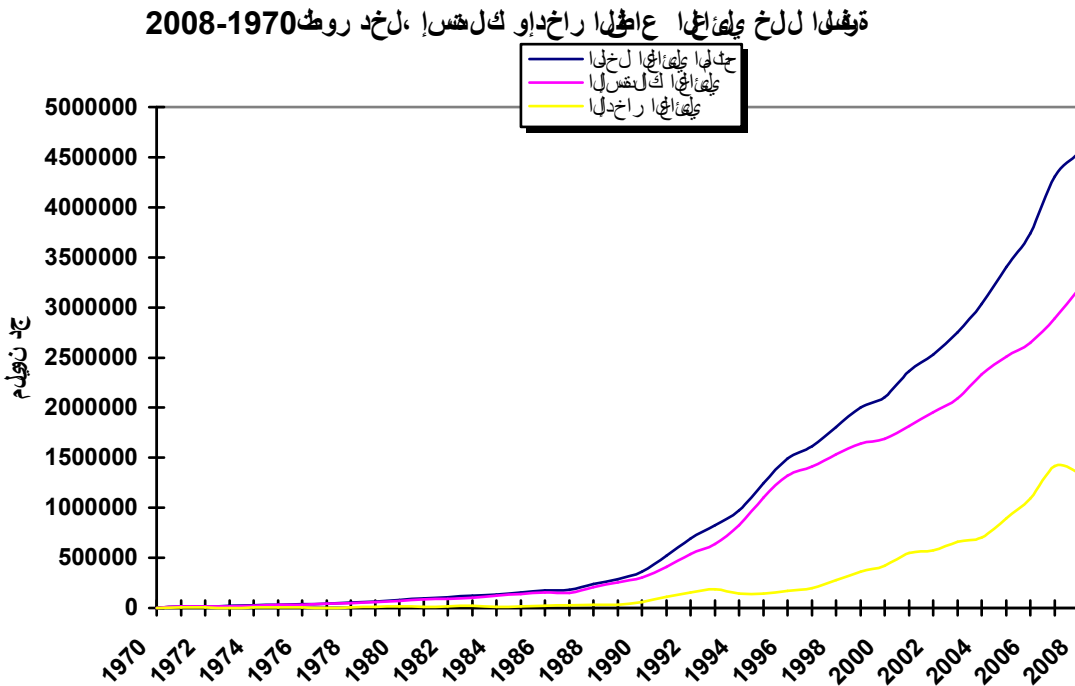
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدخل المتاح للقطاع العائلي قد عرف نموا متزايدا ولكن بنسب متفاوتة وبدرجة كبيرة، حيث سجل أدنى نسبة نمو قدرت بـ 0,73 % و 2,21 % عامي 1971

1987، وفيما عدا ذلك فقد سجل الدخل المتاح تطورا بنسب تتراوح بين 14 % و 44% وهي أعلى نسبة نمو حققها الدخل المتاح لهذا القطاع عام 1991 (أنظر الملحق

رقم 01، الجدول رقم 01) ويفسر ذلك بتذبذب الدخل الوطني نتيجة عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة وأن المحروقات تمثل أكثر من 45 % من الناتج الداخلي الخام. كما نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الإستهلاك العائلي قد عرف هو الآخر نموا مطردا وبمعدلات متفاوتة أيضا تبعا للتغيرات الحاصلة في الدخل المتاح ويمكن أن يفسر هذا بالنمو السكاني وبالتالي زيادة إحتياجاته وتنوعها، والملاحظ أيضا أن معدلات تطور الإستهلاك العائلي كانت أكبر من معدلات تطور الدخل المتاح خصوصا خلال الفترة 1971-1989 وهو ما يؤكد إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك لدى الفرد الجزائري، لكن وإنطلاقا من سنة 1997 إنخفضت تلك المعدلات (أنظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 01) وبشكل كبير مما يعني حدوث تغير في السلوك الإستهلاكي للفرد الجزائري بإتجاه تفضيل الإدخار الذي يعتبر أحد مقومات العملية التنموية التي يمر بها الإقتصاد الجزائري، والشكل التالي يوضح تطور كل من دخل وإستهلاك وكذا إدخار القطاع العائلي.

الشكل (3-13) : تطور دخل، إستهلاك وإدخار القطاع العائلي خلال الفترة 1970-2008



المصدر: من إعداد الطالب.

أظهرت إحصاءات الإدخار العائلي خلال الفترة 1970-1989 تذبذبا كبيرا جدا كما يتضح لنا من خلال الجدول (3-6)، حيث عرف الإدخار العائلي في هذه الفترة نموا بطيئا جدا وأحيانا تراجع وما يؤكد ذلك هو تطور معدلات الإدخار العائلي والتي كانت في بعض الأحيان سالبة حيث قدرت نسبة التراجع في حجم مدخرات هذا القطاع بـ 58 % عام 1977 وبـ 43 % عام 1984 أما في باقي سنوات تلك الفترة فقد نما حجم المدخرات نموا بطيئا وبمعدلات متفاوتة، ويفسر هذا الضعف في نمو مدخرات

هذا القطاع بوجود الإقتصاد في مرحلة التنمية، حيث تميزت تلك الفترة بضعف الإقتصاد الوطني وهشاشته والذي كان في مرحلة ابتدائية تمثلت في وضع قاعدة إقتصادية وبرامج للتنمية، ويترجم هذا الوضع كذلك بتسرب في الإستهلاك وخاصة للسلع المعمرة المستوردة في إطار البرنامج المضاد للندرة عام 1982، وهو ما أدى إلى انخفاض في ميل الأفراد للإدخار، أما خلال الفترة 1990-2008 فقد عرف الإدخار العائلي نموا سريعا وبمعدلات كبيرة نسبيا تراوحت بين 27 % و 95 % ما عدا سنتي 1994 و 2008 أين عرف حجم الإدخار تراجعا خصوصا عام 1994 بنسبة قدرت بـ 21- % والأسباب في ذلك تتعدد، ومنها إرتفاع معدل التضخم بالإضافة إلى وصول مؤشر البطالة لمستويات خطيرة.

أما بخصوص إجمالي الإدخار المحلي، فهو الآخر عرف نموا متزايدا وبمعدلات متذبذبة (أنظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 02) بلغت في المتوسط 15 % ما عدا سنتي 1979 و 1987 أين سجل حجم الإدخار الإجمالي تراجعا طفيفا قدر بـ 5- %، ويمكن تفسير هذا التذبذب بالتغيرات في الدخل الوطني خاصة وأن حجم الإدخار المحلي يشكل أكثر من 38 % في المتوسط من الدخل الوطني.

لقد عرفت نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى إجمالي الإدخار المحلي تطورا مطردا خلال فترة الدراسة وبمعدلات عالية تراوحت بين 15% و 65 %، وفي حدود 30% في المتوسط، ما عدا سنتي 1977 و 1978 حيث سجلت أدنى نسبة قدرت بـ 4% و 7% على التوالي. وهنا نود أن نشير إلى أن تحويلات المهاجرين قد لعبت دورا لا بأس به في دعم معدلات الإدخار العائلي وبالتالي دعم نسبته من إجمالي الإدخار المحلي، فقد عرفت هذه التحويلات تطورا متزايدا خلال فترة الدراسة وبمعدلات متذبذبة وساهمت بشكل معتبر في زيادة معدلات الإدخار، حيث سجلت خلال الفترة الممتدة من 1994-1998 نسبا مهمة تراوحت بين 23% و 38% ، أما في باقي السنوات فقد قدر متوسط مساهمة التحويلات في دعم مدخرات هذا القطاع بـ 14,5 % وهي نسبة لا بأس بها رغم إنخفاضها (أنظر الجدول (3-8)).

إن إرتفاع نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى إجمالي الإدخار المحلي تؤكد بوضوح أهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع في عملية التكوين الرأسمالي التي تعتبر الدعامة الأساسية للعملية التنموية التي يمر بها الإقتصاد الجزائري، حيث يساهم هذا القطاع بأكثر من 35 % في إجمالي الإدخار المحلي وبالأخص خلال الفترة 1998-2008، وهي نسبة جد معتبرة في ظل وجود قطاع حكومي يعتمد في إدخاره على الجباية البترولية وفي ظل إتجاه هذا الأخير إلى رفع معدل الضرائب التي عرفت تطورا نحو الزيادة مما أثر على حجم مدخرات القطاع العائلي، والجدول التالي يوضح تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى إجمالي الإدخار المحلي خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-7): تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى إجمالي الإدخار المحلي خلال الفترة 1970-2008

الوحدة (مليون دج) بالأسعار الجارية

السنوات	إجمالي	إجمالي	نسبة إجمالي	السنوات	إجمالي	إجمالي	نسبة إجمالي
---------	--------	--------	-------------	---------	--------	--------	-------------

الإدخار العائلي إلى إجمالي الإدخار المحلي %	المحلي	الإدخار العائلي		الإدخار العائلي إلى إجمالي الإدخار المحلي %	الإدخار المحلي	الإدخار العائلي	
35,78	160217,0	57329,9	1990	65,36	5192,40	3394,1	1970
41,98	266733,9	112000,0	1991	48,29	5979,7	2887,6	1971
47,48	319811,1	153000,0	1992	30,7	7522,6	2309,5	1972
54,72	336203,0	184000,0	1993	34,42	9063,5	3120,3	1973
30,98	467941,2	145000,0	1994	17,24	22075,3	3806,3	1974
22,34	633031,4	141454,8	1995	14,65	27846,1	4081,2	1975
26,65	644641,4	171838,1	1996	14,45	31926,5	4613,6	1976
30,82	647459,0	199571,3	1997	4,71	40814,0	1923,8	1977
35,56	773955,4	275286,2	1998	7,68	54621,7	4197,7	1978
42,43	849951,4	360671,7	1999	18,23	54430,9	9926,5	1979
43,32	969661,1	420104,5	2000	22,35	63512,1	14197,1	1980
48,33	1134601,9	548437,5	2001	15,09	70836,1	10691,4	1981
41,59	1386382,5	576639,8	2002	21,33	77339,1	16503,2	1982
41,45	1593589,0	660575,9	2003	24,01	87819,3	21086,9	1983
34,32	2046750,9	702458,3	2004	12,97	92531,4	11840,4	1984
37,33	2395478,2	894448,4	2005	16,76	96765,4	16218,9	1985
42,22	2583904,2	1091159,4	2006	22,81	99333,3	22662,1	1986
43,91	3220405,7	1414376,8	2007	30,75	93880,2	28873,0	1987
36,30	3728336,84	1353600,0	2008	30,52	98040,2	29926,7	1988
				25	128766,0	32197,1	1989

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول (3-8): تحويلات المهاجرين الوحدة (مليون دج) بالأسعار الجارية

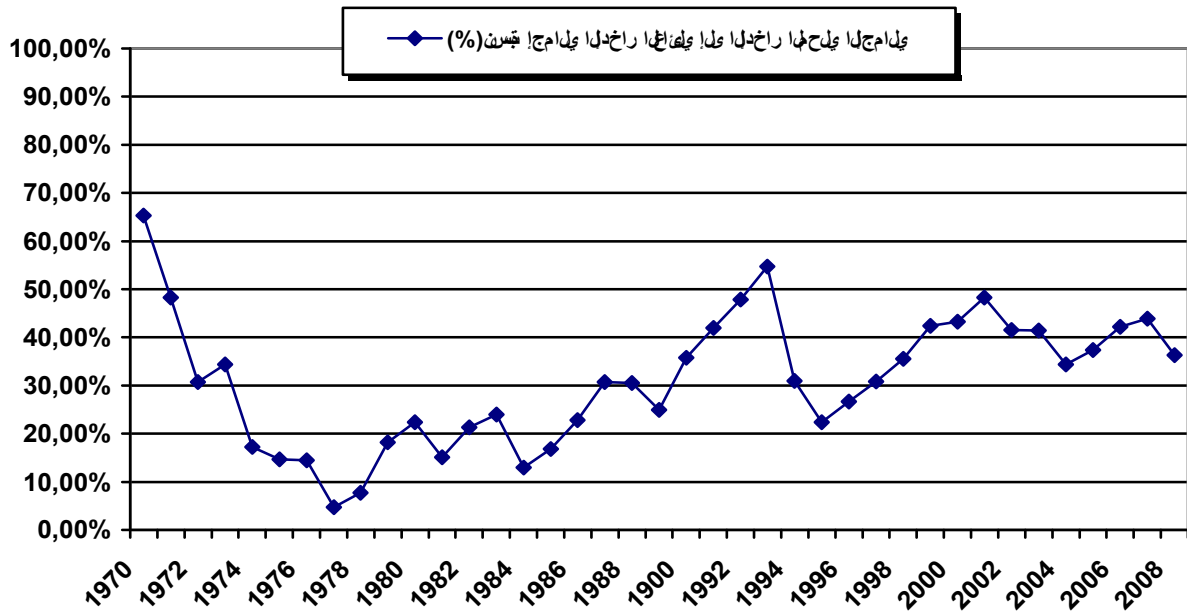
نسبة تحويلات المهاجرين إلى إجمالي الإدخار العائلي %	تحويلات المهاجرين	إجمالي الإدخار العائلي	السنوات
---	----------------------	---------------------------	---------

19,84	30357,6	153000,0	1992
14,46	26619,0	184000,0	1993
33,85	49084,0	145000,0	1994
37,73	53379,2	141454,8	1995
28,03	48180,0	171838,1	1996
30,65	61172,6	199571,3	1997
22,61	62264,4	275286,2	1998
14,58	52590,3	360671,7	1999
14,15	59455,4	420104,5	2000
9,43	51737,4	548437,5	2001
14,78	85257,6	576639,8	2002
20,50	135432,5	660575,9	2003
25,23	177206,7	702458,3	2004
16,30	145827,2	894448,4	2005
10,69	116700,0	1091159,4	2006
10,85	153500,0	1414376,8	2007
12,93	175100,0	1353600,0	2008

المصدر: بنك الجزائر.

وفيما يلي شكل يوضح تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى إجمالي الإدخار المحلي خلال الفترة 1970-2008.

الشكل (3-14): تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى الإدخار المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2008



المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: تحليل علاقة الإدخار العائلي بالدخل الوطني

من خلال الجدول رقم 02 (الملحق رقم 01) نلاحظ أن الدخل الوطني قد شهد نموا متزايدا وبمعدلات متذبذبة متقاربة أحيانا ومتباعدة أحيانا أخرى، حيث كانت معدلات الزيادة خلال الفترة 1972-1978 مرتفعة قدرت بـ 25% في المتوسط، ووصلت أقصى نسبة نمو عام 1974 بمعدل 46% نتيجة إرتفاع أسعار البترول، وبخلاف ذلك فقد شهدت الفترة الممتدة من 1979-1987 معدلات نمو متدنية لم تتجاوز 10%، بل وكانت سالبة عام 1987، هذا بإستثناء عام 1980 و1981، ويفسر

إنخفاض تلك المعدلات بتراجع أسعار النفط خصوصا في فترة الثمانينات إذ وصل سعر البرميل الواحد إلى أقل من 12 دولار عام 1986، لكن وإنطلاقا من سنة 1989 فقد عرف الدخل الوطني إرتفاعا متزايدا وبمعدلات مرتفعة ما عدا السنوات 1997، 1999، 2000 حيث لم يتجاوز معدل النمو 9 %، ودائما يفسر ذلك بإنخفاض أسعار البترول باعتبار أن الإقتصاد الوطني يعتمد على صادرات المحروقات بنسبة تفوق 96 %.

تبرز أهمية مدخرات القطاع العائلي باعتباره أحد دعائم العملية التنموية من خلال النسبة التي يمثلها إدخار هذا القطاع من إجمالي الدخل الوطني. يتبين لنا من خلال الجدول أدناه أن نسب الإدخار العائلي إلى الدخل الوطني كانت نوعا ما ضعيفة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 10% خلال الفترات 1972-1979 و 1981-1982 و 1984-1986 وكذا 1988-1989، ويفسر ذلك بإهمال الدولة لمدخرات هذا القطاع وإهتمامها بالإدخار الحكومي المتأتي من مدخرات الإدارات العمومية وكذا مدخرات المؤسسات المالية، ويظهر هذا الإهمال في ضعف دور النظام المصرفي في عملية التعبئة وإنعدام ثقة الأفراد فيه وكذا ضعف دوافع الإدخار لدى الفرد الجزائري وإنتشار ظاهرة الإكتناز ضف إلى ذلك إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك لدى القطاع العائلي، وإلى جانب هذا كله فقد عرف الإقتصاد الجزائري إختلالات كبيرة في التوازنات الكلية في مختلف الفترات خصوصا في الثمانينات أثرت بشكل معتبر في دخول الأفراد ومن ثم في حجم مدخراتهم. وبخلاف ذلك فقد عرفت الفترة الممتدة من 1991-2008 معدلات مرتفعة وجيدة تقترب كثيرا من المعدل العالمي الذي يزيد عن 20%¹ خصوصا خلاف الفترة 2000-2008 إذا تجاوز المعدل 15% ووصل إلى 22% كأحسن معدل مسجل خلال فترة الدراسة عام 2007 وهو ما يثبت إهتمام الدولة بمدخرات هذا القطاع في السنوات الأخيرة من خلال تفعيل دور مختلف الأوعية المسؤولة عن تعبئته، والجدول التالي يوضح تطور نسبة الإدخار العائلي إلى إجمالي الدخل الوطني.

الجدول (3-9): تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى الدخل الوطني خلال الفترة 1970-2008

الوحدة (مليون دج) بالأسعار الجارية

السنوات	إجمالي الإدخار العائلي	الدخل الوطني	نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى الدخل الوطني %	السنوات	إجمالي الإدخار العائلي	الدخل الوطني	نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى الدخل الوطني %
1970	3394,1	21959,40	15,45	1990	57329,9	482322,8	11,88
1971	2887,6	23628,60	12,22	1991	112000,0	704414,1	15,89
1972	2309,5	28881,30	7,99	1992	153000,0	896825,6	17,06
1973	3120,3	32434,40	9,62	1993	184000,0	1021857,7	18
1974	3 806,3	47392,7	8,03	1994	145000,0	1356000,0	10,69
1975	4 081,2	59303,2	6,88	1995	141454,8	1826684,1	7,74

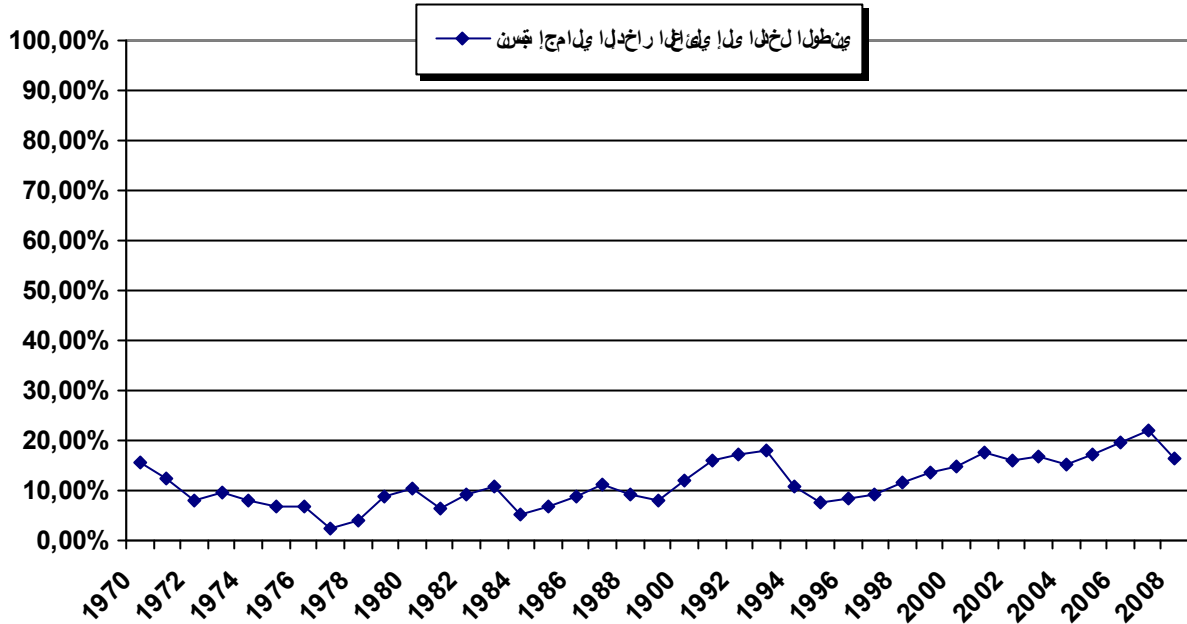
¹ - للتوسع أكثر:

-See : Norman Loayza and other, Saving in Developing Countries: An Overview, The World Bank Economic Review, Vol14, N° 3, p:397.

8,29	2071734,4	171838,1	1996	6,76	68211,6	4 613,6	1976
9,11	2189929,1	199571,3	1997	2,22	86632,5	1 923,8	1977
11,64	2448192,4	275286,2	1998	3,91	107265,6	4 197,7	1978
13,60	2651300,1	360671,7	1999	8,63	114977,3	9 926,5	1979
14,90	2819154,8	420104,5	2000	10,37	136840,4	14 197,1	1980
17,49	3134649,9	548437,5	2001	6,60	161886,7	10 691,4	1981
16,12	3576794,4	576639,8	2002	9,32	177035,5	16 503,2	1982
16,74	3945130,3	660575,9	2003	10,62	198442,3	21 086,9	1983
15,06	4661406,4	702458,3	2004	5,26	224880,1	11 840,4	1984
17,24	5182556,5	894448,4	2005	6,65	243668,8	16 218,9	1985
19,63	5556510,5	1091159,4	2006	8,63	262584,0	22 662,1	1986
21,93	6448949,1	1414376,8	2007	11,32	254882,2	28 873,0	1987
16,53	8187454,84	1353600,0	2008	9,36	319595,2	29 926,7	1988
				8,04	400053,0	32 197,1	1989

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل (3-15): تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى الدخل الوطني خلال الفترة 1970-2008



المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: تحليل علاقة الإدخار العائلي بالاستثمار

لقد كانت الإستثمارات في غالبيتها إستثمارات عمومية نتيجة للتوجه الإقتصادي نحو تطبيق النظام الإشتراكي، فتضاءلت بذلك الإستثمارات الخاصة التي كانت محدودة جدا، إلا أن إنخفاض أسعار البترول إبتداء من سنة 1986 أدى إلى إنخفاض إيرادات الصادرات وعجز معظم المؤسسات الإقتصادية وقد شكلت هذه الصعوبات ثقلا على التوازنات الداخلية والخارجية، وهو ما دفع بالسلطات إلى إجراء تعديلات والانتقال إلى إقتصاد السوق وفتح المجال للإستثمارات الخاصة للمساهمة في عملية النمو الإقتصادي.

بشكل عام عرف حجم الإستثمار تطورا متزايدا طوال فترة الدراسة وبمعدلات متفاوتة (أنظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 03) إذ بلغ متوسط معدل تطور حجم الإستثمار 30 % خلال الفترة 1972-1978، حيث كان الإقتصاد الجزائري يمر

بمرحلة البناء الإقتصادي التي تتطلب إعطاء أولوية للعملية الإستثمارية، أما خلال الفترة 1979-1988 فقد إنخفضت تلك المعدلات خصوصا في سنتي 1979 و1987 حيث كان معدل التطور سالب، أي سجل تراجع في حجم الإستثمارات، ويفسر ذلك بإنخفاض موارد الدولة نتيجة إنخفاض أسعار النفط، ولكون أن غالبية الإستثمارات المنجزة خلال هذه الفترة كانت عمومية في إطار إنتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة، فقد أدى هذا الإنخفاض إلى تراجع كبير في حجم الإستثمارات، لكن وإنطلاقا من عام 1989 فقد عرف حجم الإستثمار تزايدا بمعدلات لا بأس بها وصلت إلى 69 % عام 1991، ما عدا سنتي 1993 و 1996 حيث تراجع معدل النمو إلى 5,21 % و 7,26 % على التوالي كأدنى معدل نمو مسجل خلال الفترة 1989-2008، في حين كان هذا المعدل سالبا (5,43-%) عام 1997، أي حدث تراجع في حجم تلك الإستثمارات، ودائما يفسر ذلك بإنخفاض إيرادات الدولة من المحروقات.

يتضح لنا من خلال الجدول أدناه أن الإدخار العائلي قد لعب دورا جد مهم في تمويل الإستثمارات، حيث كانت نسبة مساهمة مدخرات القطاع العائلي متوسطة خلال الفترة 1970-1989 بمعدلات تراوحت بين 13 % و 38 %، ما عدا سنتي 1977 و 1978 حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة مدخرات هذا القطاع في تمويل الإستثمارات 8 % بسبب الإنخفاض الحاد في إجمالي إدخار القطاع العائلي، أما خلال الفترة 1990-2008 فقد إرتفعت نسبة المساهمة وبمعدلات جيدة تراوحت بين 30 % و 54 % وهي أعلى نسبة مساهمة تم تسجيلها عام 1993 والتي إقترنت بصور قانون الإستثمارات الذي أعطى إمتيازات هامة للمستثمر، ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أن نسبة المساهمة لم تنزل عن 30 % منذ عام 1997، ويفسر ذلك بتحسّن الأوضاع الإقتصادية وإتجاه الدولة إلى إعطاء أولوية كبيرة للإستثمار. إن إرتفاع نسبة مساهمة إدخار القطاع العائلي في تمويل الإستثمارات خصوصا خلال الفترة 1990-2008 يؤكد بوضوح الأهمية الكبيرة التي يشغلها إدخار هذا القطاع في تمويل الإستثمارات، ومن ثم فإنه ينبغي على الدولة أن تولي أهمية كبيرة لإدخاره وذلك بالقيام بتعبئة فعالة لمجمل موارده من خلال تفعيل دور النظام المصرفي. والجدول التالي يوضح تطور نسبة الإدخار العائلي إلى الإستثمار.

الجدول (3-10): تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى حجم الإستثمار خلال الفترة 2008-1970

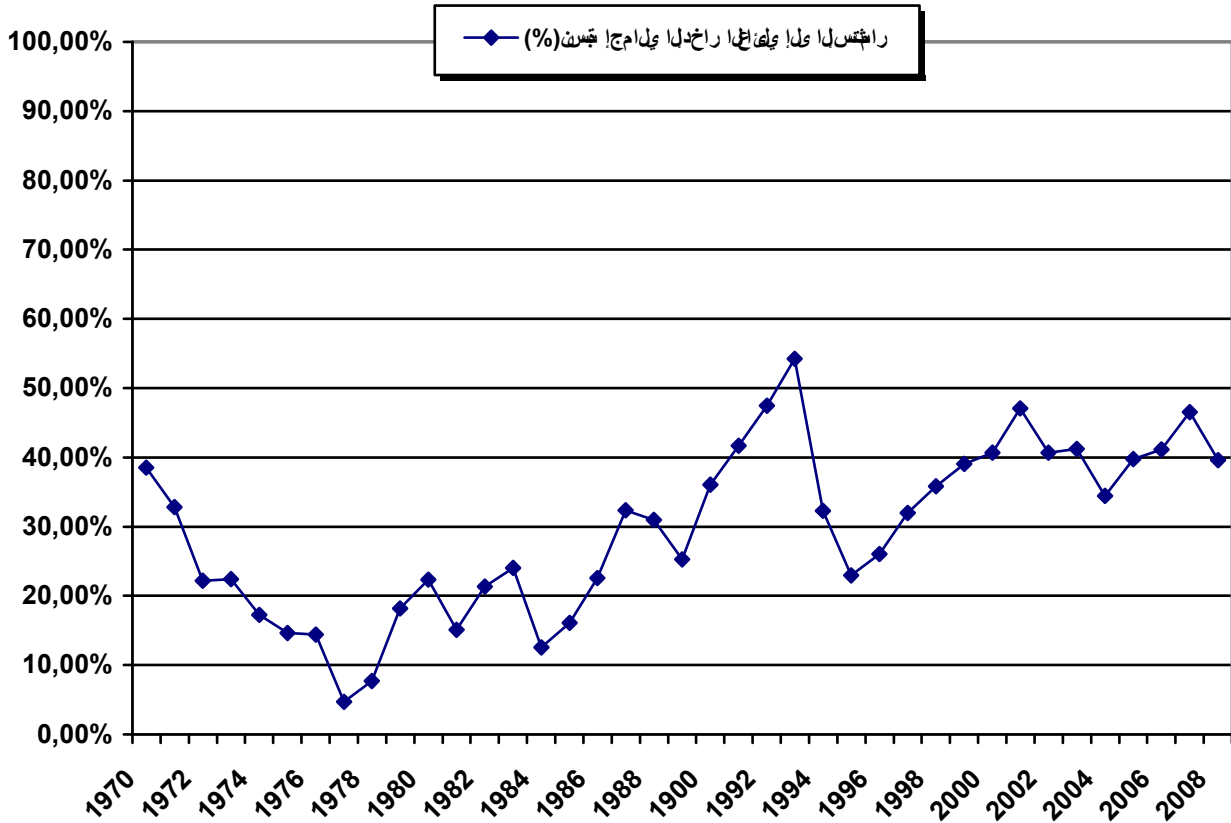
الوحدة (مليون دج)

السنوات	إجمالي الإدخار العائلي	حجم الإستثمار	نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى حجم الإستثمار %	السنوات	إجمالي الإدخار العائلي	حجم الإستثمار	نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى حجم الإستثمار %
1970	3394,1	8805,149	38,54	1990	57329,9	158935,078	36,07
1971	2887,6	8795,327	32,83	1991	112000,0	268857,077	41,65
1972	2309,5	10391,203	22,22	1992	153000,0	322459,300	47,44
1973	3120,3	13902,823	22,44	1993	184000,0	339273,398	54,23

32,31	448658,507	145000,0	1994	17,22	22095,772	3806,3	1974
22,99	615228,499	141454,8	1995	14,62	27904,229	4081,2	1975
26,03	659949,930	171838,1	1996	14,43	31970,802	4613,6	1976
31,97	624104,102	199571,3	1997	4,71	40831,476	1923,8	1977
35,82	768449,191	275286,2	1998	7,68	54656,450	4197,7	1978
39,09	922652,877	360671,7	1999	18,22	54453,322	9926,5	1979
40,71	1031874,055	420104,5	2000	22,34	63541,401	14197,1	1980
47,09	1164520,071	548437,5	2001	15,08	70868,779	10691,4	1981
40,67	1417776,518	576639,8	2002	21,33	77363,027	16503,2	1982
41,18	1604047,052	660575,9	2003	24,01	87822,015	21086,9	1983
34,46	2038044,156	702458,3	2004	12,59	94035,836	11840,4	1984
39,78	2248304,413	894448,4	2005	16,09	100744,059	16218,9	1985
41,12	2653009,449	1091159,4	2006	22,55	100457,217	22662,1	1986
46,50	3041567,730	1414376,8	2007	32,36	89199,842	28873,0	1987
39,62	3415683,897	1353600,0	2008	31	96521,706	29926,7	1988
				25,28	127316,745	32197,1	1989

المصدر: البنك العالمي.

الشكل (3-16): تطور نسبة إجمالي الإدخار العائلي إلى حجم الإستثمار خلال الفترة 1970-2008



المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثالث: معوقات تعبئة المدخرات العائلية بمختلف الأوعية الإدخارية وأساليب تفعيلها

إن تعبئة المدخرات العائلية على نطاق واسع وعلى أساس قابل للإستمرار يعد أمرا صعبا بالنسبة لمختلف الأوعية الإدخارية المسؤولة عن ذلك، وهذا نظرا للصعوبات والعراقيل التي تواجه عملية التعبئة خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالأوعية المصرفية باعتبارها أهم وعاء من مجموع تلك الأوعية، إذ تتطلب التعبئة الفعالة لمجموع تلك المدخرات وجود نظام تعبئة وإدارة قوي وكذا بيئة قانونية وتنظيمية

مواتية وفي سبيل إيجاد هذه الأنظمة والتحكم فيها فإنه يجب على تلك الأوعية أن تتخذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها إزالة تلك العراقيل وتسهيل نشاط التعبئة.

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه الإدخار بالأوعية الإيداعية المصرفية وأساليب تفعيلها

إذا كان هدف تنمية الإدخار العائلي هدفا أساسيا يستحق تضافر جميع الجهود السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فإن تحقيقه يتطلب وجود تركيز كبير على تحفيز الأوعية الإيداعية المحلية وخاصة المصرفية منها، وذلك من خلال سياسات نقدية ذات تأثير شامل وغير محدود على جميع البنوك العاملة داخل الإقتصاد الوطني، وكذا من خلال إبتكار أوعية نوعية وسياسات نوعية تطبق داخل الوحدات المصرفية حتى ولو اختلفت من بنك إلى آخر، لأنه من المحتمل أن يتم تحقيق تعبئة حقيقية للإدخار العائلي، كما أنه من المحتمل أن يتسرب الجانب الأكبر منه إلى بنوك خارج الدولة، لذا يجب الإهتمام بإتجاهين، الأول هو تنمية الإدخار العائلي كحجم مطلق، والثاني هو التركيز على توجيه هذه المدخرات إلى الأوعية الإيداعية المصرفية، وهنا يكون التساؤل عن ماهية السياسات والإجراءات المتخذة من جانب القائمين على إدارة تلك الأوعية الإيداعية المصرفية المحلية؟

إن من أبرز المعوقات التي تحول دون قيام الأوعية الإيداعية المصرفية بدور فعال في عملية التعبئة للمدخرات الإختيارية للعائلات ما يلي:

1- معوقات مولدة عن طبيعة هيكل الإقتصاد الوطني:

إنتهت بعض الدراسات إلى أن الدوافع التي تقود الأفراد نحو تكوين مدخرات إختيارية تتلخص في البحث عن السيولة والأمان والعائد¹. ويعد سعر الفائدة محددا أساسيا يؤثر على القرار الخاص بتوزيع الدخل بين الإستهلاك والإدخار، فإذا ارتفع سعر الفائدة أدى ذلك إلى تشجيع الإدخار رغبة في الحصول على عائد مرتفع وتقليل الإنفاق الإستهلاكي²، بينما يحدث العكس إذا إنخفض سعر الفائدة غير أن سعر الفائدة في الجزائر في معظم الفترات كان سالبا حيث يتجاوز معدل التضخم سعر الفائدة الإسمي مما يعني تعرض المدخرات الفردية الإختيارية للتآكل الحقيقي مع تزايد معدل التضخم.

يرى البعض أن من أهم وسائل دعم قدرة البنوك على تعبئة وتنمية المدخرات المحلية – من خلال المدخرات العائلية – إصلاح هيكل أسعار الفائدة على الودائع، بمعنى أن يعوض سعر الفائدة مقدار الضعف في القوة الشرائية بفعل معدلات التضخم، مع تقليل الإعتماد على سياسة التمويل بالعجز وتجنب التوسع النقدي الإئتماني بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الأخذ بهذه السياسة سيؤدي إلى الوقوع في حلقة مفرغة، فكلما زاد معدل التضخم تطلب الأمر رفع معدل الفائدة الدائن

¹ - للتوسع أكثر أنظر:

- المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء ' مجموعة البنك الدولي '، إقامة خدمات إيداع من أجل الفقراء، منشورات البنك الدولي، الطبعة الأولى 2002، ص: 10-01.

² - سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

حتى يلحق به، فيزيد سعر الفائدة المدين ويؤثر على النفقات فيرفعها، فتزيد الأسعار ويزيد معدل التضخم مما يتطلب من جديد المزيد من الرفع لسعر الفائدة، وهكذا يحدث تلاحق وتسارع بين معدلي التضخم والفائدة. وبذلك فإن الوسيلة المثلى لتشجيع المدخرات الاختيارية لا تكمن في رفع سعر الفائدة، إنما في البحث عن الطرق الصحيحة لعلاج مشكلة التضخم باعتباره من أهم العقبات التي تقف حائلا ليس فقط أمام زيادة حجم المدخرات وإنما أيضا أمام تكوينها.

توجد أساليب أخرى يمكن إستخدامها لتعبئة المدخرات العائلية وهي على النحو التالي:

- التقييس: من الوسائل الأخرى المهمة لتعبئة المدخرات هي خلق أوعية إدخارية جديدة لا تستند على أسعار فائدة محددة، ولكن على فكرة التقييس بمعنى أن يقوم البنك بإعادة تقييم أرصدة المدخرات في هذه الأوعية على أساس الرقم القياسي للأسعار بما يكفل المحافظة على القوة الشرائية لتلك المدخرات ومنع تأكلها بفعل التضخم، ويقتضي ذلك دعم ثقة الأفراد في الأرقام القياسية وذلك بتطوير طرق حساب هذه الأرقام من حيث الأوزان والشمول¹.

- التوسع في الأوعية الإدخارية² التي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح جنبا إلى جنب مع الأوعية الإدخارية التي تقوم على سعر الفائدة، وهو ما يتيح قنوات جديدة للأفراد الذين يعزفون عن الإدخار بالأوعية الإدخارية الربوية، ويتحقق ذلك بالتوسع في إنشاء البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التجارية، وذلك لأن النشاط المصرفي وفقا للقواعد الإسلامية يقوم على أساس مبدأ المشاركة في الأرباح.

2- معوقات تتعلق بالجهاز المصرفي بذاته:

غالبا ما ترجع أزمات البنوك إلى أسباب تتمثل في:

- أ- أسلوب الإدارة الخاطئ.
 - ب- نزوح المدخرات إلى أوعية مصرفية خارجية.
 - ج- إفتقاد المصرفيين ذوي الخبرة والمهارة الكافيتين³.
- ويمكن التعمق أكثر في تحليل هذه العوامل كما يلي:
- عدم رغبة المشرفين على البنوك في قياس حقيقة خسائر البنوك خاصة في حالة إتباع معايير محاسبية غير وافية تعمل على إظهار زيادة الإيرادات.
 - قيام البنوك الخاصة بإخفاء الخسائر أو تأخير الإجراءات الواجبة لمواجهة مخاوفها من التدخل الحكومي أو إندفاع المودعين لسحب ودائعهم.

¹ - محمود شاكر، دور البنوك في تعبئة وتنمية المدخرات المحلية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السابع للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1982، ص: 44.

² - محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية ' مفهومها، نظرياتها، سياساتها '،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ص: 239، بتصرف.

³ - Aristóbulo de Juan, From Good Bankers to Bad Bankers, Ineffective Supervision and Management Deterioration as Major Elements in Banking Crises, Economic Development Institute of The World Bank, 1987 p:03.

- عجز مشرفي البنوك عن مواجهة المسائل الهيكلية المعقدة نتيجة الصعوبات السياسية مثل: تغيير القوانين - الإعتقاد بأن المشكلات التي تتعرض لها البنوك لها صفة الدورية وليس هيكلية مما يؤدي إلى العلاج عن طريق اللوائح البسيطة غير المعقدة، وبالتالي زيادة عدد المؤسسات المالية المتعثرة التي تخالف القانون على أمل أنه بمرور الوقت وتحسن الأحوال الاقتصادية من شأنه حل مشكلات تلك المؤسسات.

ويمكن التغلب على ذلك من خلال:

- إشراك العناصر المتخصصة في مجالس إدارتها.
- إعادة هيكلة النظام المصرفي وتوفير قاعدة رأسمالية كبيرة تمكنها من المنافسة، وكذا تفعيل أنظمة حماية الودائع وتطوير أنظمة إدارة المخاطر والمعلومات والأنظمة المحاسبية والقانونية التي تحكم عملها.
- توحيد علاقات الرقابة والإشراف على النظام المالي والنقدي.
- تسهيل إجراءات التعامل مع منشآت الإدخار¹.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن من الحلول المتاحة لتفعيل دور الأوعية الإيداعية المصرفية الأخذ بنظام البنوك الشاملة²، إذ أنه من أهم المزايا التي يتيحها هذا النظام ممارسة الأساليب المعاصرة في إدارة الموجودات والمطلوبات وكذا زيادة وتوسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعها، وهو ما سينعكس بالإيجاب على حجم الأوعية الإيداعية. كما يتعبر الاندماج المصرفي من أحد أهم الحلول المتاحة أيضاً، إذ يؤدي إلى زيادة قدرة البنك على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج وتوسيع حجم الفروع القائمة وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة أكبر مع إمتلاك قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافي، وخلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزيد وتتعزز فيه القدرة التنافسية وفرص الاستثمار والعائد وإدارة الموارد والدخل الجديد بفعالية، وكل هذا يؤدي إلى عدم نزوح المدخرات إلى أوعية إيداعية مصرفية خارجية، وذلك لأن البنوك بعد الاندماج تكون في وضع تنافسي أفضل، وللمحافظة على هذا الوضع ستقوم هذه البنوك بالتنوع في أوعيتها الإيداعية المصرفية مع إبتكار أوعية جديدة قادرة على المنافسة، وهو ما يعطي الثقة والطمأنينة لدى جمهور العملاء والمتعاملين مع هذه البنوك، ويؤدي ذلك إلى زيادة الرغبة في توجيه الأفراد لمدخراتهم نحو الأوعية الإيداعية المصرفية لدى هذه البنوك، ومن ثم يؤثر الاندماج على حجم الإدخار العائلي بهذه البنوك.

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه الإدخار بالأوعية الإيداعية التأمينية وطرق تفاديها

يواجه الإدخار بشركات التأمين كغيره من الأوعية الإيداعية الأخرى مجموعة من الصعوبات والتحديات تشكل أمامه عقبة في سبيل قيامه بدور مهم في تعبئة

¹ - طارق عبد الفتاح الشريعي، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص: 268.

² - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 19، بتصرف.

المدخرات العائلية والإستفادة منها في تمويل مختلف الإستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية، ومن بين هذه المعوقات نذكر:

1- قصور الوعي التأميني:

يقصد بالوعي التأميني الإدراك بفوائد التأمين للفرد والمجتمع مما يثير في الأفراد الدوافع إلى شرائه بغرض الإنتفاع بالخدمة التأمينية، ويرجع إنخفاض الوعي التأميني بالجزائر إلى مجموعة من الأسباب وهي:

- الأسباب الإقتصادية:

هناك مجموعة من الأسباب الإقتصادية المؤدية إلى قصور الوعي التأميني، وتتمثل في:

- إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يترتب عن ذلك أن يركز أفراد المجتمع على ضروريات السلع والخدمات اللازمة لحياتهم اليومية، وهو ما يؤثر على إنتشار الوعي التأميني حيث أنه ومع إنخفاض مستوى الدخل لا يمكن للأفراد شراء التأمين، وبالمقابل فإنه كلما إرتفع متوسط دخل الفرد إرتفع مستوى معيشته وإرتفعت مستويات الثقافة وزاد الشعور بالمسؤولية مما يزيد من إقباله على شراء التأمين وخاصة تأمينات الحياة.

- يؤدي الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وما يصاحبه من إنخفاض في القوة الشرائية إلى الإبتعاد عن الإستثمارات ذات العائد الثابت، وتعد الوثائق التأمين على الحياة من أكثر عقود التأمين تأثرا بخطر التضخم، مما يؤدي إلى عزوف الأفراد عنها.

فالتضخم سيف ذو حدين وكلاهما موجه ضد التأمين على الحياة، فهو يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقية للأفراد فيزيد من عدم القدرة على شرائه، كما أنه يقلل أهمية وفوائد التأمين الإدخاري¹ لأنه يؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية لمبلغ التأمين عند إستحقاقه في نهاية مدة التأمين التي تتسم بالطول في التأمينات على الحياة مما يؤدي إلى إضعاف الفرصة لخلق وعي تأميني كاف.

- العوامل الإجتماعية:

تتمثل العوامل الإجتماعية في الظروف الإجتماعية التي تؤثر على السلوك الإستهلاكي، ومجموعة القيم السائدة في المجتمع ومستوى الثقافة، وبيان ذلك أن الظروف الإجتماعية تؤثر على السلوك الإستهلاكي ومنه على الإدخار، فظهور السلع الإستهلاكية المغرية في الأسواق يدفع الأفراد نحو إقتنائها بمعنى أن الإستهلاك يكون أقدر من الإدخار على جذب معظم دخل الفرد إن لم يك كلة. كذلك يؤثر أثر التقليد والمحاكاة وحب التظاهر والتفاخر في تكييف السلوك الإستهلاكي والإدخاري في المجتمعات النامية، فيفضل الأفراد شراء سيارة على شراء وثيقة تأمين على الحياة، مما يؤدي إلى نقص الوعي الإدخاري التأميني، ضف إلى ذلك مستوى ثقافة أفراد المجتمع،

¹-Seev Neumann, Inflation And Saving Trough Life Insurance, The Journal Of Risk And Assurance, vol 36 N°5, 1969, p: 567.

فهي تعتبر حجر الزاوية بالنسبة للوعي التأميني، فبانتشارها ينتشر الوعي الإيداعي التأميني في المجتمع.

- العوامل الإحتكاكية:

يقصد بها تلك المواقف التي يتعامل فيها الأفراد مع شركات التأمين من خلال مكاتب الشركة ذاتها كعلاقة العملاء بموظفي الشركة عند إصدار الوثيقة أو تسوية التعويض، وتتمثل تلك العوامل في:

أ- البيروقراطية داخل شركات التأمين:

فقد ينتظر العميل شهرا أو أكثر حتى تصله وثيقة التأمين، وقد ينتظر مدة غير معلومة إذا تعلق الأمر بتسوية التعويضات، ومثل هذه الأمور يكون لها أثر بليغ جدا في خفض الوعي التأميني والعزوف عن الإيداع بالأوعية الإيداعية التأمينية.

ب- المنتج غير الكفاء:

في كثير من الأحيان تقوم شركة التأمين بتعيين عدد من المنتجين ليسوا على قدر كاف من التمكن والإقناع لتسويق سلعة التأمين، وهو ما يؤدي إلى عدم نمو الوعي التأميني بشكل كاف.

ج- الإعلان غير المؤثر:

تعتبر وثيقة التأمين من السلع التي تحتاج إلى شرح واف لمشتريها قبل أن يقتنع بشرائها، حيث

أنها ذات طبيعة خاصة نظرا لإتسامها بمجموعة من الخصائص وهي:

- تعتبر خدمة التأمين على الحياة خدمة آجلة.
- قد لا يستفيد مشتري خدمة التأمين على الحياة بنفسه من المزايا المقدمة، بل يستفيد منها أشخاص آخرون (كالتأمين ضد خطر الوفاة).
- شراء خدمة التأمين على الحياة لا تشبع لدى الفرد غريزة حب الفخر والتملك، حيث أن مشتريها لا يحمل سوى وثيقة التأمين بشروطها المحددة.
- لذلك فإن من أهم أسباب قصور الوعي التأميني هو قصور وسائل الإعلان والدعاية عن هذه الخدمة.

- العوامل الدينية:

إتفق فقهاء الشريعة الإسلامية على أن التأمين في هيئات تعاونية لا تستهدف الربح حلال ومباح شرعا، ولكن مصدر الخلاف الفقهي القائم هو التأمين في شركات تستهدف الربح أو ما يعرف بالتأمين التجاري، وقد إستند القائلون بحرمة التأمين على أساس أن عقود التأمين بها ربا¹.

2- الضرائب وأثرها على المدخرات التأمينية:

¹ - للتفصيل في هذا الموضوع أنظر:

- حسين حامد حسان، حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، دون سنة النشر ص: 438-445.

اتجهت الكثير من الدول إلى إعفاء أقساط التأمين من ضريبة الدخل، وذلك لأهمية التأمين على الحياة في تجميع المدخرات ولتشجيع الأفراد على الإدخار في وثائق التأمين، وعلى عكس ما هو معمول به في تلك الدول فإن قطاع التأمين في الجزائر يتسم بارتفاع الضرائب والدمغات التي تحمل على أقساط التأمين¹.

- منافسة الأوعية الإدخارية الأخرى:

إن أحد العوامل الهامة التي تؤثر على الإدخار بشركات التأمين منافسة الأوعية الإدخارية الأخرى والمتمثلة في الأوعية الإدخارية المصرفية، وكذا الأوعية الإدخارية لدى صندوق توفير البريد.

- ندرة وسطاء التأمين المؤهلين: وهو ما يعرف بالمنتج.

- ندرة الشركات المتخصصة في تقييم الأخطار وتسوية الخسائر.

ولحل مشاكل قصور الوعي التأميني فإنه ينبغي:

- تصميم برنامج لتنمية الوعي التأميني: يشتمل هذا البرنامج على:

أ- التعريف بالتأمين ومزاياه وفوائده.

ب- إقناع الأفراد بالتأمين بعد إبعاده عن الشبهات الدينية.

ج- جعل التأمين مثار حديث الأسرة.

د- التوعية برفع مبلغ التأمين.

هـ- تعريف الجمهور وتزويده بالوثائق المستحدثة.

- دور الدولة في تنمية الوعي التأميني: وينحصر دور الدولة في الآتي:

أ- السياسات المالية والضريبية: وذلك بتقليل الموجات التضخمية التي تسود البلاد والإتجاه نحو إعادة توزيع الدخل ورفع متوسطها، أما عن السياسات الضريبية فيجب منح إعفاءات ومزايا ضريبية للتأمين تعادل على الأقل الممنوحة للأوعية الإدخارية الأخرى.

ب- برامج التعليم وأثرها في تنمية الوعي التأميني: يتم تنمية الوعي الإدخاري لدى طلبة المدارس والجامعات بالتركيز على أهمية التأمين كوعاء إدخاري.

ج- برامج وزارة الأوقاف وقدرتها على تنمية الوعي التأميني.

د- فتح مجالات أوسع لاستثمار أموال التأمين.

هـ- دور الهيئة العامة للرقابة على التأمين وشركاتها في تنمية الوعي التأميني:

يمكن للهيئة العامة للرقابة على التأمين نشر الوعي التأميني من خلال توفير المنتج الكفء وتوظيف المنتج النشط والقضاء على البيروقراطية والتجديد في سلعة التأمين.

كما يمكن حل مشكلة التضخم وإنخفاض القدرة الشرائية من خلال:

- تدعيم نظام المشاركة في الأرباح: وذلك من خلال التوسع في إصدار وثائق التأمين على الحياة مع الاشتراك في الأرباح.

- إصدار وثائق ذات قيمة متغيرة تبعا لتغير الرقم القياسي للأسعار.

¹ - أقاسم نوال، مرجع سبق ذكره، ص: 213-214.

- أما عن منافسة الأوعية الإيداعية الأخرى، فإنه بإمكان تفعيل دور الوعاء التأميني الإيداعي وذلك من خلال:
- إستحداث وثائق جديدة بما يتناسب مع متطلبات السوق من التغطيات التأمينية المختلفة.
- إستحداث طرق جديدة للتسويق والتحصيل.
- وبخصوص مشكلة عدم مشروعية التأمين، فإنه يمكن الأخذ بالحلول التالية:
- تدعيم نظام المشاركة في الأرباح.
- الأخذ بنظام التكافل الإسلامي، وينادي بهذا النظام الآن تحت مسمى التأمين التكافلي¹.

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه الإيداع بالأوعية الإيداعية لدى صندوق توفير البريد وسبل مواجهتها

- يواجه الإيداع بصندوق توفير البريد العديد من التحديات والعراقيل التي تقلل من قدرة هذا الوعاء على تعبئة مدخرات القطاع العائلي، إلا أنه يمكن التغلب على تلك المعوقات وتفايدها من خلال مجموعة من الإجراءات التي ترقى بهذا الوعاء وتزيد من قدرته على تعبئة وتنمية المدخرات الفردية.
- إن من أبرز المعوقات التي تحول دون قيام هذا الوعاء الإيداعي بالدور المنوط به كأحد الأوعية الإيداعية الرئيسية المهمة خاصة للمدخر الصغير هي:
- عدم وضوح الهدف الذي أنشئت من أجله هيئة البريد، فهل الهدف الرئيسي للهيئة هي كونها وعاء إيداعي لتجميع المدخرات ومساندة صغار المدخرين بمنحهم عوائد مرتفعة على ودائعهم، أم أن الهدف الرئيسي هو أعمال البريد والمواصلات.
- خلو هيئة البريد من إدارة بحوث علمية لمعاونة الباحثين على البحث وإيجاد سبل تطوير وتحديث لصندوق توفير البريد كوعاء إيداعي مهم جدا خاصة لصغار المدخرين.
- عدم وجود وعي كافي لدى جمهور المدخرين بمدى أهمية صندوق توفير البريد كوعاء إيداعي خاصة في المدن الصغيرة والقرى.
- عدم السماح للعميل من الإستحواذ على أكثر من دفتر.
- عدم وجود شبكة للربط ما بين مكاتب صندوق توفير البريد على مستوى البلد.
- إرغام الحكومة هيئة البريد بتوجيه حصيلة التوفير بالصندوق إلى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.
- عند إسترداد الشخص لأمواله المودعة بصندوق توفير البريد فإنه يستردها من المكتب المفتوح به الحساب، ولا يسمح له بسحب مبلغ يفوق 20000 دج في المكاتب الأخرى.

¹ - لمزيد من التفصيل أنظر:

- موسى مصطفى موسى القضاة، التأمين التكافلي بين دوافع النمو ومخاطر الجمود، ورقة عمل مقدمة لملتقى التأمين في الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 26-05.

- لن تستطيع مكاتب البريد تقديم خدمات مصرفية أفضل من البنوك، بل ولن يكون العاملين بها أفضل من العمالة المتدربة والمتخصصة التي تعمل بالبنوك، وعلى الرغم من أن مكاتب البريد لها ميزة نسبية مشتقة من إنشائها الجغرافي الواسع والقاعدة العريضة للعملاء، إلا أنها غير مستعدة لتقديم خدمات مصرفية متنوعة¹.
- تباطؤ عملية التحديث في بعض المكاتب وبالخصوص في الريف الأمر الذي يجعلها بعيدة عن مواكبة التقدم الحضاري الهائل الذي يشهده العالم، وقد يعود ذلك إلى قلة الاهتمام أو نقص الإمكانيات المادية².
- عدم توافر السيولة الكافية.

يمكن التغلب على المعوقات التي تواجه الإدخار بصندوق توفير البريد من خلال:

- تطوير أساليب الإتصال بين الإدارات المختلفة.
- الحاجة إلى تفعيل دور العلاقات العامة في الدعاية والإعلان عن المنتج الذي تقدمه الهيئة، وذلك حتى لا تواجه مشكلة تركز النسبة الأعلى من عدد المدخرين في عدد معين من المناطق.
- التوسع في إنشاء مكاتب البريد، هذا مع إنشاء مكاتب بريدية متنقلة تجوب المناطق النائية البعيدة لتقديم الخدمات المالية لجمهور المدخرين.
- تبسيط إجراءات التعامل مع الجمهور.
- عمل شبكة ربط متكاملة ومتطورة فيما بين مكاتب البريد في مختلف المناطق.
- العمل على توفير السيولة اللازمة في كافة مكاتب البريد في المدن والقرى لتسهيل عملية الإسترداد بحيث يمكن الصرف من أي مكتب على مستوى الوطن.
- تنويع مجالات استثمار أموال الصندوق، حيث يسهم التنويع في الإستثمار في تعبئة مدخرات القطاع العائلي.
- تطوير وتقديم خدمات متنوعة، فقد إعتاد عملاء مكاتب البريد دائما على التعامل بالشكل التقليدي المتمثل في دفتر التوفير، وهو الخدمة المصرفية الوحيدة التي كانت مكاتب البريد تقوم بتقديمها لإستقطاب شريحة كبيرة من صغار العملاء لديها، إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأت مكاتب البريد في تقديم خدمات تأمينية وإئتمانية، وهناك من المكاتب في اليابان بدأت في بيع وثائق صناديق الإستثمار.
- تطوير التكنولوجيا المستخدمة، إذ تلعب هذه الأخيرة دورا مهما لتوصيل الخدمات المالية للعملاء حيث أصبح الذهاب للمكاتب البريدية والتعامل معها بشكل مباشر يمثل مشكل للغالبية العظمى من العملاء، وعليه فقد أصبح من الضرورة بمكان تطوير وسائل توصيل الخدمات المختلفة للعملاء عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة بيسر وكفاءة عالية.

¹ - البنك الأهلي المصري، مكاتب البريد على طريق المنافسة في الصناعة المصرفية، النشرة الإقتصادية، العدد الأول، 2006، ص: 48.

² - عبد القادر براينيس، التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 319.

- تدريب العاملين ورفع كفاءتهم، فمحور الموارد البشرية يعتبر أحد أهم المحاور التي أصبحت تركز عليها عمليات التطوير في أي مؤسسة وفي أي مجال، ومن هنا كان لزاما أن تهتم مكاتب البريد التي تسعى إلى تقديم وتنويع الخدمات المصرفية بعنصر الموارد البشرية.

- تخفيض الرسوم البريدية المحصلة من العملاء مقابل أداء الخدمة، وهو الأمر الذي يمكن هيئات البريد من تأدية خدمات التوفير بأسعار تنافسية وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة المدخرين.

ومن الأهمية بمكان الاستفادة من تجارب بعض الدول وبخاصة اليابان للإرتقاء بصندوق توفير البريد كوعاء إدخاري رئيسي من خلال الإصلاح الهيكلي والتنظيمي والإتجاه نحو الخصخصة ولكن مع إبقاء الحكومة كشريك أو مساهم في صندوق توفير البريد كي تظل الأموال المودعة بالصندوق مضمونة من قبل الحكومة مما يعطي الثقة والشعور بالأمان لدى جمهور المدخرين، هذا مع عدم جواز الحجز عليها كما يجب أن تكون هناك أهداف محددة ورسالة واضحة للصندوق والتي تكمن في زيادة الوعي الإدخاري لدى المواطنين لدعم الإقتصاد الوطني وتقديم الخدمات المالية لمختلف القطاعات والشرائح والمؤسسات، وأن تكون هناك إستراتيجية واضحة للصندوق تقوم على:

- تمويل المشاريع التنموية مع تلبية بعض حاجات المستهلكين الأساسية والتي تتفق وأهداف التنمية.
- المشاركة في تأسيس أو الإسهام في المشاريع ذات الجدوى الإقتصادية في مختلف القطاعات ضمن خطط وبرامج التنمية الإقتصادية.
- قبول مدخرات من المؤسسات المالية لإعادة توظيفها.
- إدخال خدمات مالية جديدة للمدخرين بما ينسجم مع ما يقدمه الجهاز المصرفي.
- إلزام الصندوق كوعاء إدخاري بتجسيد مبادئ الشريعة الإسلامية من حيث إتباع منهجية الشريعة الإسلامية، حيث يخدم الصندوق شريحة واسعة من المواطنين الذين يحبذون هذا النوع من التعامل.
- تعظيم الصندوق لأهداف التنمية الإقتصادية من خلال التركيز على العائد الإجتماعي وليس فقط تعظيم العائد الإقتصادي، حيث يتيح الصندوق فرص لتشغيل الأيدي العاملة في الفروع العديدة المنتشرة على مستوى الدولة، وكذلك من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية التنموية التي تؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة معدلات الإنتاج وتحريك عملية التنمية.

تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل واقع الإدخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 وكان ذلك من خلال تحليلنا لتطور مدخرات هذا القطاع على مستوى الأوعية الإدخارية المصرفية وكذا الأوعية الإدخارية التأمينية وصندوق توفير البريد، كما تمت الإشارة إلى الأهمية النسبية لتلك المدخرات من خلال تحليل علاقته ببعض متغيرات الإقتصاد الجزائري، ومن أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها:

- إن مشكلة ضعف حجم الإدخار العائلي في الجزائر ترجع بالأساس إلى ضعف عملية التعبئة.
- تعتبر نسبة مساهمة الأوعية الإدخارية في عملية تجميع مدخرات القطاع العائلي في الجزائر ضعيفة.
- ضعف عملية التعبئة راجع إلى وجود قصور في الوسائل والأدوات المستخدمة في عملية التجميع.
- تعتبر نسبة مساهمة الإدخار العائلي في تمويل الإستثمار مهمة جدا، طبعاً هذا إذ تم فعلاً إستغلال كل تلك الفوائض في عملية التمويل.
- تراجع تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر في السنوات العشر الأخيرة يفسر بإهمال الدولة لمدخرات هذا القطاع وكذا بوجود فائض في السيولة لدى البنوك.
- يعتبر معدل الإدخار العائلي في الجزائر بعيد عن المعدل العالمي المقدر بأكثر من 25% في المتوسط.
- نسبة مساهمة وعاء التأمينات في عملية التعبئة تعتبر ضعيفة جداً، وهذا إذا ما دل إنما يدل على قصور الوعي التأميني لدى الفرد الجزائري.
- يعتمد الإقتصاد الجزائري على وعاء وحيد في تعبئة مدخرات القطاع العائلي وهو الوعاء الإدخاري المصرفي، وهذا طبعاً سوف يقلل من قدرة الإقتصاد على تعبئة كامل فوائض ذلك القطاع.
- يعتمد النظام المصرفي الجزائري في تجميع المدخرات العائلية على الودائع المصرفية بدرجة أساسية.

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

مدخل:

يتطلب تحديد العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي إجراء دراسة قياسية كأحدى المنهجيات المتاحة لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث سناقش في هذا الفصل والذي يتناول تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 الإطار المنهجي التي تتبعه الدراسة وذلك من خلال تحديد وتوصيف النموذج القياسي المقترح، أي عرض النموذج المستخدم في الدراسة مع ذكر مصادر البيانات المستخدمة وإعطاء وصف لمتغيراته، هذا مع تحديد الطريقة القياسية المستخدمة بغية التوصل إلى تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات والتعرف على الأهمية الإقتصادية لها، يلي ذلك إختبار إستقرارية المتغيرات، ومن ثم تقدير النموذج وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها، ليتم بعد ذلك التنبؤ بالقيم المستقبلية للإدخار العائلي إعتماد على النموذج التي تم التوصل إليه.

المبحث الأول: تحديد وتوصيف النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر
تعتبر عملية توصيف النموذج القياسي لأي ظاهرة إقتصادية من أولى الخطوات في عملية القياس وهي من أهم الخطوات، حيث يحاول الباحث في هذه الخطوة دراسة العلاقة بين المتغيرات وصياغتها في صورتها الرياضية، ويتضمن التوصيف تحديد

متغيرات النموذج وتحديد التدفقات والإشارات بناء على ما تم بحثه في النظرية الإقتصادية.

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج

تم وصف النموذج الرياضي لمحددات الإدخار العائلي في الجزائر كالآتي:

$$Hs_t = F(DI_t, INF_t, INT_t, ER_t, FS_t, DM_t, \varepsilon)$$

وفيما يلي تحديد لمتغيرات هذا النموذج.

1- المتغير التابع:

وهو الإدخار العائلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، ويرمز له في النموذج بالرمز Hs (Household Saving Real).

2- المتغيرات المستقلة (المفسرة):

وهي تشمل:

- الدخل العائلي المتاح الحقيقي (Real Disposable Income) ويرمز له بالرمز DI .
- معدل التضخم الجاري (Inflation) ويرمز له بالرمز INF .
- سعر الفائدة الحقيقي (Real Interest Rate) ويرمز له بالرمز INT .
- معدل الإعالة (Ependency Ratio) ويرمز له بالرمز ER .
- متوسط حجم الأسرة (Average Family Size) ويرمز له بالرمز FS .
- عمق النظام المالي (Degree Of Magnetization) ويرمز له بالرمز DM .

وسنتناول فيما يلي هذه المتغيرات بشيء من التفصيل:

1- الإدخار العائلي الحقيقي (المتغير التابع):

سبق القول أن الإدخار العائلي هو ذلك الجزء من الدخل المتاح (أي الدخل بعد تسديد الضرائب) الذي لم يتم إنفاقه على أوجه الإستهلاك المختلفة، ويمكن تعريفه أيضا بالعلاقة التالية:

$$\text{الإدخار العائلي} = \text{الدخل العائلي المتاح} - \text{الإنفاق الإستهلاكي}$$

وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من الديوان الوطني للإحصاء.

تم حساب الإدخار العائلي الحقيقي بقسمة قيمه الاسمية على الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك (أنظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 07).

2- المتغيرات المستقلة:

- الدخل العائلي المتاح الحقيقي:

إن الدخل العائلي المتاح هو مستوى الدخل المتوفر للإنفاق والإدخار من طرف العائلات في الإقتصاد، ويعطى بالعلاقة التالية:

الدخل العائلي المتاح = الناتج الداخلي الخام + صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى

الخارج- الإهلاك- الأرباح غير الموزعة + التحويلات -

الضرائب

وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من الديوان الوطني للإحصاء. تم حساب الدخل العائلي المتاح الحقيقي بقسمة القيم الجارية على الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك (أنظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 07).

- معدل التضخم الجاري:

يقصد به الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويقاس بمعدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك، ويحسب بإستعمال العلاقة التالية:

$$\pi = \frac{CPI_t - CPI_{t-1}}{CPI_{t-1}}$$

حيث CPI هو الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك.

وقد تم الحصول عليه أيضا من الديوان الوطني للإحصاء.

- سعر الفائدة الحقيقي:

يقصد به العائد الذي يحصل عليه الأفراد نتيجة إنتظارهم مدة من الزمن يمتنعون فيها عن الإستهلاك ويحتفظون بأموالهم في صورة مدخرات بالأوعية الإدخارية المتاحة.

تم الأخذ في هذه الدراسة بالمتوسط الحسابي لسعر الفائدة الإسمي على كل من دفتر إدخار السكن (LEL) ودفتر الإدخار الشعبي (LEP) لدى صندوق التوفير والإحتياط أي:

$$INT = \frac{I_{LEL} + I_{LEP}}{2}$$

وللاطلاع على تطور سعر الفائدة الإسمي لكل من المنتجين:

الجدول (1-4): تطور سعر الفائدة الإسمي على كل من دفتر الإدخار لأجل السكن ودفتر الإدخار الشعبي

سعر الفائدة الإسمي (%) (LEP)	المدة	سعر الفائدة الإسمي (%) (LEL)	المدة
8	من 1992/03/10 إلى 1994/04/15	2,8	من 1966 إلى 1970
14	من 1994/04/16 إلى نهاية 1995	3,5	من 1971 إلى 1978
16	من 1996 إلى 1997	4	من 1979 إلى 1982
11	من 1998/01/01 إلى 1998/06/30	5	من 1983 إلى 1994/04/15
8	من 1998/07/10 إلى نهاية 2000	10	من 1994/04/16 إلى ديسمبر 1995
6	من 2001 إلى 2002	12	من 1996 إلى 1997

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

5	من 2003/01/01 إلى 2003/04/30	7,5	من 1998 إلى 1998/06/30
4,5	من 2003/05/02 إلى نهاية 2003	7	من 1998/07/01 إلى 2000
3,5	من 2004/01/01 إلى 2004/05/31	5	من 2001 إلى 2002
3	من 2004/06/01 إلى نهاية 2004	4	من 2003 إلى 2003/04/30
2,5	من 2005 إلى الآن	3,5	من 2003/05/20 إلى نهاية 2003
		3	من 2004/01/02 إلى 2004/05/31
		2,5	من 2004/06/10 إلى نهاية 2004
		2	من 2005 إلى الآن

المصدر: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.

تم حساب سعر الفائدة الحقيقي (أنظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 07) بالعلاقة التالية:
سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم - سعر الفائدة الاسمي * معدل التضخم

- عمق النظام المالي:

تم قياس هذا المتغير من خلال استخدام مؤشر درجة التعمق النقدي، وذلك من خلال المعادلة التالية:
 كمية النقود بالمعنى الواسع (M_2)
 درجة التعمق النقدي =

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

فإرتفاع نسبة هذا المؤشر دليل على تطور المؤسسات المالية وزيادة نسبة الوساطة المالية وكذا كفاءة تلك المؤسسات في جذب الودائع والمدخرات والعكس صحيح.

تم الحصول على بيانات (M_2) من بنك الجزائر، أما بيانات الناتج الداخلي الخام (PIB) فقد تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصاء.

لقد تم حساب القيم الحقيقية لهذا المتغير بعد أن تم تحويل القيم الجارية لكل من M_2 و الناتج المحلي الإجمالي إلى قيم حقيقية بقسمتها على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (أنظر الملحق رقم 01 الجدول رقم 06 والجدول رقم 07).

- معدل الإعالة:

هذا المتغير يمكن إعتباره من أهم العوامل التي يمكن أن تمثل العوامل الاجتماعية المؤثرة على الإدخار، وهو يمثل عدد السكان الذين هم خارج قوة العمل، ويعطى بالعلاقة التالية:

عدد السكان - القوى العاملة

معدل الإعالة = $100 \times \frac{\text{عدد السكان}}{\text{القوى العاملة}}$

لقد تم حساب هذا المعدل وفق العلاقة أعلاه (أنظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 05).
- متوسط حجم الأسرة:

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

هو متوسط عدد الأفراد لكل أسرة معيشية، والمقصود بالأسرة المعيشية فرد أو مجموعة أفراد تربطهم صلة قرابة ويشتركون في المسكن والمأكل، ويحسب هذا المتغير بالعلاقة التالية:

عدد السكان

متوسط حجم الأسرة = $\frac{\text{عدد السكان}}{\text{عدد الأسر المعيشية}}$ ، ويعتبر هذا المؤشر إنعكاس لمعدلات الخصوبة في الدولة.

عدد الأسر المعيشية

لقد تم تقدير عدد الأسر المعيشية في الجزائر اعتمادا على معطيات التعداد العام للسكان لعام 1966، 1977، 1998، 1998، 2008، وفق العلاقة التالية:

$$M_n = M_0 (1 + r)^n$$

الجدول (2-4): تطور عدد السكان خلال الفترة 1966-2008

السنوات	1966	1977	1988	1998	2008
عدد الأسر	2031167	2349518	3183137	4362338	5776441

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

حيث أن :

M_n : عدد الأسر للسنة الجارية.

M_0 : عدد الأسر للسنة الأصلية.

r : نسبة النمو.

n : عدد السنوات.

الجدول (3-4): تطور عدد الأسر في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

السنوات	عدد الأسر	السنوات	عدد الأسر	السنوات	عدد الأسر	السنوات	عدد الأسر
1970	2141605	1980	2552378	1990	3390221	2000	4499495
1971	2170141	1981	2623819	1991	3498763	2001	4642221
1972	2199056	1982	2697259	1992	3610779	2002	4789475
1973	2228357	1983	2772754	1993	3726381	2003	4941399
1974	2258049	1984	2850363	1994	3845685	2004	5098143
1975	2288136	1985	2930144	1995	3968808	2005	5259859
1976	2318067	1986	3012158	1996	4095876	2006	5426704
1977	2349518	1987	3096467	1997	4227006	2007	5598842
1978	2415280	1988	3183137	1998	4362338	2008	5776441
1979	2482883	1989	3285048	1999	4361156		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (2-4).

لقد تم حساب متوسط حجم الأسرة وفق المعادلة السابقة (أنظر الملحق رقم 01، الجدول رقم 04).

وقد تم الحصول على البيانات الخاصة به من الديوان الوطني للإحصاء.

المطلب الثاني: تحديد قيمة معالم النموذج

$$Hs = c_0 + c_1 DI + c_2 INF + c_3 INT + c_4 FS + c_5 ER + c_6 DM + \varepsilon$$

حيث ε متغير عشوائي.

تعتبر المعايير المستخدمة من النظرية الإقتصادية أولى المعايير التي يجب أن تعتمد لتقييم النتائج فالتقييم الإقتصادي يستند على ما يسمى بالفرضيات الإقتصادية المسبقة، وتقوم هذه الفرضيات على أرضية النظرية الإقتصادية، هذه الأخيرة تمدنا بالمبادئ الأساسية التي يمكن على أساسها توصيف الظواهر الإقتصادية من حيث أهم المتغيرات الداخلة فيها وإتجاه تأثير كل من هذه المتغيرات على الظاهرة المعنية ويقيم على أساس هذه الفرضيات حجم وإشارة القيم التقديرية للمعالم موضوع البحث¹.

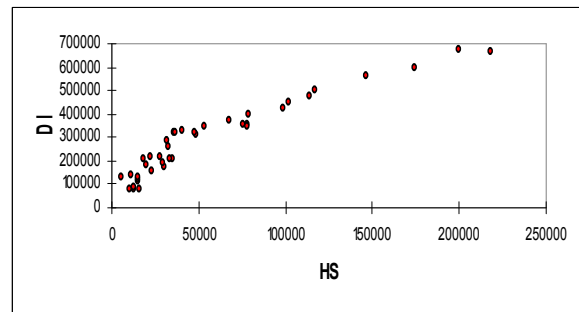
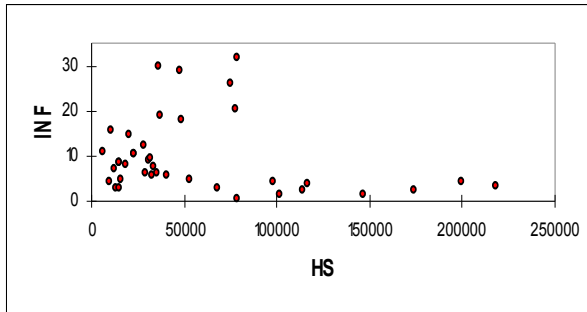
كما يعتمد في تحديد إشارات معالم النموذج على الدراسات التي سبق لها التعرض لنفس الظاهرة سواء من الناحية التحليلية أو النظرية أو من الناحية التطبيقية، والتي لم يتم إدماجها بعد في النظرية الإقتصادية.

وعليه بناء على ما سبق ووفقا لمعايير النظرية الإقتصادية فإنه يتوقع أن تكون إشارات وقيم معالم النموذج وفقا للآتي:

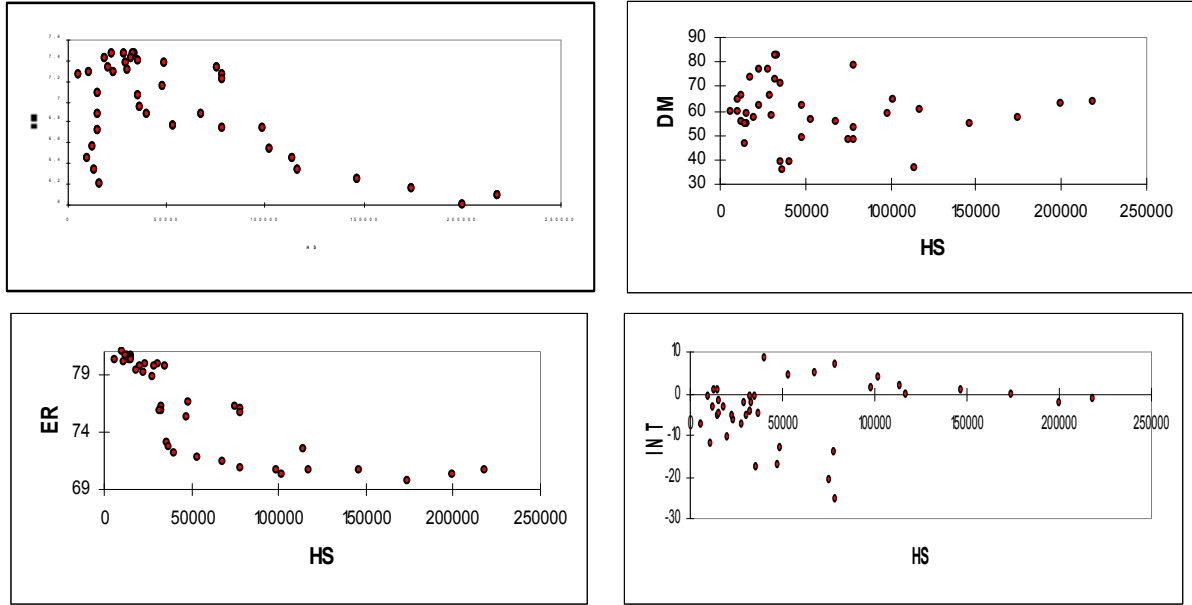
- إشارة المعلمة c_0 سالبة ($c_0 < 0$) وهي تمثل حجم الإدخار العائلي عندما تنعدم كل المتغيرات المعتمدة في النموذج.

¹ - محمود سعيد الفاخري، الإقتصاد القياسي وتطبيقاته في بعض الدول النامية ' بعض المحاذير '، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة، ليبيا، العدد 25، 2006، ص:15.

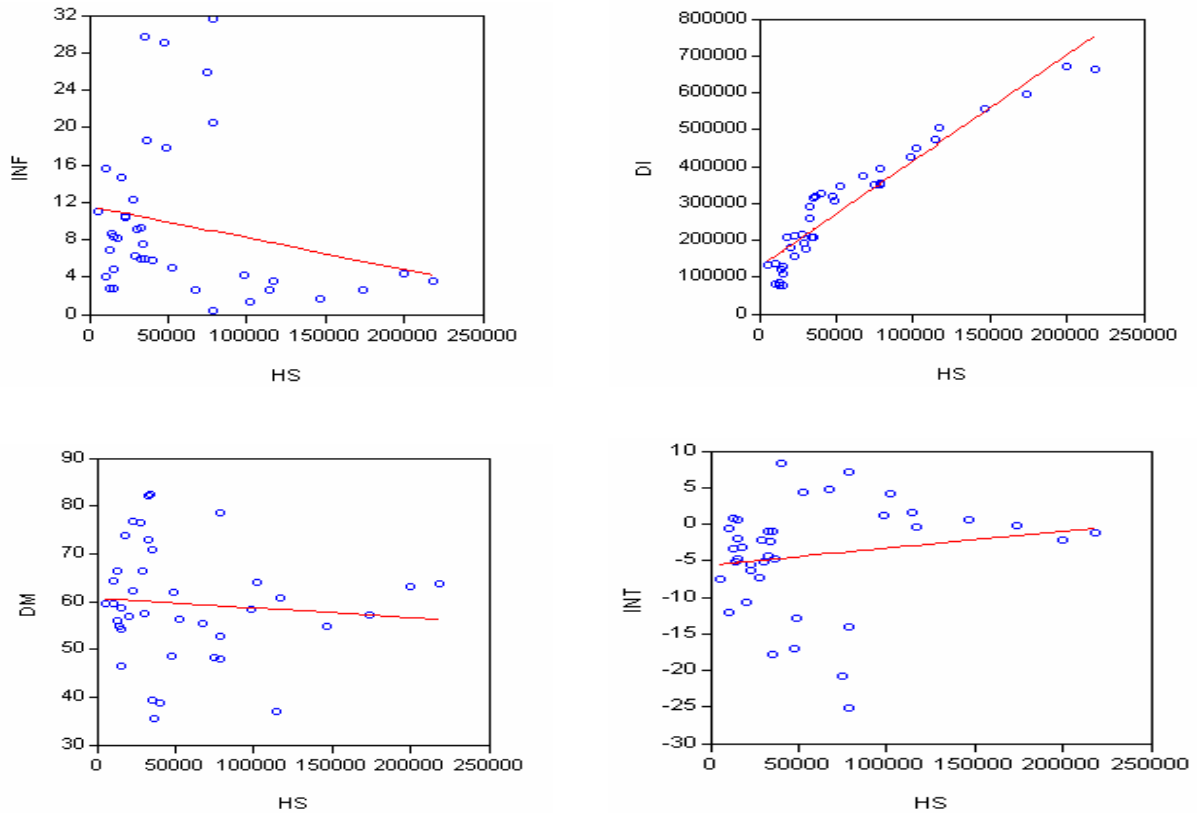
- إشارة معامل الدخل العائلي المتاح الحقيقي (DI) ($0 < c_1 < 1$) أي موجبة وأقل من الواحد الصحيح وهي تمثل الميل الحدي للإدخار العائلي، وتعني أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل المتاح والإدخار العائلي.
 - تفترض النظرية الإقتصادية الإشارة السالبة لمعامل معدل التضخم الجاري ($c_2 < 0$) نتيجة لوجود علاقة عكسية بين التضخم والإدخار العائلي.
 - من المتوقع في ضوء المعلومات المتوافرة عن النظرية الإقتصادية أن إشارة معامل سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لدى البنوك موجبة ($c_3 > 0$) وفقا لعلاقة الطردية بين سعر الفائدة الدائن وحجم المدخرات لدى أوعية الإدخار المصرفية.
 - تفترض النظرية الإقتصادية الإشارة السالبة لمعامل متوسط حجم الأسرة ($c_4 < 0$) وهذا نظرا لوجود علاقة عكسية بين المتغيرين.
 - إشارة معلمة المتغير الخامس وهو معدل الإعالة سالبة ($c_5 < 0$) مما يعني أن العلاقة بين هذا المتغير والإدخار العائلي هي علاقة عكسية.
 - إشارة معلمة المتغير السادس الذي يمثل عمق النظام المالي المعبر عنه بدرجة التعمق النقدي موجبة ($c_6 > 0$) أي أن علاقة بالإدخار العائلي هي علاقة طردية.
- وللإشارة فقد إستخدمنا نموذج الانحدار المتعدد لتحديد المتغيرات المفسرة لإدخار القطاع العائلي في الجزائر، وذلك بالإعتماد على برنامج (Econometrics Views)، حيث يشتمل هذا الأخير على العديد من الطرق المستخدمة في القياس والتي من بينها طريقة المربعات الصغرى الذي سنستخدمها في عملية التقدير، حيث تعتبر طريقة المربعات الصغرى الطريقة المثلى في تقدير النموذج الأمثل لدالة الإدخار العائلي في الجزائر، وفيما يلي رسم بياني يوضح إنتشار قيم الإدخار العائلي الحقيقي.
- الشكل (1-4): رسم بياني يوضح العلاقة بين الإدخار العائلي الحقيقي والمتغيرات المفسرة**

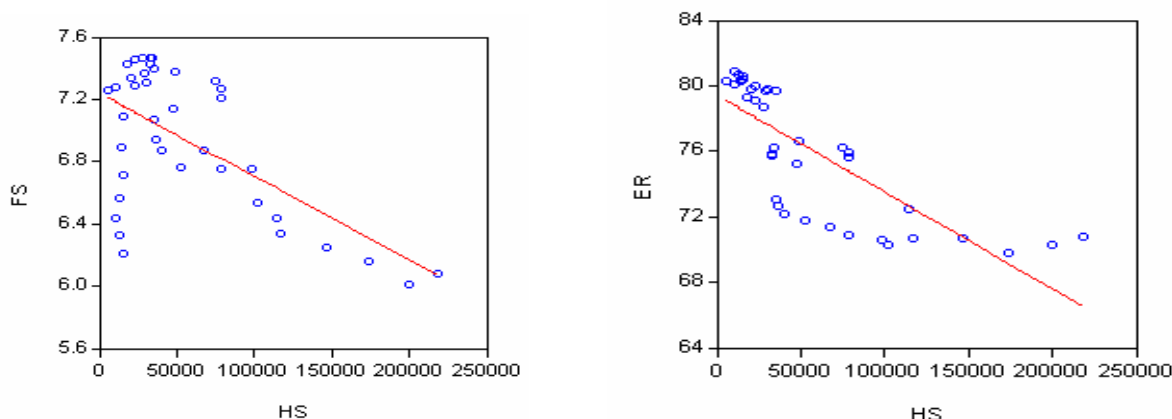


الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-1397
2008



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EViews
الشكل (2-4): رسم بياني آخر يوضح العلاقة بين الإدخار العائلي الحقيقي والمتغيرات المفسرة





المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البرنامج

حيث يتضح من خلال الشكلين أعلاه أن جميع القيم تقريبا تنتشر حول خط مستقيم مما يدل على وجود علاقة خطية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، وعليه فإن طريقة المربعات الصغرى تصلح لتقدير معالم النموذج القياسي الذي نحن بصدد تقديره.

المبحث الثاني: دراسة إستقرارية المتغيرات

يتناول هذا المبحث دراسة خصائص السلاسل الزمنية من ناحية الإستقرارية (مركبة الإتجاه العام الجذر الأحادي) وذلك إعتمادا على إختبار ديكي فولر البسيط (DF) والصاعد (ADF).

المطلب الأول: إختبار إستقرارية المتغير التابع

بإستعمال دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة الإدخار العائلي الحقيقي الموضح شكلها كما يلي:
الشكل (3-4): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للإدخار العائلي الحقيقي

Date: 12/04/09 Time: 11:17
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.862	0.862	31.298	0.000
		2 0.674	-0.271	50.952	0.000
		3 0.529	0.100	63.395	0.000
		4 0.424	0.000	71.612	0.000
		5 0.354	0.050	77.508	0.000
		6 0.285	-0.076	81.433	0.000
		7 0.221	0.017	83.882	0.000
		8 0.155	-0.074	85.122	0.000
		9 0.105	0.039	85.707	0.000
		10 0.069	-0.028	85.967	0.000
		11 0.050	0.044	86.110	0.000
		12 0.048	0.018	86.246	0.000
		13 0.060	0.063	86.470	0.000
		14 0.079	0.018	86.872	0.000
		15 0.066	-0.103	87.163	0.000
		16 0.007	-0.142	87.166	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج

نلاحظ أن دالة الارتباط الذاتي البسيطة (AC) متدهورة أسيا، في حين أن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتو من مجال الثقة عند $P = 1$ وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة، لذا سنلجأ إلى إجراء إختبار ديكي فولر لجعل السلسلة في حالة الإستقرار.

الجدول (4-4): جدول درجة التأخير

p	Akai	schw
0	21.90	22.03
1	21.92	22.09
2	22.01	22.23
3	22.02	22.29

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعيارى akai و schw هي في حالة $P = 0$.

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (الملحق رقم 02، الجدول رقم 01) فإن المتغير التابع غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ حسب الجدول التالي:

الجدول (5-4): جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة والمجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$

القيمة المجدولة	القيمة المحسوبة	النموذج
-1.94	2.66	1
-2.93	1.49	2
-3.53	-0.54	3

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

ومن ثم ولجعل السلسلة مستقرة سنقوم بإجراء نفس الاختبار على الفروقات من الدرجة الأولى.

الشكل (4-4): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للإدخار العائلي الحقيقي بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

Date: 12/04/09 Time: 11:30

Sample: 1970 2008

Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.666	0.666	18.241	0.000
		2 0.724	0.503	40.349	0.000
		3 0.451	-0.299	49.163	0.000
		4 0.502	0.128	60.413	0.000
		5 0.382	0.163	67.140	0.000
		6 0.343	-0.221	72.712	0.000
		7 0.230	-0.100	75.314	0.000
		8 0.217	0.197	77.710	0.000
		9 0.192	0.055	79.638	0.000
		10 0.185	-0.117	81.492	0.000
		11 0.162	0.066	82.966	0.000
		12 0.102	-0.046	83.570	0.000
		13 0.041	-0.233	83.672	0.000
		14 -0.024	-0.046	83.709	0.000
		15 -0.077	0.027	84.098	0.000
		16 -0.118	-0.095	85.068	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البرنامج

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتوات من مجال الثقة عند كل من $P = 1$ و $P = 2$ وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

الجدول (6-4): جدول درجة التأخير

p	Akai	schw
0	-2.75	-2.61
1	-2.80	-2.62
2	-2.91	-2.69
3	-2.83	-2.56

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعيارى akai و schw هي في حالة $P = 2$.

إنطلاقاً من النماذج الثلاثة (الملحق رقم 02، الجدول رقم 02) فإن المتغير التابع غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ حسب الجدول التالي:

الجدول (7-4): جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة والمجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$

القيمة المجدولة	القيمة المحسوبة	النموذج
-3.55	-3.49	6

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

5	-1.81	-2.94
4	-1.77	-1.95

لجعل السلسلة مستقرة سنجري نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الثانية.
الشكل (4-5): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للإدخار العائلي الحقيقي بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية

Date: 12/04/09 Time: 11:38
Sample: 1970 2008
Included observations: 37

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.646	-0.646	16.737	0.000
		2 0.524	0.182	28.045	0.000
		3 -0.546	-0.270	40.717	0.000
		4 0.247	-0.403	43.379	0.000
		5 -0.152	0.014	44.416	0.000
		6 0.093	-0.110	44.821	0.000
		7 -0.010	-0.191	44.826	0.000
		8 -0.014	-0.057	44.836	0.000
		9 0.036	-0.037	44.901	0.000
		10 -0.053	-0.119	45.049	0.000
		11 0.070	-0.005	45.319	0.000
		12 -0.023	0.089	45.350	0.000
		13 0.022	-0.021	45.379	0.000
		14 -0.025	-0.001	45.417	0.000
		15 -0.006	0.071	45.420	0.000
		16 0.013	0.045	45.432	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البرنامج
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتوات من مجال الثقة عند كل من $P = 1$ و $P = 4$.

الجدول (4-8): جدول درجة التأخير

p	Akai	schw
0	-2.69	-2.55
1	-2.64	-2.46
2	-2.64	-2.41
3	-2.80	-2.53

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة $P = 3$.

إنطلاقاً من النماذج الثلاثة (الملحق رقم 02، الجدول رقم 03) فإن المتغير التابع مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أصغر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ حسب الجدول التالي:

الجدول (4-9): جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة والمجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
---------	-----------------	-----------------

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 14970-2008

6	-4.85	-1.95
5	-5.28	-2.95
4	-5.45	-3.55

المطلب الثاني: إختبار إستقرارية المتغيرات المستقلة
بنفس الطريقة التي رأيناها سابقا سنقوم بدراسة إستقرارية المتغيرات المفسرة
إعتمادا على إختبار ديكي فولر البسيط والصاعد، والجداول التالية توضح النتائج
المحصل عليها بعد إجراء الإختبارات:

الجدول (10-4): إختبار ديكي فولر البسيط للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المفسرة

النموذج		النموذج (3)		النموذج (2)		النموذج (1)	
المتغيرات	درجة التأخير	القيمة الحرجة 5% t_{tab}	إختبار ADF t_{cal}	القيمة الحرجة 5% t_{tab}	إختبار ADF t_{cal}	القيمة الحرجة 5% t_{tab}	إختبار ADF t_{cal}
ER	0	-3.53	-2.65	-2.93	-0.22	-1.94	-2.26
INF	0	-3.53	-1.93	-2.93	-1.92	-1.94	-1.23
INT	0	-3.53	-2.25	-2.93	-2.19	-1.94	-1.88
DI	0	-3.53	0.20	-2.93	2.64	-1.94	6.09

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول (11-4): إختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المفسرة

النموذج	النموذج (6)	النموذج (5)	النموذج (4)
---------	-------------	-------------	-------------

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 14970
2008

المتغيرات	درجة التأخير	القيمة الحرجة %5	اختبار ADF	القيمة الحرجة %5	اختبار ADF	القيمة الحرجة %5	اختبار ADF
		t_{tab}	t_{cal}	t_{tab}	t_{cal}	t_{tab}	t_{cal}
FS	3	-3.54	-3.76	-2.94	-0.71	-1.95	-0.89
DM	2	-3.54	-2.75	-2.94	-2.73	-1.95	-0.34

المصدر: من إعداد الباحث.

إنطلاقاً من الجدول (4-10) والجدول (4-11) نلاحظ أن القيم الحسابية (t_{cal}) لإختبار ديكي فولر سواء بالنسبة للنماذج (1)، (2) و (3)، أو النماذج (4)، (5) و (6) أكبر من القيم الجدولية (t_{tab}) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، ونفس الشيء عند مستوى معنوية 1% و 10% ¹ (هذا بإستثناء النموذج (1) بالنسبة للمتغير ER في الجدول (4-10)) لجميع المتغيرات المستقلة، وهذا معناه أن جميع المتغيرات المفسرة غير مستقرة، بإستثناء المتغير ER.

وعليه سنقوم بإجراء نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الأولى بغرض إرجاع السلاسل إلى حالة الإستقرار، والجدول التالية توضح النتائج المحصل عليها بعد إجراء الإختبارات:

الجدول (4-12): إختبار ديكي فولر البسيط للسلاسل غير مستقرة

النموذج (1)		النموذج (2)		النموذج (3)		النموذج	
المتغيرات	درجة التأخير	القيمة الحرجة %5	اختبار ADF	القيمة الحرجة %5	اختبار ADF	المتغيرات	درجة التأخير
		t_{tab}	t_{cal}	t_{tab}	t_{cal}		
INF	0	-3.53	-5.75	-2.94	-5.75		
INT	0	-3.53	-5.64	-2.94	-5.70		
DI	0	-3.53	-4.34	-2.94	-3.99		

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول (4-13): إختبار ديكي فولر المطور للسلاسل غير مستقرة

النموذج	النموذج (6)	النموذج (5)	النموذج (4)
---------	-------------	-------------	-------------

¹ - أنظر الملحق رقم 03 .

المتغيرات	درجة التأخير	القيمة الحرجة %5	إختبار ADF t_{cal}	القيمة الحرجة %5	إختبار ADF t_{cal}	القيمة الحرجة %5	إختبار ADF t_{cal}
FS	2	-3.54	-3.43	-2.94	-1.81	-1.77	-2.26
DM	3	-3.53	-3.73	-2.94	-3.79	-1.95	-3.84

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول (4-12) أن القيم الحسابية (t_{cal}) لإختبار ديكي فولر بالنسبة للنماذج (1)، (2) و (3) أصغر من القيم الجدولية (t_{tab}) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ونفس الشيء عند مستوى معنوية 1% و 10% ، وبالتالي فإن كل السلاسل (INF, INT, DI) أصبحت مستقرة بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى¹.

كما نلاحظ من خلال الجدول (4-13) أن القيم الحسابية (t_{cal}) لإختبار ديكي فولر بالنسبة للنماذج (6)، (5) و (4) أصغر من القيم الجدولية (t_{tab}) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ونفس الشيء عند مستوى معنوية 1% و 10% ، ويتعلق ذلك بالمتغير (DM)، أما بالنسبة للمتغير المستقل (FS) فإن القيم الحسابية أكبر من القيم الجدولية، وبالتالي فهو غير مستقر، ومن ثم ولجعل السلسلة مستقرة فإنه لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الثانية، والجدول التالي يوضح النتائج المحصل عليها بعد إجراء إختبار ديكي فولر على هذا المتغير.

الجدول (4-14): جدول درجة التأخير

p	Akai	schw
0	-2.69	-2.55
1	-2.64	-2.46
2	-2.64	-2.41
3	-2.80	-2.53

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة $P = 3$.

إنطلاقاً من النماذج الثلاثة (الملحق رقم 05، الجدول رقم 01) فإن المتغير التابع مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أصغر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ حسب الجدول التالي:

الجدول (4-15): جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة والمجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$

النموذج	القيمة	القيمة
---------	--------	--------

¹ - أنظر الملحق رقم 04.

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

المجدولة	المحسوبة	
-3.55	-5.45	6
-2.95	-5.28	5
-1.95	-4.85	4

يوضح الجدول التالي المتغيرات المستقرة بعد إجراء كل من الفروقات من الدرجة الأولى والفروقات من الدرجة الثانية.

الجدول (4-16): درجات استقرار المتغيرات

المتغيرات المستقرة في المستوى الأصلي	المتغيرات المستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى	المتغيرات المستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية
معدل الإعالة (ER).	الدخل العائلي المتاح الحقيقي (DI). سعر الفائدة الحقيقي (INT). معدل التضخم الجاري (INF). عمق النظام المالي (DM).	الإدخار العائلي الحقيقي (HS). متوسط حجم الأسرة (FS).

المصدر: من إعداد الباحث.

المبحث الثالث: تقدير النموذج والتنبؤ به

بعد اختيار الطريقة المفضلة للتقدير، وبعد دراسة إستقرارية المتغير التابع وكذا المتغيرات المفسرة تأتي مرحلة تقدير النموذج، حيث يتم إجراء عدة اختبارات بغية تحديد المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع، ليتم بعد ذلك إستعمال هذا النموذج في عملية التنبؤ، وطبعاً هذا بعد تشخيصه واختباره.

المطلب الأول: تقدير النموذج

إعتماداً على برنامج Eviews وباستخدام طريقة المربعات الصغرى سنقوم بتقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر لمعرفة المتغيرات التي تحدد العوامل المؤثرة على إدخار هذا القطاع وذلك كما يلي:

الجدول (4-17): تقدير علاقة الإدخار العائلي الحقيقي بالمتغيرات المفسرة بواسطة طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: HS				
Method: Least Squares				
Date: 12/04/09 Time: 11:04				
Sample: 1970 2008				
Included observations: 39				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI	0.375199	0.028791	13.03190	0.0000
INF	-1525.433	794.9581	-1.918885	0.0640
INT	-1707.472	850.4355	-2.007762	0.0532
FS	-24967.17	4878.324	-5.117981	0.0000
ER	4093.837	1312.067	3.120142	0.0038
DM	146.8007	160.3132	0.915712	0.3667
C	-191677.0	109067.4	-1.757419	0.0884
R-squared	0.982391	Mean dependent var	57161.53	
Adjusted R-squared	0.979090	S.D. dependent var	53681.15	
S.E. of regression	7762.537	Akaike info criterion	20.91315	
Sum squared resid	1.93E+09	Schwarz criterion	21.21174	
Log likelihood	-400.8065	F-statistic	297.5452	
Durbin-Watson stat	1.565568	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$HS = 0.37 DI - 1525.43 INF - 1707.47 INT - 24967.16 FS + 4093.83 ER + 146.80 DM - 191677.002$$

$$R^2 \text{ ajuste} = 0.97 \quad F\text{-Stat} = 297.54 \quad P(F\text{-Stat}) = 0.00 \quad DW = 1.56 \quad Obs = 39$$

- التحليل الإحصائي:

من خلال النموذج المقدر أعلاه نجد أن قيمة إحصائية ستيودنت تبين أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفر عند مستوى 10%، أي أنها مقبولة ولها تأثير جيد في النموذج، وهذا بإستثناء المتغير DM.

من جهة أخرى، وبالنسبة لإختبار دربن واتسن، فيتبين لنا أن القيمة المحسوبة (1.56) تقع خارج مجال إنعدام الارتباط الذاتي للأخطاء [1.86 , 2.14] وهو ما يدل على أن القيمة المحسوبة موجودة في مجال الشك، ومن ثم فإن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية، لذا سنقوم بتصحيحه وذلك بحذف المتغير DM.

الجدول (4-18): تقدير علاقة الإدخار العائلي الحقيقي بالمتغيرات المستقلة بعد حذف المتغير DM

Dependent Variable: HS
Method: Least Squares
Date: 12/04/09 Time: 11:06
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI	0.373814	0.028681	13.03368	0.0000
INF	-1918.770	667.2803	-2.875507	0.0070
INT	-2002.864	784.9531	-2.551572	0.0155
FS	-22038.08	3674.234	-5.998007	0.0000
ER	3931.249	1296.814	3.031467	0.0047
C	-187956.2	108724.7	-1.728735	0.0932
R-squared	0.981930	Mean dependent var	57161.53	
Adjusted R-squared	0.979192	S.D. dependent var	53681.15	
S.E. of regression	7743.523	Akaike info criterion	20.88774	
Sum squared resid	1.98E+09	Schwarz criterion	21.14367	
Log likelihood	-401.3109	F-statistic	358.6414	
Durbin-Watson stat	1.490478	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews
من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$HS = 0.37 DI - 1918.76 INF - 2002.86 INT - 22038.08 FS + 3931.24 ER - 187956.15$$

$$R^2_{\text{ajuste}} = 0.97 \quad F\text{-Stat} = 35864 \quad P(F\text{-Stat}) = 0.00 \quad DW = 1.49 \quad \text{Obs} = 39$$

- التحليل الإحصائي:

إنطلاقاً من النموذج المقدر أعلاه نجد أن قيم إحصائية ستيودنت تبين أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفر عند مستوى 5% ما عدا الثابت C، أي أنها مقبولة ولها تأثير جيد في النموذج.

كما أن قيمة معامل التحديد المصحح تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر 97% من الإدخار العائلي، غير أن القيمة المحسوبة لإحصائية درين واتسن (1.49) موجودة في مجال الشك [1.22, 1.79]، وعليه فالنموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية، لذا سنقوم بتصحيحه بإضافة الإنحدار الذاتي (AR).

الجدول (4-19): تصحيح النموذج بإضافة الإنحدار الذاتي (AR)

Dependent Variable: HS
Method: Least Squares
Date: 12/04/09 Time: 11:11
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 10 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI	0.373359	0.032944	11.33310	0.0000
INF	-1966.505	774.5373	-2.538941	0.0164
INT	-1983.006	883.1370	-2.245412	0.0320
FS	-20998.99	5466.009	-3.841742	0.0006
ER	3856.670	1428.800	2.699237	0.0112
C	-188851.0	123502.0	-1.529134	0.1364
AR(1)	0.268284	0.176962	1.516057	0.1396
R-squared	0.982868	Mean dependent var	58254.18	
Adjusted R-squared	0.979552	S.D. dependent var	53960.44	
S.E. of regression	7716.115	Akaike info criterion	20.90483	
Sum squared resid	1.85E+09	Schwarz criterion	21.20649	
Log likelihood	-390.1918	F-statistic	296.4144	
Durbin-Watson stat	1.687848	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted AR Roots	.27			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews
من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$HS = 0.37 DI - 1966.50 INF - 1983.006 INT - 20998.99 FS + 3856.66 ER - 188851.01 + [AR(1)=0.26]$$

$$R^2_{adj} = 0.97 \quad F-Stat = 29641 \quad P(F-Stat) = 0.00 \quad DW = 1.68 \quad Obs = 38$$

- التحليل الإحصائي:

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن هذا النموذج غير مقبول إحصائياً لأن $AR(1)$ ليس معنوي، كما أن إحصائية درين واتسن المحسوبة (1.68) تقع في مجال الشك [1.15 , 1.86] وعليه سنقوم بتصحيح النموذج مرة أخرى عن طريق إضافة المتوسطات المتحركة (MA)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-20): تصحيح النموذج بإضافة المتوسطات المتحركة (MA)

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

Dependent Variable: HS
Method: Least Squares
Date: 12/04/09 Time: 11:13
Sample: 1970 2008
Included observations: 39
Convergence achieved after 13 iterations
Backcast: 1969

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI	0.371384	0.030790	12.06189	0.0000
INF	-2019.685	752.7983	-2.682903	0.0115
INT	-1997.654	853.7534	-2.339849	0.0257
FS	-20106.12	4887.757	-4.113567	0.0003
ER	3800.490	1354.325	2.806188	0.0085
C	-189829.5	114104.1	-1.663653	0.1059
MA(1)	0.523122	0.168617	3.102439	0.0040
R-squared	0.985057	Mean dependent var	57161.53	
Adjusted R-squared	0.982256	S.D. dependent var	53681.15	
S.E. of regression	7150.744	Akaike info criterion	20.74897	
Sum squared resid	1.64E+09	Schwarz criterion	21.04756	
Log likelihood	-397.6049	F-statistic	351.5888	
Durbin-Watson stat	2.008059	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted MA Roots	-.52			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$HS = 0.37 DI - 2019.68 INF - 1997.65 INT - 20106.11 FS + 3800.49 ER - 189829.54 + [MA(1)=0.52]$$

$$R^2_{\text{ajuste}} = 0.98 \quad F\text{-Stat} = 351.58 \quad P(F\text{-Stat}) = 0.00 \quad DW = 2.00 \quad Obs = 39$$

- التحليل الإحصائي:

إنطلاقاً من الجدول أعلاه، نلاحظ أن كل المعاملات معنوية إحصائياً باستثناء الثابت C الذي يعتبر غير معنوي، وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصاء ستودنت أقل من القيمة المجدولة حيث:

$$T_{lab} = 1.6924$$

$$T_{cal} = |-1.6636|$$

وبالتالي سنعيد التقدير بحذف الثابت C من النموذج كما يلي:

الجدول (4-21): تقدير علاقة الإدخار العائلي الحقيقي بالمتغيرات المستقلة

Dependent Variable: HS
Method: Least Squares
Date: 12/30/09 Time: 19:43
Sample: 1970 2008
Included observations: 39
Convergence achieved after 10 iterations
Backcast: 1969

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI	0.323503	0.010528	30.72802	0.0000
INT	-2914.682	652.4857	-4.467043	0.0001
INF	-2720.631	626.3405	-4.343694	0.0001
FS	-21680.90	4921.856	-4.405024	0.0001
ER	1668.694	417.3694	3.998122	0.0003
MA(1)	0.519625	0.166084	3.128692	0.0037
R-squared	0.983716	Mean dependent var	57161.53	
Adjusted R-squared	0.981249	S.D. dependent var	53681.15	
S.E. of regression	7350.731	Akaike info criterion	20.78363	
Sum squared resid	1.78E+09	Schwarz criterion	21.03956	
Log likelihood	-399.2807	Durbin-Watson stat	2.014273	
Inverted MA Roots	-.52			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews
من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$HS = 0.32 DI - 2914.68 INT - 2720.63 INF - 21680.89 FS + 1668.69 ER + [MA(1)=0.51]$$

$$R^2 \text{ adjuste} = 0.98 \quad F\text{-Stat}=399705 \quad DW = 2.01 \quad Obs = 39$$

- حساب المرونات:

$$E = b_5 \left(\frac{\overline{DI}}{\overline{HS}} \right) = 0.323 \left(\frac{291234.392}{57161.530} \right) = 1.64 \quad \text{- بالنسبة للمتغير DI:}$$

$$E = b_1 \left(\frac{\overline{INT}}{\overline{HS}} \right) = -2914.68 \left(\frac{-4.292}{57161.530} \right) = 0.218 \quad \text{- بالنسبة للمتغير INT:}$$

$$E = b_2 \left(\frac{\overline{INF}}{\overline{HS}} \right) = -2720.63 \left(\frac{9.640}{57161.530} \right) = -0.45 \quad \text{- بالنسبة للمتغير INF:}$$

$$E = b_3 \left(\frac{\overline{FS}}{\overline{HS}} \right) = -21680.90 \left(\frac{6.933}{57161.530} \right) = -2.62 \quad \text{- بالنسبة للمتغير FS:}$$

$$E = b_4 \left(\frac{\overline{ER}}{\overline{HS}} \right) = 1668.69 \left(\frac{76.039}{57161.530} \right) = 2.21 \quad \text{- بالنسبة للمتغير ER:}$$

1- التحليل الإحصائي:

يتضح من خلال نتائج التقدير أن جميع معالم النموذج المقدرة معنوية إحصائياً، مما يدل على جوهرية العلاقة بين الإدخار العائلي والمتغيرات المستقلة وذلك من خلال المقاييس التالية:

تم قياس قوة تفسير العلاقة بين الادخار العائلي الحقيقي والمتغيرات المستقلة بواسطة معامل التحديد المصحح الذي قدر بـ (98,12%)، فارتفاع هذه النسبة يوضح مدى قوة هذه العلاقة وأن هذه المتغيرات تفسر (98,12%) من التغيرات التي تحدث في الادخار العائلي، أما الـ (1,88%) فترجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج المقترح.

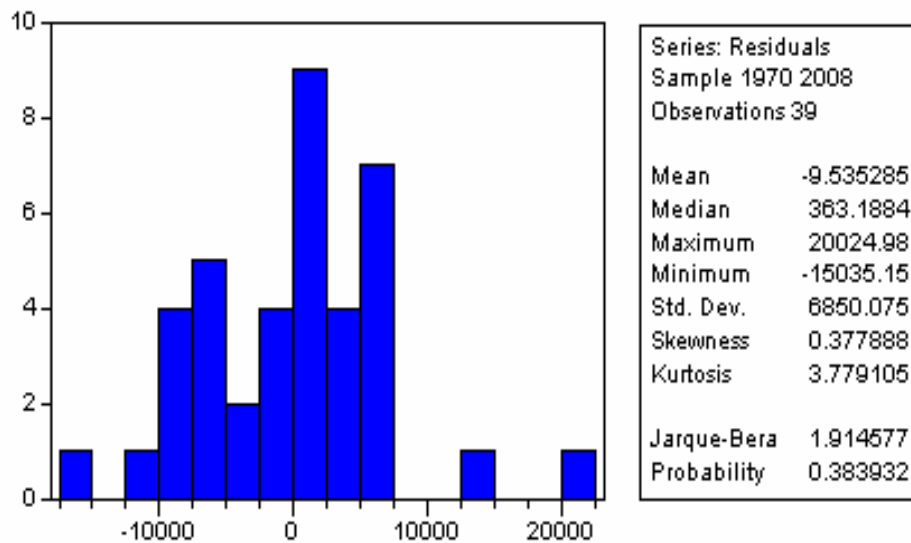
يتضح لنا من خلال إختبار ستودنت أن كل المعاملات تختلف عن الصفر وبالتالي فهي معنوية ولها تأثير قوي وجيد في النموذج.

من خلال إختبار فيشر نستطيع القول بأن كل المتغيرات لها تأثير كبير في النموذج لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة $F_{cal} > F_{(5,33)}^{1\%}$ ، حيث أن:

$$F_{cal} = 399.705 \text{ أما } F_{tab} = 2.50$$

أما بالنسبة لإختبار توزيع البواقي، فنلاحظ من خلال إختبارات البواقي كما هي مبينة حسب المدرج التكراري وكذا المؤشرات أن:

الشكل (4-6): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews

- حسب إختبار الالتواء (SKEWNESS): لدينا $B_1^{1/2} = 0.377$

$$|B_1^{1/2} - 0| / \sqrt{6/n} = 0.377 / \sqrt{6/39} = 1.96 > 0.85 \text{ ومنه فان توزيع سلسلة البواقي}$$

طبيعي.

- إختبار التفرطح (kurtosis): لدينا $B_2 = 3.77$ ومنه:

$$|B_2 - 3| / \sqrt{24/n} = 3.43 / \sqrt{24/39} = 5.59 > 1.96 \text{ ومنه فان توزيع سلسلة البواقي غير}$$

طبيعي.

- إختبار jaque - bera (JB):

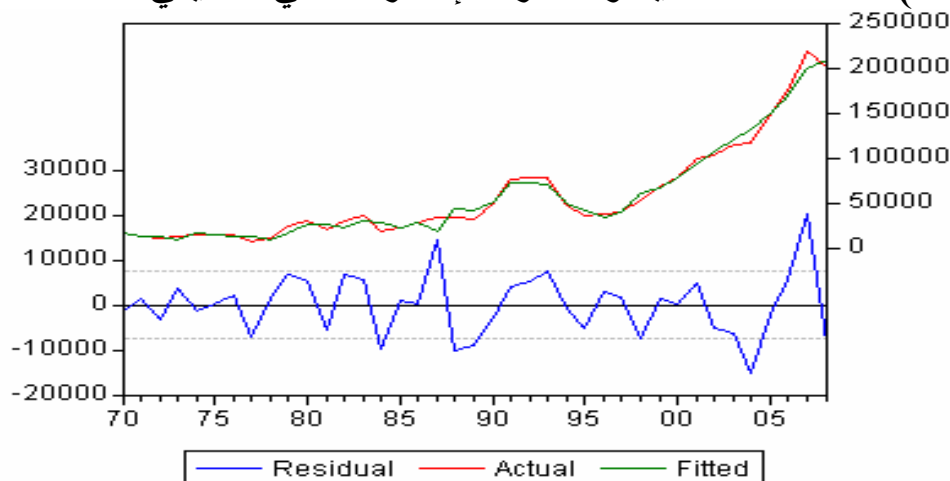
حسب إحصاءة bera-jaque لدينا: $\chi^2 = 5.99 > S = 1.91$

إنطلاقاً من الإختبارين الأول والثالث فإنه يمكن القول أن توزيع البواقي طبيعي.

وبخصوص إختبار إختلاف (أو تجانس) التباين والذي نهدف من خلاله لإختبار إمكانية وجود علاقة بين الأخطاء والمتغيرات المفسرة للنموذج، فإنه وفقاً لبرنامج Eviews يمكن إجراء إختبارين إختبار ARCH-LM حيث يعطينا هذا الأخير: $nR^2 = 0.43 < \chi^2_{(2)} = 9.21$ أو إختبار White حيث يعطينا هو الآخر: $nR^2 = 18.80 < \chi^2_{(10)} = 23.92$

وبالتالي لا يوجد إختلاف تباين، وهذا جيد بالنسبة للنموذج. كما يظهر لنا من خلال الشكل الموالي أن هناك تطابق بين السلسلة المقدرة والسلسلة الأصلية وهو ما يشير إلى تجانس التباين.

الشكل (7-4): السلسلة الأصلية والمقدرة للإدخار العائلي الحقيقي



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews

وبغرض التأكد من عدم وجود ارتباط بين الأخطاء، فقد أجرينا إختبارين:

- إختبار Breusch-Godfrey : حيث إتضح لنا بعد إجراء هذا الإختبار أنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء حيث: $nR^2 = 7.23 < \chi^2_{(2)} = 9.21$

- أما بالنسبة لإختبار دربن واتسن، فإن القيمة d^* المحسوبة مساوية لـ 2.01، أما القيمة النظرية المتحصل عليها من جدول DW فهي [1.86 , 1.16] كما أن مجال إستقلال الأخطاء هو $[d_2, 4 - d_2]$ أي [1.86 , 2.14].

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة تنتمي إلى هذا المجال مما يدل على أن الأخطاء مستقلة ذاتياً وعليه فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية، حيث أن معاملات كل من الدخل العائلي المتاح الحقيقي، معدل التضخم الجاري، سعر الفائدة الحقيقي، معدل الإعالة وكذا متوسط حجم الأسرة معنوية بدرجة ثقة 99%، ومن ثم فإن نموذجنا صالح للتنبؤ.

2- التحليل الإقتصادي:

- المعامل (c_1) الذي يمثل الميل الحدي للإدخار محصور بين 0 و 1 ($1 > c_1 > 0$) وهو مطابق للنظرية الاقتصادية، وهو عبارة عن النسبة التي يتم إدخارها من الدخل العائلي المتاح الحقيقي وقيمتها موجبة وأقل من الواحد الصحيح، وهذه النتيجة تعني أنه يتم إدخار حوالي 32.35% من الدخل العائلي المتاح الحقيقي.

- يتبين من نتائج التقدير أن هناك علاقة سالبة بين التضخم ومستويات الإدخار العائلي (-2720.63)

وهذا يتوافق مع ما جاء في النظرية الاقتصادية التي ترى أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والإدخار العائلي، ذلك لأن التضخم يعمل على القضاء على المدخرات بتآكل القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وعدم توزيع الدخل بصورة عادلة. ويتضح لنا من خلال حساب المرونة أن زيادة معدل التضخم بـ 1% تؤدي إلى انخفاض في حجم الإدخار العائلي بـ 0.45%.

- أما ما يتعلق بسعر الفائدة، فإن نتائج التقدير أوضحت أن هناك علاقة عكسية بينه وبين الإدخار العائلي وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، وتفسير ذلك هو أن سعر الفائدة الحقيقي كان سالبا في أغلب فترات الدراسة بفعل إرتفاع معدل التضخم، وقد أدى ذلك إلى وجود تأثير سلبي (علاقة عكسية) بين المتغيرين (أثر الدخل في هذه الحالة)، كما أنه وبحكم الطابع الإسلامي للمجتمع الجزائري فإن هذه النتيجة تعتبر مقبولة، حيث أن العائلات عندما تقوم بالإدخار فإنها لا تعطي له أهمية كبيرة.

- وبخصوص معدل الإعالة، فقد تبين لنا من خلال نتائج التقدير أن له علاقة طردية مع حجم الإدخار العائلي وهذا يتنافى مع ما جاء في النظرية الاقتصادية، و لكن يمكن تفسير ذلك بلجوء الأسرة إلى تخفيض مستوى إنفاقها عند زيادة عدد الأطفال، كما يمكن تفسير ذلك بانخفاض عبء الإعالة على الآباء نتيجة إشتغال الأبناء (سواء كانوا يقطنون في المناطق الريفية أم الحضرية) ممن هم في سن الإعالة.

- يظهر لنا من خلال نتائج التقدير أن هناك علاقة عكسية بين متوسط حجم الأسرة ومستوى الإدخار العائلي، وهذا يتوافق والنظرية الاقتصادية حيث أن زيادة عدد الأطفال يؤدي إلى تزايد نفقات الإنفاق الخاصة بالأسرة على حساب إدخارها.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية لإدخار القطاع العائلي في الجزائر

سنحاول قبل التطرق إلى مرحلة التنبؤ إختبار ما إذا كان هناك إنحراف (تغير هيكل) في النموذج المتوصل إليه، وذلك بإستخدام إختبار شو (Chow Test)، وقيامنا بهذا الإختبار مبني على قناعتنا بأن الإقتصاد الجزائري مر بمرحلتين خلال فترة الدراسة وهي:

- المرحلة الأولى: تبدأ من 1970 إلى 1985 حيث كان الإقتصاد الجزائري يعتمد النهج الإشتراكي وتميزت هذه الفترة بضعف في مستوى الدخل وسيادة أسعار فائدة حقيقية سالبة، كما تميزت بإرتفاع معدل الإعالة، وهو ما أثر في السلوك الإدخاري للعائلات.

- المرحلة الثانية: تبدأ من 1986 إلى 2008، شهدت هذه الفترة قيام الدولة بإصلاحات عميقة مست مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو ما أثر في سلوك إدخار القطاع العائلي.

يقتضي اختبار شو تقسيم بيانات السلسلة الزمنية إلى جزئين، ويتطلب ذلك اختيار نقطة يتم من خلالها تقسيم السلسلة الزمنية إلى فترتين، هذه النقطة يتم اختيارها على أسس وإعتبارات، بحيث أن تلك الإعتبارات والأسس أدت إلى عدم الإستقرار في النموذج.

أولاً: تقدير النموذج باستخدام بيانات الفترة 1970-2008
إنطلاقاً من الجدول (4-16) لدينا:

$$HS = 0.32 DI - 2914.68 INT - 2720.63 INF - 21680.89 FS + 1668.69 ER + [MA(1)=0.51]$$

$$R^2_{\text{ajuste}} = 0.98 \quad F\text{-Stat}=399705 \quad N_0 = 39 \quad SCR_R = 1.78 * 10^{+9}$$

ثانياً: تقدير النموذج باستخدام بيانات الفترة 1970-1985

بعد إجراء عدة إختبارات تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول (4-22): تقدير علاقة الإدخار العائلي الحقيقي بالمتغيرات المفسرة خلال الفترة 1985-1970

Dependent Variable: HS Method: Least Squares Date: 12/31/09 Time: 17:42 Sample: 1970 1985 Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI	0.279446	0.076893	3.634194	0.0030
FS	-18338.11	8148.221	-2.250566	0.0424
ER	1338.424	588.2838	2.275132	0.0405
R-squared	0.644040	Mean dependent var	18264.56	
Adjusted R-squared	0.589277	S.D. dependent var	8107.160	
S.E. of regression	5195.690	Akaike info criterion	20.11641	
Sum squared resid	3.51E+08	Schwarz criterion	20.26127	
Log likelihood	-157.9313	Durbin-Watson stat	1.715544	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews
من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$HS = 0.27 DI - 18338.10 FS + 1338.42 ER$$

$$R^2_{\text{ajuste}} = 0.58 \quad F\text{-Stat}=1176 \quad N_1 = 16 \quad SCR_1 = 3.51 * 10^{+8}$$

ثالثاً: تقدير النموذج باستخدام بيانات الفترة 1986-2008

بعد إجراء عدة إختبارات تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (4-23): تقدير علاقة الإدخار العائلي الحقيقي بالمتغيرات المفسرة خلال الفترة 2008-1986

Dependent Variable: HS
Method: Least Squares
Date: 05/01/10 Time: 08:47
Sample: 1986 2008
Included observations: 23
Convergence achieved after 13 iterations
Backcast: 1985

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI	0.477029	0.030417	15.68307	0.0000
ER	4204.025	1380.722	3.044802	0.0067
C	-412061.8	109338.0	-3.768699	0.0013
MA(1)	0.722121	0.141574	5.100674	0.0001
R-squared	0.979988	Mean dependent var	84220.29	
Adjusted R-squared	0.976828	S.D. dependent var	55378.76	
S.E. of regression	8430.014	Akaike info criterion	21.07376	
Sum squared resid	1.35E+09	Schwarz criterion	21.27123	
Log likelihood	-238.3482	F-statistic	310.1358	
Durbin-Watson stat	1.805985	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted MA Roots	-.72			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews
من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$HS = 0.47 DI + 4204.02 ER - 412061.82 + [MA(1)=0.72]$$

$$R^2_{\text{ajuste}} = 0.97 \quad F\text{-Stat} = 310.13 \quad N_2 = 23 \quad SCR_1 = 13.5 * 10^{+8}$$

رابعاً: حساب نسبة Chow

$$SCR_{nR} = SCR_1 + SCR_2$$

$$= 3.51 * 10^{+8} + 13.5 * 10^{+8}$$

$$= 16.81 * 10^{+8}$$

$$SCR_R = (n - k)s^2 = 1.78 * 10^{+9}$$

$$F = \frac{(SCR_R - SCR_{nR}) / K}{SCR_{nR} / (n - 2K)} \rightarrow F(K, n - 2K) \text{ بالعلاقة التالية:}$$

حيث: k: عدد المعاملات المقدرة ، N: عدد المشاهدات، SCR: مجموع مربعات البواقي.

$$F = \frac{(17.8 * 10^{+8} - 16.81 * 10^{+8}) / 6}{16.81 * 10^{+8} / (39 - 2 * 6)} = 0.265$$

نلاحظ أن القيمة المحسوبة (0.265) أقل من القيمة المجدولة (2.46)، وبالتالي فإن الدالة مستقرة عبر الفترتين، أي لا يوجد هناك تغير هيكلي في سلوك الإدخار العائلي خلال فترة الدراسة.

بعد تحديد النموذج واختبار صلاحيته وإستقراره، تأتي المرحلة الأخيرة ألا وهي مرحلة التنبؤ بالنموذج. وبملاحظة المتغيرات المفسرة المكونة لهذه الدالة، وجدنا أن عملية التنبؤ ستتوقف على المتغيرات (DI, INT, INF, FS, ER)، وللقيام بهذه العملية إستخدمنا طريقة بوكس جينكينز.

قبل البدء في دراسة مختلف السلاسل، نشير إلى أنه قد تمت دراسة إستقرارية تلك السلاسل وبالتالي لا داعي لتكرار الدراسة، ومن ثم سنقوم بتقدير النموذج وفحصه مباشرة.

1- الدخل العائلي المتاح الحقيقي:

بعد تفحص منحنيات دوال الارتباط البسيطة والجزئية للسلسلة وجدنا أن النموذج يوافق المتوسطات المتحركة المتكاملة بالإنحدار الذاتي ARIMA، وبعد إجراء عدة إختبارات تم إختيار النموذج التالي:

الجدول (4-24): تقدير نموذج الدخل العائلي المتاح الحقيقي

Dependent Variable: DDI				
Method: Least Squares				
Date: 12/14/09 Time: 18:37				
Sample(adjusted): 1973 2008				
Included observations: 36 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 12 iterations				
Backcast: 1972				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(2)	0.555907	0.169878	3.272389	0.0025
MA(1)	0.414924	0.170583	2.432380	0.0204
R-squared	0.041210	Mean dependent var		16357.97
Adjusted R-squared	0.013010	S.D. dependent var		19443.08
S.E. of regression	19316.19	Akaike info criterion		22.62923
Sum squared resid	1.27E+10	Schwarz criterion		22.71720
Log likelihood	-405.3261	Durbin-Watson stat		1.994615
Inverted AR Roots	.75	-.75		
Inverted MA Roots	-.41			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews

يمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كما يلي:

$$\Delta DI_t = \Delta DI_{t-1} + 0.55 \Delta DI_{t-2} + \varepsilon_t + 0.41 \varepsilon_{t-1}$$

بعد تقدير النموذج نقوم بإختبار مدى صلاحيته بعدة إختبارات:

- نلاحظ وفقا لإحصاء ستودنت أن المعالم لها معنوية إحصائية لأن:

$$|3.27| > 1.96 \quad \text{ونفس الشيء بالنسبة لـ } MA(1).$$

- حسب إحصاءة jaque – bera لدينا: $S = 1.61$ ، $\chi^2_{(2)} = 5.99$ ، وبالتالي توزيع البواقي طبيعي.

- بالنظر إلى إختبار ARCH- LM نجد: $\chi^2_{(2)} = 5.99$ ، $nR^2 = 0.001$ وبالتالي لا يوجد إختلاف تباين وهذا جيد بالنسبة للنموذج.

- أما بخصوص الارتباط الذاتي للأخطاء، فنلاحظ أن إحصاءة دربن واتسن المحسوبة (1.99) تقع في مجال إستقلال الأخطاء [1.59 , 2.41]، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء ومن ثم فإن نموذجنا صالح للتنبؤ.

إذن بعد تحديد النموذج المقدر وإختبار مدى صلاحيته يمكننا الآن التنبؤ بالفترات اللاحقة كما يلي:

الجدول (4-25): تنبؤات السلسلة الزمنية للدخل العائلي المتاح الحقيقي للفترة
2012-2009
الوحدة (مليون دج)

الزمن	السنة	الدخل العائلي المتاح
T+1	2009	702079.31
T+2	2010	738165.38
T+3	2011	790412.05
T+4	2012	873866.47

لكن لابد من التأكد من دقة التنبؤ بهذا النموذج من خلال تجربته على القيم الأخيرة للسلسلة وفق إختبار Chow Forecast، حيث سنطبق هذا الإختبار على السنوات الأربع الأخيرة (2008-2005) فنحصل على النتائج التالية:

الجدول (4-26): إختبار Chow Forecast

Chow Forecast Test: Forecast from 2005 to 2008

F-statistic	2.981228	Probability	0.034774
Log likelihood ratio	12.04859	Probability	0.016994

نلاحظ أن: $F_c = 2.98$ (القيمة المحسوبة).

وبما أن $F_t = F_{(k+1, n-2(k+1))} = f_{(3,30)} = 2.99$ (القيمة المجدولة).

$F_c < F_t$ أي أن النموذج ثابت للسنوات الأربعة الأخيرة للسلسلة، وهو ما يعني أن التنبؤات بعد سنة 2008 ستكون دقيقة بدرجة كبيرة.

2- سعر الفائدة الحقيقي:

بعد تفحص منحنيات دوال الارتباط البسيطة والجزئية للسلسلة وجدنا أن النموذج يوافق المتوسطات المتحركة المتكاملة بالإنحدار الذاتي ARIMA، وبعد إجراء عدة إختبارات تم إختيار النموذج التالي:

الجدول (4-27): تقدير نموذج سعر الفائدة الحقيقي

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

Dependent Variable: DINT
Method: Least Squares
Date: 12/15/09 Time: 20:56
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 10 iterations
Backcast: 1971

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	-0.728694	0.123121	-5.918516	0.0000
MA(1)	0.967485	0.037275	25.95563	0.0000
R-squared	0.111818	Mean dependent var	-0.078108	
Adjusted R-squared	0.086441	S.D. dependent var	5.225555	
S.E. of regression	4.994599	Akaike info criterion	6.107130	
Sum squared resid	873.1107	Schwarz criterion	6.194206	
Log likelihood	-110.9819	Durbin-Watson stat	2.125092	
Inverted AR Roots	-.73			
Inverted MA Roots	-.97			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews

يمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كما يلي:

$$\Delta INT_t = -0.72 \Delta INT_{t-1} + \varepsilon_t + 0.96 \varepsilon_{t-1}$$

بعد أن قدرنا النموذج سنقوم باختبار صلاحيته كما يلي:

- حسب إحصاء ستيفودنت، نلاحظ أن المعالم لها معنوية إحصائية لأن:

$$1.96 > |-5.9| \text{ ونفس الشيء بالنسبة لـ } MA(1).$$

- بخصوص إحصاء jaque – bera لدينا: $S = 4.90 < \chi^2_{(2)} = 5.99$ وعليه فإن توزيع البواقي طبيعي.

- بالنظر إلى اختبار ARCH- LM نجد: $\chi^2_{(2)} = 5.99 < nR^2 = 3.44$ وبالتالي لا يوجد اختلاف تباين وهذا جيد بالنسبة للنموذج.

- أما بخصوص الارتباط الذاتي للأخطاء، فنلاحظ أن إحصاء دربن واتسن المحسوبة (2.12) تقع في مجال إستقلال الأخطاء [1.59 , 2.41]، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء ومن ثم فإن نموذجنا صالح للتنبؤ.

الجدول (4-28): تنبؤات السلسلة الزمنية لسعر الفائدة الحقيقي للفترة 2009-

2012

الزمن	السنة	سعر الفائدة (%)
T+1	2009	- 2.79
T+2	2010	-2.27
T+3	2011	-2.69
T+4	2012	-2.35

وبغرض التأكد من دقة التنبؤ، أجرينا اختبار Chow Forecast، فكانت النتائج كما يلي:

$$F_c = 0.03$$

$$F_t = f_{(3,31)} = 2.91$$

أما: $F_c < F_t$ أي أن النموذج ثابت للسنوات الأربعة الأخيرة للسلسلة، وهو ما يعني أن التنبؤات بعد سنة 2008 ستكون دقيقة بدرجة كبيرة.

3- معدل التضخم الجاري:

بعد تفحص منحنيات دوال الارتباط البسيطة والجزئية للسلسلة وجدنا أن النموذج يوافق المتوسطات المتحركة المتكاملة بالإنحدار الذاتي ARIMA، وبعد إجراء عدة اختبارات تم اختيار النموذج التالي:

الجدول (4-29): تقدير نموذج معدل التضخم الجاري

Dependent Variable: DINF				
Method: Least Squares				
Date: 12/18/09 Time: 16:36				
Sample(adjusted): 1972 2008				
Included observations: 37 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 14 iterations				
Backcast: 1971				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	-0.801219	0.258961	-3.093977	0.0039
MA(1)	0.907403	0.196455	4.618882	0.0001
R-squared	0.040611	Mean dependent var		0.044324
Adjusted R-squared	0.013200	S.D. dependent var		5.197012
S.E. of regression	5.162599	Akaike info criterion		6.173295
Sum squared resid	932.8349	Schwarz criterion		6.260372
Log likelihood	-112.2060	Durbin-Watson stat		2.047790
Inverted AR Roots	-.80			
Inverted MA Roots	-.91			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews

يمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كما يلي:

$$\Delta INF_t = -0.8 \Delta INF_{t-1} + \varepsilon_t + 0.9 \varepsilon_{t-1}$$

بعد أن تم تقدير النموذج سنقوم باختبار صلاحيته، وذلك اعتمادا على الاختبارات

التالية:

- بخصوص إحصاء ستودنت، فإننا نلاحظ أن المعالم لها إحصائية معنوية لأن:

$$1.96 < -3.09 \text{ ونفس الشيء بالنسبة لـ } MA(1).$$

- بخصوص إحصاء jaque – bera لدينا: $S = 3.68 > \chi^2_{(2)} = 5.99$ وعليه فإن توزيع

البواقي طبيعي.

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

- بالنظر إلى إختبار ARCH- LM نجد: $\chi^2_{(2)} = 5.99$ و $nR^2 = 3.12$ وبالتالي لا يوجد إختلاف تباين وهذا جيد بالنسبة للنموذج.

- أما بخصوص الارتباط الذاتي للأخطاء، فنلاحظ أن إحصاءة درين واتسن المحسوبة (2.04) تقع في مجال إستقلال الأخطاء [1.59 , 2.41]، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء ومن ثم فإن نموذجنا صالح للتنبؤ.

الجدول (4-30): تنبؤات السلسلة الزمنية لمعدل التضخم الجاري للفترة 2009-2012

الزمن	السنة	معدل التضخم (%)
T+1	2009	4.84
T+2	2010	4.46
T+3	2011	4.77
T+4	2012	4.52

وبغية التأكد من دقة التنبؤ، أجرينا إختبار Chow Forecast، فكانت النتائج كما يلي:

$$F_c = 0.10$$

$$F_t = f_{(3,31)} = 2.91$$

أما: $F_c < F_t$ أي أن النموذج ثابت للسنوات الأربعة الأخيرة للسلسلة، وهو ما يعني أن التنبؤات بعد سنة 2008 ستكون دقيقة بدرجة كبيرة.

4- معدل الإعالة:

بعد تفحص منحنيات دوال الارتباط البسيطة والجزئية للسلسلة وجدنا أن النموذج

يوافق الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، حيث:

الجدول (4-31): تقدير نموذج معدل الإعالة

Dependent Variable: ER				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/10 Time: 23:14				
Sample(adjusted): 1971 2008				
Included observations: 38 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 2 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.996430	0.001579	630.9497	0.0000
R-squared	0.965383	Mean dependent var		75.91895
Adjusted R-squared	0.965383	S.D. dependent var		3.991761
S.E. of regression	0.742695	Akaike info criterion		2.268902
Sum squared resid	20.40907	Schwarz criterion		2.311996
Log likelihood	-42.10914	Durbin-Watson stat		2.285739
Inverted AR Roots	1.00			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews
يمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كما يلي:

$$ER_t = 0.99 ER_{t-1}$$

بعد تحديد النموذج، سنقوم بإختبار صلاحيته من خلال الإختبارات الآتية:
- بخصوص إحصاءة ستودنت، فإننا نلاحظ أن المعالم لها إحصائية معنوية لأن:
 $|6309| > 1.96$

- حسب إختبار الالتواء (SKEWNESS): لدينا $B^{1/2}_1 = -0.243$
 $B^{1/2}_1 - 0 \mid \sqrt{6/n} = -0.243 / \sqrt{6/38} = -0.61 > -1.96$ وعليه فإن توزيع سلسلة
البواقي طبيعي.

- بإجراء إختبار ARCH- LM نجد: $\chi^2_{(2)} = 5.99 > 0.07 = nR^2$ وبالتالي لا يوجد إختلاف
تباين وهذا جيد بالنسبة للنموذج.

- أما بخصوص الارتباط الذاتي للأخطاء، فنلاحظ أن إحصاءة دربن واتسن المحسوبة
(2.28) تقع في

مجال إستقلال الأخطاء [1.54 , 2.46]، بمعنى أنه لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء ومن
ثم فإن نموذجنا صالح للتنبؤ.

الجدول (4-32): تنبؤات السلسلة الزمنية لمعدل الإعالة للفترة 2009-2012

الزمن	السنة	معدل الإعالة (%)
T+1	2009	69.60
T+2	2010	68.90
T+3	2011	68.21

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

67.52	2012	T+4
-------	------	-----

وحتى نتأكد من دقة التنبؤ فقد أجرينا إختبار Chow Forecast، فكانت النتائج كما يلي:

$$F_c = 0.83$$

$$F_t = f_{(2,34)} = 3.28$$

أما: $F_c < F_t$ أي أن النموذج ثابت للسنوات الأربعة الأخيرة للسلسلة، وهو ما يعني أن التنبؤات بعد سنة 2008 ستكون دقيقة بدرجة كبيرة.

5- متوسط حجم الأسرة:

بعد تفحص منحنيات دوال الارتباط البسيطة والجزئية للسلسلة وجدنا أن النموذج يوافق المتوسطات المتحركة المتكاملة بالإنحدار الذاتي ARIMA، وبعد إجراء عدة إختبارات تم إختيار النموذج التالي:

الجدول (4-33): تقدير نموذج متوسط حجم الأسرة

Dependent Variable: DDFS
Method: Least Squares
Date: 12/18/09 Time: 18:35
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 3 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	-0.638704	0.130061	-4.910789	0.0000
R-squared	0.405391	Mean dependent var	-0.005000	
Adjusted R-squared	0.405391	S.D. dependent var	0.077257	
S.E. of regression	0.059573	Akaike info criterion	-2.775838	
Sum squared resid	0.124214	Schwarz criterion	-2.731851	
Log likelihood	50.96508	Durbin-Watson stat	1.737571	
Inverted AR Roots	-.64			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews

يمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كما يلي:

$$\Delta^2 FS_t = \Delta^2 FS_{t-1}$$

بعد تحديد النموذج الأمثل، سنقوم بإختبار صلاحيته كما يلي:

- حسب إحصاءة ستيودنت، نلاحظ أن المعالم لها معنوية إحصائية لأن:

$$|-4.91| > 1.96$$

- حسب إختبار الإلتواء (SKEWNESS): لدينا $B^{1/2}_1 = 0.221$

$$1.96 > 0.54 = |B^{1/2}_1 - 0| / \sqrt{6/n} = 0.221 / \sqrt{6/36}$$

طبيعي.

الفصل الرابع: تقدير النموذج القياسي لإدخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

- بإجراء إختبار ARCH- LM نجد: $\chi^2_{(2)} = 5.99$ و $nR^2 = 0.34 <$ وبالتالي لا يوجد إختلاف تباين وهذا جيد بالنسبة للنموذج.

- وبخصوص الارتباط الذاتي للأخطاء، فإننا نلاحظ أن إحصاء درين واتسن المحسوبة (1.73) تقع في مجال إستقلال الأخطاء [2.48 , 1.52]، بمعنى أنه لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء ومن ثم فإن نموذجنا صالح للتنبؤ.

الجدول (4-34): تنبؤات السلسلة الزمنية لمتوسط حجم الأسرة للفترة 2009-2012

الزمن	السنة	متوسط حجم الأسرة
T+1	2009	5.93
T+2	2010	5.85
T+3	2011	5.77
T+4	2012	5.69

وللتأكد من دقة التنبؤ أجرينا إختبار Chow Forecast، فكانت النتائج كما يلي:

$$F_c = 0.03$$

$$F_t = f_{(2,32)} = 3.29$$

أما: $F_c < F_t$ أي أن النموذج ثابت للسنوات الأربعة الأخيرة للسلسلة، وهو ما يعني أن التنبؤات بعد سنة 2008 ستكون دقيقة بدرجة كبيرة.

بعد أن تم التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات المفسرة لنموذج الإدخار العائلي سنقوم بالتنبؤ بقيم إدخار القطاع العائلي الحقيقي في الجزائر إلى غاية سنة 2012 كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (4-35): قيم الإدخار العائلي الحقيقي المتنبأ بها للفترة 2009-2012

الوحدة (مليون دج)

السنة	الإدخار العائلي الحقيقي المتوقع
2009	205134,923
2010	221034,274
2011	238685,858
2012	262221,284

إنطلاقاً من الجدول أعلاه، نتوقع أن يصل حجم الإدخار العائلي الحقيقي في سنة 2012 إلى حدود 262 مليار دينار جزائري، وهي قيمة معتبرة يساهم بها القطاع العائلي، وعلى الدولة أن تسعى لإستثمار هذا المورد.

خلاصة الفصل الرابع:

بعد أن تناولنا مختلف العوامل المحددة للإدخار العائلي من الناحية النظرية في الفصل الثاني وعرفنا مختلف الإتجاهات لمختلف النظريات بخصوص ذلك، قمنا في هذا الفصل بإسقاط بعض من تلك المتغيرات التي تتوافق مع طبيعة الإقتصاد الجزائري وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية بتطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد على المعطيات التي تم الحصول عليها من مختلف الهيئات، فكانت النتائج مقبولة إحصائياً وإقتصادياً كما رأينا.

من خلال قراءة نتائج الدراسة يظهر لنا أن كل من الدخل العائلي المتاح الحقيقي، التضخم الجاري، سعر الفائدة الحقيقي وكذا معدل الإعالة ومتوسط حجم الأسرة، هي متغيرات تعتبر من أهم العوامل التي تحدد إدخار القطاع العائلي في الجزائر.

خاتمة عامة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تؤثر على إدخار القطاع العائلي بشكل عام وإلى حصر المتغيرات التي تسهم بشكل فعال في تحديد مستوى إدخار ذلك القطاع في الجزائر بشكل خاص، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية بغية التحديد وبشكل دقيق طبيعة العلاقة ودرجة تأثير تلك المتغيرات على إدخار العائلات الجزائرية.

ولدراسة موضوعنا بشكل وافي وكامل كان لابد من التطرق لعدة نقاط رئيسية، حيث شملت النقطة الأولى نظرة عامة عن ظاهرة الإدخار العائلي، وذلك من خلال عرض الإطار النظري لظاهرة الإدخار بشكل عام والإدخار العائلي بشكل خاص. وأما النقطة الثانية فقد عالجنا فيها لب الدراسة، حيث تطرقنا إلى مختلف النظريات والدراسات التطبيقية التي ناقشت مختلف العوامل المفسرة لإدخار القطاع العائلي.

وأما النقطة الثالثة فكانت عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لواقع إدخار القطاع العائلي في الجزائر حيث أشرنا إلى تطور إدخار ذلك القطاع في مختلف الأوعية الإدخارية المسؤولة عن تعبئته، كما قمنا بتحليل أهمية تلك المدخرات مقارنة ببعض المتغيرات الإقتصادية، وأشرنا في الأخير إلى معوقات تعبئة إدخار العائلات وسبل علاجها.

وقصد تحديد العوامل التي تفسر السلوك الإدخاري للقطاع العائلي في الجزائر قمنا بإجراء دراسة قياسية للفترة 1970-2008، حيث قمنا بقياس العلاقة بين الإدخار العائلي وبعض المتغيرات التي تتوافق ووضع الإقتصاد الجزائري، وكان هذا في الفصل الرابع.

إن من أهم النتائج التي يمكن إستخلاصها من هذه الدراسة سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية ما يلي:

- هناك إختلاف واضح بين الباحثين في تحديد العوامل المؤثرة على إدخار القطاع العائلي، ليس هذا فحسب بل هناك إختلاف حتى في العامل الواحد، وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى الوضع الإقتصادي لكل بلد، وهذا ما يؤكد صحة الفرض الأول.

- إن إرتفاع حجم الموارد العائلية غير المستغلة (غير المعبأة) إذا ما دل إنما يدل على أمرين، فهو من جهة يدل على أن هناك ضعف كبير في الدور الذي تمارسه الأوعية الإدخارية في عملية التعبئة فقد لاحظنا أن الإقتصاد الجزائري يعتمد تقريبا على وعاء وحيد في تعبئة مدخرات القطاع العائلي وهو الوعاء الإدخاري المصرفي، وهذا الأخير يعتمد على الودائع المصرفية بدرجة أساسية، وهذا طبعا سوف يقلل من قدرة الإقتصاد على تعبئة كامل فوائض ذلك القطاع، ومن جهة أخرى يدل على إنعدام ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي نتيجة للتغير

المستمر في القوانين والتشريعات، ومن ثم فإن انخفاض حجم الإدخار العائلي مرده بالأساس ضعف نشاط التعبة وليس انخفاض القدرات الإدخارية للقطاع. هذا بخصوص الدراسة النظرية، أما ما يتعلق بالدراسة التطبيقية فإن من أهم النتائج التي يمكن إستنباطها ما يلي:

- إتضح من خلال الدراسة القياسية أن أهم العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت كما يلي:

أ- محددات إقتصادية وهي تمثل متغيرات في الإقتصاد الكلي أهمها الدخل العائلي المتاح الحقيقي، معدل التضخم الجاري، سعر الفائدة الحقيقي، وهو ما يؤكد صحة الفرض الثاني. ولقد توصلنا من خلال الدراسة أن القطاع العائلي في الجزائر يدخر 32.35% من دخله المتاح، وبالتالي فهو يستهلك أكثر من 67%، ولكن رغم ذلك فإن النسبة المدخرة من طرف القطاع العائلي تعتبر مهمة جدا بالنظر إلى انخفاض مستوى الدخل المتاح، مما يدل على إرتفاع القدرات الإدخارية للعائلات الجزائرية، وهذا ما ينفي صحة الفرض الرابع. ومن جهة أخرى فقد توصلنا إلى وجود أثر بسيط لمعدل التضخم الجاري على معدل الإدخار العائلي، إذ أن إرتفاع معدل التضخم بـ 1% أدى إلى انخفاض 0.45% من حجم مدخرات القطاع، وهذا ما يؤكد صحة الفرض الخامس.

ب- عوامل غير إقتصادية: أهمها العوامل الإجتماعية المتمثلة بشكل أساسي في معدل الإعالة ومتوسط حجم الأسرة، وهذا ما ينفي صحة الفرض السادس.

ج- إتضح لنا من خلال الدراسة عدم معنوية درجة التعمق النقدي، وبالتالي لا يمكن إعتباره أحد العوامل المؤثرة على حجم مدخرات القطاع، وهذا ما يؤكد صحة الفرض الثالث.

- أثبتت الدراسة القياسية التي أجريت لبحث العلاقة بين المحددات الإقتصادية والتي تشمل الدخل العائلي المتاح الحقيقي ومعدل التضخم الجاري وكذا سعر الفائدة الحقيقي، أن هناك علاقة بين هذه المتغيرات مجتمعة والإدخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، إذ أن النتائج أتت متوافقة مع النظرية الإقتصادية بإستثناء متغير سعر الفائدة، كما أن المعالم جاءت معنوية إحصائياً، وأن نسبة معامل التحديد مرتفعة جداً والعلاقة تخلو من الارتباط الذاتي، وهذا يدل بشكل عام على أن القدرة التفسيرية لهذه المتغيرات جيدة.

التوصيات:

إستنادا إلى النتائج المتوصل إليها وبحسب طبيعة الدراسة فإن التوصيات الناجمة عنها عامة في طبيعتها ويمكن أخذها بعين الإعتبار من قبل المهتمين بوضع السياسات الإقتصادية، وتتلخص فيما يلي:

- إن وجود سوق مالي سيساهم حتما في إمتصاص فوائض هذا القطاع، وهو ما سيشكل دعما قويا للخطط التنموية في الجزائر.

- تنويع مجالات الإستثمار ورفع كفاءة تعبئة وإستخدام المدخرات عن طريق توفير مجالات مختلفة لتوجيه المدخرات نحو تمويل عملية التنمية الإقتصادية.
- يجب السعي لتحسين أداء المؤسسات الإدخارية.
- الإهتمام بإنشاء وتطوير نظم معلومات في مؤسسات تجميع المدخرات والسعي لتوفير معلومات عن سلوك المدخرين وحاجاتهم الحقيقية وإمكاناتهم الفعلية، وإتجاهاتهم الفكرية، وإستكمال ذلك بدراسات متكاملة تمكن من إعداد أوعية إدخارية جديدة تتناسب معهم.
- توجيه السياسات الضريبية للحد من الإنفاق الترفي لبعض الفئات.
- الإهتمام بإدخار القطاع العائلي كعامل لإنعاش الإقتصاد الوطني.
- توفير معطيات شهرية أو فصلية فيما يخص المتغيرات الإقتصادية الكلية حتى تعكس نتائج الدراسات وبشكل جيد الأمر الواقع.

آفاق البحث:

- في سياق هذه الدراسة يمكن طرح بعض المواضيع للبحث فيها مستقبلا:
- أثر الإدخار العائلي على النمو الإقتصادي في الجزائر ' دراسة قياسية '.
 - أثر النمو السكاني على الإدخار العائلي في الجزائر ' دراسة قياسية '.
 - دور الأوعية الإدخارية في تنمية الإدخار العائلي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا- القرآن الكريم:

- 1- سورة آل عمران ، الآية 49.
- 2- سورة يوسف، الآيات 42- 47-48-49.

ثانيا: مراجع باللغة العربية

- الكتب:

- 1- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 2- أحمد هني، دروس في التحليل الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 3- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 4- بيار ماري براديل ' ترجمة نهاد رضا '، الإدخار والاستثمار، دار الأنوار، بيروت، الطبعة الأولى، 1966.
- 5- بول سامويلسون و ويليام نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله و أسامة الدباغ، الإقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- 6- بول سامويلسون، علم الإقتصاد ' الدور الإقتصادي للدولة ومحددات الدخل الوطني '، O.P.U، 1991.
- 7- تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
- 8- جعفر الجزار، الإدخار والاستثمار والمضاربة في البورصة، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998.
- 9- جمال داود سلمان و طاهر فاضل حسون، التخطيط الإقتصادي، بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، بغداد، دون سنة النشر.
- 10- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد التحليلي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 11- حسام داود وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الميسرة، عمان، الطبعة الثالثة، 2005.
- 12- حسين حامد حسان، حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، دون سنة النشر.
- 13- حسين عمر، التنمية والتخطيط الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1994.
- 14- حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الإقتصاد، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1988.
- 15- حسين عمر، الإقتصاد لكل قارئ، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997.
- 16- حسن محمد الرفاعي، الإستهلاك والإدخار في الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
- 17- خزعل البيرماني، مبادئ الإقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، بغداد، 1976.
- 18- خليل محمد حسن الشماع، المدخرات العربية ' أنواعها ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها '، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1987.
- 19- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر ' أسبابها ونتائجها ' مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1985.
- 20- رياض إسماعيل، الإدخار في المجتمع الاشتراكي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1982.
- 21- زنيب حسين عوض الله و آخرون، أصول الإقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 22- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الإقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة النشر.
- 23- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام - المدخل الإذخاري والضريبي. المدخل الإسلامي . المدخل الدولي -، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1998.

- 24- سمير محمد عبد العزيز، الإدخار الشخصي والسياسة الضريبية، دراسات تطبيقية في نظريتي الإقتصاد الكلي والجزئي منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983.
- 25- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1983.
- 26- شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان إئتمان الصادرات مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة 2005.
- 27- شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي - دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر، سوريا الطبعة الأولى، 2001.
- 28- شوام بوشامة، مدخل في الإقتصاد العام، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزء الثاني، 2001.
- 29- شوقي لاه، مدخل في نظرية الإقتصاد الكلي، دار البشرى للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية، 2005.
- 30- صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، مقدمة في الإقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
- 31- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- 32- طارق عبد الفتاح الشريعي، مبادئ علم الإقتصاد، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
- 33- عادل أحمد حشيش، أصول الإقتصاد السياسي " دراسة تحليلية مقارنة "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، دون سنة النشر.
- 34- عاطف وليد أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التمويل لإقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 35- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2004.
- 36- عبد الرحمن يسرى أحمد، تجربة الأوراق المالية الإسلامية، دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد الثالث، العدد الأول، جدة 1995.
- 37- عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، دار الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية 2007.
- 38- عبير محمد علي عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
- 39- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 40- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 41- عثمان بابكر، التطبيقات الإقتصادية الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 2005.
- 42- عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002.
- 43- عقيل جاسم عبد الله، المدخل إلى التخطيط الإقتصادي " منهج نظري وأساليب تخطيطه "، الجامعة المفتوحة، طرابلس 1997.
- 44- علي أحمد السالوس، حكم ودائع البنوك وشهادات الإستثمار، مكتبة دار القرآن، الطبعة الرابعة عشر، الشارقة 2003.
- 45- علي خضر بخيت، التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية في الإسلام، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 1985.
- 46- عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- 47- عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 48- غالب عوض الرفاعي و عبد الحفيظ بالعربي، إقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

- 49- فتحي عبد العزيز الرواشي، الإقتصاد والسوق، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، دون سنة النشر.
 - 50- فريدريك بولون ' ترجمة عبد الأمير شمس الدين '، الإقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 1991.
 - 51- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.
 - 52- قطب مصطفى سانو، المدخرات- أحكامها وطرق تكوينها وإستثمارها في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن الطبعة الأولى، 2001.
 - 53- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2004.
 - 54- مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام ' المالية العامة '، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004.
 - 55- محمد خليل برعي، مبادئ الإقتصاد، دار النشر للجامعات، مصر، 1984.
 - 56- محمد سليمان الأشقر وآخرون، قضايا إقتصادية معاصرة، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
 - 57- محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، دون سنة النشر.
 - 58- محمد طاقة و هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
 - 59- محمد عباس محرزي، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.
 - 60- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2006.
 - 61- محمد عبد العزيز عجمية و مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بيروت، 1979.
 - 62- محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية ' مفهومها، نظرياتها، سياساتها '، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.
 - 63- محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
 - 64- محمد عبد الغفار، مشكلة الإدخار في مصر: الأبعاد- الأسباب- سياسات العلاج، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997.
 - 65- محمد عبد المنعم عمر و أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
 - 66- محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الحافظ أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999.
 - 67- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
 - 68- محمود يونس وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
 - 69- ناظم محمد نوري الشمري و محمد موسى الشروف، مدخل في علم الإقتصاد، زهران للنشر، عمان، 2007.
 - 70- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الإقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
 - 71- هيثم صاحب عجام و علي محمد سعود، مراجعة مصطفى سليمان دفع الله، فخ المديونية الخارجية للدول النامية ' الأسباب والإستراتيجيات '، دار الكندي للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
 - 72- يوسف كمال، الزكاة وترشيد التأمين المعاصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1986.
- الرسائل الجامعية:**
- 1- أسامة الجيلاني علي، العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في ظل التغيرات الهيكلية في الإقتصاد الليبي ' دراسة تطبيقية للفترة 1980-1999 ' رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة قاريونس، ليبيا، 2006.

- 2- أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية ' دراسة لحالة قطاع التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1992-1998 ' رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- 3- آمال دخل بوشريدة، العوامل المحددة للإدخار العائلي بليبيا، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس، ليبيا، 1989.
- 4- أميرة تهامي محمد الطيب، دور الأوعية الإدخارية في تنمية الإدخار العائلي في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2008.
- 5- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 6- بلعزوز بن علي، أثر تعديل سياسة سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.
- 7- بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لبعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري (بين 1970-2001) والتنبؤ بها للفترة الممتدة بين (2002- 2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- 8- بوصبيعة صالح، بناء نموذج إقتصادي كلي لدالة الإدخار والتنبؤ بمكوناتها بالجزائر، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، جامعة الجزائر، 2001.
- 9- حسين عبد المطلب حسين الأسرج، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الإدخار في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق مصر، 2001.
- 10- خالد علي عبد السلام الزايدي، النمو السكاني وأثره على الإدخار العائلي في ليبيا ' دراسة تطبيقية عن الفترة 1973 - 2002 '، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، ليبيا، 2006.
- 11- خليل دعاس، الإدخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والإحلال - دراسة حالة الدول العربية -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2003.
- 12- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي 'حالة الجزائر 1990- 2004 '، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2006.
- 13- زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي " حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005.
- 14- سعد بن حمدان اللحاني، الإنتمان في الإقتصاد الإسلامي ' مع التركيز على الإنتمان التجاري '، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1998.
- 15- سعيد بن حسين بن علي المقرفي، الإستثمار القصير الأجل في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية، 2005.
- 16- طالي خيرة، نمذجة قياسية لسلوك إدخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2000.
- 17- عبد القادر براينيس، التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007.
- 18- عبد الله ناصر العريفي، محددات الإدخار المحلي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 2006.
- 19- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية 'دراسة حالة الجزائر 1970-2004'، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- 20- عمر حسن العبد أحمد، محددات الإدخار المحلي في السودان دراسة تطبيقية للفترة 1970-2000، أطروحة دكتوراه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2006.
- 21- فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني، الإدخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية 1396-1415 هـ، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، أم القرى، السعودية، 1999.

- 22- كبير مولود، الإدخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ' دراسة تحليلية قياسية في الجزائر للفترة 1970-2004 '، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- 23- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية ' دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية '، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006.
- 24- مفيد ذنون يونس الملا ذنون، محددات الإدخار في الدول النامية مع إشارة إلى العراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد جامعة الموصل العراق، 1986.
- 25- مليكة محديد، التأمينات على الأشخاص ومدى مساهمتها في الإدخار الوطني، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001.
- 26- منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية الجزائر.

- بحوث ومقالات:

- 1- أثيل عبد الجبار الجومرد و مفيد ذنون يونس، محددات الإدخار الشخصي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة العراق مجلة تنمية الرافيدين، 1990.
- 2- أثيل عبد الجبار الجومرد و مروان ذنون، محددات النمو في الاقتصاد العراقي 1964-1990، مجلة تنمية الرافيدين، المجلد 12، العدد 31.
- 3- أحمد حامد نقادي و وليد عرب هاشم، دالة الاستهلاك في الاقتصاد السعودي 'دراسة قياسية 1970-1989 '، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 4، 1991.
- 4- أحمد سلامي و محمد شيخي، تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، العدد 6، 2008.
- 5- أحمد محمد صباغ، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، 2009.
- 6- أمينة عز الدين، بعض وسائل تعبئة الإدخار العائلي في مصر في ضوء تجارب بعض الدول النامية، سلسلة أوراق بحثية العدد 2، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1999.
- 7- إميل فهمي حنا شنوده، التربية الإذخارية والوعي الإذخاري، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989.
- 8- بيومي صقر، نظرة مستقبلية لنظم التأمين الإجتماعي وزيادة المدخرات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989.
- 9- خالد عبد الرحمن البسام، نموذج للإدخار العائلي في المملكة العربية السعودية 'دراسة قياسية للفترة 1970-2002' مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد 1، 2005.
- 10- رحيم حسين، نحو ترقية الإدخار الشخصي المصرفي في البلدان الإسلامية إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004.
- 11- سعد الشريف، التضخم وأثره على الفائض الاقتصادي في مصر، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989.
- 12- سهير محمد السيد حسن، تقييم تجربة البنوك الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989.
- 13- سهير محمد معتوق، معظلة سعر الفائدة في الاقتصاد المصري، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989.

- 14- صقر أحمد صقر، الإدخار وإستراتيجية التنمية في مصر، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد الخامس، العدد الرابع، 1977.
- 15- طلعت الدمرداش إبراهيم، دالة إدخار القطاع العائلي ومحدداتها في الإقتصاد المصري: الفترة 1974-1999، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، مصر، العدد الثاني، 2000.
- 16- عالية عبد المنعم، أهم ملامح وسمات دالة الإدخار في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العددان 415-416، 1989.
- 17- عبد الله عبد الكريم الربيعي و حسين عبد القادر يحي، النمو السكاني وأثره على الإدخار القومي في الأردن للفترة 1976-1995، مجلة آفاق إقتصادية، المجلد 23، العدد 89، 2002.
- 18- عزيزة علي عبد الرزاق، أهم محددات الإدخار العائلي في مصر في الفترة من 1985-2000، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثالث، 2001.
- 19- فرحي محمد، التمويل المستديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، الجزائر، 2006.
- 20- فريد بشير طاهر، محددات الإدخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد 2 العدد 1، 2001.
- 21- كريمة كريم، توزيع الدخل في مصر منذ منتصف السبعينات ' تقدير وتوقع '، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السابع للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1982.
- 22- لبنى محمد أبو يعلى، العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي " محاولة لقياس الأثر الكمي لبعض العوامل"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها " كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989.
- 23- محمد البناء، أثر المدخرات المحلية على فجوة الموارد في الإقتصاد المصري، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط السنة الرابعة، العدد الحادي عشر، 1987.
- 24- محمد إبراهيم طه السقا، دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الإقتصاد المصري، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الثامن عشر للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1994.
- 25- محمد عبد الواحد محمد، أثر تدفق رأس المال الأجنبي على الإدخار والاستثمار والنمو الإقتصادي في مصر ' تحليل قياسي'، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد 4، العدد 1، 2003.
- 26- محمود السجاعي، نحو إطار مقترح للتقرير عن الأداء الإجتماعي للبنوك التجارية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها"، كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989.
- 27- محمود سعيد الفاخري، الإقتصاد القياسي وتطبيقاته في بعض الدول النامية ' بعض المحاذير '، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة، ليبيا، العدد 25، 2006.
- 28- محمود شاكر، دور البنوك في تعبئة وتنمية المدخرات المحلية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السابع للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1982.
- 29- موسى مصطفى موسى القضاة، التأمين التكافلي بين دوافع النمو ومخاطر الجمود، ورقة عمل مقدمة لملتقى التأمين في الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 30- ناجي مخايل حبيب، الفجوة الإدخارية - التضخم- عبئ الدين الخارجي "دراسة عن الإقتصاد المصري 1984-1986 " ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها اتجاهات تخصيصها"، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989.

- 31- ناصر محمد الصائغ و السيد المتولي حسن، رؤية المواطن السعودي للإدخار ودوافعه ' دراسة ميدانية في مدينة الرياض جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1986.
- 32- هدى السيد، محددات الإدخار في مصر ' 1969-1990، ' مجلة مصر المعاصرة ، العدد 331، 1993.
- 33- هناء خير الدين، إختبار قياسي لفعالية كل من قيد الإدخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد الخامس، العدد الرابع، 1977.

- تقارير:

- 1- البنك الأهلي المصري، التقرير السنوي 2006/2005.
- 2- البنك الأهلي المصري، مكاتب البريد على طريق المنافسة في الصناعة المصرفية، النشرة الإقتصادية، العدد الأول، 2006.
- 3- البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1417 هـ.
- 4- المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء ' مجموعة البنك الدولي '، إقامة خدمات إيداع من أجل الفقراء، منشورات البنك الدولي ، الطبعة الأولى، 2002.
- 5- تقرير صندوق التوفير والإحتياط، 2004.
- 6- مجلة بريد الجزائر، 2009.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

- الكتب:

- 1- Abdelkarim Naas, Le Système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie de marché, édition INAS paris, 2003.
- 2 - A.Lewis, Economic Development with Unlimited supply of Labour, rev.Man chester School of Economics 1954.
- 3 - Boualem Tafari, Les Assurances En Algérie, O.p.u, 1987.
- 4 - James Tobin, Essays in Economics " Consumption and Econometrics", Library of Congress Cataloging In publication data, USA, Volume 2, 1987.
- 5 - Mokhtar Lakehal, Algérie De L'indépendance A L'etate D'urgence l'harmattan, 1992.
- 6 - Patrick Villieu, macroéconomie consommation et épargne, Edition la découverte, Paris, 2002.
- 7 - Robert L. Tignor, W.Arthur Lewis and the Birth of development economics, 2005.

- بحوث ومقالات:

- 1- Andrea Butelmann and Francisco Gallego, Household Saving In Chile (1988 And 1997): Testing The Life Cycle Hypothesis, Cuadernos de Economía, N° 113, 2001.
- 2 - Andrew Coleman, Household Savings: A Survey of Recent Microeconomic Theory and Evidence, New Zealand Treasury, Working Paper, 1998.
- 3 - Aniceto C. Orbeta, Jr, Children and Household Savings in the Philippines, Philippine Institute for Development Studies, Discussion Paper Series N°14, 2006.
- 4 - Aristóbulo de Juan, From Good Bankers to Bad Bankers, Ineffective Supervision and Management Deterioration as Major Elements in Banking Crises, Economic Development Institute of The World Bank, 1987.
- 5 - Asim M. Husain, Private Saving and Its Determinants: The Case of Pakistan, The Pakistan Development Review, 1996.
- 6 - Ashok K. Lahiri, Dynamics of Asian Savings: The Role of Growth and Age Structure, International Monetary Fund, Asian Department, Working Paper, 1988.
- 7 - Bela Balassa, The Effects of Interest Rates on Savings in Developing Countries , Policy, Planning, and Research, The World Bank, Working Paper, 1989.
- 8 - Bernard Hodgetts, Phil Briggs and Mark Smith, "Household Saving and Wealth", Issues Team, Economics Department, Washington, Reserve Bank, 2006.
- 9 - Douglas W. Elmendorf, The Effect Of Interest Rate Changes On Household Saving And Consumption: A Survey, Federal Reserve Board, 1996.
- 10 - Dovcherni Chovesky , Personal Savings And Family Size And Composition : The Unresolved Issue Would Banq, Washington.
- 11 - Ernest Aryeetey and Christopher Udry, Saving in Sub-Saharan Africa, Center for International Development at Harvard University, Working Paper N°38, 2000.
- 12 - Francesco Franco, Household Saving in China and the LCH, Conference on Chinese Economy and Security 2004.

- 13 - F. Thomas Juster and others, The Decline in Household Saving and the Wealth Effect , Board of Governors of the Federal Reserve System, Michigan, 2004.
- 14 - Gulnur Muradoglu and Fatma Taskin, Differences In Household Savings Behavior: Evidence From Industrial and Developing Contries, The Developing Economies, 1996.
- 15 - Isabel Dauner Gardiol, Mobilizing Savings, Swiss Agency for Development and Cooperation, 2004
- 16 - Jacques Morisset and Cesar Revoredo, Savings and Education' A Life-Cycle Model Applied to a Panel of Countries World Bank, Policy Research Working Paper Series 74 number 1504, 1995.
- 17 - k. Schmidt and other, Household Saving in Developing Countries' First Cross-Country Evidence', The world Bank, Working Papers, 1991.
- 18 - Khoon Goh , Savings and the household balance sheet ,Departmen Economics Reserve Bank of New Zealand, Vol 68, N° 2 , 2005.
- 19 - Kivilcim Metin Ozcan and Asli Gunay, Determinants Of Private Savings Behaviour Turkey , Applied Economics, Volume 35 , 2003.
- 20 - Klaus Schmidt-Hebbel and other, Household Saving in Developing Countries: First Cross- Country Evidence, World Bank, Economic Review, Volume 6, Number 3, 1991.
- 21 - Lisa Grace S. Bersales and Dennis S. Mapa, Patterns and Determinants of Household Saving In the Philippines, Bangko Sentral ng Pilipinas, 2006.
- 22 - Martin Browning and annamala lusardi, "Household Saving : Micro Theories and Micro Facts", Journal of Economic Literature, 1995.
- 23 - Masayo Wakabayashi and Landis MacKellar, Demographic Trends and Household Saving in China Institute for Applied Systems Analysis, Austria, Interim Report, 1999.
- 24 - Mediyamere O. Radipotsane, Determinants of household saving and borrowing in Botswana, Research Department, Bank of Botswana, 2007.
- 25 - Mekky El Shibly, "Foreign Capital Inflow, Domestic Savings and Economic Growth: the Experience of the Sudan 1960-1975 ", Journal of Economic Development, Wuarterly Bulletin, Spring, 2001.
- 26 - Melissa Davey, "Saving, Wealth and Consumption", Accepted Paper Series N° 03, 2001.
- 27 - Mehboob Ahmad and Tasneem Asghar, Estimation of Saving Behaviour in Pakistan Using Micro Data, The Lahore Journal of Economics, Vol 9, N°2, 2004.
- 28 - Neil Esho, Ralf Zurbruegg, "Law and The Determinants of Property-Casualty, Paper, No : 08, 2001.
- 29 - Nicla Rossi, Depenency Rates and Private Savings ' Behavior in Developing Countries', Internatinal Monetary Fund, Fiscal Affairs Departement, Working paper, 1998.
- 30 - Norman Loayza and other, Saving in Developing Countries: An Overview, The World Bank, Economic Review, Vol 14, N° 3, p:397.
- 31 - Patric Hendershott and Joe Peek, Private Saving In The United Stayes: 1950-1985, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, Working Paper N° 2294, 1987.
- 32 - Pierre-Richard, Joshua Aizenman : Savings and the terms of trade under borrowing constraints, Journal of International Economics, v. 63, 2004.
- 33 - Prema-chandra Athukorala and Kunal Sen, The Determinants of Privat Saving In India, journal World Development, Volume 32, 2004.
- 34 - seev Neumann, Inflation And Saving Terough Life Insurance, The Journal Of Risk And Assurance, vol 36 N°5, 1969.
- 35 - Shahbaz Nasir and Mahmud Khalid , Saving-investment Behaviour in Pakistan: An Empirical Investigation The Pakistan Development Review, Part II, 2004.
- 36 - Sheldon Danziger and other, Work effort, savings, and income distribution: What are the effects of income transfers?, Journal of Economic Literature, 1981.
- 37 - Sondra Beverly, How Can Tha Poor Saving Theory And Evidence On Saving In Low Income Households Center for Social Development, Working Paper N°97, 1997.
- 38 - Simon Kuznets, Economic Growth and Income Inequality, The American Economic Review, Vol. 45 N°1., 1955.
- 39 - Susie Thorne and Jill Cropp, Household saving in Australia, Economic Round-up, Issue 4, 2008.
- 40 - Vidya Mahambare and V N Balasubramanyam, Liberalisation and Savings in Developing Countries: The Case of India, Lancaster University Management School Working Paper, 2004.
- 41- Vito Tanzi, Howell H. Zee, "Taxaion and the Household Saving Rate : Evidence From OECD Countries" IMF Working Paper N°36, 1998.
- 42 - Werner Dirschmid and Ernst Glatzer, Determinants of the Household Saving Rate in Austria, Monetary Policy & the Economy, issue 4, 2004.

- تقارير:

- 1 - U.N. The World Economic Survey , 1974.

رابعا: مواقع إلكترونية

-
- www.bankofalgeria.dz.
 - www.cna.dz.
 - www.ons.dz.
 - www.perspective.usherbrooke.ca.

الملحق رقم 01

الجدول رقم 01: معدل تطور الدخل المتاح والإستهلاك العائلي الوحدة (مليون دج) بالأسعار الجارية

السنوات	الدخل العائلي المتاح	الإستهلاك العائلي	معدل تطور الدخل العائلي المتاح %	معدل تطور الإستهلاك العائلي %	السنوات	الدخل العائلي المتاح	الإستهلاك العائلي	معدل تطور الدخل العائلي المتاح %	معدل تطور الإستهلاك العائلي %
1970	16782,6	13388,5	-	-	1990	362372,2	305042,3	25,18	18,56
1971	16914,1	14026,5	0,73	4,76	1991	522049,9	410049,9	44,6	34,42
1972	19031,3	16721,8	12,51	19,21	1992	691844,5	538844,5	32,52	31,40
1973	20861,4	17741,1	9,61	6,09	1993	823067,6	639067,6	18,96	18,59
1974	27730,8	23924,5	32,91	34,85	1994	972754,5	826754,5	18,18	29,36
1975	33603,6	29522,4	21,18	23,39	1995	1244536,7	1103081,9	27,93	33,42
1976	38624,1	34010,5	14,94	15,20	1996	1491231,3	1319393,2	19,82	19,60
1977	44569,8	42646,0	15,39	25,39	1997	1611240,8	1411669,5	8,04	6,99
1978	52990,9	48793,2	18,89	14,41	1998	1806789,1	1531502,9	12,13	8,48
1979	66143,1	56216,6	24,81	15,21	1999	2003010,2	1642338,5	10,86	7,23
1980	82013,6	67816,5	24	20,63	2000	2104967,3	1684862,8	5,09	2,58
1981	95261,7	84570,3	16,15	24,70	2001	2365714,9	1817277,4	12,38	7,85
1982	109151,7	92648,5	14,58	9,55	2002	2531881,8	1954242,0	7,02	7,53
1983	124134,8	103048,0	13,72	11,22	2003	2751213,9	2090638,0	8,66	6,97
1984	134212,9	122372,5	8,11	18,75	2004	3035676,8	2333218,5	10,33	11,60
1985	152642,0	136423,1	13,73	11,48	2005	3404927,8	2510479,4	12,16	7,59
1986	174857,2	152195,1	14,55	11,56	2006	3738164,1	2647004,7	9,78	5,43
1987	178738,7	149865,7	2,21	-1,53	2007	4307598,2	2893221,4	15,23	9,30
1988	238802,4	208875,7	33,60	39,37	2008	4539500,0	3185900,0	5,38	10,11
1989	289466,9	257269,8	21,21	23,16					

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

**الجدول رقم 02: معدل تطور إجمالي الإيداع العائلي والدخل الوطني
الوحدة (مليون دج) بالأسعار الجارية**

السنوات	إجمالي الإيداع المحلي	الدخل الوطني	معدل تطور إجمالي الإيداع المحلي %	معدل تطور الدخل الوطني %	السنوات	إجمالي الإيداع المحلي	الدخل الوطني	معدل تطور إجمالي الإيداع المحلي %	معدل تطور الدخل الوطني %
1970	5192,40	21959,40	-	-	1990	160217,0	482322,8	24,42	20,56
1971	5979,7	23628,60	15,16	7,60	1991	266733,9	704414,1	66,48	46,04
1972	7522,6	28881,30	25,80	22,23	1992	319811,1	896825,6	19,89	27,31
1973	9063,5	32434,40	20,48	12,30	1993	336203,0	1021857,7	5,12	13,94
1974	22075,3	47392,7	143,56	46,11	1994	467941,2	1356000,0	39,18	32,69
1975	27846,1	59303,2	26,14	25,13	1995	633031,4	1826684,1	35,28	34,71
1976	31926,5	68211,6	14,65	15,02	1996	644641,4	2071734,4	1,83	13,41
1977	40814,0	86632,5	27,83	27	1997	647459,0	2189929,1	0,43	5,70
1978	54621,7	107265,6	33,83	23,81	1998	773955,4	2448192,4	19,53	11,79
1979	54430,9	114977,3	-0,34	7,18	1999	849951,4	2651300,1	9,81	8,29
1980	63512,1	136840,4	16,68	19,01	2000	969661,1	2819154,8	14,08	6,33
1981	70836,1	161886,7	11,53	18,30	2001	1134601,9	3134649,9	17,01	11,19
1982	77339,1	177035,5	9,18	9,35	2002	1386382,5	3576794,4	22,19	14,10
1983	87819,3	198442,3	13,55	12,09	2003	1593589,0	3945130,3	14,94	10,29
1984	92531,4	224880,1	5,36	13,32	2004	2046750,9	4661406,4	28,43	18,15
1985	96765,4	243668,8	4,57	8,35	2005	2395478,2	5182556,5	17,03	11,18
1986	99333,3	262584,0	2,65	6,76	2006	2583904,2	5556510,5	7,86	7,21
1987	93880,2	254882,2	-5,48	-2,29	2007	3220405,7	6448949,1	24,63	16,06
1988	98040,2	319595,2	4,43	25,38	2008	3728336,84	8187454,84	15,77	26,95
1989	128766,0	400053,0	31,34	25,17					

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

**الجدول رقم 03: معدل تطور حجم الإستثمار
الوحدة (مليون دج) بالأسعار الجارية**

السنوات	حجم الإستثمار	معدل تطور حجم الإستثمار %	السنوات	حجم الإستثمار	معدل تطور حجم الإستثمار %
---------	---------------	---------------------------	---------	---------------	---------------------------

24,83	158935,078	1990	29,41	8805,149	1970
69,16	268857,077	1991	-0,11	8795,327	1971
19,93	322459,300	1992	18,14	10391,203	1972
5,21	339273,398	1993	33,79	13902,823	1973
32,24	448658,507	1994	58,93	22095,772	1974
37,12	615228,499	1995	26,28	27904,229	1975
7,26	659949,930	1996	14,57	31970,802	1976
-5,43	624104,102	1997	27,71	40831,476	1977
23,12	768449,191	1998	33,85	54656,450	1978
20,06	922652,877	1999	-0,37	54453,322	1979
11,83	1031874,055	2000	16,68	63541,401	1980
12,85	1164520,071	2001	11,53	70868,779	1981
21,74	1417776,518	2002	9,16	77363,027	1982
13,13	1604047,052	2003	13,51	87822,015	1983
27,05	2038044,156	2004	7,07	94035,836	1984
10,31	2248304,413	2005	7,13	100744,059	1985
18,00	2653009,449	2006	-0,28	100457,217	1986
14,64	3041567,730	2007	-11,20	89199,842	1987
12,30	3415683,897	2008	8,20	96521,706	1988
			31,19	127316,745	1989

المصدر: البنك العالمي.

الجدول رقم 04: متوسط حجم الأسرة

متوسط حجم الأسرة	عدد الأسر	عدد السكان	السنوات	متوسط حجم الأسرة	عدد الأسر	عدد السكان	السنوات
7,38	3390221	25022000	1990	6,21	2141605	13309000	1970
7,32	3498763	25643000	1991	6,33	2170141	13739000	1971
7,27	3610779	26271000	1992	6,44	2199056	14171000	1972
7,21	3726381	26894000	1993	6,57	2228357	14649000	1973
7,14	3845685	27496000	1994	6,71	2258049	15164000	1974
7,07	3968808	28060000	1995	6,89	2288136	15768000	1975
6,94	4095876	28566000	1996	7,09	2318067	16450000	1976
6,87	4227006	29045000	1997	7,26	2349518	17058000	1977
6,76	4362338	29507000	1998	7,28	2415280	17600000	1978
6,87	4361156	29965000	1999	7,29	2482883	18120000	1979

6,75	4499495	30416000	2000	7,31	2552378	18666000	1980
6,75	4642221	30879000	2001	7,34	2623819	19262000	1981
6,54	4789475	31357000	2002	7,37	2697259	19883000	1982
6,44	4941399	31848000	2003	7,4	2772754	20522000	1983
6,34	5098143	32364000	2004	7,43	2850363	21185000	1984
6,25	5259859	32906000	2005	7,46	2930144	21863000	1985
6,16	5426704	33481000	2006	7,47	3012158	22512000	1986
6,08	5598842	34096000	2007	7,47	3096467	23139000	1987
6,01	5776441	34745000	2008	7,47	3183137	23783000	1988
				7,43	3285048	24409000	1989

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم 05: معدل الإعالة

معدل الإعالة %	القوى العاملة	عدد السكان	السنوا ت	معدل الإعالة %	القوى العاملة	عدد السكان	السنوا ت
76,61	5851000	25022000	1990	80,62	2578000	13309000	1970
76,27	6085000	25643000	1991	80,70	2651000	13739000	1971
75,95	6318000	26271000	1992	80,93	2701000	14171000	1972
75,60	6561000	26894000	1993	80,65	2834000	14649000	1973
75,21	6814000	27496000	1994	80,43	2967000	15164000	1974
73,05	7 561000	28060000	1995	80,33	3100000	15768000	1975
72,65	7 811000	28566000	1996	80,34	3233000	16450000	1976
72,20	8 072000	29045000	1997	80,26	3366000	17058000	1977
71,78	8 326000	29507000	1998	80,11	3499000	17600000	1978
71,33	8 589000	29965000	1999	79,95	3632000	18120000	1979
70,90	8 850000	30416000	2000	79,82	3765000	18666000	1980
70,61	9 075000	30879000	2001	79,76	3898000	19262000	1981
70,32	9 305000	31357000	2002	79,72	4031000	19883000	1982
72,48	8 762326	31848000	2003	79,70	4164000	20522000	1983
70,73	9 470946	32364000	2004	79,33	4378000	21185000	1984

70,65	9 656044	32906000	2005	79,07	4574000	21863000	1985
69,80	10 110645	33481000	2006	78,71	4791000	22512000	1986
70,75	9 969906	34096000	2007	76,25	5494000	23139000	1987
70,31	10 315000	34745000	2008	75,78	5759000	23783000	1988
				75,88	5886000	24409000	1989

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

- Mokhtar Lakehal, Algerie De L'independance A L'etate D'urgence l'harmattan l'harmattan
1992, p :172-175.

الجدول رقم 06: عمق النظام المالي الوحدة (مليار دج) بالأسعار الجارية

السنوات	كمية النقود بالمعنى الواسع	الناتج الداخلي الخام	درجة التعمق النقدي %	السنوات	كمية النقود بالمعنى الواسع	الناتج الداخلي الخام	درجة التعمق النقدي %
1970	13,08	24,0723	54,33	1990	343,01	554,3881	61,87
1971	13,93	24,9228	55,89	1991	415,27	862,1328	48,16
1972	18,14	30,4132	59,64	1992	515,90	1074,6958	48
1973	22,93	34,5311	66,40	1993	627,43	1189,7249	52,73
1974	25,77	55,5609	46,38	1994	723,51	1487,4036	48,64
1975	33,75	61,5739	54,81	1995	799,56	2004,9947	39,37
1976	43,61	74,0751	58,57	1996	915,06	2570,0290	35,60
1977	51,95	87,2405	59,54	1997	1081,52	2780,1681	38,90
1978	67,46	104,8316	64,35	1998	1592,46	2830,4907	56,26
1979	79,69	128,2226	62,14	1999	1789,35	3238,1975	55,25
1980	93,54	162,5072	57,56	2000	2022,53	4123,5139	78,53
1981	109,15	191,4685	57	2001	2473,52	4227,1132	58,51
1982	137,89	207,5519	66,43	2002	2901,53	4522,7733	64,15
1983	165,93	233,7521	70,98	2003	3354,42	5252,3211	36,86
1984	194,72	263,8559	73,79	2004	3738,04	6151,8981	60,76
1985	223,86	291,5972	76,77	2005	4146,91	7564,6488	54,81
1986	227,02	296,5514	76,55	2006	4857,88	8512,1846	57,06
1987	257,90	312,7061	82,47	2007	5 994,6	9408,2865	63,71
1988	292,96	347,7169	82,25	2008	6 955,9	11042,8379	62,99

				73,01	422,0430	308,15	1989
--	--	--	--	-------	----------	--------	------

المصدر: بنك الجزائر.

الجدول رقم 07: القيم الحقيقية للمتغيرات المدروسة

السنوات	معدل التضخم %	سعر الفائدة الاسمي %	سعر الفائدة الحقيقي %	الدخل المتاح الحقيقي	الناتج الداخلي الخام الحقيقي	الإدخار العائلي الحقيقي	كمية النقود بالمعنى الواسع الحقيقية	المستوى العام للأسعار
---------	---------------	----------------------	-----------------------	----------------------	------------------------------	-------------------------	-------------------------------------	-----------------------

21,70	60276,49	15641,01	110932,26	77339,2	-2	2,8	4,8	1970
22,30	62466,36	12948,87	111761,43	75847,98	0,74	3,5	2,76	1971
23,20	78189,65	9954,74	131091,38	82031,46	-0,54	3,5	4,04	1972
24,80	92459,67	12581,85	139238,31	84118,54	-3,4	3,5	6,9	1973
25,50	101058,82	14926,66	217885,88	108748,24	0,68	3,5	2,82	1974
27,70	121841,15	14733,57	222288,45	121312,64	-5,13	3,5	8,63	1975
30,00	145366,66	15378,66	246917	128747	-4,8	3,5	8,3	1976
33,30	156006,00	5777,17	261983,48	133843,24	-7,5	3,5	11	1977
38,50	175220,77	10903,11	272289,87	137638,7	-12,12	3,5	15,62	1978
42,50	187505,88	23356,47	301700,24	155630,82	-6,39	4	10,39	1979
46,40	201594,82	30597,19	350231,03	176753,45	-5,18	4	9,18	1980
53,20	205169,17	20096,61	359903,2	179063,35	-10,66	4	14,66	1981
56,50	244053,09	29209,20	367348,5	193188,85	-2,2	4	6,2	1982
59,90	277011,68	35203,50	390237,23	207236,73	-1,02	5	6,02	1983
64,80	300493,82	18272,22	407185,03	207118,67	-3,18	5	8,18	1984
71,60	312653,63	22652,09	407258,66	213187,15	-5,49	5	10,49	1985
80,40	282363,18	28186,69	368845,02	217484,08	-7,29	5	12,29	1986
86,40	298495,37	33417,82	361928,36	206873,5	-2,46	5	7,46	1987
91,50	320174,86	32706,77	380018,47	260986,23	-0,9	5	5,9	1988
100,00	308100	32197,1	422043	289466,9	-4,29	5	9,29	1989
117,90	290932,99	48625,86	470218,91	307355,56	-12,90	5	17,9	1990
148,40	279831,53	75471,69	580952,02	351785,65	-20,87	5	25,87	1991
195,40	264022,51	78300,92	549997,85	354065,76	-25,17	6,5	31,67	1992
235,50	266424,62	78131,63	505191,04	349497,92	-14,02	6,5	20,52	1993
303,90	238075,02	47713,06	489438,5	320090,33	-17,04	12	29,04	1994
394,40	202728,19	35865,82	508365,8	315551,9	-17,78	12	29,78	1995
468,10	195483,87	36709,69	549034,18	318571,1	-4,69	14	18,69	1996
494,90	218533,03	40325,58	561763,61	325568,96	8,27	14	5,73	1997
519,40	306596,07	53000,80	544953,93	347860,82	4,3	9,25	4,95	1998
533,20	335587,02	67642,85	607313,86	375658,33	4,84	7,5	2,66	1999
535,00	378042,99	78524,20	770750,26	393451,83	7,16	7,5	0,34	2000
557,60	443601,14	98356,79	758090,6	424267,38	1,28	5,5	4,22	2001
565,50	513091,06	101969,9	799783,08	447724,46	4,08	5,5	1,42	2002
580,10	578248,57	113872,76	905416,5	474265,45	1,67	4,25	2,58	2003
600,70	622280,67	116939,95	1024121,5	505356,55	-0,32	3,25	3,57	2004
610,40	679375,81	146534,8	1239293,7	557819,1	0,62	2,25	1,63	2005
626,09	775907,61	174281,56	1359578,4	597064,97	-0,29	2,25	2,54	2006
648,10	924949,85	218234,35	1451672	664650,24	-1,26	2,25	3,51	2007
676,61	1028051,61	200056,16	1632083,2	670918,25	-2,15	2,25	4,4	2008

الملحق رقم 02

الجدول رقم 01: إختبار الجذور الوحدوية للمتغير التابع

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	1.492298	1% Critical Value*	-3.6117
		5% Critical Value	-2.9399
		10% Critical Value	-2.6080

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HS)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 10:19
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HS(-1)	0.068302	0.045770	1.492298	0.1443
C	1205.607	3294.756	0.365917	0.7166
R-squared	0.058256	Mean dependent var	4853.030	
Adjusted R-squared	0.032097	S.D. dependent var	13843.67	
S.E. of regression	13619.69	Akaike info criterion	21.92762	
Sum squared resid	6.68E+09	Schwarz criterion	22.01381	
Log likelihood	-414.6247	F-statistic	2.226953	
Durbin-Watson stat	1.601381	Prob(F-statistic)	0.144333	

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-0.541758	1% Critical Value*	-4.2165
		5% Critical Value	-3.5312
		10% Critical Value	-3.1968

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HS)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 10:20
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HS(-1)	-0.043589	0.080459	-0.541758	0.5914
C	-4367.152	4631.236	-0.942978	0.3522
@TREND(1970)	592.2005	354.1842	1.672012	0.1034
R-squared	0.127914	Mean dependent var	4853.030	
Adjusted R-squared	0.078080	S.D. dependent var	13843.67	
S.E. of regression	13292.23	Akaike info criterion	21.90340	
Sum squared resid	6.18E+09	Schwarz criterion	22.03269	
Log likelihood	-413.1647	F-statistic	2.566828	
Durbin-Watson stat	1.554198	Prob(F-statistic)	0.091157	

النموذج الأول

ADF Test Statistic	2.661508	1% Critical Value*	-2.6243
		5% Critical Value	-1.9498
		10% Critical Value	-1.6204

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HS)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 10:18
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HS(-1)	0.080727	0.030331	2.661508	0.0114
R-squared	0.054753	Mean dependent var	4853.030	
Adjusted R-squared	0.054753	S.D. dependent var	13843.67	
S.E. of regression	13459.34	Akaike info criterion	21.87870	
Sum squared resid	6.70E+09	Schwarz criterion	21.92179	
Log likelihood	-414.6953	Durbin-Watson stat	1.615494	

الجدول رقم 02: إختبار الجذور الوحدوية للمتغير التابع بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج الخامس

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-1.817805	1% Critical Value*	-3.6289
		5% Critical Value	-2.9472
		10% Critical Value	-2.6118

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DHS)
Method: Least Squares
Date: 12/06/09 Time: 22:08
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DHS(-1)	-0.210397	0.115742	-1.817805	0.0788
D(DHS(-1))	-0.393421	0.183688	-2.141787	0.0402
D(DHS(-2))	0.234708	0.170570	1.376023	0.1787
C	-0.008606	0.010046	-0.856655	0.3982

R-squared	0.492024	Mean dependent var	-0.005714
Adjusted R-squared	0.442866	S.D. dependent var	0.078264
S.E. of regression	0.058417	Akaike info criterion	-2.735203
Sum squared resid	0.105790	Schwarz criterion	-2.557449
Log likelihood	51.86606	F-statistic	10.00885
Durbin-Watson stat	1.917399	Prob(F-statistic)	0.000091

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-1.776224	1% Critical Value*	-2.6300
		5% Critical Value	-1.9507
		10% Critical Value	-1.6208

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DHS)
Method: Least Squares
Date: 12/06/09 Time: 22:07
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DHS(-1)	-0.204346	0.115045	-1.776224	0.0852
D(DHS(-1))	-0.374872	0.181647	-2.063737	0.0472
D(DHS(-2))	0.256122	0.168025	1.524311	0.1373

R-squared	0.479999	Mean dependent var	-0.005714
Adjusted R-squared	0.447499	S.D. dependent var	0.078264
S.E. of regression	0.058174	Akaike info criterion	-2.768949
Sum squared resid	0.106294	Schwarz criterion	-2.635634
Log likelihood	51.45661	Durbin-Watson stat	1.913344

الجدول رقم 03: اختبار الجذور الوحدوية للمتغير التابع بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية

النموذج الخامس

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-5.284365	1% Critical Value*	-3.6422
		5% Critical Value	-2.9527
		10% Critical Value	-2.6148

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDHS)
Method: Least Squares
Date: 01/15/10 Time: 14:23
Sample(adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDHS(-1)	-2.480253	0.469357	-5.284365	0.0000
D(DDHS(-1))	0.864984	0.386007	2.240850	0.0331
D(DDHS(-2))	0.892426	0.299438	2.980339	0.0059
D(DDHS(-3))	0.415788	0.169169	2.457826	0.0204
C	-0.017155	0.010127	-1.693943	0.1014

R-squared	0.874343	Mean dependent var	-0.000909
Adjusted R-squared	0.856392	S.D. dependent var	0.146381
S.E. of regression	0.055472	Akaike info criterion	-2.807154
Sum squared resid	0.086160	Schwarz criterion	-2.580410
Log likelihood	51.31804	F-statistic	48.70717
Durbin-Watson stat	2.031825	Prob(F-statistic)	0.000000

ADF Test Statistic	-5.452827	1% Critical Value*	-4.2605
		5% Critical Value	-3.5514
		10% Critical Value	-3.2081

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDHS)
Method: Least Squares
Date: 01/15/10 Time: 14:21
Sample(adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDHS(-1)	-2.550640	0.467765	-5.452827	0.0000
D(DDHS(-1))	0.911091	0.383699	2.374495	0.0249
D(DDHS(-2))	0.914011	0.296790	3.079652	0.0047
D(DDHS(-3))	0.425385	0.167567	2.538590	0.0172
C	-0.045760	0.024758	-1.848318	0.0755
@TREND(1970)	0.001279	0.001012	1.263531	0.2172

R-squared	0.881358	Mean dependent var	-0.000909
Adjusted R-squared	0.859388	S.D. dependent var	0.146381
S.E. of regression	0.054890	Akaike info criterion	-2.803995
Sum squared resid	0.081349	Schwarz criterion	-2.531903
Log likelihood	52.26593	F-statistic	48.11516

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-4.852672	1% Critical Value*	-2.6344
		5% Critical Value	-1.9514
		10% Critical Value	-1.6211

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDHS)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 10:33
Sample(adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDHS(-1)	-2.240690	0.461744	-4.852672	0.0000
D(DDHS(-1))	0.681324	0.382222	1.782536	0.0851
D(DDHS(-2))	0.774818	0.300519	2.578264	0.0153
D(DDHS(-3))	0.361777	0.171408	2.110615	0.0435

R-squared	0.861466	Mean dependent var	-0.000909
Adjusted R-squared	0.847134	S.D. dependent var	0.146381
S.E. of regression	0.057232	Akaike info criterion	-2.770197
Sum squared resid	0.094989	Schwarz criterion	-2.588803
Log likelihood	49.70826	Durbin-Watson stat	1.955642

الملحق رقم 03

الشكل رقم 01: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير DI

Date: 12/05/09 Time: 11:05
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob	
				1	0.894	0.894	33.666	0.000
				2	0.776	-0.118	59.722	0.000
				3	0.673	0.009	79.817	0.000
				4	0.574	-0.043	94.881	0.000
				5	0.495	0.038	106.41	0.000
				6	0.425	-0.019	115.17	0.000
				7	0.361	-0.014	121.69	0.000
				8	0.302	-0.023	126.38	0.000
				9	0.248	-0.011	129.65	0.000
				10	0.198	-0.018	131.82	0.000
				11	0.160	0.015	133.27	0.000
				12	0.127	-0.010	134.23	0.000
				13	0.097	-0.012	134.80	0.000
				14	0.068	-0.022	135.10	0.000
				15	0.032	-0.061	135.16	0.000
				16	-0.021	-0.107	135.19	0.000

توضح الجداول (01، 02، 03) اختبار الجذور الوحيدة للمتغير DI

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	0.207759	1% Critical Value*	-4.2165
		5% Critical Value	-3.5312
		10% Critical Value	-3.1968

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DI)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 11:12
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI(-1)	0.015148	0.072913	0.207759	0.8366
C	1471.145	6192.948	0.237552	0.8136
@TREND(1970)	507.1270	1000.463	0.506892	0.6154
R-squared	0.168802	Mean dependent var	15620.50	
Adjusted R-squared	0.121304	S.D. dependent var	19195.03	
S.E. of regression	17993.18	Akaike info criterion	22.50903	
Sum squared resid	1.13E+10	Schwarz criterion	22.63831	
Log likelihood	-424.6716	F-statistic	3.553937	
Durbin-Watson stat	1.483070	Prob(F-statistic)	0.039340	

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	2.644867	1% Critical Value*	-3.6117
		5% Critical Value	-2.9399
		10% Critical Value	-2.6080

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DI)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 11:08
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI(-1)	0.050776	0.019198	2.644867	0.0120
C	1340.257	6123.372	0.218876	0.8280
R-squared	0.162700	Mean dependent var	15620.50	
Adjusted R-squared	0.139441	S.D. dependent var	19195.03	
S.E. of regression	17806.52	Akaike info criterion	22.46371	
Sum squared resid	1.14E+10	Schwarz criterion	22.54990	
Log likelihood	-424.8105	F-statistic	6.995321	
Durbin-Watson stat	1.527539	Prob(F-statistic)	0.012035	

النموذج الأول

ADF Test Statistic	6.094738	1% Critical Value*	-2.6243
		5% Critical Value	-1.9496
		10% Critical Value	-1.6204

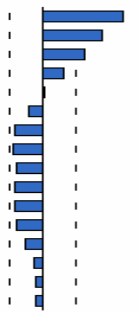
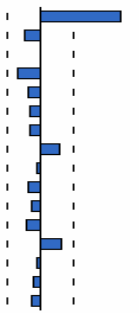
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DI)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 11:11
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI(-1)	0.054481	0.008939	6.094738	0.0000
R-squared	0.161585	Mean dependent var	15620.50	
Adjusted R-squared	0.161585	S.D. dependent var	19195.03	
S.E. of regression	17575.92	Akaike info criterion	22.41241	
Sum squared resid	1.14E+10	Schwarz criterion	22.45551	
Log likelihood	-424.8358	Durbin-Watson stat	1.531639	

الشكل رقم 02: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير INF

Date: 12/02/09 Time: 21:32
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.803	0.803	27.151	0.000
		2 0.590	-0.155	42.209	0.000
		3 0.422	-0.005	50.102	0.000
		4 0.217	-0.235	52.250	0.000
		5 0.020	-0.120	52.269	0.000
		6 -0.141	-0.109	53.229	0.000
		7 -0.274	-0.101	56.992	0.000
		8 -0.288	0.185	61.273	0.000
		9 -0.270	-0.040	65.167	0.000
		10 -0.282	-0.122	69.558	0.000
		11 -0.273	-0.089	73.816	0.000
		12 -0.263	-0.133	77.910	0.000
		13 -0.176	0.221	79.807	0.000
		14 -0.092	-0.032	80.344	0.000
		15 -0.073	-0.076	80.698	0.000
		16 -0.061	-0.086	80.960	0.000

توضح الجداول (01، 02، 03) اختبار الجذور الوحدوية للمتغير INF النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-1.935264	1% Critical Value*	-4.2165
		5% Critical Value	-3.5312
		10% Critical Value	-3.1968

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 11:31
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.190455	0.098413	-1.935264	0.0611
C	2.787570	1.939532	1.437238	0.1595
@TREND(1970)	-0.047995	0.073991	-0.648657	0.5208
R-squared	0.104484	Mean dependent var	-0.010526	
Adjusted R-squared	0.053311	S.D. dependent var	5.137440	
S.E. of regression	4.998622	Akaike info criterion	6.131858	
Sum squared resid	874.5179	Schwarz criterion	6.261142	
Log likelihood	-113.5053	F-statistic	2.041802	
Durbin-Watson stat	1.791998	Prob(F-statistic)	0.144972	

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-1.929442	1% Critical Value*	-3.6117
		5% Critical Value	-2.9399
		10% Critical Value	-2.6080

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 11:30
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.188234	0.097559	-1.929442	0.0616
C	1.829958	1.247745	1.466512	0.1512
R-squared	0.093718	Mean dependent var	-0.010526	
Adjusted R-squared	0.068544	S.D. dependent var	5.137440	
S.E. of regression	4.958245	Akaike info criterion	6.091177	
Sum squared resid	885.0310	Schwarz criterion	6.177366	
Log likelihood	-113.7324	F-statistic	3.722747	
Durbin-Watson stat	1.774153	Prob(F-statistic)	0.061587	

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-1.234724	1% Critical Value*	-2.6243
		5% Critical Value	-1.9498
		10% Critical Value	-1.6204

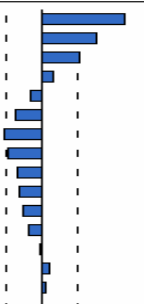
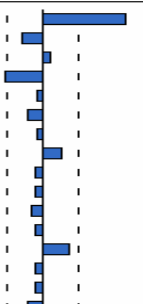
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 11:29
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.078849	0.063860	-1.234724	0.2247
R-squared	0.039569	Mean dependent var	-0.010526	
Adjusted R-squared	0.039569	S.D. dependent var	5.137440	
S.E. of regression	5.034772	Akaike info criterion	6.096577	
Sum squared resid	937.9105	Schwarz criterion	6.139671	
Log likelihood	-114.8350	Durbin-Watson stat	1.864837	

الشكل رقم 03: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير INT

Date: 12/05/09 Time: 12:00
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.763	0.763	24.466	0.000
		2 0.502	-0.189	35.377	0.000
		3 0.339	0.068	40.480	0.000
		4 0.099	-0.344	40.930	0.000
		5 -0.108	-0.051	41.480	0.000
		6 -0.246	-0.145	44.415	0.000
		7 -0.345	-0.043	50.363	0.000
		8 -0.304	0.179	55.133	0.000
		9 -0.233	-0.059	58.023	0.000
		10 -0.209	-0.076	60.432	0.000
		11 -0.165	-0.109	61.996	0.000
		12 -0.124	-0.082	62.912	0.000
		13 -0.017	0.245	62.931	0.000
		14 0.061	-0.073	63.173	0.000
		15 0.033	-0.082	63.244	0.000
		16 0.000	-0.137	63.244	0.000

توضح الجداول (01، 02، 03) اختبار الجذور الوحيدة للمتغير INT
النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-2.252850	1% Critical Value*	-4.2165
		5% Critical Value	-3.5312
		10% Critical Value	-3.1968

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INT)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 12:05
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT(-1)	-0.247721	0.109959	-2.252850	0.0306
C	-2.006511	1.796989	-1.116596	0.2718
@TREND(1970)	0.047451	0.074577	0.636274	0.5287
R-squared	0.128087	Mean dependent var	-0.003947	
Adjusted R-squared	0.078264	S.D. dependent var	5.174689	
S.E. of regression	4.968068	Akaike info criterion	6.119596	
Sum squared resid	863.8595	Schwarz criterion	6.248879	
Log likelihood	-113.2723	F-statistic	2.670819	
Durbin-Watson stat	1.718738	Prob(F-statistic)	0.090840	

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-2.194634	1% Critical Value*	-3.6117
		5% Critical Value	-2.9399
		10% Critical Value	-2.6080

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INT)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 12:04
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT(-1)	-0.235841	0.107463	-2.194634	0.0347
C	-1.029548	0.925835	-1.112021	0.2735
R-squared	0.118002	Mean dependent var	-0.003947	
Adjusted R-squared	0.093502	S.D. dependent var	5.174689	
S.E. of regression	4.926831	Akaike info criterion	6.078465	
Sum squared resid	873.8518	Schwarz criterion	6.164654	
Log likelihood	-113.4908	F-statistic	4.816419	
Durbin-Watson stat	1.717954	Prob(F-statistic)	0.034724	

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-1.886030	1% Critical Value*	-2.6243
		5% Critical Value	-1.9498
		10% Critical Value	-1.6204

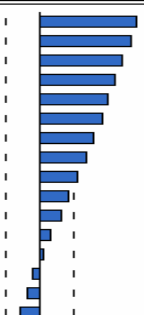
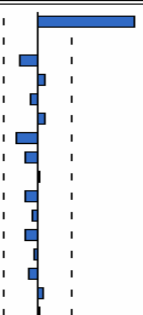
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INT)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 12:03
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT(-1)	-0.175523	0.093065	-1.886030	0.0672
R-squared	0.087706	Mean dependent var	-0.003947	
Adjusted R-squared	0.087706	S.D. dependent var	5.174689	
S.E. of regression	4.942557	Akaike info criterion	6.059606	
Sum squared resid	903.8684	Schwarz criterion	6.102701	
Log likelihood	-114.1325	Durbin-Watson stat	1.760607	

الشكل رقم 04: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير ER

Date: 12/02/09 Time: 18:52
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.937	0.937	36.942	0.000
		2 0.878	0.000	70.250	0.000
		3 0.801	-0.178	98.734	0.000
		4 0.737	0.061	123.56	0.000
		5 0.666	-0.077	144.40	0.000
		6 0.611	0.069	162.49	0.000
		7 0.532	-0.212	176.66	0.000
		8 0.451	-0.121	187.16	0.000
		9 0.369	0.011	194.44	0.000
		10 0.283	-0.131	198.87	0.000
		11 0.199	-0.044	201.12	0.000
		12 0.112	-0.117	201.86	0.000
		13 0.029	-0.037	201.91	0.000
		14 -0.059	-0.089	202.13	0.000
		15 -0.125	0.057	203.18	0.000
		16 -0.187	0.017	205.60	0.000

توضح الجداول (01، 02، 03) إختبار الجذور الوحدوية للمتغير ER
النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-2.652603	1% Critical Value*	-4.2165
		5% Critical Value	-3.5312
		10% Critical Value	-3.1968

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 10:44
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.287947	0.108553	-2.652603	0.0119
C	23.68681	8.998831	2.632210	0.0125
@TREND(1970)	-0.103557	0.038588	-2.683698	0.0110
R-squared	0.171863	Mean dependent var	-0.271316	
Adjusted R-squared	0.124541	S.D. dependent var	0.743099	
S.E. of regression	0.695287	Akaike info criterion	2.186674	
Sum squared resid	16.91986	Schwarz criterion	2.315957	
Log likelihood	-38.54680	F-statistic	3.631772	
Durbin-Watson stat	2.068560	Prob(F-statistic)	0.036880	

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-0.228687	1% Critical Value*	-3.6117
		5% Critical Value	-2.9399
		10% Critical Value	-2.6080

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 10:43
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.007164	0.031329	-0.228687	0.8204
C	0.274544	2.390052	0.114870	0.9092
R-squared	0.001451	Mean dependent var	-0.271316	
Adjusted R-squared	-0.026287	S.D. dependent var	0.743099	
S.E. of regression	0.752802	Akaike info criterion	2.321187	
Sum squared resid	20.40160	Schwarz criterion	2.407366	
Log likelihood	-42.10218	F-statistic	0.052298	
Durbin-Watson stat	2.278406	Prob(F-statistic)	0.820406	

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-2.260839	1% Critical Value*	-2.6243
		5% Critical Value	-1.9498
		10% Critical Value	-1.6204

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 10:40
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.003570	0.001579	-2.260839	0.0297
R-squared	0.001085	Mean dependent var	-0.271316	
Adjusted R-squared	0.001085	S.D. dependent var	0.743099	
S.E. of regression	0.742695	Akaike info criterion	2.268902	
Sum squared resid	20.40907	Schwarz criterion	2.311996	
Log likelihood	-42.10914	Durbin-Watson stat	2.285739	

الشكل رقم 05: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير FS

Date: 12/02/09 Time: 16:13

Sample: 1970 2008

Included observations: 39

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob	
				1	0.894	0.894	33.668	0.000
				2	0.779	-0.105	59.910	0.000
				3	0.652	-0.123	78.792	0.000
				4	0.527	-0.060	91.492	0.000
				5	0.404	-0.074	99.154	0.000
				6	0.291	-0.034	103.25	0.000
				7	0.192	-0.018	105.10	0.000
				8	0.123	0.055	105.88	0.000
				9	0.045	-0.126	105.98	0.000
				10	-0.027	-0.060	106.02	0.000
				11	-0.117	-0.176	106.80	0.000
				12	-0.199	-0.057	109.16	0.000
				13	-0.276	-0.057	113.84	0.000
				14	-0.337	-0.024	121.10	0.000
				15	-0.387	-0.041	131.07	0.000
				16	-0.423	-0.062	143.50	0.000

توضح الجداول (01، 02، 03) إختبار الجذور الوحدوية للمتغير FS
النموذج السادس

ADF Test Statistic	-3.768655	1% Critical Value*	-4.2412
		5% Critical Value	-3.5426
		10% Critical Value	-3.2032

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FS)

Method: Least Squares

Date: 01/15/10 Time: 14:53

Sample(adjusted): 1974 2008

Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS(-1)	-0.094579	0.025096	-3.768655	0.0007
D(FS(-1))	0.056375	0.146276	0.385404	0.7028
D(FS(-2))	0.248659	0.137038	1.814533	0.0800
D(FS(-3))	-0.457382	0.141909	-3.223079	0.0031
C	0.871730	0.205143	4.249379	0.0002
@TREND(1970)	-0.010588	0.002120	-4.994534	0.0000
R-squared	0.809209	Mean dependent var	-0.016000	
Adjusted R-squared	0.776315	S.D. dependent var	0.092838	
S.E. of regression	0.043908	Akaike info criterion	-3.258639	
Sum squared resid	0.055909	Schwarz criterion	-2.992008	
Log likelihood	63.02619	F-statistic	24.59983	

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-0.718157	1% Critical Value*	-3.6289
		5% Critical Value	-2.9472
		10% Critical Value	-2.6118

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FS)

Method: Least Squares

Date: 12/06/09 Time: 20:40

Sample(adjusted): 1974 2008

Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS(-1)	-0.019328	0.026913	-0.718157	0.4782
D(FS(-1))	0.388223	0.174748	2.221621	0.0340
D(FS(-2))	0.641930	0.150399	4.268189	0.0002
D(FS(-3))	-0.202737	0.177588	-1.141614	0.2626
C	0.126849	0.188886	0.671563	0.5070
R-squared	0.645094	Mean dependent var	-0.016000	
Adjusted R-squared	0.597774	S.D. dependent var	0.092838	
S.E. of regression	0.058879	Akaike info criterion	-2.695106	
Sum squared resid	0.104002	Schwarz criterion	-2.472913	
Log likelihood	52.16435	F-statistic	13.63237	
Durbin-Watson stat	1.907733	Prob(F-statistic)	0.000002	

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-0.895175	1% Critical Value*	-2.6300
		5% Critical Value	-1.9507
		10% Critical Value	-1.6208

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FS)

Method: Least Squares

Date: 12/06/09 Time: 20:38

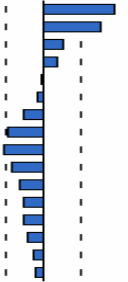
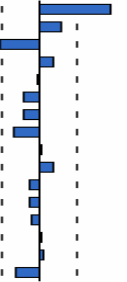
Sample(adjusted): 1974 2008

Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS(-1)	-0.001280	0.001430	-0.895175	0.3776
D(FS(-1))	0.394613	0.172937	2.281839	0.0295
D(FS(-2))	0.628921	0.147819	4.254657	0.0002
D(FS(-3))	-0.231683	0.170745	-1.356894	0.1846
R-squared	0.639759	Mean dependent var	-0.016000	
Adjusted R-squared	0.604897	S.D. dependent var	0.092838	
S.E. of regression	0.058355	Akaike info criterion	-2.737327	
Sum squared resid	0.105565	Schwarz criterion	-2.559573	
Log likelihood	51.90323	Durbin-Watson stat	1.916887	

الشكل رقم 06: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير DM

Date: 12/02/09 Time: 21:02
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.623	0.623	16.340	0.000
		2 0.508	0.195	27.472	0.000
		3 0.170	-0.350	28.755	0.000
		4 0.128	0.118	29.499	0.000
		5 -0.010	-0.010	29.504	0.000
		6 -0.046	-0.133	29.609	0.000
		7 -0.179	-0.138	31.213	0.000
		8 -0.309	-0.232	36.153	0.000
		9 -0.345	0.017	42.510	0.000
		10 -0.279	0.128	46.801	0.000
		11 -0.212	-0.096	49.356	0.000
		12 -0.165	-0.091	50.970	0.000
		13 -0.174	-0.072	52.836	0.000
		14 -0.140	0.018	54.082	0.000
		15 -0.095	0.025	54.685	0.000
		16 -0.082	-0.220	55.150	0.000

توضح الجداول (01، 02، 03) إختبار الجذور الوحدوية للمتغير DM النموذج السادس

ADF Test Statistic	-2.755771	1% Critical Value*	-4.2324
		5% Critical Value	-3.5386
		10% Critical Value	-3.2009

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DM)

Method: Least Squares

Date: 12/11/09 Time: 21:53

Sample(adjusted): 1973 2008

Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM(-1)	-0.426631	0.154814	-2.755771	0.0097
D(DM(-1))	-0.008964	0.184343	-0.048629	0.9615
D(DM(-2))	0.367823	0.167182	2.200133	0.0354
C	27.21410	10.56565	2.575714	0.0150
@TREND(1970)	-0.082615	0.153706	-0.537486	0.5948
R-squared	0.328458	Mean dependent var	0.093056	
Adjusted R-squared	0.241807	S.D. dependent var	10.64882	
S.E. of regression	9.272384	Akaike info criterion	7.420204	
Sum squared resid	2665.290	Schwarz criterion	7.640137	
Log likelihood	-128.5637	F-statistic	3.790599	
Durbin-Watson stat	1.922018	Prob(F-statistic)	0.012715	

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-2.737824	1% Critical Value*	-3.6228
		5% Critical Value	-2.9446
		10% Critical Value	-2.6105

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DM)

Method: Least Squares

Date: 12/02/09 Time: 21:11

Sample(adjusted): 1973 2008

Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM(-1)	-0.405897	0.148255	-2.737824	0.0100
D(DM(-1))	-0.021087	0.180914	-0.116558	0.9079
D(DM(-2))	0.363338	0.165108	2.200603	0.0351
C	24.28647	8.952248	2.712890	0.0106
R-squared	0.322200	Mean dependent var	0.093056	
Adjusted R-squared	0.258656	S.D. dependent var	10.64882	
S.E. of regression	9.168779	Akaike info criterion	7.373924	
Sum squared resid	2690.128	Schwarz criterion	7.549871	
Log likelihood	-128.7306	F-statistic	5.070512	
Durbin-Watson stat	1.922715	Prob(F-statistic)	0.005508	

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-0.347355	1% Critical Value*	-2.6280
		5% Critical Value	-1.9504
		10% Critical Value	-1.6206

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DM)

Method: Least Squares

Date: 12/02/09 Time: 21:10

Sample(adjusted): 1973 2008

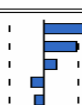
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM(-1)	-0.009603	0.027647	-0.347355	0.7305
D(DM(-1))	-0.268212	0.170705	-1.571197	0.1257
D(DM(-2))	0.219134	0.170717	1.283606	0.2082
R-squared	0.166310	Mean dependent var	0.093056	
Adjusted R-squared	0.115784	S.D. dependent var	10.64882	
S.E. of regression	10.01338	Akaike info criterion	7.525377	
Sum squared resid	3308.839	Schwarz criterion	7.657337	
Log likelihood	-132.4568	Durbin-Watson stat	1.886479	

الملحق رقم 04

الشكل رقم 01: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير DI بعد إجراء الفروقات من

Date: 12/05/09 Time: 11:16
Sample: 1970 2008
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.379	0.379	5.9147	0.015
		2 0.308	0.192	9.9208	0.007
		3 0.127	-0.048	10.626	0.014
		4 -0.116	-0.244	11.223	0.024
		5 -0.091	-0.006	11.607	0.041
		6 -0.056	0.097	11.755	0.068
		7 -0.068	-0.018	11.979	0.101
		8 0.068	0.072	12.216	0.142
		9 0.019	-0.045	12.234	0.200
		10 -0.049	-0.113	12.365	0.261
		11 -0.128	-0.141	13.291	0.275
		12 -0.167	-0.028	14.924	0.246
		13 -0.139	0.037	16.094	0.244
		14 0.053	0.199	16.273	0.297
		15 0.030	-0.039	16.334	0.360
		16 0.210	0.103	19.368	0.250

الدرجة الأولى

توضح الجداول (01، 02، 03) اختبار الجذور الوحيدة للمتغير DI بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-4.346969	1% Critical Value*	-4.2242
		5% Critical Value	-3.5348
		10% Critical Value	-3.1988

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDI)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 11:25
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDI(-1)	-0.738776	0.169952	-4.346969	0.0001
C	2373.524	6161.418	0.385224	0.7025
@TREND(1970)	478.1489	304.5278	1.570132	0.1256
R-squared	0.359561	Mean dependent var	209.7089	
Adjusted R-squared	0.321888	S.D. dependent var	21433.20	
S.E. of regression	17649.72	Akaike info criterion	22.47243	
Sum squared resid	1.06E+10	Schwarz criterion	22.60305	
Log likelihood	-412.7400	F-statistic	9.544280	
Durbin-Watson stat	1.975268	Prob(F-statistic)	0.000513	

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-3.994403	1% Critical Value*	-3.6171
		5% Critical Value	-2.9422
		10% Critical Value	-2.6092

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDI)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 11:25
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDI(-1)	-0.618360	0.154807	-3.994403	0.0003
C	10025.11	3848.377	2.605023	0.0134
R-squared	0.313123	Mean dependent var	209.7089	
Adjusted R-squared	0.293498	S.D. dependent var	21433.20	
S.E. of regression	18015.39	Akaike info criterion	22.48838	
Sum squared resid	1.14E+10	Schwarz criterion	22.57546	
Log likelihood	-414.0350	F-statistic	15.95526	
Durbin-Watson stat	2.070352	Prob(F-statistic)	0.000317	

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-2.811366	1% Critical Value*	-2.6261
		5% Critical Value	-1.9501
		10% Critical Value	-1.6205

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDI)
Method: Least Squares
Date: 01/15/10 Time: 15:27
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDI(-1)	-0.360859	0.128357	-2.811366	0.0079
R-squared	0.179944	Mean dependent var	209.7089	
Adjusted R-squared	0.179944	S.D. dependent var	21433.20	
S.E. of regression	19409.24	Akaike info criterion	22.61154	
Sum squared resid	1.36E+10	Schwarz criterion	22.65508	
Log likelihood	-417.3135	Durbin-Watson stat	2.239336	

الشكل رقم 02: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير INF بعد إجراء الفروقات من

Date: 12/05/09 Time: 11:33
Sample: 1970 2008
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.029	0.029	0.855
		2	-0.117	-0.118	0.6129
		3	0.106	0.114	1.0968
		4	-0.031	-0.055	1.1410
		5	-0.072	-0.043	1.3807
		6	-0.081	-0.101	1.6915
		7	-0.292	-0.302	5.8852
		8	-0.082	-0.088	6.2272
		9	0.066	0.003	6.4535
		10	-0.050	-0.026	6.5886
		11	0.029	0.027	6.6344
		12	-0.179	-0.290	8.5002
		13	0.068	0.021	8.7801
		14	0.182	0.014	10.867
		15	-0.015	-0.012	10.882
		16	-0.013	0.010	10.893

الدرجة الأولى

توضح الجداول (01، 02، 03) إختبار الجذور الوحيدة للمتغير INF بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-5.752054	1% Critical Value*	-4.2242
		5% Critical Value	-3.5348
		10% Critical Value	-3.1988

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINF)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 11:48
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-0.983426	0.170969	-5.752054	0.0000
C	1.142905	1.861432	0.613992	0.5433
@TREND(1970)	-0.054900	0.082230	-0.667645	0.5089
R-squared	0.493218	Mean dependent var	0.079189	
Adjusted R-squared	0.463407	S.D. dependent var	7.249975	
S.E. of regression	5.310787	Akaike info criterion	6.254962	
Sum squared resid	958.9517	Schwarz criterion	6.385577	
Log likelihood	-112.7168	F-statistic	16.54500	
Durbin-Watson stat	1.990234	Prob(F-statistic)	0.000010	

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-5.759297	1% Critical Value*	-3.6171
		5% Critical Value	-2.9422
		10% Critical Value	-2.6092

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINF)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 11:38
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-0.971404	0.168667	-5.759297	0.0000
C	0.045321	0.866167	0.052324	0.9586
R-squared	0.486574	Mean dependent var	0.079189	
Adjusted R-squared	0.471905	S.D. dependent var	7.249975	
S.E. of regression	5.268569	Akaike info criterion	6.213933	
Sum squared resid	971.5238	Schwarz criterion	6.301010	
Log likelihood	-112.9578	F-statistic	33.16950	
Durbin-Watson stat	1.985268	Prob(F-statistic)	0.000002	

النموذج الأول

1% Critical Value*	-2.6261
5% Critical Value	-1.9501
10% Critical Value	-1.6205

hypothesis of a unit root.

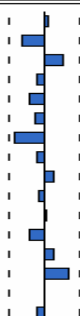
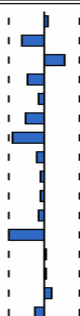
oints

Variable	t-Statistic	Prob.
11	-5.841260	0.0000

Mean dependent var	0.079189
S.D. dependent var	7.249975
Akaike info criterion	6.159957
Schwarz criterion	6.203496
Durbin-Watson stat	1.985007

الشكل رقم 03: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير INT بعد إجراء الفروقات من

Date: 12/05/09 Time: 12:09
Sample: 1970 2008
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.040	0.040	0.0647	0.799
		2	-0.204	-0.206	1.8291	0.401
		3	0.167	0.193	3.0361	0.386
		4	-0.076	-0.155	3.2961	0.510
		5	-0.138	-0.044	4.1750	0.525
		6	-0.089	-0.172	4.5531	0.602
		7	-0.285	-0.300	8.5317	0.288
		8	-0.067	-0.077	8.7565	0.363
		9	0.093	-0.035	9.2081	0.418
		10	-0.044	-0.026	9.3114	0.503
		11	0.009	-0.047	9.3163	0.593
		12	-0.132	-0.329	10.334	0.587
		13	0.086	0.019	10.782	0.629
		14	0.232	0.010	14.188	0.436
		15	0.007	0.059	14.191	0.511
		16	-0.074	-0.091	14.565	0.557

الدرجة الأولى

توضح الجداول (01، 02، 03) إختبار الجذور الوحدوية للمتغير INT بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-5.647857	1% Critical Value*	-4.2242
		5% Critical Value	-3.5348
		10% Critical Value	-3.1988

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINT)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 12:14
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINT(-1)	-0.963553	0.170605	-5.647857	0.0000
C	-0.718214	1.873142	-0.383428	0.7038
@TREND(1970)	0.031969	0.082651	0.386794	0.7013
R-squared	0.484134	Mean dependent var	-0.098108	
Adjusted R-squared	0.453789	S.D. dependent var	7.253775	
S.E. of regression	5.360982	Akaike info criterion	6.273776	
Sum squared resid	977.1645	Schwarz criterion	6.404391	
Log likelihood	-113.0649	F-statistic	15.95428	
Durbin-Watson stat	1.977009	Prob(F-statistic)	0.000013	

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-5.705244	1% Critical Value*	-3.6171
		5% Critical Value	-2.9422
		10% Critical Value	-2.6092

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINT)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 12:13
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINT(-1)	-0.960217	0.168304	-5.705244	0.0000
C	-0.078904	0.870574	-0.090634	0.9283
R-squared	0.481864	Mean dependent var	-0.098108	
Adjusted R-squared	0.467060	S.D. dependent var	7.253775	
S.E. of regression	5.295454	Akaike info criterion	6.224113	
Sum squared resid	981.4643	Schwarz criterion	6.311190	
Log likelihood	-113.1461	F-statistic	32.54981	
Durbin-Watson stat	1.973585	Prob(F-statistic)	0.000002	

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-5.785894	1% Critical Value*	-2.6261
		5% Critical Value	-1.9501
		10% Critical Value	-1.6205

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINT)
Method: Least Squares
Date: 12/05/09 Time: 12:12
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINT(-1)	-0.960276	0.165968	-5.785894	0.0000
R-squared	0.481742	Mean dependent var	-0.098108	
Adjusted R-squared	0.481742	S.D. dependent var	7.253775	
S.E. of regression	5.222001	Akaike info criterion	6.170294	
Sum squared resid	981.6947	Schwarz criterion	6.213832	
Log likelihood	-113.1504	Durbin-Watson stat	1.973029	

الشكل رقم 04: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير FS بعد إجراء الفروقات من

Date: 12/02/09 Time: 16:46
Sample: 1970 2008
Included observations: 38

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob	
				1	0.666	0.666	18.241	0.000
				2	0.724	0.503	40.349	0.000
				3	0.451	-0.299	49.163	0.000
				4	0.502	0.128	60.413	0.000
				5	0.382	0.163	67.140	0.000
				6	0.343	-0.221	72.712	0.000
				7	0.230	-0.100	75.314	0.000
				8	0.217	0.197	77.710	0.000
				9	0.192	0.055	79.638	0.000
				10	0.185	-0.117	81.492	0.000
				11	0.162	0.066	82.966	0.000
				12	0.102	-0.046	83.570	0.000
				13	0.041	-0.233	83.672	0.000
				14	-0.024	-0.046	83.709	0.000
				15	-0.077	0.027	84.098	0.000
				16	-0.118	-0.095	85.068	0.000

الدرجة الأولى

توضح الجداول (01، 02، 03) إختبار الجذور الوحدوية للمتغير FS بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-3.439450	1% Critical Value*	-4.2412
		5% Critical Value	-3.5426
		10% Critical Value	-3.2032

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFS)
Method: Least Squares
Date: 01/15/10 Time: 15:19
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFS(-1)	-0.826857	0.240404	-3.439450	0.0017
D(DFS(-1))	0.058469	0.229456	0.254814	0.8006
D(DFS(-2))	0.442085	0.170226	2.597045	0.0144
C	0.110372	0.042766	2.580833	0.0150
@TREND(1970)	-0.005791	0.002034	-2.846694	0.0079
R-squared	0.600058	Mean dependent var	-0.005714	
Adjusted R-squared	0.546732	S.D. dependent var	0.078264	
S.E. of regression	0.052691	Akaike info criterion	-2.917174	
Sum squared resid	0.063291	Schwarz criterion	-2.694981	
Log likelihood	56.05054	F-statistic	11.25271	
Durbin-Watson stat	2.014612	Prob(F-statistic)	0.000011	

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-1.817805	1% Critical Value*	-3.6289
		5% Critical Value	-2.9472
		10% Critical Value	-2.6118

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFS)
Method: Least Squares
Date: 01/15/10 Time: 15:21
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFS(-1)	-0.210397	0.115742	-1.817805	0.0788
D(DFS(-1))	-0.393421	0.183688	-2.141787	0.0402
D(DFS(-2))	0.234708	0.170570	1.376023	0.1787
C	-0.008606	0.010046	-0.856655	0.3982
R-squared	0.492024	Mean dependent var	-0.005714	
Adjusted R-squared	0.442866	S.D. dependent var	0.078264	
S.E. of regression	0.058417	Akaike info criterion	-2.735203	
Sum squared resid	0.105790	Schwarz criterion	-2.557449	
Log likelihood	51.86606	F-statistic	10.00885	
Durbin-Watson stat	1.917399	Prob(F-statistic)	0.000091	

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-1.776224	1% Critical Value*	-2.6300
		5% Critical Value	-1.9507
		10% Critical Value	-1.6208

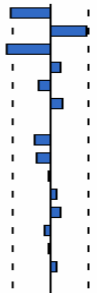
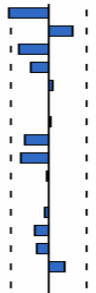
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFS)
Method: Least Squares
Date: 12/06/09 Time: 20:52
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFS(-1)	-0.204346	0.115045	-1.776224	0.0852
D(DFS(-1))	-0.374872	0.181647	-2.063737	0.0472
D(DFS(-2))	0.256122	0.168025	1.524311	0.1373
R-squared	0.479999	Mean dependent var	-0.005714	
Adjusted R-squared	0.447499	S.D. dependent var	0.078264	
S.E. of regression	0.058174	Akaike info criterion	-2.768949	
Sum squared resid	0.108294	Schwarz criterion	-2.635634	
Log likelihood	51.45661	Durbin-Watson stat	1.913344	

الشكل رقم 05: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير DM بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

Date: 12/02/09 Time: 21:17
Sample: 1970 2008
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.349	-0.349	5.0103	0.025
		2 0.308	0.212	9.0247	0.011
		3 -0.384	-0.269	15.440	0.001
		4 0.096	-0.160	15.849	0.003
		5 -0.103	0.028	16.338	0.006
		6 0.110	0.007	16.910	0.010
		7 0.003	0.016	16.910	0.018
		8 -0.139	-0.213	17.885	0.022
		9 -0.119	-0.251	18.632	0.029
		10 -0.008	-0.011	18.636	0.045
		11 0.043	-0.006	18.742	0.066
		12 0.091	-0.030	19.228	0.083
		13 -0.054	-0.123	19.407	0.111
		14 -0.016	-0.103	19.424	0.149
		15 0.043	0.143	19.546	0.190
		16 0.004	0.003	19.547	0.241

توضح الجداول

(01، 02، 03) إختبار الجذور الوحيدة للمتغير DM بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-3.734615	1% Critical Value*	-4.2505
		5% Critical Value	-3.5468
		10% Critical Value	-3.2056

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDM)
Method: Least Squares
Date: 01/15/10 Time: 15:23
Sample(adjusted): 1975 2008
Included observations: 34 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDM(-1)	-1.497286	0.400921	-3.734615	0.0009
D(DDM(-1))	0.272439	0.328991	0.828105	0.4146
D(DDM(-2))	0.464373	0.271208	1.712239	0.0979
D(DDM(-3))	0.161806	0.175267	0.923193	0.3638
C	1.659004	3.974123	0.417452	0.6795
@TREND(1970)	-0.053614	0.168220	-0.318716	0.7523
R-squared	0.742561	Mean dependent var	0.567647	
Adjusted R-squared	0.696590	S.D. dependent var	17.41239	
S.E. of regression	9.591209	Akaike info criterion	7.518356	
Sum squared resid	2575.756	Schwarz criterion	7.787714	
Log likelihood	-121.8121	F-statistic	16.15274	

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-3.790687	1% Critical Value*	-3.6353
		5% Critical Value	-2.9499
		10% Critical Value	-2.6133

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDM)
Method: Least Squares
Date: 01/15/10 Time: 15:24
Sample(adjusted): 1975 2008
Included observations: 34 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDM(-1)	-1.495959	0.394641	-3.790687	0.0007
D(DDM(-1))	0.267918	0.323554	0.828048	0.4144
D(DDM(-2))	0.460237	0.266668	1.725878	0.0950
D(DDM(-3))	0.161049	0.172515	0.933535	0.3583
C	0.506035	1.619614	0.312441	0.7569
R-squared	0.741627	Mean dependent var	0.567647	
Adjusted R-squared	0.705990	S.D. dependent var	17.41239	
S.E. of regression	9.441472	Akaike info criterion	7.463154	
Sum squared resid	2585.100	Schwarz criterion	7.687619	
Log likelihood	-121.8736	F-statistic	20.81023	
Durbin-Watson stat	1.920994	Prob(F-statistic)	0.000000	

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-3.848883	1% Critical Value*	-2.6321
		5% Critical Value	-1.9510
		10% Critical Value	-1.6209

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDM)
Method: Least Squares
Date: 01/15/10 Time: 15:25
Sample(adjusted): 1975 2008
Included observations: 34 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDM(-1)	-1.495907	0.388660	-3.848883	0.0006
D(DDM(-1))	0.267638	0.318650	0.839912	0.4076
D(DDM(-2))	0.459229	0.262608	1.748725	0.0906
D(DDM(-3))	0.160061	0.169872	0.942243	0.3536
R-squared	0.740758	Mean dependent var	0.567647	
Adjusted R-squared	0.714833	S.D. dependent var	17.41239	
S.E. of regression	9.298391	Akaike info criterion	7.407691	
Sum squared resid	2593.802	Schwarz criterion	7.587263	
Log likelihood	-121.9307	Durbin-Watson stat	1.914292	

الملحق رقم 05

الشكل رقم 01: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير FS بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية

Date: 12/02/09 Time: 18:25
Sample: 1970 2008
Included observations: 37

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.646	-0.646	16.737	0.000
		2 0.524	0.182	28.045	0.000
		3 -0.546	-0.270	40.717	0.000
		4 0.247	-0.403	43.379	0.000
		5 -0.152	0.014	44.416	0.000
		6 0.093	-0.110	44.821	0.000
		7 -0.010	-0.191	44.826	0.000
		8 -0.014	-0.057	44.836	0.000
		9 0.036	-0.037	44.901	0.000
		10 -0.053	-0.119	45.049	0.000
		11 0.070	-0.005	45.319	0.000
		12 -0.023	0.089	45.350	0.000
		13 0.022	-0.021	45.379	0.000
		14 -0.025	-0.001	45.417	0.000
		15 -0.006	0.071	45.420	0.000
		16 0.013	0.045	45.432	0.000

توضح الجداول (01، 02، 03) إختبار الجذور الوحدوية للمتغير FS بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-5.452827	1% Critical Value*	-4.2605
		5% Critical Value	-3.5514
		10% Critical Value	-3.2081

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDFS)

Method: Least Squares

Date: 12/02/09 Time: 18:42

Sample(adjusted): 1976 2008

Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDFS(-1)	-2.550640	0.467765	-5.452827	0.0000
D(DDFS(-1))	0.911091	0.383699	2.374495	0.0249
D(DDFS(-2))	0.914011	0.296790	3.079652	0.0047
D(DDFS(-3))	0.425385	0.167567	2.538590	0.0172
C	-0.045760	0.024758	-1.848318	0.0755
@TREND(1970)	0.001279	0.001012	1.263531	0.2172

R-squared	0.881358	Mean dependent var	-0.000909
Adjusted R-squared	0.859388	S.D. dependent var	0.146381
S.E. of regression	0.054890	Akaike info criterion	-2.803995
Sum squared resid	0.081349	Schwarz criterion	-2.531903
Log likelihood	52.26593	F-statistic	40.11516

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-5.284365	1% Critical Value*	-3.6422
		5% Critical Value	-2.9527
		10% Critical Value	-2.6148

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDFS)

Method: Least Squares

Date: 12/02/09 Time: 18:41

Sample(adjusted): 1976 2008

Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDFS(-1)	-2.480253	0.469357	-5.284365	0.0000
D(DDFS(-1))	0.864984	0.386007	2.240850	0.0331
D(DDFS(-2))	0.892426	0.299438	2.980339	0.0059
D(DDFS(-3))	0.415788	0.169169	2.457826	0.0204
C	-0.017155	0.010127	-1.693943	0.1014

R-squared	0.874343	Mean dependent var	-0.000909
Adjusted R-squared	0.856392	S.D. dependent var	0.146381
S.E. of regression	0.055472	Akaike info criterion	-2.807154
Sum squared resid	0.086160	Schwarz criterion	-2.580410
Log likelihood	51.31804	F-statistic	48.70717
Durbin-Watson stat	2.031825	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-4.852672	1% Critical Value*	-2.6344
		5% Critical Value	-1.9514
		10% Critical Value	-1.6211

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDFS)

Method: Least Squares

Date: 12/02/09 Time: 18:40

Sample(adjusted): 1976 2008

Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDFS(-1)	-2.240690	0.461744	-4.852672	0.0000
D(DDFS(-1))	0.681324	0.382222	1.782536	0.0851
D(DDFS(-2))	0.774818	0.300519	2.578264	0.0153
D(DDFS(-3))	0.361777	0.171408	2.110615	0.0435

R-squared	0.861466	Mean dependent var	-0.000909
Adjusted R-squared	0.847134	S.D. dependent var	0.146381
S.E. of regression	0.057232	Akaike info criterion	-2.770197
Sum squared resid	0.094989	Schwarz criterion	-2.588803
Log likelihood	49.70826	Durbin-Watson stat	1.955642